

حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية

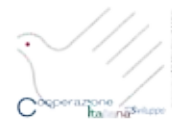
في قضايا حفظ المواقع التراثية وإدارتها

1

قراءات مختارة من
إيكروم - الشارقة

حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية:

في قضايا حفظ المواقع التراثية وإدارتها



© ICCROM 2016

المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية

Via di San Michele 13

I-00153 Rome RM, Italy

<http://www.iccrom.org>

إشراف: الدكتور زكي أصلان

مدير المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم – الشارقة)

www.athar-centre.org

الترجمة عن الإنكليزية: ماري عوض

مراجعة وتحريّر: الدكتورة ريتا عوض

نشر الكتاب بدعم من:

حكومة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)

المديرية العامة للتعاون الإنمائي، وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن آراء منظمة إيكروم

الإخراج الفني للنسخة المترجمة:

ماكسرياتيف (MAXREATIVE)، الإمارات العربية المتحدة

شاركت برنامج آثار بتنظيمها، استطاع البرنامج أن يشمل بنشاطاته الدول العربية جميعاً بعد أن كان عمله مقصوراً على الدول العربية الثلاث: الأردن وسوريا ولبنان. وقد عقد النشاط المشترك الأول بين منظمة إيكروم ومنظمة ألكسو في عام 2006 بكل من مدينتي أم قيس بالمملكة الأردنية الهاشمية، وبصرى بالجمهورية العربية السورية، وتمثل في "الدورة التدريبية في توثيق وإدارة مواقع التراث الثقافي" التي افتتحت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بعُمان تحت رعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله. وتبعها دورات تدريبية سنوية جرى التنسيق والإعداد والتنظيم المشترك بين برنامج آثار وإدارة الثقافة في المنظمة العربية لإقامتها. ويستمر التعاون بين المنطقتين منذ ذلك الحين في تخطيط وتنفيذ العديد من النشاطات التدريبية والتعليمية والإعلامية أفاد منها عديد المشاركين من الدول العربية كافة.

وقد مهد افتتاح البرنامج على المنطقة العربية بأسرها لبدء مرحلة جديدة ومهمة في تاريخ عمله في عام 2008 أعقبت توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة إيكروم وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة. وشهدت هذه المرحلة توسيع نشاط البرنامج وتكثيفه لخدمة المنطقة العربية والحفاظ على ما تزرخ به من تراث ثقافي ثري، بفضل ما قدمه صاحب السمو من دعم مالي سخي لتنفيذ نشاطاته. وقد نال البرنامج وعمله الموجه إلى المسؤولين عن حماية مواقع التراث الثقافي في المنطقة العربية، والذي جسّد شعاره الرئيسي وهو "الاستثمار في البشر"، وساهم في تحقيق هدفه وهو النهوض بالعمل المؤسساتي العربي في مجال حماية التراث الثقافي وحفظه، نال تقديراً على أعلى مستويات متخذي القرار في الحقل الثقافي في الدول العربية. وقد تمثّل هذا التقدير في قرار الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في الدورة السابعة عشرة لمؤتمرهم التي عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمدينة الدوحة بدولة قطر في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2010، الذي نص على التالي: "دعوة الدول إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي لبرنامج آثار بمنظمة إيكروم لإتاحته استمراره في تنفيذ أهداف البرامج بما فيها برامج التكوين والتدريب في مجال صيانة التراث الثقافي وحفظه، خدمة للدول العربية جميعاً، وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية".

وقد أدى هذا الاعتراف العربي الرسمي، وما أبداه صاحب السمو الشيخ القاسمي من دعم كريم وحيوي ومتواصل، إلى تحقيق النقلة النوعية في عمل برنامج آثار التي جاءت على إثر قرار الجمعية العمومية لمنظمة إيكروم في دورتها السابعة والعشرين المنعقدة بمدينة روما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2011، بإنشاء جهاز مستقل للدراسات والتعليم والتدريب في المنطقة العربية، وتوقيع اتفاق بين منظمة إيكروم وحكومة الشارقة ممثلة بصاحب السمو الشيخ القاسمي لإنشاء المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم - الشارقة) بمدينة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، لدعم جهود المؤسسات المعنية بالتراث في الدول العربية من خلال البحوث والتعليم والتدريب والارتقاء بوعي الجمهور للحفاظ على تراث المنطقة الغني وحمائته. وقد باشر المركز عمله في مطلع عام 2012 بفضل ما قدمه له صاحب السمو الشيخ القاسمي من دعم مالي كريم ومن تسهيلات للقيام بمهامه على أكمل وجه. وقد عزز وجود المركز وسهّل عمله قرار سموه ببناء مقر له في المدينة الجامعية بالشارقة، يجري افتتاحه في خريف عام 2014.

أنشئ "برنامج آثار" لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي عام 2004 في إطار الهيكل التنظيمي لمنظمة "إيكروم" - المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، بهدف تعزيز عمل المنظمة في مجالات اختصاصها وخبراتها في المنطقة العربية، والاستجابة لاحتياجاتها الأساسية في مجال حماية تراثها الثقافي الغني وحفظه وصونه. وقد عمل البرنامج في مرحلة تأسيسه الممتدة ما بين عامي 2004 و2007 على تحديد تلك الاحتياجات بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية العاملة في مجال المحافظة على التراث الثقافي بالمنطقة العربية. وكانت مرحلة التخطيط لإطلاق البرنامج في عام 2003 قد شهدت تكثيف الاتصالات مع تلك الهيئات عبر زيارات ميدانية لمقارها للقاء بالمسؤولين فيها، لتحديد أولويات تلك الاحتياجات، ولمناقشة سبل التعاون المشترك بينها وبين برنامج آثار، ولبحث مجالات الشراكة المستقبلية في تنفيذ البرامج والمشروعات. كذلك عمل البرنامج خلال تلك السنة التحضيرية على الاطلاع على ما هو متوفر من وثائق حول أوضاع التراث الثقافي في المنطقة العربية، والمشكلات الرئيسية التي تواجه صونه وإدارته، ومنها بخاصة التقرير الدوري الأول لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي في المنطقة العربية، الصادر عن مركز التراث العالمي بمنظمة اليونسكو في ذلك العام. وقد نتج عن تلك التحريات تحديد عدد من الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة قضايا مختلفة تتراوح ما بين تطبيق مبادئ حفظ التراث وصونه التي تدعو إليها منظمة إيكروم وتعمل على نشرها على النطاق العالمي من خلال برامجها التعليمية والتدريبية، وبين سبر توجهات الجمهور والنهوض بمعرفته بالمناهج الفنية والإدارية للحفاظ.

وكان من أوائل تلك اللقاءات عقد اجتماع تمهيدي بدمشق في شهر أيار/مايو عام 2004 بدعم من الحكومة الإيطالية، ضم ممثلين رسميين ومهنيين مختصين من كل من لبنان والأردن وسورية، وهي الدول الثلاث التي شكّلت المنطقة الفرعية الأولى التي حُطّ لها أن تستفيد من هذا البرنامج في مرحلته الأولى. وقد حدّد هذا الاجتماع ثلاثة محاور أساسية ذات أولوية تتعلّق ببناء القدرات، تمثّلت في تدريب مديري المواقع التراثية العاملين في مؤسسات التراث الوطنية في مجالات إدارة المواقع وحفظ التراث؛ وتطوير البرامج والمناهج الجامعية المختلفة في مجال التراث الثقافي؛ والارتقاء بالتعليم العام وزيادة الوعي من خلال المدارس، وبرامج المتاحف، والصحافة.

وكان الفضل في تأسيس برنامج آثار، وفي ترسيخ وجوده، وإنجاح برامجه في المرحلتين الأولى والثانية لعمله، عائداً إلى الدعم السخي الذي قدمته المديرية العامة للتعاون الإنمائي بوزارة الشؤون الخارجية في الحكومة الإيطالية إلى منظمة إيكروم لهذا الغرض. غير أن منظمة إيكروم سعت، نتيجة لما حققه البرنامج من نجاح في هاتين المرحلتين، إلى تنويع هذا الدعم وتوسيع نطاق عمل البرنامج عبر إقامة شراكات جديدة مع المنظمات ذات الاهتمام المشترك العاملة في المنطقة. وتحقق لها ذلك بإقامة علاقات تعاون وثيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) ابتداءً من عام 2005، فاجتمعت بذلك التعاون خبرة منظمة إيكروم في مجالات حفظ التراث الثقافي وصونه وترميمه وخبرة المنظمة العربية في مجالات التخطيط، ووضع السياسات، وبما لديها من شبكة اتصالات بالوزارات المسؤولة عن الثقافة والآثار في الدول العربية، لتحقيق الفائدة للدول العربية الأعضاء جميعاً في المنظمة العربية. بذلك، وبما قدّمته المنظمة العربية من دعم مادي لدورات التدريب وبناء القدرات التي

العالي في حفظ التراث الثقافي وإدارته، وهو برنامج دراسي جديد أضيف إلى برامج جامعة الشارقة، يُعدّ له وينفّذه مركز إيكروم - الشارقة، ويبدأ في العام الدراسي 2015/2016. وكان صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة أعلن قراره بإطلاق هذا البرنامج الدراسي في الحفل الختامي للمرحلة الأولى من الدورة الإقليمية الرابعة لمركز إيكروم - الشارقة بالشارقة في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر 2012.

وقد بدأنا في نشر سلسلة كتب علمية بعنوان: **قراءات مختارة من برنامج أثار**، يسعدنا أن نضيفها إلى المكتبة العربية. ويشكل هذا الكتاب الذي يحمل عنوان: **حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية: في قضايا حفظ المواقع التراثية وإدارتها**، أولى حلقاتها. وتتألف مادة هذا الكتاب الموجّه إلى الأساتذة والدارسين والباحثين والمهنيين المختصين في الآثار والتراث الثقافي، من الأبحاث العلمية القيّمة لأساتذة وخبراء عرب ودوليين ساهموا في الدورات التعليمية-التدريبية التأسيسية التي أقامها برنامج أثار بالتعاون مع شركائه، في كل من لبنان والأردن وإمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، مترجمة عن اللغة الإنكليزية، ومحزّرة لترتقي إلى المستوى العلمي المنشود. وتتناول موضوعات الكتاب التي تندرج في أربعة محاور رئيسية: المقاربات النظرية والفلسفية في حفظ التراث الثقافي وإدارته، والتوثيق وتقييم حالة المواقع التراثية، ومناهج وتقنيات الحفاظ على النسيج الأثري، وقضايا إدارة وتشريعات التراث الثقافي.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أعبر باسم مدير عام منظمة إيكروم وباسمي الشخصي عن شكرنا وتقديرنا لحكومة إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، وللمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، وقد كان هذا المرجع العلمي ثمرة من ثمار التعاون المشترك بين منظمة إيكروم وبينهما. ونتوجّه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة الخبراء الذين قدّموا أبحاثهم للنشر فيه. كما نشكر كلّ من ساهم في إنجاز الكتاب ترجمة، وتحريراً، وتصميمًا، وطباعة، ومراجعة.

زكي أصلان

مدير مركز إيكروم - الشارقة

2016

ويعود ما ناله برنامج أثار من تقدير المسؤولين في الدول العربية، وما حظي به من دعم كريم من حكومة إمارة الشارقة خاصة، إلى ما حقّقه البرنامج من إنجازات تدلّ عليها - وإن كانت لا تختزلها - الأرقام التالية: مشاركة 261 مهنياً (في منتصف حياتهم المهنية) في دوراته التدريبية؛ استفادة 19 دولة عربية من نشاطاته؛ عقد عشر دورات تدريبية مكثفة تتراوح مدة كل منها ما بين أربعة إلى ثمانية أسابيع؛ تنظيم خمس ورشات عمل متخصصة في موضوعات متخصصة ومحددة؛ إقامة ستة مشروعات خاصة ومشروعات ميدانية قادها خريجو برنامج أثار؛ إصدار خمسة منشورات باللغة العربية من ضمنها دليل لمعلمي المدارس ومسرّد لمصطلحات حفظ التراث؛ تنفيذ سبعة نشاطات إقليمية وإقليمية فرعية تتناول موضوعات متخصصة مثل التراث الثقافي العالمي في الدول العربية؛ عقد أربع دورات تدريبية وطنية لليونسكو.

وتجدر الإشارة إلى أن خريجي برنامج أثار شاركوا في عدد من المشروعات الميدانية، وفي البحث والتدريب في مختلف بقاع المنطقة العربية بعد أن أنهوا مجموعة من المتطلبات العلمية، النظرية والعملية في سلسلة الدورات التدريبية التي نظّمها ونفّذها البرنامج، معتمّين بذلك الفائدة على قطاعات واسعة من المختصين في الميدان على مستوى الوطن العربي بأسره. فعلى سبيل المثال، ساهم عدد من المشاركين السابقين في برنامج أثار مساهمة كبيرة في تمرين التقرير الدوري الثاني لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي في المنطقة العربية الذي أجراه مركز التراث العالمي باليونسكو وشارك بوضعه خبراء برنامج أثار في منظمة إيكروم.

واليوم يعزز مركز إيكروم - الشارقة سياسته في التواصل مع العدد الأكبر من الطلاب المتخصصين في المجالات ذات العلاقة بالتراث الثقافي وحفظه وترميمه، ومع المهنيين العاملين في هذه الحقول على مختلف تخصصاتهم، بتقديم خبراته المتراكمة إلى الراغبين بالاستفادة منها، وإن لم تتح لهم بعد فرصة للمشاركة في نشاطاته ودوراته، وذلك عن طريق النشر العلمي، بشكليه التقليدي والإلكتروني. ومما يقوّي عزمنا على متابعة هذا التوجه أن ما ننشره من كتب وأدلة سيشكل مادة علمية وتعليمية لطلاب الدبلوم

المحتويات

I. خلفية الموضوع: مقاربات نظرية وفلسفية في عملية حفظ التراث وإدارته

08

09 1. مقدمة لإدارة مواقع التراث: الأساس المنطقي في التخطيط واتخاذ القرار لحفظ المواقع الأثرية وعرضها. زكي أصلان

32 2. آراء حول الأصالة والسلامة في سياق التراث العالمي. يوكا يوكيلهتو

43 3. الجوانب الثقافية - الاجتماعية للحفظ: ملاحظات حول تأثير التحديث في المنطقة العربية. حسام مهدي

II. التوثيق وتقييم حالة المواقع التراثية

46

47 4. الارتقاء بقدرات المهنيين المختصين بالحفظ: إدماج نشاطات معلومات التراث في عملية الحفظ. آنا ألماغرو فيدال وماريو سانتانا كوينتيرو

57 5. توثيق المواقع والمعالم الأثرية: المسرحان الأثريان في جرش. نايف حداد وطلال العكشة

65 6. إدماج التوثيق في عملية إدارة المواقع: رسم خرائط الحالة، وأشكال التجوية وعملياتها. مي الشاعر

67 7. العلوم في خدمة الحفظ. زياد السعد

III. حفظ النسيج الأثري: المناهج والتقنيات

72

73 8. حفظ المواقع الأثرية: ملاحظات مهني ممارس. جيوناتا ريتزي

80 9. حفظ الفسيفساء في المواقع الأثرية. جون ستوارت

86 10. ترسيخ المواقع الأثرية وحمايتها من العوامل الطبيعية. جون ستوارت

IV. قضايا إدارة وتشريعات التراث الثقافي

96

97 11. المناظر الطبيعية في الإدارة البيئية. كاتري ليسيترين

101 12. التأثير البصري: اللون والجماليات في حفظ التراث المبني وترميمه. أندريا أورلاند

105 13. معايير دولية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. رضا فراوة

116 14. مقدمة في المتابعة بوصفها وسيلة حفظ وقائي في عمليات إدارة التراث. زكي أصلان

121 15. مقدمة للثمنين الاقتصادي للتراث الثقافي. إيزابيل سكاف

127 16. إيصال الحفظ: تحد جديد للمهنيين المختصين بالتراث. مونيكا أردوماغي

V. تعريف بالمؤلفين

130

خلفية الموضوع: مقاربات نظرية
وفلسفية في عملية حفظ التراث وإدارته



الفصل الأول

مقدمة لإدارة مواقع التراث: الأساس المنطقي في التخطيط واتخاذ القرار لحفظ المواقع الأثرية وعرضها*

زكي أصلان**

خلاصة

جانب متطلبات الحفظ المادية لحماية الآثار في موقعها الأصلي، فإنّ الفهم الشامل للإجراءات الإدارية القائمة على إدراك قيمة الأثر التراثي، وأخذ أبعاده الاجتماعية-الثقافية بعين الاعتبار، ومراعاة الاعتبارات الإدارية العملية، كلها عناصر ضرورية لاستدامة الأماكن الثقافية التراثية. إنّ عرض أدبيات نظريات الحفظ الحديثة، وفهم منطق التوجّهات الإدارية المعاصرة في مجالات حماية التراث الأثري وعرضه (presentation)، يشكّلان أساساً للتخطيط في حقل التراث الثقافي.

تستعرض هذه الورقة تطوّر المقاربات النظرية والفلسفية في مجال حفظ الآثار في موقعها الأصلي. من هنا، فإنها تؤكد على أخذ المترتبات المختلفة التي تنطوي عليها التعريفات والأهداف المعاصرة للحفظ بعين الاعتبار لدى وضع مقاربات مستدامة لحماية المواقع الأثرية التراثية. وتناقش الورقة الطبيعة المتعددة التخصصات لأنهج أبحاث الحفظ، وبالتالي فإنها تكشف الأسس المنطقية لتخطيط العمليات والتوجّهات المستخدمة للتدخلات المادية في المواقع الأثرية. أمّا الأساس الذي تقوم عليه هذه التوجّهات فهو أنّه، إلى

1. حفظ الآثار في موقعها الأصلي: الأساس المنطقي والمترتبات

بالرغم من أنّ جذورها يمكن أن تكون عائدة إلى عصر النهضة الإيطالية، بل حتى إلى ما قبل ذلك (20-1999: Jukilehto). وقد كان لتلك المفاهيم تأثير تراكمي على تطوّر مقاربات الحفظ المعاصرة. كما ساهم تطوّر هذه المقاربات النظرية في إدراك المفاهيم المعاصرة الأوسع مجالاً التي تتعلق بالاستدامة وحماية البيئة في حقل التراث الثقافي.

تطوّرت مقاربات حماية مواقع التراث الأثرية والقطع الأثرية في العصر الحديث. فقبل القرن الثامن عشر كانت أعمال الحفظ تتألف من تصليح تقليدي وطرق وأساليب مستمدة من الإعجاب بالآثار والقطع القديمة التي تعود إلى العصور الغابرة. وقد ظهرت مفاهيم الحفظ الرئيسية في "حركة الحفظ الحديثة" في السياق الأوروبي، وخاصة في القرن الثامن عشر،

1.1 مقاربات فلسفية للتدخلات المادية الجديدة في المواقع الأثرية: وصف وسرد تاريخي

حينذاك، وبين الإبداع الفني العادي. فقد كان الترميم يعني ببساطة، إعادة صنع الأجزاء المكسرة والناقصة بفعل الزمن أو بسبب الحوادث التي تعرّض لها المَعْلَم أو القطعة الأثرية (47: 1999: Jukilehto). أما التمييز بين الأصل والإضافات فقد أصبح لاحقاً قاعدة في أعمال الترميم بالنسبة لكل من فينكلمان ورافاييل منغر (Raphael Mengs, d.1779) وكافاسبي (Cavaceppi, d.1799) الذين أكدوا أنّ الترميم يجب أن يتم بصيغة لا تؤدي إلى تزييف المفهوم الفني للأصل من ناحية، وأن ما تمت إضافته إلى الأصل ينبغي أن لا يضلّ الملاحظ المتأني من ناحية ثانية (Winckelmann, 1972). ولقد تضمّنت مقاربات فينكلمان لمعالجة المعالم والنصب القديمة تحقيق مفهوم التمييز بين الهياكل القديمة والإضافات الجديدة، والبساطة النبيلة كليهما. وكان لهذين المفهومين نتائج ملموسة في أعمال الترميم التي كانت تُجرى في روما حوالي نهاية القرن الثامن عشر. وكانت نهاية القرن الثامن عشر هي الفترة التي وجدت فيها مبادئ الحفظ الحديثة أول تعبيراتها في حركة الحفظ الحديثة. وقد شكّلت الثورة الصناعية حافزاً مهماً في هذه الحركة الحديثة العهد. فقد حصل تأكيد كبير على أهمية مواقع التراث القديمة، وتركيز خاص على المعالم الكلاسيكية. وقد أدّت مساهمات فينكلمان، فضلاً عن مبادئ العصر الرومنطقي، إلى اعتبار المعالم والنصب الإغريقية القديمة رموزاً للديمقراطية. وبعد عقود عدة نشأ مفهوم إعادة تجميع العناصر المتناثرة متى كان ذلك ممكناً (Anastylosis)

مع إعادة اكتشاف الآثار القديمة، والتعبير الشعري، والإحياء المرتبطة بالانبهار الشديد بالآثار التي سادت ما بين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر، فإنّ أمثلة عديدة من القطع الأثرية تمت حمايتها وجرى التعبير عنها. وكان الهدف من جهود الحماية التي بدأت فعلياً في القرن الخامس عشر، هو تحقيق إعادة التكامل الجمالي على أساس تصوّر فكرة محتلمة للشكل الأصلي. وكان عصر التنوير عصراً مهماً بالنسبة لتاريخ نظرية حماية التراث لأنه قدّم نماذج ثقافية، ووضع أسساً لمفاهيم الحفظ في القرن الثامن عشر. وقد وضع كل من بومغارتن وهيردر وفينكلمان وفيكو على التوالي، وأسسوا حقولاً معرفية في الجماليات والتاريخ وعلم الآثار الحديث (Baumgarten, d.1762; Herder d. 1803; Winckelmann, d. 1768; Vico, d. 1744). وشهدت هذه الفترة أيضاً بروز مفهوم زنجار تقادم العهد (Patina of age) والمشاهد الخلابية (Picturesque) للآثار القديمة. وقد أدّت الاكتشافات الأثرية للمدن القديمة وترميمها في القرنين السابع عشر والثامن عشر مثل مدينة هيركولانيوم (Herculaneum) وبومبي (Pompei) وستابيه (Stabiae)، إلى نمو المعرفة العلمية لدى العلماء والباحثين. إضافة إلى ذلك، فإنّ الاهتمام بمبدأ الجمال المثالي كان بالنسبة إلى فينكلمان معياراً رئيسياً لتقييم الأعمال الفنية (Winckelmann, 1972). وفي القرن السابع عشر لم يكن التفريق يتمّ في الواقع، بين ترميم القطع الأثرية المكتشفة عَرَضاً في مواقع عُرِفَتْ حديثاً

* Introduction to Heritage Site Management : Rationale in Planning and Decision-making for the Conservation and Presentation of Archaeological Sites.

** Zaki Aslan

ما تبقى منه والحفاظ عليه؛ غير أنه لا ينبغي إعادة إنتاج الماضي. ويرى رسكن أن أي عمل جديد في الحاضر يجب أن يتم التفكير به في صيغة تجعل الأجيال القادمة تتقدم لنا بالشكر على ما أنجزنا. ويقول إنَّ على العمل الجديد أن يأخذ في اعتباره ما يتكشف عنه الإنتاج البشري من استمرارية وتطور عبر الزمن. وقد أكد رسكن أهمية الأعمال الإبداعية في كل عصر من العصور، فقال "إن إنتاجنا، مثلها مثل الأعمال الإنسانية كافة، سوف تكتسب تدريجياً صوتاً معيّراً" (Ruskin, ibid). ورغم أن رسكن دعا في نظريته إلى احترام رومنطقي للماضي، فقد كان يعي ضرورة تحقيق الاستمرارية مع الماضي بواسطة عمل جديد نابع من تفكير عميق يمثل الزمن الحاضر.

الحفظ الفيلولوجي (الفقه اللغوي) والحفظ التاريخي

أصبح كاميلو بويتو (Camilo Boito, d.1914) من أبرز منظري حركة الحفظ الإيطالية عند نهاية القرن التاسع عشر. ففي عام 1883 في مؤتمر للمهندسين والمعماريين عقد في مدينة روما، قدم بويتو خطوطاً توجيهية بشأن ترميم المعالم والنصب القديمة. وتأثرت تلك الخطوط التوجيهية إلى درجة كبيرة بالتاريخانية، وأسست معايير التخللات الجديدة والإضافات إلى الهياكل التاريخية. ولقد شكّل ما وضعه من مبادئ "الميثاق الإيطالي الأول" (Ceschi, 1957: 108) والمرجع الأساسي للحفظ الفيلولوجي. وقد نصح بويتو، لا اعتباره المعالم والنصب القديمة بمثابة وثائق تعكس تاريخ العصور الماضية في جزئياتها كافة، بأن يتم إبراز الإضافات الجديدة جميعاً إما باستخدام مواد مختلفة أو بأشكال معمارية مبسطة. كما أوصى بأن تكون الإضافات الجديدة بشكل واضح بالأسلوب المعاصر، ولكن بطريقة لا تتعارض كثيراً مع الأصل. وقد قارن بويتو بين مقارنة كل من فيوليه-لودوك ورسكن؛ واعتبر أن هناك مجازفة في الترميم الأسلوبية لأنه يزور نوايا المعماري الأصلية. كما انتقد مقارنة رسكن التي أساء تفسيرها ظاناً أنها تعني أنه لا ينبغي للمباني التاريخية أن تُمس، وأنه بدلاً من ترميمها وصونها يجب تركها على ما هي عليه لتتأخر وتتسقط. وبالنسبة إلى بويتو فإن الهيكل التاريخي يمكن مقارنته بقطعة من مخطوطة، إذ من الخطأ أن يتولى مختص في فقه اللغة ملء الثغرات والفجوات في مخطوطة ما، بطريقة لا تسمح بمعرفة الإضافات وتمييزها عن الأصل. ولقد شكّلت أفكاره أساساً لمفهوم "إعادة تجميع العناصر المتناثرة متى كان ذلك ممكناً" (أناستيلوسيس) في "ميثاق البندقية" الصادر في عام 1964، وهو المفهوم الذي اعتُبر الوسيلة الوحيدة المقبولة لإعادة تشييد الآثار (ICOMOS, 1964; Starosta, 1999; Sanpaolesi, 1972: 160).

وقد أدرك لوقا بلترامي (Luca Beltrami, d.1933) أحد تلامذة بويتو، أهمية الوثائق أو السجلات بما هي مُتطلب أساسي لأي عمل ترميمي. ولهذا السبب سُميت مقارنته "الترميم التاريخي". وقال إن الترميم كان ممكناً في المعمار الكلاسيكي القديم، إذا توفّر ما يكفي من القطع لتحديد خطوط المعلم المكتمل، فيما تمّ تحاشي الترميم التفصيلي في الأعمال الحجرية الزخرفية.

القيم، و"إرادة الفن"، والانبهار الشديد الحديث بالمعالم

شكّلت دراسة ألو ريجل (Alois Riegl, d. 1905) المعنونة: (Modern Cult of Monuments: its Character and its Origin) [الانبهار الشديد الحديث بالمعالم: خصائصه وأصله] حجر الزاوية في التعريف بالمفاهيم والقيم والمبادئ الخاصة بالحفظ الحديث. فقد أوضح ريجل كيف تتولى قيم عدة التأثير على كيفية إدراك الناس للمعالم وللنصب وللأعمال الفنية القديمة. ورأى أن الفن يثير اهتمامنا من وجهة النظر التاريخية فقط؛ وأن المعلم الفني هو معلم فني-تاريخي، وبالتالي فإن قيمته ليست قيمة فنية، بل هي بالأحرى قيمة تاريخية. إلا أن إحدى القضايا الرئيسية التي برزت في تفكير ريجل كانت "إرادة الفن" (Kunstwollen)، وتعني المدى الذي يستجيب المعلم فيه لمتطلبات القيم الفنية المعاصرة. من هنا، فإن القيمة الفنية بالنسبة إلى ريجل، ليست تذكارية، بل

للمعالم الأثرية القديمة وأصبح عملاً رمزياً لتاريخ الأمة الإغريقية. ويعني مصطلح "أناستيلوسيس" إعادة تجميع الأجزاء الأصلية الباقية من معلم ما (Stanosla 1999:84)، أو إعادة تشييد مبنى تاريخي مفكك الأجزاء أو بناء أحد أجزائه، بحيث تعود كل قطعة مُستعادة إلى مكانها الأصلي، وتسترجع دورها الإنشائي (Mertens, 1984). فضلاً عن ذلك، فقد أصبحت المعالم والنصب الكلاسيكية في روما، مثل "قوس تيطوس" (Arch of Titus) و"المدراج الأثري القديم" (Colosseum)، مرجعاً أساسيين لترميم المعالم القديمة (Staroska 1993; Sanpaolesi, 1972: 160; Mertens, 1984). أما الأجزاء الجديدة التي بُنيت في "قوس تيطوس" فهي من ترسبات الترافرتين (travertine) وهو حجر جيرى، وقد أضيفت بدون تفاصيل النقوش لكي يمكن التمييز بين الأجزاء الجديدة المضافة والرخام الأصلي. أما الترميم الذي أجري في "المدراج الأثري القديم" في منتصف القرن التاسع عشر، فإن الأجزاء الجديدة بُنيت بالطوب وذلك لتميزها عن الهيكل الأصلي. وقد تمّ استخدام مقاربات حفظ مختلفة فيما أجري من تدخلات مادية في المباني الأثرية وتبنيها وتطويرها، وهو ما أدى إلى ظهور مذاهب فكرية ناشئة مختلفة وتبلورها، وساهم في تشكيل الفلسفة المعاصرة في مجال التراث الثقافي (Erder, 1986).

الترميم الأسلوبية (Stylistic)

عند نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر اكتسب الإعجاب الرومنطقي بالأطلال والآثار الكلاسيكية قوة إضافية من خلال تطوير علوم وتقنيات جديدة. وقد سيطرت النزعة الانتقائية في مجال الهندسة المعمارية في تلك الفترة فاستندت معالجة المباني الأثرية إلى التاريخانية (historicism) وتعززت بها. وفي عام 1854 نشر فيوليه-لودوك (Viollet-le-Duc, d. 1869) كتابه المعنون (Dictionnaire raisonné de l'architecture) [القاموس المسبب للمعمار]، وضع فيه نظرية "الترميم الأسلوبية". وكان هدفه ترميم المعالم والنصب الوطنية بأفضل الأساليب المناسبة. وقد أكد أن الترميم مصطلح حديث، وأن ترميم صرح لا يعني الإبقاء على حاله، ولا يعني تصليحه ولا إعادة بنائه؛ بل إنه يعني إعادة إنشائه في شكل نهائي، وهو في الحقيقة شكل قد لا يكون قد وُجد بالفعل في أي زمن معيّن مضى، (Viollet-le-Duc, 1990: 195). وكان فيوليه-لودوك قد عمل على ترميم الجدران القديمة لقلعة كاركاسون (Carcassonne) في فرنسا عام 1855 التي لم يتم تصليحها فحسب، بل تمت إعادة بنائها إلى حدّ كبير (Jukilehto, 1999: 146-147).

الحفظ أو الحفظ "الرومنطقي"

في منتصف القرن التاسع عشر تم توجيه النقد إلى ممارسة الترميم الأسلوبية. وفيما كان جون رسكن (John Ruskin, d. 1900)، يقود في بادئ الأمر حركة قائمة على النقد، عمل على تأسيس مقاربة حديثة للعناية بالآثار والهياكل التاريخية، وبذلك شكّل المرجعيات الرئيسية للصون والتصليح في الترميم. وقد أكد رسكن في كتابه (The Seven Lamps of Architecture) [السبعة للمعمار]، "أن عظمة المبنى الكبرى تكمن في قديم عهده، وفي الإحساس العميق بـ"صوتيته" (voicefulness)، التي تشعر بها في جدرانها التي طالما غسلتها أمواج الإنسانية الغابرة" (Ruskin, 1880 & 1925: no. 10). وهكذا، فإن رسكن دعا إلى تقدير جديد لما هو قديم بحيث تمت معارضة عمليات الاستنساخ والتصليح وإزالة زنجار تقادم العهد. وفي عام 1877 عارض رواد حركة الحفظ بقيادة وليام موريس (William Morris, d.1896) إضفاء وجه جديد على الأعمال الحجرية القديمة بشكل عشوائي، وأعمال الترميم القائمة على التخمين. وقد شكّلت هذه المقاربة الرومنطيقية أساس سياسات الحفظ العامة الحالية في إنكلترا للحفاظ على الآثار القديمة كما وُجدت. وقد رأى رسكن الماضي في مقارنته هذه، في إطار استمراريته في الحاضر وصولاً إلى المستقبل. فالماضي يوجد، كما يقول، للإبقاء للحاضر، لذلك لا بدّ من احترام

هي قيمة ينبغي النظر إليها جنباً إلى جنب مع الماضي التاريخي للمعلم. فضلاً عن ذلك، فهو يرى أنه ينبغي النظر إلى العقل الإبداعي للفنان من حيث علاقته بالاعتبارات الوظيفية والعملية أو التقنية لعصره (Riegl, 1996: 71). وأكد ريغل أن القيمة التاريخية تكمن في المحافظة على أقصى ما يمكن من السمات الأصلية للمعلم لغرض ترميمها في المستقبل، إلى جانب أغراض البحث الفني- التاريخي. وقد قدم ريغل ما سماه رسكن بـ"الصوتية" على أنه قيمة مرتبطة بقدّم العهد، يكتسبها المعلم بمرور الزمن. وتتجلى القيمة المرتبطة بقدّم العهد في المظهر البالي والعتيق للمعلم. وهو يرى أن القيمة المرتبطة بقدّم العهد تعمل لغير مصلحة صون الأثر، وأن عمليات الانحلال والتآكل تؤثر على مادة الأثر الباقية. وقال إنه ينبغي لتحقيق هذه الغاية، إبقاء بعض مظاهر الشكل الأصلي واضحة، وإبقاء مظاهر الإنتاج الأصلي للعبان. ورأى "أن ركائماً من الحجارة لا يمثل أكثر من قطعة مينة، لا شكل لها من عظمة قوة الطبيعة، بدون أي أثر للنمو الحي". وقد أكد اعتقاده استناداً إلى تركيزه على الانهيار بالقيمة التاريخية، بأنه ينبغي الحفاظ على هيكل البناء للحد من عملية النمو الطبيعية عن طريق إيقاف عمليات الانحلال.

"إذا لاحظ أحد، مثلاً، لوحة جصية خضعت سابقاً لحفظ جيد موجودة على الجدار الخارجي لإحدى الكنائس تعرضت للمسح بفعل مياه الأمطار بشكل بات يهدد اللوحة نفسها بالزوال أمام أعيننا، فمن المؤكد أن أحدًا، حتى المتمسك بالقيمة المرتبطة بقدّم العهد، لن يعترض على وضع سقيفة أو خيمة واقية، بالرغم من أن ذلك يمثل بدون شك، تدخلاً في المسار الحرّ المستقلّ لقوى الطبيعة... إذن نحن نرى أن القيمة المرتبطة بقدّم العهد، تتطلب حماية معلم بواسطة تدخل بشري، وهو أمر لا تدعو إليه بشدة عادة، سوى القيمة التاريخية. فبالنسبة لدعاة القيمة المرتبطة بقدّم العهد، فإن تدخلاً بسيطاً ليد الإنسان يبدو أهون الشرّين مقارنة بعنف الطبيعة... فالقيمة المرتبطة بقدّم العهد لا تسعى سوى للتخفيف من سرعة التفسّخ، فيما تهدف القيمة التاريخية إلى إيقاف تام لعمليات الانحلال بأكملها" (Alois Riegl, 1903 – Stanley-Price et al. (eds.), 1996 : 77).

الحفظ العلمي

عمل غوستافو جيوفانوني (Gustavo Giovannoni, d. 1947) أثناء تدريسه في كلية الهندسة المعمارية بمدينة روما، على تعزيز مبادئ الحفظ الإيطالية (Giovannoni, 1932). فقد شدّد على المقاربة النقدية العلمية، مُرسياً بذلك أسس الحفظ العلمي أو ما يدعى باللغة الإيطالية (restaurazione scientifica). وقد اتسعت مفاهيمه لتشمل المناطق التاريخية الحضرية. وقد تميّز عن المنظرين السابقين في مقارنته للحفظ باعتباره مسألة تقييم ثقافية، وفي احترامه للحقب التاريخية للمباني بدون إعادة بنائها بشكلها المثالي (Giovannoni, 1954, Jukilehto, 1999: 219). كذلك، أكد أهمية الصيانة والتصليح والتعزيز حتى لو تطلّب ذلك استخدام التقنيات الحديثة. وقد ساهمت أفكاره في صياغة "ميثاق أثينا" (ICOMOS, 1931; Lamandi, 1998). إلا أنه اتفق مع بويتو على أنّ الترميم ينبغي ألا يكون ظاهراً عند استخدام الطرق والتقنيات والأساليب العصرية وإدخالها في المادة التاريخية.

النظرية النقدية

أدت التدخّلات الإيطالية ما بعد الحرب العالمية الثانية لترميم المباني التاريخية المدمرة إلى نشوء نظرية حفظ متأخرة في الزمن. فقد شدّد بنديتو كروشي (Benedetto Croce, d. 1952) على النوعية الجمالية للقطعة بأكملها على حساب التفاصيل، وأبدع منهاجاً للتقدير الجمالي (Croce, 1938 and 1990). وقد عبّر كروشي المنظر الذي ساهم في وضع أسس نظرية الحفظ النقدية. وكان كل من أرغان (Argan) وبن (Pane) وبونيلي (Bonelli) وبراندي (Brandy) الشخصيات الأساسية التي كان لها تأثيرها في تشكيل مبادئ العملية النقدية لنظرية الحفظ الحديثة.

(Argan, 1985; Pane, 1971; Bonelli, 1959; Brandy, 1963, 1974, 1995). وكان التركيز في نظرية الترميم النقدي على خصوصية كل هيكل تاريخي بذاته، وعلى استحالة استخدام قوانين أو مبادئ أعمدت سلفاً. فعملية الترميم لا بد أن تتم على أساس كل حالة بمفردها، واستناداً إلى الحساسية النقدية، والمهارات التقنية للحافظ، المرتكزة على معرفته بتاريخ كل من المعمار والفن في زمن إبداع العمل الفني المعين، وتطور ذلك التاريخ عبر السنين. وقد ركز براندي، بصورة خاصة، على أن فهم العملية الإبداعية ومرورها عبر الزمن، هو ما يوجّه التدخّلات الجارية لإعادة تأسيس وحدة العمل الفني وصورته التي فقدتها القطعة بفعل تأثير الزمن. فهو يقول إن، إن الحفظ ليس عملاً تقنياً ملحقاً وإضافياً، بل هو لحظة إعجاب وتقدير نقدي للعمل الفني؛ إنه مظهر من مظاهر البحث الفيلولوجي والجمالي باتجاه فهم الفن (Brandy, 2005). وقد أكد ذلك في قوله: "ينبغي للترميم أن يهدف إلى إعادة إنشاء وحدة العمل الفني، بالقدر الذي يكون فيه ذلك ممكناً، بدون اللجوء إلى تزييف فني أو تاريخي، وبدون إلغاء أي آثار لمرور العمل الفني في الزمن. وقد أوضح براندي في تعليقه على التدخّلات المادية، أن ما ينبغي ترميمه هو شكل العمل الفني فحسب، بينما الوسط المادي الذي تنتمي الصورة المادية إليه يجب ألا يصاحبه. (Brandy, 1963) وهذا يعني حسبما جاء في كتاب براندي الذي وضعه تحت عنوان (Teoria del restauro) [نظرية الترميم]، أن المتطلبات الجمالية الموجّهة للتدخّلات المستقبلية تميل إلى أن تكون هي السائدة.

غير أن هناك صعوبات في التطبيق الكامل لنظرية براندي على حقل الآثار (201 : 211-Melucco-Vaccaro, 1996). فالأثر القديم بالنسبة إليه، يتألف من قطع وأجزاء فقدت كل سمة من سمات وظيفتها الأصلية وخاصياتها الجمالية. وبالتالي، فإن الأثر لا يمكن ترميمه لأن استعادته وحده أمر مستحيل؛ غير أنه يمكن ضمان الحفاظ عليه في وضعه الراهن. ويضيف قائلاً إن ترميم الآثار ينبغي أن يبدأ حيث ينتهي العمل الفني. ولم يقبل براندي بمبدأ إعادة تجميع العناصر المنتثرة (أناستيلويسن) في مواقع الآثار الكلاسيكية (Jukilehto, 1999: 235). من هنا، لم يسمح براندي بحرية عمل كافية لحفظ الآثار. غير أنه فرّق بين الإضافات وإعادة البناء، وسمح بإضافات يمكن تمييزها وتكون قابلة لأن تُعكس، لإعادة إنشاء وحدة العمل الفني. وقد تم انتقاد نظريته على أساس أنها نظرية تركز الاهتمام الرئيسي على حفظ الصورة، وعلى أنها نظرية حفظ التصوير (conservation of painting).. إضافة إلى ذلك ودّ تركيز النظرية على القيم الجمالية صعوبات في التطبيق على الأعمال ذات القيمة الفنية المحدودة (Jukilehto, 1999 : 238).

وفيما يعترف جيوفاني كربونارا (Giovanni Carbonara) بالنظرية النقدية لتقدير العمل الفني التي اعتمدها براندي، القائمة على البحث في إدراك الأعمال الفنية، فإنه يجد نظرية براندي محدّدة حين تتقدّم إبداع المعماري-الحافظ. فبالنسبة إلى كربونارا، فإنه لا يمكن استرجاع الوحدة وخلق الصورة الضائعة إلا من خلال الاعتراف اعترافاً كاملاً بالهندسة المعمارية في زمنها القائم، وبالتالي، فإن الإضافات يبرّرها هدف الاستعادة وحفظ القيم التي تمثّلها العمارة القديمة. ويقول إن "السياق الجديد يُستمدّ من وضع القطعة في إطار عمل فني جديد كي تصبح القطعة جزءاً من البناء الهيكلي الذي وُضعت فيه، من خلال المحافظة على استقلاليتها وربطها بالقطع الأخرى الجديدة، وذلك بالمحافظة على وضوح مستقلّ وبواسطة الاتصال بمواد أخرى جديدة" (Carbonara, 1976 : 240). وقد كتب كربونارا في شأن معضلة الاختيار بين التدخّل والحفظ، وحول الاختيار بين المقاربات الجمالية والتاريخية في الترميم، ما يلي:

إن المعضلة الأساسية - التدخّل أو الحفظ، المقاربات الجمالية أو التاريخية - هي مع ذلك، حاضرة دائماً ولا يمكن حلّها عن طريق إنكار أي من القضايا؛ أو

بتصرف الحافظ بوصفه مبدعا غير مقيد، أو حافظاً عنيداً. فالمعضلة يمكن، بل ينبغي، التعامل معها في كل مرة، عن طريق الأعمال النقدية والخبرات التي... ليست... خاطئة أو جاءت اعتباطية (Carbonara, 1975 : 239).

نشوء القضايا والتوجهات المعاصرة في مقاربات الحفظ

تطوّرت القضايا والتوجهات المعاصرة في سياق توسيع محور نظريات الحفظ لتشمل المسائل المتعلقة بالأفكار الرئيسية والموضوعات الإقليمية. فقد أثّرت النظرية النقدية في وضع سلسلة من الموثائق الخاصة بالحفظ. فالقضايا التي لم يتم تناولها بشكل مناسب في "ميثاق البندقية" لعام 1964 أدت إلى ظهور موثائق أخرى لاحقاً تناولت موضوعات محددة تتعلق بالتراث الثقافي، وأخرى تركّز على قضايا إقليمية ومحلية خاصة بالعديد من البلدان (ICOMOS, 1964; Stovel, 1990 : 3). وبالتأكيد، فإن وضع مقاربات نظرية معاصرة يشكل تصفية للأفكار التي تناولتها سابقاً نظريات الحفظ التي سادت في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكان للنظرية النقدية خاصة، تأثيرها على تطوّر مقاربات التخطيط والتقييم كذلك التي تضمنها "ميثاق بورا" الأسترالي (Burra Charter) (ICOMOS Australia, 1988 ; Truscott & Young, 2000). أما في مجال التراث الأثري، فقد نشأت صعوبات كبيرة في تطبيق نظرية براندي في علم الآثار نظراً لما انطوت عليه من خلل تناولته بوضوح كتابات أحدث عهداً. وبشكل مقال كتبه م. بردوكو وتضمّنه كتابها الأثري [مثلاً على تلك الجهود (Berducou, 1990) وبالرغم مما سبق وضعه من مقاربات نظرية عميقة في حقل علم الآثار، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت اهتماماً كبيراً بمسألة الحاجة إلى التقريب ما بين الحقل النظري لحفظ الآثار ونظرية الآثار. وبالرغم من أن المنهجيات النظرية التي تتناول تخطيط التدخلات في المواقع الأثرية أصبحت مؤخرًا موضوعات رئيسية، إلا أن جذورها تعود إلى ردود الفعل على النظرية النقدية الحديثة. أما القضايا التي تتعلّق بالمشاركة الاجتماعية والاهتمامات الجديدة للتقريب بين علم الحفظ التقني وعمليات إدارة التراث، وغير ذلك من المسائل الخاصة بحفظ التراث، فيمكن أن نجدتها في كتابات المنظرين أمثال فيليبو (Philippot) وأورباني (Urbani) وبردوكو (Berducou). إضافة إلى ذلك، فإن تلك الكتابات والدراسات تزامنت مع إعادة التحقق من التطوّرات النظرية في مجال الآثار والتراث الثقافي عموماً.

وقد أكد فيليبو أن المكانة الممنوحة للعمل التاريخي تختلف حسب النظام الثقافي والمحتوى الثقافي الذي يُسجّل فيه. ولاحظ أن المعلومات التي جُمعت عن قطعة معينة وقيمتها ذات الصلة المُستمدّة من وجهات نظر مختلفة، ضرورية لفهم معانيها. وقد رأى فيليبو أن دور الحافظ هو أن يقترح للناظر قراءة معيّنة لقطعة ثقافية ما، تقوم على أساس ذلك الفهم بدون أن يقدّم له صورة مزيفة لها. ورغم أن فيليبو، أسوة بمن سبقه من المنظرين، أكد أهمية مفاهيم احترام وحدة القطعة وتطوّر التاريخي، إلا أنه سلط الضوء على ضرورة تفهّم واحترام محتوى القطعة وسياقها، بحيث لا ينتهي الأمر إلى "متحفّة" القطعة، أو إلى فصلها عن محتواها الثقافي والاجتماعي. وبهذا الموقف، يعزّز فيليبو مفهوم الحفظ في الموقع الأصلي والطبيعي، ويؤكد أهمية الدراسة المتأنيبة للسياقات الثقافية لموقع تاريخي ما: لا يمكن للترميم أن يتطوّر بحق إلا بالدرجة التي يتم فيها فهم مدى وظيفته

2.1 مقاربات معاصرة في إدارة التراث الثقافي

2.1.1 أهداف الحفظ: وجهات النظر المعاصرة

"الحفظ.... يضمّ جميع الأعمال التي تطيل حياة تراثنا الثقافي والطبيعي، والهدف أن نقدم لأولئك الذين يستخدمون المباني التاريخية وينظرون إليها باعجاب ودهشة، الرسائل الفنية والإنسانية التي تمتلكها مثل تلك المباني." (Feilden, 1982 : 3).

الثقافية والعمل على استدامتها من قِبَل المجتمع (Philippot, 1989 : 228).

من ناحية أخرى، دافع أورباني عن أهمية العلوم في سياق التراث الثقافي. كذلك عبّر عن انشغاله بسبب عدم اهتمام عدد كبير من مؤرخي الفن بالمشكلات التقنية للحفظ، وقد ركّز هؤلاء جهودهم على الناحيتين التاريخية والجمالية للقطعة الفنية التاريخية (Urbani, 1989). وأكد أورباني أن الخصائص التاريخية والجمالية للقطع الأثرية تعتمد على وضعها المادي، وحذّر من أن ما تتعرّض له من الانحلال المتزايد يؤدي إلى خسارة هوية الموقع التاريخي الذي توجد فيه. وقد أعطى مثلاً على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات تقنية معيّنة لا يمكن تبييرها من وجهة النظر الأخلاقية فحسب، بوصف حالة تمثال ماركوس أوريليوس (Marcus Aurelius) قائلاً: إن التغييرات الكيميائية في المعدن والفجوات (الموجودة في تمثال ماركوس أوريليوس) عديدة إلى حدّ لا يمكن معه حفظ التمثال وهو في حالته الحاضرة، إلا في بيئة محمية.... إن نوع العلاقة بيننا وبين معلّم ينتمي إلى الماضي (يشير هنا إلى مدرّج الكولوسيوم الأثري) القائمة على الوعي التاريخي والتقدير الجمالي، يمنعنا من التخطيط ومن إكمال حفظ (مادي) كفاء.... علينا إذن أن نختار بين نموذجين مختلفين للتغيير: تغيير قائم في طبيعة الأشياء، والذي سينتهي عاجلاً أو آجلاً، إلى اختفاء ما كنّا نودّ أن نصنوه؛ أو تغيير ناتج عن حفظ كفاء، قادر على تكرار التجربة الخلاقة للماضي، ليس من حيث كونها إبداعاً فنياً، وهو بالتأكيد أمر مستبعد، ولكن بما هي خيال علمي وابتكار تقني (445 : 449-Urbani, 1989).

تعتقد بردوكو أنه في مجال الآثار، فإن ما يُكتشف أثناء عمليات التنقيب من قطع أو هياكل، هو أقل أهمية بوصفه عملاً فنياً منه بكونه وثيقة. ومن هذا المنظور، فإن المادة التي كشف عنها التنقيب، وثيقة لا توصل قيمًا جمالية فحسب، بل تنطوي على إمكانية توفير معلومات تاريخية (Berducou, 1990). من هنا، ينبغي فهم الطبيعة التوثيقية للآثار، وتفسيرها وعرضها بعد تحليل دقيق ومتأن للسياقات المباشرة والعامّة والخاصة للقطعة. وتمثّل نظرية بردوكو المسافة التي يبدو أنها تفصل حقل الآثار ومجاله عن وجهات نظر براندي غير الواضحة حول المعمار الأثري المهتم، وتركيزه على الخاصيات الجمالية للقطع.

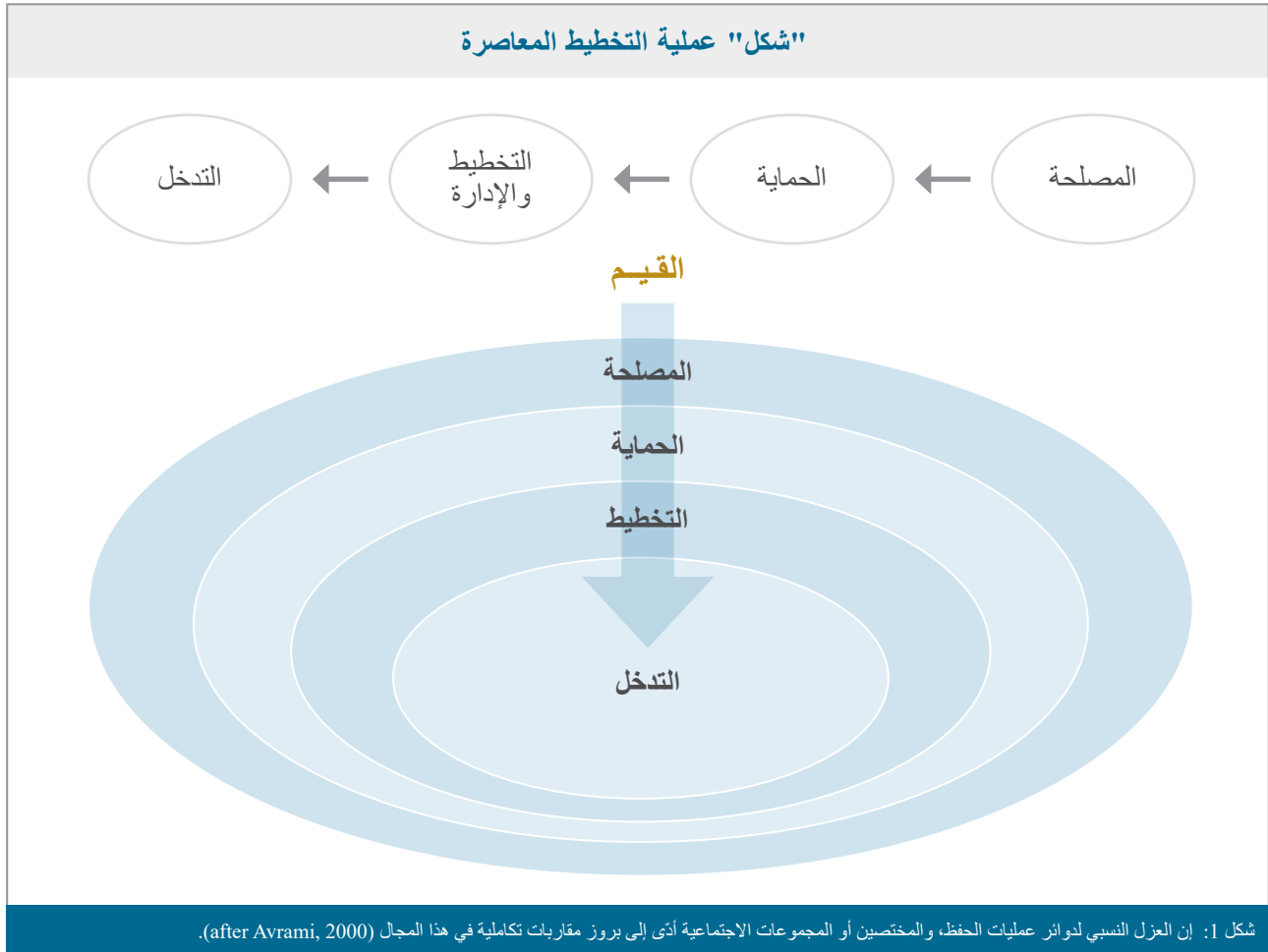
إن حقل حفظ المواقع الأثرية بالرغم من تجذّره في نظريات القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر، فإنه كغيره من حقول التراث الثقافي، وُضع في إطار نظرية تتضمّن مقاربات حذرة في عمليات اتخاذ القرار. فالمقاربات المنهجية التي انبثقت من طبيعة الحالة الخاصة في الميدان، وعمليات التخطيط والإدارة ظهرت في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين (Hughes & Rowley, 1986; Kerr, 1996) لتعيد النظر في أسئلة "لماذا"، و"كيف"، و"لمن" الخاصة بنشاطات حفظ التراث، فيما يتمّ العمل على تصفية النظريات السالفة ووضعها قيد النظر. إلا أنه وحتى يومنا هذا، عملت النظريات والمنهجيات الفلسفية على الإشارة إلى بعض أهداف الحفظ وإعادة التحقق منها. وتشكّل تلك الأهداف قاعدة للنقاش حول ما يمكن اعتباره تدخلاً مادياً مناسباً عند انطلاق أعمال الحفظ، وقد ركّزت على أهمية دراسة السياق الثقافي وأهمية العلوم، من وجهة نظر أكثر اتساعاً، وعلى إيصال المعنى الثقافي للجمهور.

ترتبط أهداف مقاربات الإدارة المنهجية المعاصرة بالأهداف الحديثة لممارسات الحفظ. وقد نشأت فلسفة الحفظ الأثري الحديث وأهدافه من المقاربات الحديثة المقبولة في معظم المنابر الثقافية اليوم. وقد مثلها السير برنارد فيلدن

المجموعات الاجتماعية في مجال الحفظ (بتعريفه الواسع) (شكل 1). وبصورة خاصة، فإن للتدخل المادي تفاعل ضئيل جدا مع الميادين الأخرى المتعلقة باهتمام المهنيين والجمهور لتعريف معنى موقع تراثي ما وقيمه، ومع السياقات الأخرى للتخطيط والإدارة الضرورية للحماية على المدى الطويل (3: 2000 ; Avrami et al -10). وتوضح كتابات أخرى أحدث عهدا، فلسفة فيلدين في إطار حفظ التراث الأثري. وتؤكد بردوكو في كتابها المعنون (Introduction to Archaeological Conservation) [مقدمة لحفظ الآثار] أن الحفظ، بمعناه الأوسع، يعمل لتحقيق هدف ثلاثي، عن طريق توفير الصلابة، والتكامل، وإمكانية ما للوصول إلى معلومات حول معنى قطع التراث الأثرية. ويقصد بعبارة "إمكانية الوصول إلى المعلومات" الإشارة إلى مجتمع العلماء والجمهور بأكمله، كليهما. وبهذا التعريف، تدافع بردوكو عن مبدأ إيصال المساعدة التقنية الخاصة بالحفظ إلى الهدف العالمي، وهو إيصال تراث مفيد وقيمه لأغراض درسه وعرضه، أو توثيقه من قبل مجتمع العلماء، مما يوفر إمكانية ما للحصول على المعلومات بشأنه. وليست إمكانية الوصول إلى المعلومات هذه بالضرورة، وصولا "ماديا" إلى القطعة الأصلية، إذ يمكن أن تعني سهولة الوصول إلى الوثائق أو المعلومات المسجلة التي يتم توفيرها للمختصين في مجال التراث وللجمهور على حد سواء.

(Sir Bernard Feilden) الذي يؤكد أن هدف الحفظ هو إطالة عمر الممتلك الثقافي، وإيضاح الرسائل التاريخية والفنية التي يحملها (1: 15-Feilden, 1982). وينطوي تعريف الأهداف هذا على مضامين مهمة بالنسبة لنشاطات الحفظ بمعناها الواسع. وبالرغم من أن تعريف فيلدين يركز على الإجراءات التقنية لإطالة عمر ممتلك تراثي ما، فإن اهتمامه الأساسي منصب على الرسائل المنعكسة عما تحمله الممتلكات الثقافية الأثرية من معاني وقيم (45: 1996 -Carver, 56; 1: 1984 -Lipe, 11; 1980 -Kalman). وتبعاً لذلك، فإن الحكم على نجاح أي تدخل في مجال الحفظ يكون بالنظر لما تحققه الأعمال المادية من مستوى في تعزيز معنى الموقع، ولا تستند أساسا، إلى براعة الحلّ التقني. ويستند ستوفل إلى تعريف فيلدين، حيث يقول إن الحفظ فن أكثر مما هو علم، وإن الإجراءات التقنية هي وسائل لإطالة عمر الموقع مصحوبة برسائل هامة تشكل انعكاسا لقيمه (20: 1994 -Stovel).

يبين معهد غيتي لحفظ التراث (Getty Conservation Institute) في تقرير له حول عمل بحثي في مجال حفظ التراث، أن عمل الحفظ التقني الذي يركز على الحفظ المادي والتدخل الطبيعي، قد انقطعت صلته بالحقل الأوسع، وانفصل عن مبادئ الحفظ كما عرفت النظرية الحديثة. ويعود ذلك جزئيا إلى العزلة النسبية لدوائر المختصين أو



المتواصلة باستخدام الوسائل المتاحة في علم الآثار مثل عمليات الحفر والتنقيب. وفي الحقيقة فإن البحث العلمي عملية ضرورية في مجال التراث الأثري حيث أنه يكشف باستمرار فهماً أفضل، ويوفر تبيّنًا علميًا يساعدان، قدر المستطاع، على فهم ماضي الموقع. وهذا التبيّن ضروري لكل من التخطيط والإدارة ومراقبة مستقبل الموقع (2000 ; Ucko, 2000; Avrami).

من ناحية أخرى، يشير ستانلي-برايس إلى أهداف إدارة المواقع الأثرية وتتمثل في ثلاثة أنواع من سياسات الحفظ تُعنى بالحفظ المادي، والعرض، والبحوث العلمية الأثرية (10: 2006 -Stanley-Price, 11). وإذا كان البنّان الأول والثاني في هذا التعريف مشابهين لنظرية فيلدين، فإن الثالث يعني إعادة تأويل علمي متواصلة للأماكن التراثية، كأنت غير مكتشفة أم معروفة. ويمكن متابعة إعادة التأويل

الثقافة، وحفظ أعمالها الإبداعية بهدف تعزيز التنوع الثقافي والتعريف به (10 : 1998 ; Malliet 1998 ; Laenen 1998).

وقد تناول كل من ستوفل ومالييه عند تحليل تطبيق فكرة الاستدامة في مجال التراث الثقافي، هذه الفكرة من حيث هي مفهوم ذو أهداف متعددة وعمليات مختلفة في نشاطات الحفظ، (Malliet 1998 ; Stovel 1999). وقد بينا في تحليلهما أن الاستدامة من وجهة نظر التراث الثقافي يمكن أن تُفهم على أنها تختص بالحلول الطويلة الأمد، والحلول الوقائية، والحلول الحساسة للخطر، للحفاظ على الظروف المرغوب بها طوال فترة حياة القطعة الأثرية، مما ينتج عنه إطالة عمرها. كما أنها ذات صلة بالإجراءات التي تراعى قيم التراث والتي تهدف إلى تعزيز معنى التراث في الحياة اليومية. إضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الاستدامة معني بالتركيز على ما هو محلي، ومتعلق بالجمهور ومشاركته في تقدير قيمة تراثه وتقدير مستقبله (Fairclough, 1999; Teutonico & Matero (eds.), 2003). وأخيراً، فإن الاستدامة مرتبطة بالعمليات والوسائل التي تسعى إلى تحقيق أهداف الحفظ. وبالتالي، فإن الاستدامة في سياق حفظ التراث معنية بالعمليات التكاملية والشمولية والدينامية. إذن، فإن تلك العمليات مرتبطة بتحقيق التوازن بين الحفظ والاستخدام، كما أنها مرتبطة أيضاً بصحة العلاقة بين مكونات موقع التراث، وبالحفاظ على التغيير المتواصل لمعاني مواقع التراث، والتحول المتواصل في إعادة تأويلها. إن هذه العمليات المتكررة مركزة بالنسبة إلى المقاربة الإدارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف الحفظ المذكورة آنفاً (شكل 2).

فضلا عن ذلك، بين ثروسبي أن أخذ مقاربات الاستدامة بعين الاعتبار في مجال حفظ مواقع التراث الأثري أمر عظيم الأهمية، حيث أن مصطلح "الاستدامة" ينطوي معناه ضمناً، على تحقيق أهداف مشابهة تشكل الأساس في مجال حماية البيئة. وكما هو الحال في المجال البيئي، فإن الاستدامة تعني أن يؤخذ بعين الاعتبار، الإنصاف والعدالة بين الأجيال، والموارد المادية وغير المادية، وحماية تنوع أصول التراث. كما تلزم بالمبادئ الوقائية، وتعترف بالاعتماد على السياق الاجتماعي (Throsby, 1999).

وفي سبيل إيضاح أسئلة "لماذا"، و"ماذا"، وأهداف أي عمل من أعمال الحفظ، أشار وارين إلى الأساس المنطقي لحفظ التراث من حيث هو نشاط متواصل في السلوك الإنساني، يمكن تبريره منطقياً في صيغة نصائح ووصايا تعليمية. (Warren 1996). وبذلك يفسر وارين بعمق أكبر مفاهيم قيم التراث الثقافي ومعانيه. أما ما ذكره من الوصايا والنصائح، فيهدف إلى توجيه الأفراد للقيام بأعمال الحفظ، وتوجيه المبادئ التي يضعونها لتحكم هذه الأعمال. غير أنه، إلى جانب المقاربة المنطقية التي أنشأها العاملون في مجال الحفظ في صيغة مبادئ الحفظ وأخلاقياته، توجد قضايا جمالية، ومسائل عملية، وقضايا تتعلق بالقبول الاجتماعي الحالي في عملية صنع القرار. لذلك، فإنه من الحيوي من وجهة نظر الحفظ، أن يتم اتباع إطار منطقي متكامل في عملية إدارة تستند إلى القيم، وتُبنى على الفهم والإدراك، للوصول إلى سياسات تضمن حماية لكل حالة من الحالات، فيما يتم إدماج الاعتبارات الأخلاقية والجمالية الخاصة بقيم الموقع التراثي في تلك السياسات.

2.1.2 الاستدامة في سياق التراث الثقافي

لا يمكن لأية نظرية حفظ أو محاولة حفظ أن تكون فاعلة ما لم تأخذ في الاعتبار الاستخدامات المستدامة التي وُضعت القطعة لها، ونوعية بيئتها (Melucco Vaccaro, 1996: 204).

لقد ازداد في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح "الاستدامة" في المناقشات المتعلقة بإدارة مواقع التراث وأهداف الحفظ المرتبطة بها. وتتجذر فكرة الاستدامة في ممارسات التنمية البيئية المستدامة التي عرّفت بها مطبوعات ومؤتمرات مختلفة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين (United Nations 1987, 1995; Habitat 1996). واكتسبت هذه الفكرة أهمية خاصة في المجال الثقافي في مؤتمر عقده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) في مدينة ستوكهولم عام 1998 حول السياسات الثقافية، حيث ركز مفهوم التنمية (البشرية) المستدامة على

الاستدامة من منظور التراث الأثري	
معنية بـ	نتج مقارنة للحفظ ...
إطالة عمر الموقع	وقائية، حساسة للخطر (محكومة بمبدأ الوقاية/الحذر)
المحافظة على الظروف المرغوب بها طوال مدة حياة الموقع	طويلة الأمد
توازن العلاقة بين مكونات كل من النسيج والنشاطات الممكنة في محيط الموقع	شاملة، كاملة
المحافظة على تواصل العملية التي تساهم في تحديد معنى الموقع، وطبيعته أمادية كانت أم غير مادية	تركز على التقاليد، والاستمرارية التاريخية، والدينامية
مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات الاجتماعية (المتوافقة مع السياق الاجتماعي)	مستندة على التركيز على المحلي، والجمهور، والتنوع، (الإنصاف ما بين الأجيال، والجيل نفسه)
تحقيق التوازن ما بين الحفظ واستخدام الجمهور للموقع، والتنمية السياحية	مندمجة
تعزيز معنى الموقع في الحياة اليومية	مبنية على القيم

شكل 2: فكرة "الاستدامة" في مجال التراث الثقافي. (ICCROM Newsletter)

3.1 مترتبات وجهات النظر المعاصرة في شأن حفظ المواقع الأثرية

3.1.1 تأويل مواقع التراث: مسائل الأصالة

إن إيصال رسائل موقع تراثي ما وقيمه، المتضمنة في طبيعة أهداف الحفظ المعاصرة، تتطلب تحليلاً دقيقاً للعمليات المستخدمة في تأويل الموقع. فتنبئ سياسة معينة للتدخل في موقع أثري معين، لا يعتمد على احتياجات الحفظ التقنية فحسب، بل يعتمد أيضاً على نوعية مقارنة التقصي الأثري ومدى عمقها، وذلك ما يحدد قيم الموقع ويؤجل معانيه. إضافة إلى ذلك، فإن فهم الموقع وقيمه أمرٌ ضروري للخطوات التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات ذات الصلة بالاختيارات الحذرة للأساليب المعمارية الجديدة لعرض الموقع، ولمستويات التدخل الخاصة به. بين بول فيليبو في تعريفه لدور الحافظ، الحاجة الملحة لتناول مسألة التأويل الأثري في سياق عملية الحفظ. ويؤكد فيليبو أن الحافظ مكلف بأن يقدم للمشاهد اقتراحاً خلافاً معيّنًا لقراءة القطعة الأثرية. وتعتمد هذه القراءة على فهم عميق للموقع التراثي، وتهدف إلى تحاشي تقديم ما هو مزيف (228 : Philippot, 1989). وتندرج هذه النظرة أيضاً في سياق دور فريق الحفظ أو عمل المهندس المعماري الذي يتخذ قرارات تتعلق بالتصميم المعماري لما يمكن أن يحكم عليه بأنه المقاربة الملائمة، أو تلك التي تُعدّ أفضل الخيارات المتاحة لتعزيز فهم الموقع عن طريق تدخل جديد.

ومع ذلك، توجد معضلات مرتبطة بعمليات فهم المواقع الأثرية وتأويلها. ولقد باتت هذه المعضلات بصورة متزايدة، أبرز قضايا النقاش الدائر في حقل علم الآثار وحفظ التراث. ولا شك أن مفهومي الموضوعية والأصالة في سياق عمليات تأويل التراث، وبالتالي في عرض المواقع الأثرية على الجمهور، أنتجت مقاربات نظرية ونقدية مختلفة حول القضية المركزية وهي: معرفة الماضي.

3.1.1.1 معرفة الماضي في علم الآثار

يتساءل كتاب عديديون ما إذا كان بالإمكان حقاً، الوصول إلى معرفة الماضي. فضلاً عن ذلك، فإن مسائل تأويل الماضي وشرعية ذلك التأويل، بل حتى أساسه المنطقي، غالباً ما كانت قضايا مثيرة للجدل في مجال التراث الثقافي. (Hewison, 1989; Wright, 1985; Lowenthal, 1985; Molyneux, 1994; Potter, 1992). فعلى سبيل المثال، يضع لوينثال عقبات لا يمكن تذليلها أمام إمكانية معرفة الماضي، ويرى أن الماضي بلدٌ غريب تستحيل معرفته بدقة (Lowenthal, 1985). ويجمع المهنيون المختصون في هذا المجال على أن المعرفة التاريخية، وخاصة تلك المتعلقة بالمواقع المدمرة أو المهجورة، معرفة ذاتية ومنحازة بالرغم مما تنطوي عليه من عمليات مؤصلة وعلمية، وذلك بسبب احتمال كون علماء الآثار عرضة للقيام بعمليات انتقائية تفرسها اهتماماتهم وتصوّراتهم المتأثرة بتجاربه الشخصية. وفي الواقع، فقد بات الاعتقاد باستحالة معرفة الماضي، مقبولاً في الآونة الأخيرة (Bagnall, 1996 : 240-241).

إن مفهوم أخلاقيات الأصالة السائد حالياً، يشير إلى نمط سلوك المجتمع ككل (Taylor, 1991). ويرى لوينثال أن الانهيار الشديد بالأصالة، الذي عمّ الحياة العصرية، هو مخادعة للذات بمعايير دائمة التحول والتضارب. من هنا، فهو على اقتناع بأن الأصالة وإن كانت تُعدّ قيمة مطلقة، فإنها إلى حد كبير، مسألة نسبية (Lowenthal, 1992 : 184-190). لقد ظهر مفهوم الأصالة منذ القرن الثامن عشر، وهو وليد الرومنطيقية (Trilling, 1972). إن "صوتية" رسكن، شأنها شأن الأصالة، يمكن أن تبرهن أنها مراوغة عند التطبيق في مجال التراث الثقافي. ويعلق تالي على ذلك قائلاً: مثل الموسيقى التي تُنتج على أدوات عصرية لما يسمى العروض الأصلية، فإن "صوتية" الماضي ستبدو دائماً، بدرجات متفاوتة، مزيفة إلى حد ما، وستبدو إلى حد ما، حادة (Stanley-Price, Vaccaro and Talley (Eds.), 1996:9).

إن أهمية تطبيق مقارنة إدارية أو مقارنة حفظ معاصرة يرتبط بنجاح ما تم تنبئه من سياسات الحفظ، وما جرى اختياره من مستويات التدخل. ويمكن قياس مدى هذا النجاح إذا كانت أهداف الحفظ المتضمنة في تعريفات نظرية الحفظ المعاصرة واضحة عند انطلاق عملية التخطيط. وفي سياق الحفظ الأثري في الموقع الأصلي، فإن لأهداف الحفظ المحددة عدة مترتبات تنتج عن قبول وجهات النظر الحديثة المرتبطة بسؤال "لماذا" في إطار عمليات الحفظ والإدارة. وتشكل هذه المترتبات أساساً للنقاشات التي تدور حول تخطيط التدخلات المادية وتصميمها في المواقع الأثرية:

1. إن حفظ المواقع الأثرية يقوم على اعتبار القيم أساساً، كما أن الحكم على صلاحية استراتيجية التدخل مسألة نسبية ذات صلة بالمعنى الثقافي الخاص للموقع الذي تُستمد منه القيم والرسائل. إلا أن فهم معنى الموقع ليس عملية بسيطة في سياق تأويل الموقع. فكل موقع أثري، في الواقع، له معانٍ مختلفة، وغالباً لا يعتمد فهمها على الأسلوب المستخدم في مقارنة تحري المعنى فحسب، بل أيضاً على طرق مشاركة الجمهور ومدى تلك المشاركة. ولقد باتت قضايا تأويل التراث وأبعاده الاجتماعية-الثقافية، بصورة متزايدة، حقولاً للبحوث الجارية حالياً في مجال حفظ التراث، خاصة ما يرتبط منها بهدف الحفاظ على المعنى والقيم أو الرسائل في مكان تاريخي (أنظر القسمين 1.3.1 و 2.3.1).

2. إن حفظ المواقع الأثرية يعتمد على خصوصية كل حالة بذاتها. فكل موقع يتطلب ملامحة للمتطلبات الخاصة لإطالة عمره وتحليل معناه الثقافي بأفضل التقنيات المتوفرة. إن مبادئ الحفظ الحديثة وموائمه التي تربط إدراك القيم بالسياسات لصالح مستقبل الموقع، ليست مطلقة بذاتها، بل ينبغي تطبيقها في سياق متعارف عليه وثيق الصلة بقيم الموقع ومعانيه، وبالظروف المادية والإدارية لمكان الموقع. فمبادئ الحفظ الحديثة وأخلاقياته تم تأطيرها مع عمليات ونماذج إدارية تعتمد القيم أساساً في مقارنة منهجية متفق عليها لتخطيط الموقع (أنظر القسمين 3.3.1 و 4.3.1).

3. لكي تتحقق أهداف الحفظ، تُستخدم لحفظ المواقع الأثرية وسائل علمية وتخطيطية بهدف زيادة موضوعية القرارات إلى أقصى حد ممكن؛ غير أن الحفظ يبقى إلى حد ما، حقلاً اجتماعياً-ثقافياً. فهو يقرّ بأهمية استخدام علوم الآثار والحفظ من حيث هي عمليات نقّص ومعالجة لخدمة الفن والتاريخ. من هنا، فإن نجاح سياسة الحفظ في موقع أثري ما، يعتمد إلى حد كبير على نوعية مقارنة التقصي الأثري وعمقه، لتحديد قيم الموقع، ومعانيه، والاحتياجات التقنية لحفظه. إن استراتيجية التدخل للحفظ تتطابق مع هدف تلبية الاحتياجات العملية بأقل ما يمكن من التأثير السلبي (أو بأكبر تأثير إيجابي) على القيم والمعاني الثقافية التي تم تحديدها. ولقد بات التخطيط الاستراتيجي ضرورياً لتقييم خيارات التدخلات المادية في مواقع التراث (أنظر القسم 4.3.1).

وفقاً لذلك، فإن القضايا المتعلقة بتأويل التراث وجوانبه الثقافية-الاجتماعية تم تأطيرها مع المبادئ التقنية والعلمية الخاصة بحفظ التراث الثقافي. من هنا، فإن مترتبات وجهات النظر المعاصرة في مجال حفظ الآثار، عملت على توجيه المبادئ التي تُجرى على أساسها التدخلات الجديدة في مواقع التراث، وبالتالي توجيه عمليات إدارة وتقييم استراتيجيات الحفظ. ونورد فيما يلي نظرة شاملة للجوانب والمبادئ المعاصرة التي أصبحت في الآونة الأخيرة، توجه عمليات اتخاذ القرار والمنهجيات الخاصة بالتخطيط المستقبلي للمواقع الأثرية.

ومما هو مُثَقَّف عليه في الوقت الحاضر، أن علماء الآثار مهما كانوا موضوعيين في محاولاتهم تطبيق منهجية تاريخية، فإن نظرتهم للماضي تبقى إلى درجة كبيرة، متأثرة بالزمن الحاضر. (Stanley-Price et al., 1996 : 10, 174, 196) وبالتأكيد، فقد بات من المعترف به اليوم، أن تمثيل الماضي بإقامة مراكز تراثية وحدائق أثرية، إنما يعكس فهم الزمن الحاضر وشواغله (61 : Sorensen, 1989). وقد أدى هذا الوضع إلى ميل الممارسة الحالية إلى الحذر، حيث يصبح تمثيل مواقع التراث، التي تمّ درسها بشكل سطحي، مزيفاً أو يغدو مشكلاً لكيانات تاريخية شديدة التبسيط.

3.1.1.2 شواغل بشأن خلق التراث: تزييف أو مبالغة في التبسيط

بالرغم من الاعتراف باستحالة معرفة الماضي في مجال تأويل التراث، فإن الانشغال بشأن تمثيل الماضي بشكل غير حقيقي أو غير أصيل، بات يشكل أساس المناقشات التي تدور في مندييات تأويل التراث (Uzzel, 1989; McManus, 1996; Jameson, 1997; Eco, 1985 & 1973). إن الشواغل بشأن تمثيل ماضٍ منفصل عن تأويل علمي أو أثري متفاوض عليه للوصول إلى النتائج الممكنة الأكثر موضوعية، كانت نتيجة تطور صناعة التراث المستمدة من نشاطات تجارية ومن تسليع الماضي. فمن ناحية، اعتبر تأويل المواقع وتمثيلها وسيلة مفيدة لتحسين الصورة العامة لعلم الآثار، وطريقة للحضن على الالتزام بحماية الآثار واستقطاب التمويل (Fowler, 1989)؛ كما تمّ اعتباره أيضاً تجربة تعليمية للزائرين (20 : English Heritage, 1994).

ومن الناحية الأخرى، اعتبر التأويل نشاطاً مدمراً للدخل يستغل مواقع التراث. (Smith, 1989 : 23-28) ويشير أوزل إلى تأويل دافعه التسويق بقوله إن التأويل "خطفته" صناعة السياحة والترفيه (3 : Uzzel, 1989). وشبهه بالجهود التي توازن بين الحفظ وبين السياحة في حقل الحفظ والسياحة الثقافية، (ICOMOS, 1993) فإن تحقيق التوازن بين تأويل دافعه التسويق والترويج، وبين تأويل دافعه التعليم، بات قضية رئيسية في مجال تأويل التراث (134 : Sansom, 1996).

في سياق التأويل، فإن المواقع الترفيهية التي دافعها السياحة تُعتبر أماكن جذب للزائرين الراغبين في معايشة تجربة الماضي. ويرى ستيفنز أن التراث تم استغلاله من قِبَل السياحة وأخصائي التسويق، وأنه قد أصبح ممارسة للتوافه (Stevens, 1989). أما عمليات "تثقيفه" المجتمع والبيئة، فكانت بسبب الخطاب الزائف في حماية التراث وفي صناعة الاستهلاك. (Choay, 1991: 158-180; Rojek & Urry, 1997) غير أن منظمات التراث تدعي أنها تعيد إحياء التاريخ (376 : Cohen, 1998). ونتيجة لتلك الادعاءات، تمّ توسيع معنى التأويل من مجرد تمثيل مادي (physical representation) إلى إعادة تمثيل أحداث تاريخية، وأداء مشاهد في المواقع الأثرية. وقد وُضعت هذه النشاطات موضع تساؤل مشكك (Ucko, 2000)؛ كما أن هذا النوع من التمثيل تمّت ممارسته من غير استناد إلى بحوث ملائمة، وبدون اللجوء إلى عمليات تقييم بإمكانها أن تبيّن مدى فاعليته في تحقيق الفهم المتوقع من قِبَل زائري تلك المواقع والتفاعل المنشود معهم (118-119 : Sansom, 1996). إضافة إلى ذلك، يتساءل أوكو ما إذا كانت أهداف هذه التمثيلات (representations) معرفة تعريفاً جيداً في التخطيط لعملية العرض (Ucko, 1996). ويلحظ بوتز أن شعور الزائرين المستمعين بتلك التمثيلات بالاكتمال والرضا، لا يعني وجود أي نوع من أنواع التفاعل الفكري مع الجمهور لتعزيز فهم الموقع (35-44 : Potter, 1997). كما تمّ توجيه انتقادات تتعلق باستخدام المواقع الأثرية لإعادة خلق حوادث تاريخية، نابعة من حقيقة أن تلك التداخلات أو النشاطات تركز على حقب تاريخية واحدة من عمر الموقع، فيما تهمل الحقب الأخرى. وعلى العكس من ذلك، فإن وجهات نظر

نقدية أبدت انشغالا بحقيقة أن تلك المواقع أصبحت متحجرات للفترة الزمنية التي أُعيد بناؤها، وذلك من خلال إظهار السمات المختلفة للمواقع كأنها متعايشة ومتزامنة، بينما هي في واقع الأمر منفصلة بعضها عن البعض الآخر من حيث التسلسل الزمني والتاريخي. كما تركّزت الانشغالات على التجارب "المطهرة"، التي تخلق جوّاً من عدم الواقعية، أو صيغة جامدة ومبسطة لماضي تلك المواقع (57-56 : West, 1988; Pearce, 1990: 179-180). وفي الواقع، تمّ اتهام هذه التمثيلات بتوفير معلومات حول القطع الفنية ذات الدلالات التاريخية والثقافية من حيث هي نتاج الماضي في حدّ ذاته، بينما الكشف عن المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياقات التاريخية في الماضي تكاد لا تُبلّغ (9-19 : Wallace, 1987; West, 1988: 57).

يعدّ لوينثال التراث نشاطاً لعرض مواقع التراث والقطع الأثرية، وهو ينتقد المحاولات كافة لعرض التراث على الجمهور. ولا يعتبر، في تناوله مسألة صناعة التراث، أنّ التراث الذي يتمّ ابتداعه منفصل عن الحقيقة التاريخية فحسب، بل إنه يحذر أيضاً، من أن التراث، بالمعنى الذي يستخدمه، يقوّ العلم والمعرفة، ولا يمكن الدفاع عنه أكاديمياً، لأنّ المؤرخين يصبحون غير قادرين على التخفيف من مواقف الانحياز، بما أن ذلك المفهوم للتراث يبدو كأنه يقرّه ويجيزه (Lowenthal, 1998). وقد تعرّضت كتابات لوينثال الأخيرة للنقد على أساس كونها تفقّر إلى تفحص العلوم الأثرية التي تدعم الإشراف على التراث وحمايته (Clark, 1998).

وفي سياق حفظ التراث، فإن إعادة بناء المواقع مجالاً تترنّب عنه أمور عدّة (Molina Montes, 1982). ويرى شميدت أن إعادة بناء المواقع في مكانها الأصلي عمل غير أخلاقي، لأنه يقدم نسخة مزيفة عنها. وهو يشير إلى إعادة البناء من حيث كونها نشاطاً يتمّ فيه استخدام مواد جديدة مشابهة للمواد الأصلية القديمة، وتستند إلى تأويل دلائل أثرية موجودة تحت سطح الأرض في الموقع المكتشف (Schmidt, 1997). ويقول أيضاً إنه ينبغي ترك الموقع المكتشف على حاله من غير أن يُمسّ، ويرى أن المتاحف هي المكان الصحيح الذي يلبي حاجات الزائرين إلى التأويل، وإلى إعادة البناء التاريخي والثقافي (Schmidt, 1999: 66-67). ويشير شميدت هنا إذن، إلى ما يعرفه بيرس بأنه "بيئات مقدّدة"، تحاكي الأصل، حيث ينبغي لأعمال إعادة البناء أن يتمّ إجراؤها بعيداً عن مواقع الحفريات وعمليات التنقيب (Pearce, 1990:178).

ويستخدم تعبير "إعادة بناء الموقع" في مجالي تأويل التراث وحفظه كليهما. ويميّز أوزل بين مقاربتين في مجال التأويل تمثلان مدرستين فكريتين مختلفتين. الأولى هي إعادة خلق الماضي التي تثير تساؤلات معيّنة من حيث علاقتها بالأصالة والموضوعية، لأنها تحاول أن تخلق جوّاً أصيلاً موثوقاً عن الماضي بهدف جذب الزائرين (568-557 : Gable and Handler, 1966). إنها تحاول أن تعيد الماضي إلى الحياة حيث تتمثل حقب تاريخية نموذجية ويتمّ تأويل التاريخ بواسطة تظاهرة تلبسه أثواب الماضي. أما المقاربة الثانية فهي إعادة البناء، حيث لا حاجة لمحاولة الحفاظ على جوّ أصلي أو عرض شريحة من الماضي على الزائرين تعود إلى عدة حقب زمنية مختلفة أو تقديم مقارنات مع الحاضر. ويمكن لإعادة البناء أن تساعد على تحقيق الموضوعية من خلال إبراز الشكوك حول الماضي بدلاً من تقديم ما يُدعى أنه حقائق هي في واقع الأمر، محلّ شكّ. إنها تنشئ قناة تربط بين الماضي والحاضر، وتتيح للناس المجال لأن يتخذوا موقفاً نقدياً وأن يمتلكوا القدرة على التحليل، وذلك عن طريق الترحيب، والإثارة، والتساؤل، واستخدام مواد التحفيز العقلي. كما أن إعادة البناء تتطلب تغييراً مستمراً، وإعادة بحث وتمحيص لتعكس التقييم الدائم التحول للماضي (297-296 : Uzzel, 1994). ويمكن لهذا التعريف الأخير أن يكون مختلطاً بتعريفات أخرى في مجال التأويل مثل "المتحف الخارجي" وهو مبنى

يقام خارج الموقع الأصلي بعيدا عن الموقع الأثري (Anderson, 1985: 5).

والثمانينيات من القرن العشرين، جعلت الماضي موضوعيا وفصلته عن الحاضر (Trigger, 1995).

كان لهذه النظرة المعاصرة في حقل الحفظ وعلم الآثار مترتبات مختلفة، أولها، أنها زادت من التركيز على الاعتراف بالتحديدات القائمة في مجال تأويل الماضي، الأمر الذي يستدعي تقييما نقديا للقضايا المتضمنة في عملية التأويل بهدف الوصول إلى أفضل النتائج في تقديم العروض. وثانيها، أنها تمحورت حول تناول طبيعة عرض موقع أثري ما ومفاهيمه، من حيث هو نوع خاص و متميز من أنواع التراث وأشكاله. ثالثها، أنها سلطت الضوء على الدور المسؤول والمهم الذي ينبغي لعلماء الآثار أن يلعبوه في مختلف مراحل عملية الحفظ. وأخيرا، أنها وأدت قدرا كبيرا غير مسبوق من التركيز على الدور الحيوي للبعد الثقافي للتراث، وأولوية إشراك الجمهور في مراحل عملية الحفظ كافة (الجزء 2.3.1)، وتعرض الأقسام التالية تلك المترتبات.

3.1.1.3.1 الصعوبات (limitations) الحائلة دون معرفة الماضي: إمكانيات عرض المواقع

رغم الاعتراف بالتحديدات الحائلة دون معرفة الماضي (Eco, 1990 b) فإن الخطاب السائد حاليا لم يأخذ تلك التحديدات دائما بعين الاعتبار عند عرض المواقع الأثرية على الجمهور. وبدل كل من ستون وبلانل (Stone and Planel, 1999) على أنه من المستحيل أن نعرف على وجه اليقين، كيف كان الحال في الماضي؛ ويقولان إنه بدلًا من ذلك، فإن بالإمكان إعادة تشكيل صور لما يظن علماء الآثار أن الماضي كان عليه. إضافة إلى ذلك، فهما يوضحان أنه يمكن الحصول على تلك الصور باستخدام ما هو متوفر لدينا من بقايا الكسور والشظايا، ويحاولان أن يثبتا أن تلك الصور متأثرة إلى درجة ما بالتصورات والمعايير الثقافية الحالية. إن أولئك الذين يمثلون الماضي ويعرضونه للآخرين مسؤولون عن تأكيد كونهم يمثلون الصورة المرجح أن تكون هي الأقرب إلى حقيقة ذلك الماضي وإلى الواقع الذي كان عليه، وأن التمثيلات لا يتم استغلالها للترويج لقضايا معاصرة. وعلى خلاف وجهة النظر هذه، وفيما يُعد كل عرض تراثي عرضا شخصيا، ينبغي للمرء أن يكون صادقا فيما يتعلق بما تنطوي العملية عليه من قيود بدلا من أن يحاول عرض موضوعية ذاتية زائفة (Stratton, 1995: 167). غير أن تلك التحديدات أدت إلى ظهور مقاربة أكثر تركيزا على عمق عمليات التقصي، واعترفت بإمكانية وجود روايات مختلفة للماضي ضرورية في عمليات المشاركة في تأويل المواقع وعرضها. (أنظر أيضا القسم 2.3.1). وبالتالي، فقد بات من الضروري الاتفاق على أن أصالة التأويل ليست مُعطى بادئا ثابتا، لكنها قابلة للنقاش؛ إنها ليست مطلقة، لكنها كيان نسبي ودينامي (McBryde, 1997:96-7; ICOMOS, 1994 a; article 12).

من هنا، فإن الاعتراف بوجود تعقيدات بشأن الأصالة يجب ألا يبقى محصورا في المجال الأكاديمي لعلم الآثار فحسب، بل ينبغي أن يتم شرحها للجمهور لزيادة وعيه بما تنطوي عليه من قضايا. ويمكن إيصال المعلومات ذات الصلة إلى الجمهور ليدرك بصورة أفضل وحدة العمليات الأثرية المتعاقبة الفاصلة ما بين اكتشاف الموقع وعرضه، عن طريق المعطيات الموجودة في الموقع الأثري نفسه، أو من خلال المعارض، أو عن طريق المشاركة في عمليات الحفر والتنقيب، وعبر عمليات التأويل (Stanley-Price, 1987 : 289).

إن أحد الاعتبارات التأويلية المدفوعة بأساليب الاتصال الفعال مع المشاهد، هو ربط الماضي الذي يتم تأويله بالحاضر الحي. إن تطابق الماضي مع الحاضر يدفع المشاهدين إلى طرح أسئلة نقدية. غير أن انتفاء وجود هذا الرابط المعبر عنه في أساليب عرض مختارة، قد يجعل الماضي عديم الصلة بالجمهور. ويحاول لاينن (Laenen)

كما يمكن له أن يكون مختلطا بـ"الموقع المقدس"، وهي التسمية المستخدمة لوصف الموقع المعد خلفه، حسب تعريف أوزل (Pearce, 1990: 178). إن إعادة البناء، في مجال الحفظ، المستخدمة عادة للإشارة إلى إعادة الخلق، أمر ينبغي تحاشيه في المواقع الأثرية عندما يترتب عنها استخدام مواد مشابهة للبناء الأصلي والتي لا يمكن تمييزها عن الأصل، أو يتعدّر إلغاؤها، أو تكون مبنية على الافتراض والتخمين (Baranski, 1993). وبالتالي، لا يمكن القبول إلا بإعادة البناء بتجميع العناصر الأصلية وتركيبها (أناستيلويسين)، أو بإضافة الأجزاء المُتأكد من أصالتها ووضعها في الأمكنة المناسبة لها في المبنى (ICOMOS, 1964: Articles 15, 9; Starosta, 1999; Sanpaolesi, 1972: 160).

إن الشواغل بشأن التراث تكون بشكل عام، نتائج لترويج التراث باعتباره سلعة، وهو ما يؤدي إلى خلق تراث مزيف، أو إلى ما يسميه فولر "التعتيق" (antiquing)، أو ما يدعوه أوكو بـ"التراث المنفلت" (free-floating heritage) (Fowler, 1989; Ucko, 2000). من هنا، فإن نجاح مقاربة عرض معينة يتم اختيارها ويمكن بواسطتها لتدخلات جديدة أن تساهم في فهم موقع ما، يعتمد على وضع عمليات اتخاذ القرار في سياق إطار تخطيطي شامل يهدف إلى عرض فعال للموقع. فالعرض الفعال يتحاشى تزييف الماضي، ولا يبتدع تراثا زائفا، ويهدف إلى تحقيق تجربة ثقافية فعالة للزائر. وكما سنبين لاحقا، فإن المقاربات الحالية وتحولات النماذج في مجالي الآثار والتراث الثقافي لتحقيق هذه الأهداف تختلف فيما بينها، لكنها بالضرورة مرتبطة بالتخطيط الدقيق والمتأني للتراث القائم على نوعية مقاربات التقصي والبحث.

3.1.1.3 عرض استعادي ووجهات نظر ومقاربات تتناول معضلات عرض المواقع

إن الخطاب السائد حاليا حول أصالة المواقع الأثرية من حيث هي سجلات للماضي، وكذلك وجهات النظر النقدية بشأن تسويق الأماكن التراثية أو تزييفها، شكل حافزا لظهور مقاربات ووسائل وألويات في التخطيط لعرض البقايا الأثرية المهدمة أو تلك التي اكتشفت خلال عمليات التنقيب. ورغم أن تلك المقاربات ما تزال إلى حد كبير، مقتصرة على المستويين النقدي والنظري، فإن الزمن سيحكم بمدى فاعليتها من الناحية العملية في المواقع. ومع ذلك، فإن المقاربات النظرية هي التي تشكل مناهج معاصرة في المجالات المختلفة لعلم الآثار، وفي حفظ التراث، وعرض المواقع. وبالرغم مما بين تلك المقاربات من اختلاف، فإنها ترتبط بعدد من القضايا ذات الطبيعة المتشابهة؛ ولا شك، أنها معينة أكثر ما هي معينة، بمعالجة مفهوم الموضوعية في عملية اتخاذ القرار، وبكيفية تبني أفضل الخيارات بعد القيام بعمليات بحث شاملة.

إن النقاش النظري حول وجهات النظر الشخصية لعلماء الآثار بشأن القطع التي يكتشفونها أثناء القيام بعمليات التنقيب، والتساؤل بشأن صدقية التأويل، أثار قضايا يُذكر منها، النظر في وجود روايات متعددة عن الماضي. وقد مثل كل من هودر وشانكس (Hodder & Shanks) نقلة في توجه النشاطات الأثرية في العقد الأخير من القرن العشرين، ورغبة من علماء الآثار للتصالح مع الموضوعية في تأويل البراهين الأثرية. وقد توجه بالنقد للباحثين السابقين الذين فرضوا نُظم قيمهم الخاصة على ما قدموا من براهين (Hodder et al., 1995). وقد أفرزت نظرية علم الآثار المعروفة باسم (post-processual archaeology) وجهة نظر نقدية تجاه الإيجابية، وهي خاصة من خصائص "علم الآثار الجديد" (new archaeology)، التي نقلت تركيز الاهتمام إلى النسبية الخالية من المقاربات العقلانية والموضوعية للماضي. هذه المنهجية الأخيرة التي ميزت النظرية السابقة المعروفة باسم (processual archaeology) في السبعينيات

أن يثبت أن إيضاح تلك الاستمرارية بين الماضي والحاضر، وإبراز عوامل التواصل الثقافي هما على درجة كبيرة من الأهمية. ويرى أن عدم إبراز ذلك التواضع، كان السبب وراء إخفاق النصوص التأويلية في مجال المتاحف حيث تمت معالجة الموضوعات بمعزل عن الحياة الحقيقية (Laenen, 1989 : 88-96). من هنا، فإن علينا "الاستماع" إلى القطع الجامدة التي تنتمي إلى الماضي، كما أن الدور المعاصر لمقدمات العروض (مثل دور الفنانين، ودور الحافظين في تصميم تدخلات جديدة) يتمثل في أن يجدوا طرقاً "للحديث" معها (Morin, 1999 : 192). ومن المؤكد أن التحديدات الحائلة دون معرفة الماضي، وتقديم شرائح من تاريخ موقع ما، قد لا تكون ذات فعالية لتعليم الجمهور؛ لذا، فإن عرض الموقع بصيغة تتصف بالحساسية ترتبط بوسائل العرض العصرية التي يمكن أن تربط الماضي بالحاضر.

3.1.1.3.2 فهم طبيعة المواقع الأثرية: تأسيس مبادئ توجيهية لعرض المواقع

جرت في المجال النظري الخاص بالحفظ مناقشة فكرة الأصالة من حيث علاقتها بالسياقات الثقافية والموضوعات المختلفة المرتبطة بالتراث؛ وتكتسي هذه السياقات أهمية كبرى لفهم خصوصيات كل موقع أثري بذاته، أو كل قطعة أثرية معينة. وفي المجال المحدد الخاص بحفظ المواقع الأثرية، وعقب مؤتمر نارا (Nara) وصدور "وثيقة نارا حول الأصالة" (Larsen, 1995)، جاء في "إعلان سان أنطونيو" ما يلي:

إنه من خلال دراسة الأدلة المادية وبحثها فحسب، يمكن لهذه المواقع وما فيها من قطع أثرية أن تظهر مجدداً قيمها، وأن تعيد ربط صلتها مع هويتنا الثقافية الحالية. غير أن تأويل تلك المواقع يمكنه أن يعكس بأصالة، مصالح وقيماً متقلبة لا غير، وإن التأويل، في حد ذاته، ليس أصيلاً بطبيعته، لكنه صادق وموضوعي فحسب... لتلك الأسباب فإن سلامة البرهان المادي بكيته، تتطلب الوثائق والحماية والحفظ الأكثر شمولاً، حتى يمكن لموضوعية التأويل أن تستجيب للمعلومات الجديدة المستمدة من ذلك النسيج (ICOMOS National Committees of the Americas, San Antonio, 1996).

كان النقاش الذي تناول موضوع الأصالة في علاقته بالمواقع الأثرية، مرتبطاً بالمواد بوصفها مصادر للبرهان والمزايا التاريخية (Jokilehto, 1985). لذا، فإن سلامة المواد من حيث كونها مصادر لمعلومات متواصلة، هي معيار أساسي في عملية الحفظ، بما أن الخصائص الفنية تكمن في البحث والتأويل القائم على التقصي التاريخي (Riegl, 1982, 1996 ; Berducou, 1990). وقد كُيف هذا المنظور النقاش حول موضوعية التأويل وما يصحبه من أساليب. ومع ذلك، فإن بعض المواقع الأثرية، كذلك التي تتميز باستمرارية التقاليد الحية، والمواقع المقدسة، ومواقع السكان الأصليين، التي تمتلك أبعاداً ثقافية أساسية، باتت تكتسب أهمية خاصة وتوضع في سياق أكثر اتساعاً (Jokilehto, 1994; Layton, 1989a; Stanley-Price, 1996; ICOMOS, 1996b). ويأخذ هذا البعد في حسابه المظاهر المختلفة للتنوع الثقافي. إن بعداً ثقافياً كهذا البعد، بات ضرورياً في تقدير القيم التي توجه سياسات حفظ التراث الأثري.

غير أن ذلك لا يعني أن المواقع التي تراجعت وظيفتها وتضاءلت تقاليدتها الحية لا تسترعى اهتمام السكان المحليين أو لا تجد قيمتها تقدير المجتمعات المحلية. وفي واقع الأمر، إن معرفة مزايا هذه المواقع الثابتة التي لا يتناولها علماء الآثار بالدرس، قد يثير اهتمام الناس الذين قد يجدون فيها مصلحة لهم. إن ما تحمله تلك المواقع من القيم الاجتماعية وما تنطوي عليه من المعاني ليست أقل أهمية من الرسائل التي يمكن أن ينسبها إليها علماء الآثار أو الخبراء. لذلك، فإننا حين نتحدث عن أصالة المواقع الأثرية، فإننا لا نشير فقط إلى البعدين

التاريخي والفني-التاريخي بل إلى البعد الثقافي أو الثقافي-الاجتماعي أيضاً. إن نوعية التأويل والقيم المستمدة ضروريان في عمليات اتخاذ القرار التي تهدف إلى عرض تلك المواقع في سياق عملية الحفظ. كما أن مناقشة موضوعية تأويل موقع مكتشف ما، والأبعاد الثقافية في تأويل المواقع الأثرية، ضروري إذن، لفهم خصائص معينة تحملها تلك المواقع، ونتيجة لذلك، لفهم القيم التي تؤدي إلى عرضها وحفظ موادها.

ولقد اكتسبت فكرة "روح الموقع" أو "روح المكان" (genius loci)، من حيث هي مصدر من مصادر تعريف أصالة الموقع، أهمية في النقاش الذي يدور في الأونة الأخيرة حول طبيعة الأماكن التاريخية (Parks Canada, 1997). إن الأصالة في الروح لموقع أثري ما، أو لطلل من الأطلال، تُستمد من الحالة الراهنة لكل منهما، ولا تُستنتج من حقيقتهما الماضية. فخصوية المكان، ومحيطه الطبيعي، وزمنه، ومعناه الكامن والمتأصل، تقرر مُجمعةً هذه الروح، التي ينبغي أن تُفهم أيضاً من حيث علاقتها بالمتطلبات الحالية. إن مفهوماً دينامياً كهذا لروح المكان، هو الأساس الوحيد للتأقلم الخلاق مع البيئة القائمة. ويدافع مورن (Morin) عن رأيه القائل بأن عرض الماضي يتضمن تنقية صور الأصالة لإيصال الحقائق المعقدة للمواقع القديمة. وتستند استنتاجاته إلى حقيقة أن مجرد وجود نية لحماية الأصالة يفسد براءتها (Von Schiller, 1966). ويهدف النشاط الأثري من خلال تأويل موقع اكتشاف أثناء عمليات التنقيب، أو موقع مدمر، إلى تأسيس صورة عملية للموقع، وتقليص واقعه إلى حقائق ملموسة قائمة على البرهان المادي. إن ما تنصف به هذه الصورة أو المشابهة، من خصائص عدم الاكتمال، والتجريد، والتحيّز، يفسح المجال أمام العارض لخلق صورة لروح الأصالة الحقيقية للموقع، ولترجمة الخصائص في صيغة يتمكن الناس بحرية من إدراكها وفهمها (Ibid, 1966 ; Fitch, Ch.14). ولا شك أن فهم الماضي يمثل نقطة التقاطع ما بين البرهان المادي وروح مكان تاريخي ما (Bergson, 1908).

فضلا عن ذلك، ومهما كان المرء صادقاً في علاقته بالعمل الفني، فإن التمتع به لا بد أن يكون شخصياً وجزئياً. وقد لاحظ أومبرتو إكو (Umberto Eco) أن الفن ذو وجهين، الأول، هو العملية الإبداعية للفنان، فيما يتمثل الثاني في التمتع به من قِبل فئات متعددة من الناس ذوي خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة، وقد تطرأ في كل مرة متطلبات مختلفة. ويقول إكو إن على العارض أن يأخذ في اعتباره الظروف المتعددة لإثمار العمل الفني، وأن يُنتج حواراً مفتوحاً بين هذا العمل والشخص المعني به. لذا، فإنه يدعو الفن "عملاً فنياً مفتوحاً" (Eco, 1958). إن الحوار الذي أنتجه العارض بحرية بين الموقع والجمهور شكّل مبدأً أساسياً في تفسير تييلدن (Tielden) للتراث. ويضع تييلدن مفهومي الوحي والإثارة باعتبارهما الهدفين الرئيسيين لعرض التراث. ويضيف مبيئاً أن التأويل ليس وصايا وتعليمات، لكنه مبنى على أساس المعلومات (Tielden, 1977 : 32-39).

3.1.1.3.3 المهنية: الدور المسؤول لعلماء الآثار في عرض المواقع

أثارت مسألة موضوعية تأويل الآثار أسئلة تتعلق بالدور المسؤول لعلماء الآثار في حقل علم الآثار نفسه، ودورهم تجاه الجمهور (Hodder et al., 1995). ويدعو أكو، في سياق تساؤله المشكك بالممارسة الحالية للاداء البشري وإعادة

التمثيل في المواقع، يدعو إلى مزيد تعزيز التزام علماء الآثار حتى لا يعرضوا "ماضيًا عالميًا"، عادة ما يكون المسعى التجاري دافعه، وينتج عنه ماضٍ غير قائم في الزمان ولا في المكان (Ucko, 2000). وفي الواقع، فإن ممارسة الاتجار بالمواقع الثقافية تتعرض لانتقادات شديدة في الأدبيات المتخصصة. فعلى سبيل المثال، رأى كل من لين وتيللي أن تأثير السياحة هو سلسلة خيارات محلية إبداعية خلّاقة تقدّم "صورة تجارية لمجتمع غامض وغريب وبعيد"، وهما يشّرعان بذلك تدخّلات وتمثيلات جديدة يعتبرانها، بكل الأحوال، مميزة عن القديم (Lane, 1988: 66-69; Tilley, 1997: 67-89). وقد تمّ عرض وجهة النظر هذه بدون تعديل أو صلة بخصائص الماضي. ومن الناحية الأخرى، يحذّر كوهين (Cohen, 1988) من أن السياح الساعين إلى الاستجمام يمكن أن يتصوّروا أن منتجًا ثقافيًا ما، هو أصيل، ويمكن لهم أن يظنوا أن بعض التدخّلات الجديدة والمنتجات الجديدة، هي أيضًا أصيلة. من هنا، فإن عرض موقع ثقافي بما فيه من أنواع مختلفة من البراهين، يقع ضمن دور علماء الآثار بصفتهم مرّبين يعلّمون الماضي؛ أما علماء الآثار الذين ينبغي أن يكونوا مسؤولين عن توجيه القرارات الخاصة بالعرض، فعليهم أيضًا أن يكونوا قادرين على الاستماع إلى أصوات أخرى في عمليات التأويل.

ويُعدّ دور عالم الآثار حيويًا أيضًا في مراحل ما بعد التدخل لتحقيق فهم يتعلق بإدراك الجمهور للموقع، وفعالية وسيلة التأويل في إيصال الرسائل الأثرية (Miles, 1994 : 369-375). ويتم توسيع دور علماء الآثار ليشمل المقاربات والتقنيات في الدول الأجنبية التي يعملون فيها، حيث تختلف الاعتبارات المتعلقة بالمطلبات المحلية، وتختلف الموارد والرسائل، غير أنه يمكن تعزيز هذا الدور عبر اللقاءات ما بين الثقافات، والحساسية للأوضاع المحلية (Byrne, 1991: 269-279; Davis, 1989: 96-100; Upitit, 1989: 153-161).

فضلا عن ذلك، سيكون تطبيق الآراء النظرية المعاصرة في عرض المواقع على أرض الواقع خاضعا لحكم الزمن. غير أن لوينثال بالرغم من هذه الآراء السائدة في الفترة الراهنة، يصف ما طرأ من تطوّر وتغيير على تطبيق فكرة الأصالة عبر الزمن، ويعتقد أن عملية التغيير سوف تستمرّ. إنه بمعنى آخر، يعتقد بأن ما هو متفقّ عليه في زماننا من الآراء ووجهات النظر بشأن أساليب اتخاذ القرارات الخاصة باختيار أفضل الحلول العملية في الوقت الحاضر، يمكن أن يكون محلّ تساؤلٍ مشكّك في الأجيال القادمة (Lowenthal, 1999: 5-8). غير أن الطبيعة الدينامية للأصالة تتطلب إعادة تقييم دورية، وتستدعي إعادة تأويل، وتفترض مراقبة متواصلة لفعالية شروط العرض. وتلك النواحي الأخيرة تشكّل أساس عمليات إدارة المواقع وجوهر الدور الموسع المناط بعلماء الآثار.

3.1.2 المعاني والقيم الاجتماعية - الثقافية، وأهمية المواقع الأثرية

"إن التأويل الموجه نحو القطعة (object-oriented) الذي كان سائدا في نظرية الحفظ وممارسته لعقود من الزمن، يفسح اليوم المجال لأنواع أخرى من التأويل، مثل استمرارية... القيم الثقافية. ولا يعني ذلك بالضرورة أنه ينبغي التخلّي عن حفظ القطع: فالقطع ستبقى حوامل مهمة للمعلومات عن القيم الثقافية، فضلا عن كونها في ذاتها، مصادر مهمة للمعلومات" (Laenen, 1998 : 1).

إن النقطة المحورية فيما يترتّب عما بحثناه أعلاه بشأن موضوعية تأويل المواقع الأثرية وأصلاتها، ومسؤولية علماء الآثار في مراحل النشاط الأثري المختلفة: من اكتشاف الموقع إلى عرضه وحفظه، هي ربط العلاقة مع الجمهور. ولا تتمثّل هذه العلاقة في الدور الذي يساهم به أفراد الجمهور من حيث هم متلقّون للمكتشفات الأثرية فحسب، بل أيضًا من حيث كونهم مشاركين في عمليات التأويل، والحفظ، والعرض. وقد تمّ التأكيد في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل غير مسبق، على الاعتراف بالتعددية، وبكثرة الأصوات، وبمشاركة

الجمهور في التحقيق الأثري (Leone, 1995; Potter, 1997; Bender, 1998). وجاء تأكيد أهمية الحوار بين علماء الآثار والجمهور نتيجة لتحديات التي واجهت تناول السياقات الاجتماعية والسياسية والعقائدية للآثار. وبصورة خاصة، كان إدراك الماضي على أنه بناء للحاضر، قد أثار انشغالا حول تأثير السياق الاجتماعي-السياسي على التأويل الأثري، وجعل الماضي موضوعيا. إضافة إلى ذلك، أثار البعد السياسي الناتج عن التلاعب بقيم المواقع لمصالح سياسية ووطنية واستعمارية، مخاوف بشأن الموضوعية، والهيمنة الغربية في استخدام الأدلة الأثرية وفي إساءة استخدامها (Trigger, 1984, Layton, 1989b; Arnold, 1995; Diaz, 1996; Byrne, 1991; Ucko, 1995). وقد اعتبر إدماج الشواغل الثقافية في عمليات تأويل الماضي وحفظه طريقة لتحقيق تجنّب تشويه المعنى وإهمال صيغ أخرى محتملة للمعاني.

ويمكن لمشاركة الجمهور أن تعزّز ظهور طرق عديدة لرواية الماضي واختباره (Bender, 1998; Duncan & Ley, 1993). كما يمكن للسكان الأصليين أن يكونوا جزءا من سياق فهم ماضيهم (Preucel & Hodder, 1996)، متيحين بذلك لعلم الآثار من حيث هو مهنة متخصصة، مجال التأمل الذاتي مع الجمهور المحلي (Potter, 1997). وقد تمّ النظر إلى أصالة المواقع بوصفها حوارا اجتماعيا وليست من حيث كونها نشاطا علميا في العديد من الحالات، حيث يمكن للجمهور وللمتلقيين أن يكونوا شركاء في عملية فهم الماضي والدعوة إلى حمايته (Shanks & Hodder, 1995; Davis, 1997). وفيما كان تقييم الجمهور محورا للدراسة في العقد السابق من القرن العشرين، (Merriman, 1991; Fowler, 1992; Walsh, 1992, McManus, 1996; Jameson, 1997; Bender, 1998) أصبح التركيز المحوري في عملية التأويل على القضايا ذات الصلة بمشاركة الجمهور، لا على تلك المتعلقة بنيل رضاه.

وقد أتى الخطاب الحديث العهد حول عالميّة التراث، المتجاهل مسألة التنوع الثقافي حتى ضمن الثقافة نفسها، إلى إثارة قضية: من يملك الماضي؟ وقد وُدت أخلاقيات التراث العالمي موقفا جدليا بشأن سلب الشعوب الأصلية تراثها الثقافي، واتهامات بالاستعمار الجديد (Simmonds, 1997; Langford, 1983; Condori, 1989). إن التساؤل المشكّك حول عالمية المبادئ أدى أولا، إلى ظهور "وثيقة ناراً" حول الأصالة في عام 1996، حيث تركزت المناقشات التي أدت إلى وضعها على البعد الثقافي للتراث (Larsen, 1994, 1995; McBryde, 1997)، ونتج عنها ثانيا، ظهور فكرة المناظر الطبيعية الثقافية العالمية (Cleere, 1995: 63-68) ليس فقط بصفتها كيانات قديمة، بل من حيث كونها مساحات مستمرة أُشئت عبر الزمن وتدرجها المجتمعات الحالية والمجموعات المحلية (Bender, 1998).

وقد كانت القرارات التي اتُخذت حول مستقبل المواقع الأثرية وظروف حفظها، مرتبطة بالأبعاد الثقافية لتلك المواقع. فقداسة مكان أثري ما، ربما تجعله لا يتناسب مع استخدامات قد تشمل الزيارات على سبيل المثال (Stovel et al; 2005). أما والش فقد درس الماضي بوصفه جزءا من تجربة حيّة، وقال إن تمثيلات ما بعد الحداثة تساهم في تدمير الحسّ بالمكان؛ واقترح أساليب تتيح للمجموعات وللمجموعات المحليّة أن تتخذ القرارات بشأن تراثها (Walsh, 1992). وفيما تهدف عمليات الإدارة والحفظ إلى تحقيق ظروف مستقبلية أفضل للمواقع الأثرية (Fowler, 1992)، فإنّ الحماية قد تغيّر معنى مواقع معيّنة (Lowenthal, 1992). من هنا، بات واضحا أنّ القرارات المتعلقة بالظروف المستقبلية للموقع وإدارته، لا يمكن اتخاذها إلا إذا تم وضع الموقع في سياقه الثقافي (West Burnham, 1994). فضلا عن ذلك، فإن معايير الحفظ والإدارة لا يمكن تطبيقها على نطاق عالمي. إن هذا المنظور الثقافي المندمج في عملية الحفظ ليس جديدا كليا، لكنه اكتسب زخما أكبر نتج عن وجهات نظر ما بعد الحداثة حول "الأخر" كما طوّرها

التغييرات المضللة في النسيج التاريخي، حيث يُعدّ التزييف والتدمير المتعمّد أخطاءً جوهرية في مجال الحفظ.

وفي واقع الأمر، إن المبادئ العامة للحفظ تناولت عادة قضايا جوهرية في مجالات تأويل التراث وعرضه كما ذكرنا سابقاً. وتعلّق تلك القضايا بقيم التراث، وبنوعية التحريّات الأثرية، وباستخدام الوسائل العلمية لتعزيز الموضوعية في عمليات اتخاذ القرار. من هنا، فإن المبادئ النموذجية العريضة للحفظ التي تنصّ عليها المواثيق، تتضمن في المحلّ الأول:

- تسجيلاً دقيقاً وبحوثاً شاملة قبل القيام بالتدخل؛
- الإبقاء إلى أقصى حدّ ممكن على المادة الأصلية؛
- أدنى درجات التدخل والتغيير وإلحاق الأذى بالنسيج التاريخي؛
- تمييز المواد الإضافية الجديدة؛
- إمكانية الانعكاس وإعادة معالجة التدخلات؛
- انسجام التدخلات الجديدة مع الأصل، وانسجام في الاستخدام؛
- احترام النوعية، والسياق، ومحيط المكان التاريخي؛
- إطالة عمر العمل المُنجز.

علاوة على ذلك، فإن المقاربات الفلسفية للحفظ التي وُضعت أثناء قيام حركة الحفظ في القرن العشرين، كانت تهدف إلى حدّ كبير، إلى تحقيق التوازن بين القضايا الأخلاقية والقضايا الجمالية (Warren, 1996). فمن الناحية الأخلاقية، يمكن الحكم على عمل من أعمال الحفظ بكونه صادقاً أو خادعاً؛ ومن الناحية الجمالية، بكونه مرضياً أو غير مرضٍ. فالأخلاقيات تنطوي على سلوك مسؤول وحسن بالمسؤولية في الحفاظ بأمانة على الإبداعات القديمة للأجيال القادمة. غير أن هناك صعوبات في الإجراء لتتبع الأهداف الجمالية على حساب الأهداف الأخلاقية (Warren, 1994). لذلك، فإن الخطوط الحديثة العامة للحفظ، توجّه بأن الخيار الوحيد هو وضع مبادئ أخلاقية محسّنة للاعتبارات الجمالية، والحصول على استنتاجات جمالية مُطمّنة بلون أخلاقي. وبالتالي، يتراد تأكيد أهمية الأخلاقيات في قرارات الصون المعاصرة القائمة على التركيز على القيم، والصدق، والأمانة.

ومع ذلك، فإن مبادئ الحفظ الحديث الأولى التي وُضعت في مطلع القرن العشرين تختلف عن الإرشادات الاجتماعية التي يقوم حافظ ذو حساسية معاصر بتأويلها في عمله. فبالنسبة للحافظ، فإن الحفظ ليس مسألة حُكم أخلاقي وجمالي فحسب، بل هو عمليّ أيضاً من حيث ما يمكن تحقيقه، وما هو صائب اجتماعياً للجيل الحالي. والأهم من ذلك، بما أن لكل حالة أسلوب حفظ خاص بها، فإن الفكر المعاصر في مجال الحفظ يقرّ بحقيقة أنه ينبغي التعامل مع المبادئ التوجيهية القائمة، على أساس كونها خطوطاً عامة. ولا شك أن تلك المبادئ نفسها ليست مطلقة: إن عمليات اتخاذ القرار ينبغي أن تحيط بالمصالح الاجتماعية-الثقافية المعاصرة، وبحماية الرسائل والقيم، مستخدمة لذلك منهجية متناسقة. من هنا، يمكن القول إن مبادئ الآراء المعاصرة حول حفظ التراث شكّلت أساساً للمواثيق والخطوط التوجيهية العامة الأحدث عهداً في مجال الحفظ. إضافة إلى ذلك، وحيث أن المترتبات الناتجة عن المقاربات القائمة على أسس ثقافية ترتبط بالقيم وبوجهات النظر المتغيرة في الزمن، فإن مواثيق الحفظ الصادرة حديثاً تساعد على وصف الآليات المستخدمة في الوصول إلى أحكام قيّمة أو المقارنة فيما بينها (Australia ICOMOS, 1988; ICOMOS, 1990; ICOMOS New Zealand, 1993). وقبل كل شيء، تقوم هذه المبادئ المعاصرة على حقيقة أن فعل الحفظ هو فعل توافقي يستند إلى الاتفاق الثقافي. كذلك، فإن أي قرار يتعلّق بالحفظ يصبح غير مقبول إذا كان منطوقاً أو منحياً، وعندما يشتمل على تزوير

إدوارد سعيد. فقد أوضح سعيد الطرق الغربية لتأويل ثقافات الشرق الأدنى والشرق الأقصى (Said, 1978). وفي واقع الأمر، فإن فلسفات الحفظ الشرقية بدلا من أن تتبنى مقاربة لحفظ مواد المكان الأثري ونسيجه، ركّزت اهتمامها بشكل عام، على النواحي الروحية للتراث، وعلى شكل الموقع وروحه (Wei & Aass, 1989: 3-8). على سبيل المثال، فإن الثقافات الإسلامية، والمجتمعات البدائية في كل من نيوزيلندا وأستراليا هي أكثر اهتماماً باستمرارية التقاليد فيما المواد التي تتشكّل منها الأمكنة التراثية لديها يمكن عادة أن تتغير (Arkoun, 1994: 45-49; Allen, 1998: 144-151; Bowdler, 1988: 517-523).

كذلك تم النظر إلى التراث الثقافي على أنه وسيلة لفرض السيطرة وطريقة للتلاعب والمنورة حيث تم ابتداء التقاليد لخدمة أهداف وطنية وتوطيد السلطة السياسية في أيدي أجهزة الدولة التي لا تعير اهتماماً لمصالح المجتمعات والثقافات المحلية (Hobsbam & Ranger, 1985). وقد صدرت هذه المواقف في مجالي الآثار والتراث الثقافي عن مبادرات ناتجة عن تأمل ذاتي في صلب هذين الحقلين المعرفيين نفسيهما (Hodder (ed.), 2000; Potter, 1997; Matero et al., 1998).

غير أن الاعتراف بالحاجة إلى مشاركة الجمهور، وبالبعد الثقافي في مجال علم الآثار، يواجه صعوبة عملية في تطبيقه. ويقول كل من بروسيل وهودر إن لغة الاتصال بين علماء الآثار والجمهور قد تولّد صعوبات في إقامة هذا الحوار (Preucel & Hodder, 1996). هنا ينبغي الاستفادة من تجارب سابقة، إذ حصلت مغالاة في تقدير قدرة الجمهور على فهم الخرائط خلال مشاركة الجمهور في برامج عقد السبعينيات من القرن العشرين الخاصة بعملية التخطيط الحضري، بسبب الافتقار إلى وجود لغة مشتركة بين الجمهور والمخططين. (Stringer, 1982) إضافة إلى ذلك، إن ما ينتج من روايات متعددة للمعاني قد يولّد صعوبات في عملية اتخاذ القرار (Australia ICOMOS, 1993, 1995)، وذلك ما يجعل وضع المقاييس والخطوط التوجيهية لحلّ مشكلات التنازع على الملكية أمراً ضرورياً. وقد قدّم كل من دوميسلج ومارشال (Domicelj & Marshall) أمثلة عن القيم المتنوعة والمتضاربة الواجب تعريفها وحمايتها ضمن خطة إدارية لموقع ثقافي فرد يحمل عدّة معانٍ. وقد حدّد الخطوات والسبل الفعالة لمعالجة تضارب القيم، وقدّما مدونةً أخلاقية للتعايش المشترك لحفظ الأماكن الثقافية (Domicelj, 1994: 28-33).

3.1.3 التدخّلات في المواقع الأثرية: المبادئ والمستويات

3.1.3.1 المبادئ

ساهم تطوّر فلسفات الحفظ، ومقارباته، ووجهات النظر بشأنه في تشكيل مبادئ الحفظ وخطوطه الموجهة في حركة الحفظ الحديثة طوال القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر. وقد تناولت الخطوط التوجيهية للحفظ، بسبب طبيعتها العامة، قضايا واسعة جداً، تربط ما بين الخلفية الفلسفية والتطبيق العملي. وقد أدرجت هذه المبادئ في المواثيق والمعاهدات التي تشكّل القول الفصل الذي يجمع قضايا الحفظ في حزمة واحدة، ويساعد على اتخاذ القرارات بشأن مستويات التدخل. وتعكس الخطوط التوجيهية والمبادئ أساساً، المقاربات الفلسفية للحفظ لفترات الحفظ النقدي (critical conservation) والفكر المعاصر إلى حدّ كبير.

وفي ضوء الخلفية الفلسفية الحديثة المتأخرة والمعاصرة للحفظ التي عرضناها سابقاً، فإن معظم مبادئ الحفظ تشترك في عامل واحد. يرتبط هذا العامل بالصدق والأمانة التي تتصف بهما التدخلات، وهي كما ذكرنا آنفاً، تعدّ جوهرية في تحقيق الأهداف الأساسية للحفظ. وعلى العكس من ذلك، تستنكر تلك المبادئ

(Starosta, 1999 ; Sanpaolesi, 1972 : 160 ; Dimacopoulos, 1985)²
إن الترميم الملائم ينتهي حين يبدأ التخمين.

• يمكن تمييز إعادة البناء المقبولة بتقديم إضافات جديدة إلى النسيج نفسه لاستكمال الكيان المتداعي، على ألا تشكل تلك الإضافات غالبية ذلك النسيج. وتتكون إعادة البناء من إعادة إنتاج النسيج الذي يُعرف شكله السابق إما عن طريق البرهان المادي أو البرهان الوثائقي. وينبغي ألا يتم الخلط بينه وبين إعادة البناء القائم على التخمين الذي يقع خارج إطار أخلاقيات حفظ المواقع الأثرية، لأسباب تتعلق بمبادئ العرض التي أتينا على ذكرها سابقًا. إن إدخال هياكل جديدة ذات أشكال أصلية إلى المعلم القديم هو النوع الأساسي لإعادة البناء المقبول. وتتضمن مبادئ الحفظ على أن إعادة البناء والإضافات الجديدة ينبغي أن تكون مميزة (Australia ICOMOS, 1988 : articles 8 and 19; ICOMOS Canada : 57).

• يجب أن يقتصر "التكييف" على ما هو ضروري لاستخدام المكان حيث يجري إدخال مقاييس وظيفية معاصرة، ويتم إقرارها في سياسة للحفاظ، تستند إلى الدلالات الثقافية والظروف المادية للمكان (أنظر 2.4.2.1). ويشكل استخدام الزائرين للموقع الأثري شكلاً رئيسياً من أشكال التكيف مع الزيارات الجديدة أو مفاهيم الانعكاس، أو التدخل الأدنى، أو قابلية التمييز؛ كما أن عليهم أن يكونوا متعاطفين مع المحيط.

3.1.3.3 الحماية مقابل التعزيز: العلاقة المعمارية القديمة والجديدة

"... إن "روح المكان" (genius loci) تتطلب تأويلات جديدة بصورة مستمرة، لتتمكن من البقاء. فلا يمكن "تجميدها"، بل ينبغي أن تُفهم من حيث علاقتها باحتياجات العصر الحاضر. إن مفهومًا ديناميًا كهذا لمصطلح "المكان" يمثل الأساس الوحيد للتكيف الخلاق مع محيط موجود ما" (Norberg-Schulz, 1978).

يواجه الحفظ على مستويات التدخل، مجموعة متنوعة من الخيارات تتراوح بين صون النسيج التاريخي وحمايته، وبين تعزيز الموقع وتطويره بواسطة إدخال إضافات جديدة. أما بالنسبة إلى الخراب الأثرية، فلطالما اتجهت السياسات المتخذة إلى تفضيل الحفاظ على النسيج الأثري وتعزيزه. غير أن على الطرف الآخر من مجموعة الخيارات، وكما يظهر بصورة مثيرة في أعمال كارلو سكاربا، (Carlo Scarpa) في "كاستيلفيكيو" [الحصن القديم] في فرونا (Castelvecchio, Verona) فإنه بإدخال إضافة عصرية تعزز الاستخدام التعليمي الجديد للمبنى، ظهرت فرص جديدة ساعدت على تفسير القصد من تخطيط البناء (Murphy, 1990). وبين هذين النقيضين توجد أيضًا مجموعة واسعة من الخيارات. وكما ذكرنا سابقًا، فإن الإضافات الجديدة إلى السياق التاريخي تستدعي تبريرًا، وتوجيهًا، ومداومات.

إن المباني والبيئات تنمو وتتغير وتتضح من خلال الإضافات والتغييرات (Brand, 1994). واليوم، نتيجة لما يحمله وزن الماضي من أهمية، فإن المختصين في مجال التراث والجمهور على حد سواء، غالبًا ما يشعرون بعدم الارتياح لتطوير المواقع من جديد. ومع ذلك، فإن الإدخالات الجديدة الملزمة بروح العصر إذا كانت متصفة بالإدراك المرفه لحاجات الماضي وقيمه،

تاريخي (Warren, 1996 : 42). في هذا السياق، يمكن للجبل القائم بالحفظ أن يبدع تعبيرات خلاقة يُنظر إليها جماعيًا على أنها ملائمة، وذلك بالتوصل إلى اتخاذ قرارات يمكن التفاوض بشأنها بشكل منهجي، وتقديم تدخلات جديدة تربط الماضي بتعابير الزمن الحاضر (Al-Jabiri, 1991 : 40-41). غير أن المبادئ العامة الناشئة للحفظ تضع حدودًا مختلفة لمثل تلك المستويات من التدخل التي تم الاتفاق عليها بشكل جماعي.

3.1.3.2 مستويات التدخل

تتألف مستويات التدخل في استراتيجيات الحفظ في موقع أثري ما، مما يلي: الصون، والترميم، وإعادة البناء، والاستخدام المُكثَّف (Australia ICOMOS, 1988). كما يمكن لعملية الحفظ أن تتضمن جمعًا لأكثر من مستوى واحد¹. واستنادًا إلى الفلسفة المعاصرة للحفظ، فإن التحديدات في كل من مستويات التدخل تلك في مبادئ الحفظ الناشئة تتضمن بشكل أساسي ما يلي:

• على مستوى الصون، تقتصر التدخلات على الحماية والصيانة، وعند الضرورة، على تثبيت النسيج الأثري الموجود بدون إدخال أي جديد على شكل النسيج نفسه. كما يمكن أن يقتصر الصون على إبقاء النسيج سليمًا في وضع ثابت عن طريق صيانته بانتظام. كذلك، فإن إعادة دفن الآثار في موقعها الأصلي، وشكل رئيسي يرتبط بصون الموقع الأثري. إضافة إلى ذلك، فإنه يمكن إجراء عمليات بناء جديدة ذات صلة بالصون بدون تدخل مباشر في النسيج التاريخي نفسه (شكل 3)، وذلك عندما تهدف إلى الحماية المادية، وعندما تسعى إلى المحافظة على محيط مرئي ملائم، وعندما لا تقلص من الدلالات الثقافية للموضع ومن معانيه ولا تحجبها. وعلى العكس من ذلك، قد يؤدي حفظ موقع ما إلى اتخاذ قرار باستبعاد تام للتدخلات، وإلى إمكانية تبني سياسة عدم التدخل (ICOMOS New Zealand, 1993 : article 14). وبالتالي، فإن استراتيجيات إعادة الدفن، والبناء الجديد المستقل هيكليًا أو ماديًا كما وُصف أعلاه، وعدم التدخل، كلها مرتبطة بصون الموقع الأثري.

• على مستوى الترميم المقبول، تُعنى التدخلات بإزالة التراكمات، أو إعادة تجميع العناصر الموجودة الهادفة إلى استعادة الشكل السابق للموقع وسلامته. ويمكن لإعادة تجميع العناصر الأصلية المتناثرة متى كان ذلك ممكنًا (أناستيلوسس) أن تكون نوعًا من أنواع الترميم، إذا وُجد دليل كافٍ معروف عن حالة سابقة لذلك الموقع



شكل 3: تصميم عناصر جديدة في محيط تاريخي: هيكل مبني في معبد أبولو، إيطاليا.

1. يمكن لتعريفات مستويات التدخل أن تختلف من ميثاق حفظ إلى آخر. غير أن هناك محاولات إقليمية متعددة لاستخدام مصطلحات متشابهة في مبادئ مستمدة من ميثاق البندقية الأصلي. (Petzet, 1992 ; ICOMOS, 1990b)

2. إن إعادة تجميع العناصر الأصلية المتناثرة أمر مقبول في "ميثاق البندقية". إنه إعادة تركيب للأجزاء الأصلية الموجودة لمعلم ما (Starosta, 1999 : 84)، أو هو إعادة تشييد مبنى تاريخي مفكك الأجزاء، أو تشييد جزء واحد منه، حيث يأخذ كل عنصر مُستعاد مكانه الأصلي ودوره الهيكلي. (Mertens, 1984)

يمكن أن تشكل إحدى الطرق لتحسين الظروف المادية للمواقع، واستخدامها، وسهولة الوصول إليها، وتؤدي إلى تفاعل الماضي مع الحاضر.

غالبًا ما يتم في مجال المعمار تناول قضية البناء في سياق تاريخي، (National Trust for Historic Preservation, 1980 ; Bayerische Architektorkammer, 1978 ; Warren, et al, 1998). ولم يقتصر دور المهندس المعماري على الاهتمام بالحفاظ على الأعمال الإبداعية الماضية فحسب، بل تركز اهتمامه أيضًا على زيادة فهمنا للماضي، وعلى إتاحة فتح الأفاق أمام فرص جديدة للمستقبل. لتحقيق هذا الهدف الأخير، استندت المعايير المتعلقة بتصميم معمار جديد في المحيط التاريخي، إلى أسس مفاهيم الجمال التي يمكن أن تكون نتيجة لمتطلبات التصميم الجيد. ولقد تضمنت هذه المعايير ما يلي:

1) أمانة البناء الجديد:

1.أ) صدقية التعبير عن وظيفة المبنى و وحدته المكانية؛

1.ب) سلامة التصميم الجديد وقابلية إدراكه من حيث العلاقة بوظيفته، وبالتالي الاستجابة لاحتياجات مثل التوفير في الطاقة، ومن حيث العلاقة بتوضيح تفاصيل البناء والمواد المستخدمة؛

2) بساطة التصميم بإدخال الوحدة، والتوازن، والنظام؛

3) وأخيرًا، الانسجام في العلاقة مع البيئة التاريخية الأوسع (Cantacuzino, 1998).

وبالتحديد، تم تأييد مبادئ الحفاظ على النظام والمقياس والنسيج والانسجام، بدلا من العودة إلى الأساليب الأصلية أو إلى التصاميم الحديثة الظاهرة لتعزيز قابلية المبنى لأن يُفهم (186 : National Trust for Historic Preservation, 1980).

وأساسا، إن ما يُنتج معمارا جديدا جيّدا هو الرعاية المعمارية المستنيرة القائمة على حقيقة أن التصميم هو عملية بحث مبنية على التحريات العلمية النوعية التي تجري في مكان تاريخي (Steemer, 1996). لقد شكّلت وجهات النظر والآراء هذه جميعا، أساس المقاربات العصرية المشتملة على: مبادئ التعزيز والحفاظ على ملاءمة المحيط البصري، (Australia ICOMOS, 1988 : articles 8 and 19 ; ICOMOS Canada : 57) والعمليات المتعلقة بالمقاربات الإدارية المعاصرة للبيئة التاريخية التي لا تؤثر سلبًا على الدلالات الثقافية للمكان.

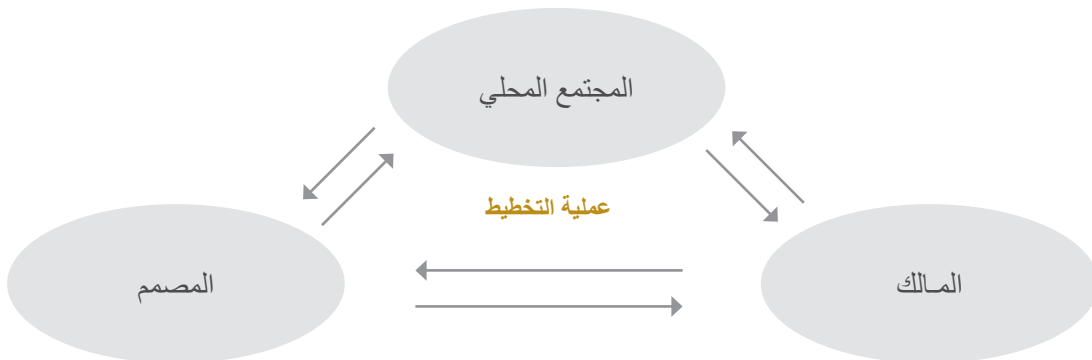
في هذا السياق، فإن الآراء والفلسفات تدعو من منطلق وجهات نظر وآراء مختلفة، إلى ضرورة تحقيق الاستمرارية (Laenen, 1989 : 88-96)، وانظر أيضا القسم 3.1.1.3.1، وهي تؤمن أن البيانات الجيدة هي نتيجة عمل المصممين اليقظين في حوارهم المباشر مع المستفيدين والأطراف المعنية. ويشير جانياتاساس استنادا إلى "التفسيرية" (hermeneutics) من حيث هي نظرية الأحكام القيمية، إلى مقاربات ممكنة لإضافات جديدة تُصنّف ضمن التدخلات المحايدة والتقليد الخلاق والمتناقضات المنسجمة (Ganiatsas, 1993 : 14-20). غير أن التوتر يزداد حدة أولا، عندما ترى المجتمعات المحلية أن مواقعها مهددة بالحدثة الشرسة؛ وثانيا، أن التوتر النابع من متطلبات التقدّم، ومستلزمات الرؤى المستقبلية لا يرحم. والحق أن كلاً من هذين الموقفين المتعارضين صالح وصحيح بشكل ملحوظ، إلا أن النقطة الأساسية في هذا الجدل هي: كيف نتحاشى إحداث نتائج فوضوية في محيط أثري. إن الأمر في آخر المطاف، يعود لمصمّم جيّد أن يقدم حلوًا ملائمة وأخلاقية لصالح كل من البيئة التاريخية والمجتمع في آن واحد (شكل4).

من هنا، أصبح اتخاذ القرار المبني على هذا النوع من الحكم المتّمسّ بالتبصّر الناقد، أمرًا أساسيًا في مختلف فروع المعرفة (علم الآثار، والهندسة المعمارية،

1. في التصميم الجديد يعمل المصمم مع المالك ويتبادلان حيث التصميم يغذي عملية التخطيط.



2. في السياق التاريخي يشارك المجتمع المحلي في تصميم التدخلات الجديدة في سياق تاريخي.



شكل 4: في البيئة التاريخية يسهل المصمم التوافق ما بين المستفيدين بمن فيهم المالكين والمجتمعات المحلية.

يتناول المجال المعين للتخطيط لمواقع التراث الأثري هو "ميثاق إدارة التراث الأثري" (The Charter for Archaeological Heritage Management) (ICOMOS, 1990a).

4.3.1.1 تطبيق الأساس المنطقي للحماية في نماذج التخطيط المنهجي

من هنا، تعتمد النماذج الناشئة للتخطيط للحفظ أو للإدارة (شكل 5) على المنطق والمترئبات التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة. فالحفظ يقوم على أساس القيم أو الثقافة، وهو عملية لها خصوصيتها في كل حالة على حدة، كما أنها عملية بحث في التصميم. فبعد أن يتم تحديد الموقع الأثري بما هو دليل أو وثيقة تاريخية، تبدأ العملية الإدارية في هذه النماذج بتعريف وتحديد المستفيدين والمجموعات المعنية بأمر الموقع (Sullivan, 1997 ; Australia ICOMOS Burra Charter, 1988, Cunliff, 1994).

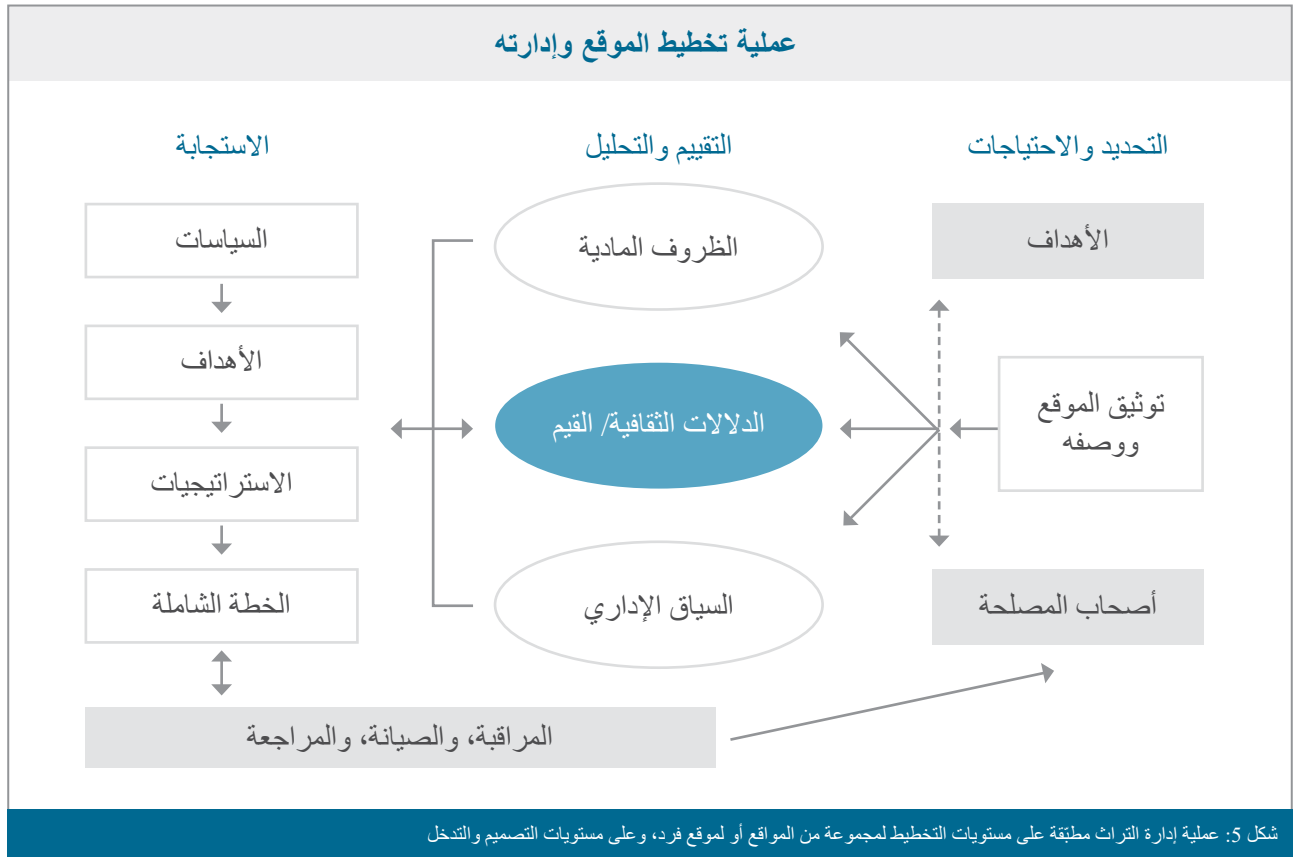
إن الأهمية الثقافية، والمعرفة العلمية العميقة للموقع، وتقدير حالته المادية، وتقييم سياقاته الإدارية، كلها خطوات ضرورية لاتخاذ القرار بشأن أسئلة "لماذا" و"كيف" تجري إدارة موقع ما، وبالتالي تتم حمايته ضمن رؤيا طويلة الأمد. وفي ضوء هذا التقييم يمكن تحديد الاستراتيجيات الإدارية ذات الصلة بالحفظ، وبالعرض للزائرين، وبالإستمرار في البحوث المستقبلية. وبحسب ما تقرّر في فلسفة الحفظ المعاصرة المتضمنة في هذه العملية، ينبغي لتلك الاستراتيجيات أن تكون مُتفقاً عليها من قبل مختلف المستفيدين الذين يحمل الموقع بالنسبة إليهم قيمة ومعاني معينة. إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى كون الإدارة عملية دينامية تفاعلية، فإنه ينبغي أيضاً أن تتم مراقبة تلك الاستراتيجيات وإعادة تقييمها (ICOMOS, 1990a ; Sullivan, 1997 ; Truscott & Young, 2000).

والحفظ). ويستند هذا الحكم إلى فهم حاجة المجتمعات المحلية، وإلى تحليل المتطلبات لرفاه البيئة التاريخية. ويمكن إذن لعملية اتخاذ القرار أن تكون مدفوعة من خلال عمليات تقييم الاحتياجات الجماعية المعاصرة، مشكّلة أساساً منطقياً لعمليات الإدارة في مجال حفظ التراث.

4.3.1 خاتمة: استخدام الإدارة وعمليات التقييم ونماذج التخطيط

استناداً إلى الآراء المعاصرة حول الحفظ ومترئباتها، وعرض الأسس المنطقية التي جرى بحثها في هذه الدراسة، فقد ركزت النماذج الناشئة حديثاً في حقل تخطيط التراث على تقييم العناصر المختلفة التي سبق ذكرها في عملية الحفظ. وشبهها بمواثيق الحفظ المعاصرة، فإن نماذج الحفظ والإدارة تلك تعتبر تقييم دلالات الموقع وأهميته وقيمه ومعانيه عناصر مركزية لعملية اتخاذ القرارات بشأن مستويات الحماية. وفيما تكمن أهمية منهجيات الإدارة في شموليتها، يبرز أحد إخفاقات التخطيط لإدارة التراث عندما يتم استبعاد عنصر محوري في عملية التخطيط معني بحقل أساسي من حقول الاختصاص، أو أحد مجالات الخبرة، أو مشاركة بعض المستفيدين، من حيث هي قضايا أساسية في عملية التخطيط (Sullivan, 1997; Sease, 2001).

من هنا، فإن عمليات التخطيط والإدارة التي وُضعت لحفظ التراث الأثري أصبحت تُستخدم بشكل متزايد، وتم تطويرها وتركيز الاهتمام عليها منذ أواخر التسعينيات فصاعداً (Sullivan, 1994 ; Cunliff, 1994 ; Cleere, 1989 & 1990 ; Council of Europe, 1992) وقد أدمجت عمليات التخطيط أفضل ما أدمجت في إطار نظري، في "ميثاق بورا" الأسترالي الموضح (Australia ICOMOS 1999 ; Truscott & Young, 2000, Marquis-Kyle & Walker, 1992). وما فتئت عمليات التخطيط لأماكن التراث هذه، بما فيها المواقع الأثرية، تتطور بانتظام في مجال التراث. وكان الميثاق الأول الذي



4.3.1.2 خطط الحفظ والإدارة

جدًا في الممارسة. وبالتأكيد، فإن ما هو متعلق بالموقع من مفاهيم القيم الثقافية، والأهمية أو المعنى، ومثانة المواد وصمودها، وطول الحياة، وعرض تلك القيم، أو سهولة الوصول إلى الرسائل الثقافية، تمت معالجتها بطريقة معزولة، وذلك بالرغم من وضوحها بالنسبة إلى المختصين بالتراث. ومع ذلك، يبدو جليًا أن الأساس المنطقي لاستخدام منهج تخطيطي كهذا في مجال الحفظ يُظهر مدى تعقيد القضايا المطروحة. وقد بينت دراسة هذا الأساس المنطقي أيضًا، أن متابعة عملية تخطيط الحفظ تلك مسألة حاسمة لحماية أماكن التراث الأثري وحفظها لأجيال المستقبل؛ وقبل كل شيء، أنها أساسية كذلك لتحقيق أهداف حفظ قائمة على المعرفة في التخطيط للتدخلات الجديدة في المواقع الأثرية (ICOMOS, 1990a ; Fielden and Jokilehto 1993 ; Sullivan, 1997 ; Avrami, 2000 ; de la Torre, M. (ed.), 2002).

فضلا عن ذلك، فإن فهم هذا الأساس المنطقي الذي تمت مناقشته من خلال البحث والتحرّي والذي قُدّم في هذه الدراسة، يشكل المرجع النظري والفلسفي الأساسي لتصميم التدخلات المادية في المواقع الأثرية.

إن مفهوم خطة الحفظ يشير أساسا إلى أهداف الحفظ الرئيسية، ويتعلق بشكل خاص بالمعاني والقيم الثقافية للموقع الثقافي. وتأخذ خطط الحفظ في اعتبارها أهمية المكان الثقافية للاهتمام به (Kerr, 1996 ; Sullivan, 1997 ; Burman, 1997). وتتألف عملية التخطيط، حسب ما نصّ عليه "ميثاق بورا"، من ثلاث مراحل هي: فهم وإدراك أهمية المكان، ووضع سياسة وتحديد أولويات، وإدارة الموقع حسب السياسة المرسومة (Truscott and Young, 2000). وتُعدّ خطة الحفظ بالمرحلتين الأولى والثانية من هذه المراحل، فيما تضمّ خطط الإدارة المراحل الثلاث كلها. وتهدف هذه الخطط إلى تحاشي المشكلات المستقبلية، وإلى وضع حلول "مستدامة" تُعدّ ضرورية لمستقبل الموقع التراثي. وقد عملت دراستنا هذه على توفير أساس منطقي وقاعدة فلسفية تتصل بتلك الخطط، التي بإمكانها توجيه القرارات والمعايير وتنفيذ التدخلات الجديدة والإضافات في السياقات التاريخية.

غير أن تطبيق أهداف الحفظ في التخطيط لمستقبل المواقع الأثرية كان نادرًا

المراجع

الجابري، 1991. الأصالة والحداثة. مركز الدراسات العربية:

Al- Jabiri, M., 1991 *Heritage and Modernisation*. Beirut: Centre of Arab Studies (Arabic)

Allen, N. 1998 *Maori Vision and Imperialist Gaze*. In: Barringer, T. & Flynn, T. (eds.) *Colonialism and the Object*: 144-151. London: Routledge

Anderson, J. 1985. *The Living History Sourcebook*. Nashville: American Association for State and Local History

Argan, G. C. 1985 *Il pensiero critico di Giulio Carlo Argan, Studi in onore di Giulio Carlo Argan, III*. Rome: ICR

Arkoun, M. 1994 *The Meaning of Cultural Conservation in the Muslim World*. In: *Scientific Journal*: 20, 45- 49. Paris: ICOMOS

Arnold, 1995 *Archaeology in Nazi Germany*. In: Kohl, P. & Fawcett, C. (eds.) *Nationalism, Politics and the Practice of Archaeology*: 70- 81. Cambridge: Cambridge University Press

Australia ICOMOS, 1988 *The Australia ICOMOS Charter for the conservation of places of cultural significance (The Burra Charter)*. In: *Preserving our Heritage: Catalogue of Charters and other Guides*: 33- 37. Quebec: Service de communication: articles 8 and 19

Australia ICOMOS, 1993 *Whose Cultural Values?* In: *Historic Environment 11, 2 & 3* Sydney: Australia ICOMOS

Australia ICOMOS, 1995 *Managing Shared Heritage* In: *Historic Environment, 11, 2 & 3*. Sydney: Australia ICOMOS.

Australia ICOMOS, 1999 *The Australia ICOMOS Charter for the conservation of places of cultural significance (The Burra Charter)*

Avrami, E. 2000 *A methodological Approach for Conservation Planning*. In: *Corinth Workshop on Archaeological Site Management Planning, Corinth, Greece (May 19- 22, 2000)*. Los Angeles: The Getty Conservation Institute

Avrami, E. et al., 2000 *Values and Heritage Conservation*: 3-10. Los Angeles: The Getty Conservation Institute.

Bagnall, G. 1996. *Consuming the past*. In: Edgell S. (ed.) *Consumption matters: The production and experience of consumption*: 227- 247. Oxford: Blackwell

Baranski, M. 1993 *Conserve or restore? The dilemma of the preservation of ancient monuments*. In: Thiel (ed.) *Conservation of stone and other materials (proceedings of the international RILEM/ UNESCO Congress) Paris, June 29- July 1, 1993*: 839- 844. London : E & FN Spon

Baumgarten, A., 1750-8 *Aesthetica*, (2 vols.) Frankfurt-an-der-Oder

Bayerische Architekturmuseum, 1978, *New Building in Old Settings*. Munich: Die Neue Sammlung

- Bender, B. 1998 *Stonehenge: Making Space*. Oxford: Berg
- Berducou, M. 1990 *Introduction a la coservation archeologique*. In: *La conservation en archéologie: Methodes et pratique de la conservation-restauration des vestiges archéologiques*, Berducou, M. (ed). Paris: Masson
- Bergson, H. 1908 *Matière et mémoire, avant-propos (7th edn)*. Paris: PU de France
- Bonelli, R. 1959 *Principi e metodi nel restauro dei monumenti*. In: *Architettura e Restauro*. Venice: Bonsignori
- Bowdler, S. 1988 *Repainting Australian Rock Art*. In: *Antiquity*, 62: 517-523
- Brand, S. 1994 *How Buildings Learn*. New York, London: Viking
- Brandi, C. 1963 *Teoria del restauro*. Rome: Edizioni di Storia e letteratura
- Brandi, C. 1974 *Teoria generale della critica*. Turin: Einaudi
- Brandi, C. 1995 *Il restauro, teoria e pratica 1939- 1986*. Michele Cordaro (ed.). Rome: Riuniti.
- Brandi, C. 2005 *Theory of Restoration*. Giuseppe Basile (ed.), C. Rockwell (trans.). Istituto Centrale per il Restauro. Florence: Nardini Editore
- Burman, P. 1997 *Conservation Plans for Historic Places: an interdisciplinary approach. A note given at a two-day conference on: Conservation Plans at Oxford, St.John's College (Unpublished)*
- Byrne, D. 1991 *Western hegemony in archaeological heritage management*. In: *History and Anthropology* 5: 269-279.
- Cantacuzino, S. 1998 *Assessing Quality: the Pertinent Criteria for Designing Buildings in Historic Settings*. In: Warren, J. et al. (eds.) *Context: New Buildings in Historic Settings*. Oxford: Architectural Press
- Carbonara, G. 1976 *The Integration of the Image: Problems in the Restoration of Monuments*. In: Stanley- Price, N. et al. (eds.) *Historical and Philosophical Issues in the Conservation of Cultural Heritage: 236- 240*. Los Angeles: The Getty Conservation Institute
- Carver, M. 1996 *On archaeological value*. In: *Antiquity* 70: 45-56.
- Cavaceppi, B., 1768 *Raccolta di antiche statue, busti, bassirilievi ed altre sculture restaurate da Bartolomeo Cavaceppi, scultore romano. I-III, Rome*
- Ceschi, C. 1957 *Teoria e storia del restauro: 108*. Rome: Bulzoni
- Choay, F. 1991 *L'allégorie du patrimoine: 158-80*. Paris : Ed. du Soleil.
- Clark, K., 1998 *Conservation plans for historic places*. In: *Conservation Bulletin:14*. London: English Heritage
- Cleere, H. 1995 *Cultural landscapes as world heritage*. In *Conservation and Management of Archaeological Sites, 1: 63-68*
- Cleere, H. (ed.) 1989 *Archaeological heritage in the Modern World (One World Archaeology 9)* London: Unwin Hyman
- Cleere, H. (ed.) 1990 *Approaches to the archaeological heritage: New directions in archaeology*. Cambridge: University Press
- Cohen, E. 1988 *Authenticity and commoditization in tourism*. In: *Annals of tourism research* 15: 371-86
- Condori, M. 1989 *History and Prehistory in Bolivia: what about the Indians?* In: Layton, R. (ed.) *Conflict in the Archaeology of Living Traditions: 46- 59*. London: Unwin Hyman
- Council of Europe 1992 *European convention on the protection of the archaeological heritage*
- Croce, B. 1938 *La storia come pensiero e come azione*. Milan: Adelphi
- Croce, B. 1990 *Estetica come scienza dell'espressione e linguistica generale, teoria e storia*. Milan: Adelphi
- Cunliff, S. 1994. *Documentation as a Management Tool. Planning for Conservation*. In: Mousseau et al. (eds.) *Archaeological Remains In situ (Proceedings of the second ICAHM International conference), Montreal, 11-5 October 1994*.

- Davis, H. 1989 *Is the archaeological site important to science or to the public?* In: Uzzel, D. (ed.) *Heritage Interpretation (Vol.1): The Natural and Built Environment*: 96- 100. London: Bellhaven Press
- Davis, K. 1997 *Sites without sights: Interpreting Closed Excavations*. In: Jameson, J. (ed.). *Presenting archaeology to the public: digging for truths*: 84- 98. London: Altamira Press
- De la Torre, M. (ed.), 2002 *Assessing values of cultural heritage*. Research Report. Los Angeles: Getty Conservation Institute
- Diaz-Andreu, M& Champion, T C (eds) 1996, *Nationalism and Archaeology in Europe*, London, westview press
- Dimacopoulos, J. 1985 *Anastylosis and anasteloseis?* In: *ICOMOS information 1985*
- Domicelj, J. and Marshall, D. 1994 *Diversity, place and the ethics of conservation*. In: *Scientific Journal (Articles of Members)*: 28-33. Paris: ICOMOS
- Duncan, J. & Ley, D. 1993 *Introduction: Representing the Place of Culture*. In: Duncan J., & Ley D. (eds.) *Place, Culture, and Representation*. New York: Routledge.
- Eco, U. 1958 *Il problema dell'opera aperta (Venezia, 12-18 Settembre 1958)*, *Proceedings of the XIIth International Congress of Philosophy*
- Eco, U. 1985 *La Guerre du faux*. Paris: Grasset
- Eco, U. 1990b *Fakes and Forgeries (1986)*. In: *Eco, The Limits of Interpretation, chapter 12*. Bloomington: Indiana University Press
- Eco, U. 1973 *Chapter 1*. In: *Travels In Hyperrealit* , San Diego: Harcourt Brace & Company.
- English Heritage 1994 *Marketing the past – from bare stones to Tosca's leap* . *Conservation Bulletin*, 23: 20
- ERDER, C. 1986 *Our architectural heritage: form consciousness to conservation*. Paris: UNESCO
- Fairclough, G. 1999 *The 'S' Word- or Sustaining Conservation*. In: Clark, K (ed.) *Conservation Plans in Action, proceedings of a conference held at St John's College, Oxford*: 127- 132. London: English Heritage
- Fielden, B. 1982 *Conservation of Historic Buildings:1-15*. London: Butterworth Scientific, 1982.
- Fielden, B. & Jokilehto, J. 1993 *Management Guidelines for World Heritage Sites: 17*. Rome: ICCROM.
- Fitch, J.M. 1982 *Historic Preservation: Curatorial Management of the Built World*,: ch 14, New York: McGraw Hill.
- Fowler, P. 1989 *Heritage: A Post-Modernist Perspective*. In: Uzzel, D. (ed.) *Heritage Interpretation (Vol.1)*: 57-63. London: Bellhaven Press
- Fowler, P. 1992 *The past in contemporary society: Then, now*. London: Routledge
- Gable E. and Handler, R. 1996 *After authenticity at an American heritage site*. In: *American Antiquity* 98 (3): 568-578
- Ganiatsas, V. 1993 *Heritage Management through Contemporary Design: A Philosophical Approach*. In: *Archaeological Heritage Management (International Scientific Symposium, Sri Lanka, July- August, 1993)*: 14-20.
- Giovannoni, G. 1932 *Italian norms for the restoration of monuments 1932. (Norme per il restauro dei Monuments by the Consiglio Superiore per le Antichita e le Belle Arti In: Bollettino d'Arte, January 1932 (English translation))*
- Giovannoni, G.1954 *Il restauro dei monumenti*. Rome
- Habitat, 1996 *Potential of science and technology for urban development and sustainability*. In: *United Nations Conference on Human Settlements - HABITAT II, Istanbul, Turkey, 3-14 June, 1996*
- Herder, J. G., 1803 *Outlines of a Philosophy of the History of Man*, 2 vols. 2nd Edition: London: tr. T. O. Churchil
- Hewison, J. 1989 *Heritage: An Introduction*. In: Uzzel, D. (ed.) *Heritage Interpretation (Vol.1)*: 15- 23. London: Bellhaven Press
- Hobsbawm, E. & Ranger T. (eds.) 1985. *The invention of tradition*. Cambridge: Cambridge University press

- Hodder, I. (ed.) 2000 *Towards Reflexive Method in Archaeology: The Example at Çatalhöyük (McDonald Institute Monographs)*. Ankara: British Institute of Archaeology (MERCÖ).
- Hodder, I. et al. 1995 *Interpreting archaeology: Finding meaning in the past*. London: Routledge
- Hughes, M. and Rowley, L. (eds.) 1986 *The management and preservation of field monuments*. Oxford: University Department of External Studies
- Iamandi, C. 1998 *Charter of Athens: coincidence, controversy and convergence*. In: *Conservation and management of archaeological sites 2, 1: 17-28*.
- ICOMOS 1990a *ICOMOS Charter for the protection and management of the archaeological heritage*. In: *Preserving our heritage: Catalogue of Charters and other Guides, 1990*. Quebec: ICOMOS Canada
- ICOMOS 1990b *ICOMOS Charter for the protection and management of the archaeological heritage*. In: *Preserving our heritage: Catalogue of Charters and other Guides, 1990*. Quebec: ICOMOS Canada
- ICOMOS 1994a *Nara document on Authenticity: article 12*.
- ICOMOS 1996a *Declaration of San Antonio, 1996*
- ICOMOS 1996b *Declaration of Sofia, 11th General Assembly of ICOMOS*
- ICOMOS Canada 1990 *Preserving our heritage: Catalogue of charters and other guides: 57*. Quebec: Service de communication.
- ICOMOS New Zealand 1993: *article 14 Charter for the conservation of places of cultural heritage value*. ICOMOS New Zealand ICOMOS,
- [ICOMOS, 1931](#) *Athens Charter. The First International Congress of Architects and Technicians of Historic Monuments, Athens 1931*. In: *Preserving Our Heritage: Catalogue of Charters and Other Guides: 7- 10, 1990* Quebec: ICOMOS Canada
- ICOMOS, 1964 *The International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites. 2nd International Congress of Architects and Technicians of Historic Monuments, Venice, 1964*. In: *Preserving Our Heritage: Catalogue of Charters and Other Guides. : 11- 16, 1990*. Quebec: ICOMOS Canada
- ICOMOS, 1993 *Cultural Tourism. The site manager handbook*. Sri Lanka
- Jameson, J.H. 1997, *Introduction*. In: Jameson, J. (ed.) *Presenting archaeology to the public: digging for truths*. Walnut Creek: Altamira Press
- Jokilehto, J. 1985 *Authenticity in restoration principles and practices*. In: *Bulletin of the Association for Preservation Technology 17, 3 & 4: 5-11*.
- Jokilehto, J. 1994 *Questions about Authenticity*. In: *Scientific Journal (Articles of Members): 69- 74*. Paris: ICOMOS
- Jokilehto, J. 1999 *History of Architectural Conservation*. Oxford: Butterworth Heinemann : 1- 20, 47-65, 147- 149, 219, 235, 238
- Kalman, H. 1980 *Evaluation of historic buildings*. Ottawa: Ministry of Environment
- Kerr, J. 1996 *The Conservation Plans: A guide to the preparation of Conservation plans for places of European cultural significance (fourth edition)*. National Trust of Australia
- Laenen, M. 1998 *Editorial*. In: *ICCROM Newsletter, no. 24: 1*. Rome: ICCROM
- Laenen, M. 1989 *Looking for the Future through the Past*. In: Uzzel, D. (ed.) *Heritage Interpretation (Vol.1): The Natural and Built Environment: 88-96; see also section 1.3.1.3.1*. London: Bellhaven Press
- Lane, P. 1988 *Tourism and Social Change among the Dogon*. In: *African Arts 21: 66- 69*
- Langford, R. 1983 *Our Heritage: Your Playground*. In: *Australian Archaeology 16: 1-6*
- Larsen K.F & Marstein N. (eds.) 1994 *Conference on Authenticity in Relation to the World Heritage Convention. (Preparatory Workshop Proceedings, Bergen, Norway)* Oslo: Forlag for the Riksantikvaren

- Larsen, K. E. (ed.) 1995 *Nara conference on authenticity (Proceedings of a conference at Nara, Japan) 1-6 November, 1994, UNESCO World Heritage Center, Agency for Cultural Affairs (Japan), ICCROM, ICOMOS, Tokyo Agency for Cultural Affairs*
- Layton, R. (ed.) 1989a *Who needs the past? Indigenous values and Archaeology (One World Archaeology 5) London: Unwin Hyman*
- Layton, R. (ed.), 1989b *Conflict in the archaeology of living traditions (One World Archaeology 8) London: Unwin Hyman*
- Leone, M. et al. 1995 *Can an African-American historical archaeology be an alternative voice? In: Hodder et al. (eds.) Interpreting Archaeology: Finding meaning in the past: 110- 124. London: Routledge*
- Lipe, W. D., 1984 *Value and meaning in cultural resources. In: Cleere, H. F. (ed.) Approaches to the archaeological heritage new Directions in Archaeology. Cambridge : Cambridge University Press: 1-11.*
- Lowenthal, D 1998 *The Heritage Crusade and the Spoils of History. Cambridge: Cambridge University Press.*
- Lowenthal, D. 1985 *The Past Is a Foreign Country. Cambridge: Cambridge University Press.*
- Lowenthal, D. 1992 *Authenticity? The dogma of self-delusion. In: Jones, M. (ed.) Why Fakes Matter: Essays in Problems of Authenticity (1992): 184-192. London: British museum Press*
- Lowenthal, D. 1999 *Authenticity: Rock of Faith or Quicksand Quagmire. In: The Getty Conservation Institute Newsletter, vol.4, no. 1: 5-8. L.A.: GCI*
- Malliet, J. 1998 *Cultural heritage and sustainable development: How are they connected? In: ICCROM Newsletter no. 24: 10- 13. ICCROM: Rome*
- Marquis-Kyle, P. & Walker, M. 1992 *The illustrated Burra Charter. Sydney: Australia ICOMOS*
- Matero, F. et al. 1998 *Archaeological site conservation and management: An appraisal of recent trends. In: Conservation and management of archaeological sites, 2: 129-142.*
- McBryde, I. 1997 *The ambiguities of authenticity – Rock of faith or shifting sands? In: Conservation and Management of Archaeological sites, 2 : 93-100*
- McManus, P. (ed.), 1996 *Archaeological displays and the public, London: Institute of Archaeology, University College London.*
- Melucco Vaccaro, A. 1996 *The Emergence of Modern Conservation Theory. In: Historical and Philosophical Issues in the Conservation of Cultural Heritage. Stanley- Price, N. et al. (eds.): 201- 211. L.A.: GCI*
- Merriman, N. 1991 *Beyond the glass case: The past, the Heritage and the Public in Britain. Leicester: University Press*
- Mertens, D. 1984 *Planning and Executing Anastylis OF Stone Buildings. In: Stanley-Price, N. (ed.) Consevation on Archaeological Excavations. Rome: ICCROM*
- Miles, R. 1994 *The evaluation of Interpretive Provision. In: Harrison, R. (ed.) Manual Of Heritage Management, 369- 75. Oxford : Butterworth –Heinemann*
- Molina Montes, A. 1982 *Archaeological buildings: restoration or misrepresentation. In: Boone, E. (ed.) Falsifications and misconstructions of pre- Columbian art. Dumbarton Oaks, 14- 15 October, 1978.*
- Molyneaux, B. 1994 *The reperedented past. In: Stone, P. & Molyneaux, B. (eds.) The Presented Past. London : Routledge .*
- Morin, R. 1999 *Creative preservation: The development of an artistic approach to the preservation and presentation of the past. In: Conservation and Management of Archaeological Sites, vol. 3, no. 4: 203- 224. London: James & James*
- Murphy, R. 1990 *Carlo Scarpa and Castelveccio. Butterworth Architecture*
- National Trust for Historic Preservation, 1980. *Old and New Architecture Design Relationship: 186 Washington D. C. ; The Preservation Press*
- Norberg- Schulz C. 1980 *Genius Loci: Towards a Phenomenology of Architecture. New York: Rizzoli*

- Pane, R. 1971 *Teoria della conservazione e del restauro dei monumenti*. In: *ICOMOS Records of the II International Congress of Restoration, Venice 25-31 May 1964: 14-19*;
- Parks Canada, 1997 *Guidelines for the Preparation of Commemorative integrity Statements*.
- Pearce, S. 1990 *Archeological Curatorship: 178-180* London: Leicester University press
- Petzet, 1992 *Principles of Monument Conservation (ICOMOS Journals of the German National Committee X)*. Munich: Karl Lipp Verlag.
- Philippot, P. 1989 *Restoration from the Perspective of the Humanities*. In: Périer-D'Ieteren (ed.) *Pénétrer l'art, Restaurer l'oeuvre: Une vision humaniste: Hommage en forme de florilège*. C.. Kortrijk: Groeninghe. (Reprinted in Stanley- Price, N. et al. (eds.) *Historical and Philosophical Issues in the Conservation of Cultural Heritage, 1989: 228*. L.A.: The Getty Conservation Institute
- Philippot, P. 1996 *Historic preservation: philosophy, criteria, guidelines*. In: S.A. Timmons (ed.) *Preservation and conservation: principles and practice*. Washington, D.C.: The Preservation Press
- Potter P. & Leone M. 1992 *Establishing the Roots of Historical Consciousness In Modern Annapolis , Maryland* In: Karp , I. Et al. (eds.) *Museums and Communities: 476-505*. Washington D.C.: Smithsonian Institute Press.
- Potter P. B. 1997 *The archaeological site as an interpretive environment*. In: Jameson J.H. (ed.) *Presenting Archaeology to the Public: Digging for truths: 35-44*. London: Sage
- Preucel, R. & Hodder, I. 1996 *Constructing identity*. In: Peurcel, R. & Hodder, I. (eds.) *Contemporary Archaeology in Theory: 601-614*. Oxford: Blackwell
- Riegl, A. 1982 *The modern cult of monuments: its character and its origin*. In: *Oppositions Volume XXV*. New York: Rizzoli (American translation of the German original)
- Riegl, A. 1996 *The Modern Cult of Monuments: Its Essence and Its Development*. In: Stanley- Price, N. et al. (eds.) *Historical and Philosophical Issues in the Conservation of Cultural Heritage: 71, 77*. L.A.: The Getty Conservation Institute
- Rojek, C. & Urry, J. 1997 *Touring Cultures: transformation of travel and theory*. London: Routledge
- Ruskin, J. 1925 *The lamp of memory*. In: *The Seven Lamps of Architecture (Reprint 1880)*. London: Allen & Unwin, no.10
- Said, E. 1978 *Orientalism*. New York: Pantheon
- Sanpaolesi, P. 1972 *Conservation and restoration: operational techniques*. In: *Preserving and restoring monuments and historic buildings: 160*. Paris: UNESCO
- Sansom, E. 1996 *Peopling the past*. In: McManus, P. (ed.) *Archaeological displays and the public: Museology and interpretation.: 118-139*. London: Institute of Archaeology
- Schmidt, H. 1999 *The impossibility of resurrecting the past: Reconstructions on archaeological excavation sites*. In: *Conservation and management of archaeological sites, vol.3, No. 1 & 2: 61-68*. London: James & James
- Schmidt, H. 1997 *Reconstruction of ancient buildings*. In: De la Torre, M. (ed.) *The conservation of archaeological sites in the Mediterranean region (An international conference organized by the Getty conservation institute and the J. Paul Getty Museum) 6-12 May 1995: 41-50*. Los Angeles: The Getty Conservation Institute
- Sease, C. 2001 *Planning for Conservation of in-situ Mosaics, before, during and after an excavation* In: *Vth Conference of the International Committee for the Conservation of Mosaics: Mosaics make a Site, Nicosia (Cyprus), 1996*.
- Shanks M. & Hodder, I. 1995 *Interpretative archaeologies: Some themes and questions*. In: Hodder, I. et al. *Interpreting Archaeology: Finding meaning in the past: 30- 33*. London: Routledge
- Simmonds, J. 1997 *UNESCO World Heritage Convention*. In: *Art, Antiquity and Law, 2, 3: 251- 282*
- Smith, S. 1989 *Funding Our Heritage*. In: Uzzel, D. (ed.) *Heritage Interpretation (Vol. 2): The Visitor: 23-28*. London: Bellhaven Press
- So Sorensen C. 1989 *Theme parks and time machines*. In: Vergo P. (ed.) *The new Museology: 60-73*. London: Reaktion Books

- Stanley- Price, N., 1987 *Conservation and information in the display of prehistoric sites*: 289. In: Gathercole, P. and Lowenthal, D. (eds.) *The Politics of the Past*, London: Unwin Hyman
- Stanley-Price, N., 1996 *New ethical statements on site preservation for North American archaeologists*. In *Conservation and Management of Archaeological Sites*, 1: 191-93. London: James & James.
- Stanley-Price et al, 1996 *Historical and Philosophical Issues in the Conservation of Cultural Heritage*: 10, 174, 196. L.A.: GCI
- Stanley-Price, 2006 *Preface*. In: *Management and Preservation of Archaeological Sites: 10-11*. Ahunbey, Z. and Izmirligil, U. (eds). *4th Bilateral meeting of ICOMOS Turkey and ICOMOS Greece, 9 April- 2 May, 2002, Side, Antalya*. Istanbul: ICOMOS Turkey.
- Starosta, U. 1993 *Reparatur und Wiederaufbau antike Bauwerke*. In: *Forschung und lehre 25*. Karlsruhe: Intitut fuer Tragkonstruktionen.
- Starosta, U. 1999 *Structural concepts of anastylosis*. In: *Conservation and management of archaeological sites*, vol.3, No. 1 & 2: 83-90. London: James & James
- Steemer, K. 1996 *Design as a research and its relationship to Scientific Investigation*. In : *Perspectives on Architectural Education, a Closer Look at Europe, Conference at the University of Cambridge (Unpublished)*.
- Stevens, T. 1989 *The Visitor- who cares? Interpretation and Consumer Relations*. In: Uzzel, D. (ed.) *Heritage Interpretation (Vol.2): The Visitor*: 103- 107. London: Bellhaven Press
- Stone B.G and Planel P. G. (eds.), 1999. *The constructed past: Experimental Archaeology, Education, and the Public*. London: Routledge
- Stovel, H. 1994 *Conservation Techniques: Buildings*. In: *Scientific Journal*: 20. Paris: ICOMOS
- Stovel, H. 1999 *Sustainability and management of the built heritage: Defining the problem*. In: *ICCROM Newsletter no. 25*: 4-6. Rome: ICCROM
- Stovel, H., Stanley-Price, N., and Killik, R. (eds.), 2005 *Conservation of Living Religious Heritage*. Rome: ICCROM
- Stratton, M. 1995 *Open-air and Industrial Museums: Windows onto a lost world or graveyards for unloved buildings?* In: Hunter, M. (ed.) *Preserving the Past; The Rise of Heritage in Modern Britain*: 156-76. London: Alan Sutton.
- Stringer, P. 1982 *Towards a Participatory Psychology*. In: *Stringer, P. (ed.) Confronting Social Issues*, vol.2. London: Academic Press
- Sullivan, S., 1997 *A planning Model for the Management of Archaeological Sites*. In: *The Conservation of Archaeological Sites in the Mediterranean Region*. L.A.: The Getty Conservation Institute
- Taylor, C. 1991 *The Ethics of Authenticity*. Cambridge: Harvard University Press
- Teutonico, J.M. & Matero, F. (eds.) 2003 *Managing Change: Sustainable Approaches to the Conservation of the Built Environment*. L.A.: G.C.I.
- Throsby, 1999 *Cultural Capital and Sustainability Concepts in the Economics of Cultural Heritage: A paper prepared for the Economics of Cultural Heritage Project*. L.A. Getty Conservation Institute.
- Tilden F. 1977 *Interpreting Our Heritage (3rd edition)*: 32-39. Chapel Hill: University of North Carolina Press
- Tilley, C. 1997 *Performing Culture in the global village*. In: *Critique of Anthropology* 17: 67-89
- Trigger, B. 1984 *Alternative Archaeologies: nationalist, colonialist, imperialist*. In: *Peurcel, R. & Hodder, I. (eds.) Contemporary Archaeology in Theory (1996)*: 615- 631. Oxford: Blackwell
- Trigger, B. 1995 *Romanticism, Nationalism, and Archaeology*. In: *Kohl, P. & Fawcett, C. (eds.) Nationalism, Politics and the Practice of Archaeology*: 263- 279. Cambridge: University Press
- Trilling, L., 1972 *Sincerity and Authenticity*. Oxford: Oxford University press

- Truscott, M. & Young, D. 2000 *Revisiting the Burra Charter: Australia ICOMOS updates its guidelines for conservation practice*. In: *Conservation and Management of Archaeological Sites*. Vol. 4: 101- 116
- Ucko , P. 1996 *Foreword*. In: McManus. P. M (ed.), *Archaeological displays and the public: Museology and interpretation*: ix-xi. London: Institute of Archaeology
- Ucko, P. 1995 *Introduction*. In: Ucko, P. (ed.). *Theory in Archaeology. A World Perspective*: 1- 27. London: Routledge
- Ucko, P. 2000 *Enlivening a 'dead' past*. In: *Conservation and Management of Archaeological Sites*, 4, 2 : 76- 92. London: James & James
- United Nations 1987 *Our Common Future. (A report of the World Commission on Environment and Development)* Oxford: Oxford University Press
- United Nations 1995 *Our Creative Diversity, Report of the World Commission on Culture and Development*, France
- Uptis, A. 1989 *Interpreting Cross- cultural Sites*. In: Uzzel, D. (ed.) *Heritage Interpretation (Vol.1): The Natural and Built Environment*: 153-61. London: Bellhaven Press
- Urbani, 1989 *The Science and Art of Conservation of Cultural Property*. In: Stanley- Price, N. et al. (eds.) *Historical and Philosophical Issues in the Conservation of Cultural Heritage*: 445- 9. L.A.: GCI
- Uzzel, D., (ed.), 1989 *Heritage interpretation: 3, Vol. 1 & 2*. London: Bellhaven Press.
- Uzzell , D. 1994 *Heritage interpretation in Britain- four decades after Tilden* In: Harrison, R. (ed.) *Manual of Heritage Management*: 293-302. Oxford : Butterworth –Heinemann
- Vico, G. 1725 *Principi di scienza nuova d'intorno alla comune natura delle nazioni*. In: P. Cristofolini (ed.). *Opere filosofiche di Vico, G. 1971*. Sansoni
- Viollet-le-Duc, E. 1990 *Restoration*. In: *The Foundations of Architecture: Selections from the Dictionnaire Raisonné: 195*, trans. Kenneth D. Whitehead. New York: George Brazille
- Viollet-le-Duc, E. 1869 *Dictionnaire raisonné de l'architecture*. Paris: F. de Nobele
- Von Schiller, F. 1966 *Naive and sentimental poetry*, New York: F. Ungar
- Wallace, M. 1987 *Industrial Museums and the History of De-industrialisation*. In: *The Public Historian*, 9 (1): 9-19
- Walsh, K. 1992 *The representation of the past: Museums and heritage in the post-modern world*. London: Routledge
- Warren, J. 1994 *Ethics and Aesthetics in Conservation*. In: *Scientific Journal (Articles of Members)*. Paris: ICOMOS
- Warren, J. 1996 *Principles and Problems: Ethics and Aesthetics*. In: *Concerning Buildings*. Stephen Marks (ed.): 34- 54. Oxford: Architectural Press
- Warren, J. 1998 *The Historic Context: Principles and Philosophies*. In: *Context: New Buildings in Historic Settings*. Oxford: Architectural Press
- Wei, C. & Aass, A. 1989 *Heritage Conservation: East and West*. In: *ICOMOS Information*, July/ September 3, 1989 : 3- 8.
- West Burnham, J. 1994 *Management in Educational Organisations*. In: Bush, T. & West- Burham (eds.). *The Principles of Educational Management*: 9- 32. Harlow, Essex: Longman
- West, B. 1988 *The making of the English working past: A critical view of the Ironbridge Gorge Museum*. In: Lumley, R. (ed.) *The Museum Time –Machine: Putting cultures on display*: 36-62. London: Routledge
- Winckelmann, J. 1764 *Die Geschichte der Kunst des Altertums*
- Winckelmann, J. 1972 *Writings on Art*. Irwin David (Ed.). London: Phaidon
- Wright, P. 1985 *On Living in an Old Country: The National Past in Contemporary Britain*. London: Verso

آراء حول الأصالة والسلامة في سياق التراث العالمي*

يوگّا يوكيلهتو**

خلاصة

مفهوم الأصالة (authenticity) إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه قد تمّ فهمه بشكل أساسي، على أنه الصدق مع الذات، أو أنه "الحقيقة"، بالمعيار الذاتي. كما تستطلع الورقة أيضًا التحقّق من مفهوم الأصالة، وتحرّى تعريف السلامة (integrity) في أنواع مختلفة من مواقع التراث الثقافي ممثلة في مختارات من الممتلكات المرشحة للتسجيل في قائمة التراث العالمي.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين العالمية والنسبية في مفهوم الحقيقة، وفي الأحكام القيمة ضمن سياقات ثقافية مختلفة. وتتم الإشارة إلى الفيلسوفين التقليديين والحديثين بالإضافة إلى المذهب الدولي للحفاظ. وقد لوحظ أنه بينما تختلف مصادر المعلومات من ثقافة إلى أخرى وتتغيّر عبر مرور الزمن، فإن مفهوم الحقيقة يُنصّف بالنسبية على الصعيد العالمي. وهذا أمر مهمّ في

1. العالمية مقابل التنوع

فيه: "إن الحاجة إلى القيمة العالمية الاستثنائية التي يتّصف بها التراث الثقافي والطبيعي ينبغي أن يُفسّر من حيث كونه استجابة استثنائية للقضايا ذات الطبيعة العالمية المشتركة للثقافات الإنسانية كافة، أو تلك التي تتخاطب بها تلك الثقافات. وبالنسبة إلى التراث الطبيعي يُنظر إلى قضايا كهذه ضمن مفهوم "التنوع الجغرافي في الموقع ذاته"؛ أما بالنسبة إلى الثقافة فيُنظر إليها ضمن الإبداع الإنساني والتنوع الثقافي الناتج عنه" (see Droste, et al. 1988, p. 221).

من هنا، فإن المقصود هو أن القضايا والموضوعات هي التي تميّز بطبيعة عالمية ومشاركة بين أبناء البشر جميعاً، فيما يُعرّف التراث نفسه بأنه استجابة تتسم بتنوعها الإبداعي. وهذا واضح في إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي حيث يُنظر إلى التراث أيضاً على أنه نتيجة للعملية الإبداعية الإنسانية:

"تتخذ الثقافة أشكالاً متنوّعة عبر المكان والزمان. ويتجلّى هذا التنوع في أصالة وتعدّد الهويّات المميّزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. (المادة 1) ... إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الآخرين. ولذلك لا بد من صيانة التراث بمختلف أشكاله، وإحيائه، ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته، وكذلك لتغذية الإبداع بكل تنوّعه، وإقامة حوار حقيقي بين الثقافات" (المادة 7).

إن تقرير المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) حول تمثيلية (representation) قائمة التراث العالمي، الذي يحمل عنوان "تقرير الفجوة" (Gap Report) الذي رُفِع إلى لجنة التراث العالمي في عام 2004، يقوم على الاعتراف بالتنوع الثقافي، ومحاولة تحديد القضايا ذات الطبيعة العالمية المتصلة بوجهات النظر الأنثروبولوجية، والتاريخية، والجمالية، والعلمية. ويُنظر إلى الحكم النقدي الذي يقوم عليه تحديد القيمة العالمية الاستثنائية لممتلك معين، استناداً إلى مسألتين متميّرتين هما على سبيل المثال:

- ملاءمة (أو مدى ملاءمة) "المنطقة الثقافية" ذات الصلة أو "مجال المعرفة البشرية"، وهو ما يبرز بشكل كامل تمثيله في قائمة التراث العالمي؛
- استجابة "النوعية الجوهرية" والأصالة الثقافية-التاريخية للممتلك المرشّح لمستوى التميّز المتوقّع.

ترتكز قائمة التراث العالمي على تعريف القيمة العالمية الاستثنائية (Outstanding Universal Value, (OUV)). وقد عرّفت "ثقافية التراث العالمي" التراث الثقافي، بأنه يتضمن المعالم ومجموعات المباني التي ينبغي أن يكون لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر كل من التاريخ والفن أو العلوم، في حين أنه يُنظر إلى المواقع أيضاً من وجهات النظر الإثنولوجية أو الأنثروبولوجية. وتشير المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي (2005) إلى أنه "يُقصد بالقيمة العالمية الاستثنائية لتراث ما، الدلالة الفائقة التي يتمتع بها هذا التراث من الناحية الثقافية و/أو الطبيعية، بحيث تتجاوز أهميته الحدود الوطنية وتصبح أهمية مشتركة للأجيال الحاضرة والمقبلة للبشرية جمعاء" (المادة 49).

فضلاً عن ذلك، توجد عشرة معايير تعرّف القيمة العالمية الاستثنائية في المبادئ التوجيهية (المادة 77). تتناول المعايير الستة الأولى منها التراث الثقافي الذي يمكن أن يمثل: (i) إحدى روائع العقل البشري المبدع؛ (ii) تأثيرات متبادلة قوية ومهمة، (iii) شاهداً فريداً على حضارة، (iv) نموذجاً بارزاً لنمط من البناء أو لمنظر طبيعي، (v) أسلوباً تقليدياً لاستخدام الأراضي، و/أو (vi) الاقتران بتقاليد حيّة أو بمعتقدات. فيما تختصّ المعايير الأربعة الأخيرة (من (vii) إلى (x)) بالتراث الطبيعي.

إن التعريف المذكور أعلاه للقيمة العالمية الاستثنائية قد يتطلب مزيداً من التوضيح خاصة في ما يمكن، أو ما قد ينبغي أن يُقصد بمفهوم الاستثنائية، ومفهوم الحدود الوطنية، ومفهوم الأهمية المشتركة للإنسانية جمعاء. ومن الواضح أن هذه المفاهيم لا يمكن أن تُفهم بمعناها الحرفي، باعتبار أن الحدود الوطنية يمكن أن تشمل على أراض ذات حدود متغيّرة، وهي تخضع لتحولات سياسية مع مرّ الزمن، كما أنها نادراً ما تتفق مع حدود مناطق مترابطة ومنسجمة من النواحي الثقافية. علاوة على ذلك، فإن صفة الاستثنائية لممتلك ما، لا تعني أنه ينبغي، لهذا السبب وحده، أن يكون له قيمة عالمية. بل إن مفهوم "الأهمية المشتركة للإنسانية"، قد يتطلب تفكيراً وتفهماً أساسياً لما يُنظر إليه على أنه قيمة عالمية مشتركة. وفي الواقع، يتوقّر تعريف أكثر وضوحاً في تقرير اجتماع استراتيجي التراث العالمي الذي عقد في مدينة أمستردام في عام 1998، وقد جاء

* Considerations on Authenticity and Integrity in World Heritage Context.

** Jukka Jokilehto

وتتضمن الشروط الأساسية لتأهيل المواقع الثقافية للتسجيل في قائمة التراث العالمي، شرط استيفاء مفهومي الأصالة والسلامة. وتخضع القائمة أيضًا للتنوع الثقافي، وقد كان الاتجاه في الأعوام الأخيرة نحو تسجيل ممتلكات مرشحة

2. قضايا فلسفية

تتصف باتساع أكبر في مساحتها، وبخاصة المناظر الطبيعية الثقافية أو المدن التاريخية. وهذا الاهتمام المتزايد بالمقاربة الشمولية في تعريف المواقع يشدد على ضرورة تحديد سلامة الموقع.

ناقش الفلاسفة على مرّ القرون مفاهيم مثل الاستمرارية والتغير، ومفهوم الحقيقة، وهي جميعاً مفاهيم وثيقة الصلة بالموضوع، وبخاصة عندما تقترب من مفهوم الأصالة. إن أحد الأمثلة المعروفة هو الجدل الذي دار حول سفينة طيطوس (Theseus) كما رواها بلوتارك (Plutarch) (Vita Thesei, 22-23). فقد احتفظ الأثينيون بالسفينة كتنكار لفترة طويلة من الزمن. وبسبب التعفن التدريجي للألواح الخشبية الثقيلة حافظت السفينة على شكلها الأصلي إلا أنه تم تجديد موادها وأدواتها كلياً. بعدئذٍ تم طرح السؤال التالي: هل ما زالت هذه السفينة هي سفينة طيطوس؟ في العصر الحديث تم طرح القضية بوصفها مشكلتين بديلتين. وفي المثال الذي أوردناه سابقاً يمكننا أن ن فكر أن التجديد الذي خضعت له السفينة عبر الزمن ما يزال يوفّر لها استمرارية في السياق المكاني والزمني، وهو ما يجعلها تحتفظ بهوية معينة. وكبدل آخر يمكن لنا أن نتصور أن المواد والأدوات التي نُقلت من السفينة تمت إعادة تجميعها في سفينة أخرى. فما هي إذن أهمية السفينة الأخرى؟ أما فيما يتعلق بالهياكل التاريخية، فإنه يمكن للمرء أن يطرح سؤالاً إضافياً يتعلّق بالفرق بين التجديد التدريجي لمعلم تاريخي (كما هي الحال عادة بالنسبة للمباني القديمة) مقارنة مع إعادة بناء مبنى أو جزء من مبنى معين في لحظة زمنية معينة؛ مثلنا على ذلك "كنيسة السيدة العذراء" في مدينة درسدن (Frauenkirche in Dresden).

كبيرة على قيم الثقافة الأوروبية، لذلك، فهو "ليس عالمياً بما فيه الكفاية لينتشر بشكل لا لبس فيه، في مجتمعات خارج أوروبا وخارج الثقافات القائمة على أساس الثقافة الأوروبية". ويقول تشونغ في مقالته إن القيم الأوروبية تركز أساساً على الجمال المرئي، فيما تحدّد مجتمعات الشرق الأقصى الآسيوي قيمها في علاقتها مع الحساسيات الروحية والطبيعية (68-69: 2005). وقد يكون صحيحاً أن الأوروبيين قد أولوا غالباً، اهتماماً جاداً بالجماليات، غير أن ذلك ليس بأي حال من الأحوال، جكراً عليهم. ويمكننا أن نلاحظ على سبيل المثال، أن علم الجمال الياباني قد تناولته أبحاث عديدة (e.g. Marra, 1999)، وفي الحقيقة، إن فلسفة الفنّ اليابانية والصينية كان لها تأثير قديم ومهمّ في العالم، بما في ذلك التأثير على الفنّ الأوروبي. أما العالم الغربي برونو دوشين (Bruno Duschens) فقد استنتج بعد أن درس علم الجمال الياباني ما يلي:

بحسب فهمي، إن الفنان الجيد بالنسبة لليابانيين، هو الذي يعرف كيف ينظّم انسياب الوقت، الذي يتم التعبير عنه من خلال إدراكه الفني والجمالي [للمكان والزمان]، باستخدام الـ "Jo-ha-kyū" [وهو قسم من مسرحية وتطويرها أو قطعة موسيقية، كل جزء أو مقطع ينساب تدريجياً وبحيوية إلى داخل بعضه البعض]. إن دور محبّي الفن هو فهم هذه المبادئ الجمالية المتضمنة في التعبير الفنّي وإدراكها (Aesthetics in Japanese Arts, Internet).

لعب مفهوم المحاكاة (mimesis) في اليونان القديمة دوراً محورياً في فلسفة كل من أفلاطون وأرسطو حول الشعر، والمسرح، والرسم، والنحت، والموسيقى. بل إن العمارة وتخطيط المدن أحييت إلى المفهوم نفسه. ويمكن ترجمة مصطلح "المحاكاة" على أنه "التقليد" (imitation)، كما يمكن ترجمته بـ "التمثيل" (representation). وقد وضع أفلاطون مفهوم "المثّل" (forms or ideas) وهي أبدية، وثابتة لا تتغيّر، كما أنها معنوية. وكان هدف الفنان هو تقليد هذه المثّل، أو في الحقيقة، تمثيلها في واقعنا. ومن جهة أخرى، يرى فيتروفوس (Vitruvius) أن العمارة نفسها تمثّل أشكالاً يمكن لها أن توجد في الطبيعة. ومن خلال فلسفة أفلوطين (Plotinus)، الذي عاش في القرن الثالث للميلاد، أخذ فنّان عصر النهضة، مثل رافاييل، تلك المفاهيم التي وضعها أفلاطون. وفي القرن السابع عشر أولّ بيللوري (Bellori) "المثال" الفني، فمهد الطريق نحو "المثالية". وقد كتب يقول: "ما نشأ من الطبيعة، يتغلب على أصله، ويصبح أصل الفن" (Bellori, 1976 : 14 ; see also Panofsky, 1968 : 105).

ومن ناحية أخرى، ونتيجة للتدفّق العالمي للمعلومات الذي نشهده اليوم، أصبح تقييم التراث الثقافي بالنسبة لقيمه الروحية والبيئية سياسة منتشرة على نطاق واسع، معزّزة بالمواثيق الدولية، ذات صلة وثيقة بالعالمين الشرقي والغربي. وفي الوقت نفسه، فإن لكل ثقافة طرقها الخاصة بها في الحصول على المعلومات وفي تمثيل قيمها. وهذا جانب من مفهوم التنوع الثقافي الذي أعلنته منظمة اليونسكو في الإعلان العالمي حول التنوع الثقافي، الذي نصّ على ما يلي: "تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدّد الهويات المميّزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية" (المادة 1). غير أن ذلك لا يعني أنه لن يكون هناك شيء مشترك بين الثقافات، بل على العكس من ذلك، إنه من الضروري القبول بأن الثقافات المختلفة قد تمتلك طرقاً متنوّعة لتعبّر بها عن نفسها حول قضايا معينة مثل الحقيقة والأصالة.

عند مناقشة قضية المحاكاة، حتى لو جرت العادة على تأويلها على أنها تقليد، فإنها لم تعن فقط مجرد النسخ، بل هي عملية تعلّم يتقلد القدامى. فقد كانت شكلاً من أشكال التمثيل أو إعادة التمثيل للأفكار والموضوعات، واستجابة استطاعت أن تضمن الاستمرارية، فضلاً عن إبداع أشكال جديدة.

عمل الدكتور مهدي حُجّت، الإيراني الجنسية، في أطروحته التي أعدها لنيل شهادة الدكتوراه، على تحليل المقاربة للتراث والتاريخ كما يرى أنها متمثلة في القرآن الكريم والمجتمعات الإسلامية. ويقول حُجّت إن المفهوم الذي يُعبّر عنه باللغة الإنكليزية بكلمة "history" يُترجم بشكل عام باللغة العربية بكلمة "تاريخ"، إلا أن الكلمة لا تشير فقط إلى حقبة من الزمن، بل تدلّ أيضاً على عادات ثابتة (Mehdi Hodjat, 1995 : 25). على أية حال، لم يتم استخدام هذه الكلمة في القرآن الكريم الذي يعبر بدلا من ذلك عن معنى التاريخ باستخدام

وقد رأى الدكتور سونغ جيم تشونغ من كوريا (Dr. Seung-Jim Chung) في مقال صدر له مؤخراً، أن "ميثاق البندقية" (Venice Charter) يركز بقوة

تعبير مثل: "القصص"، و"الحديث"، و"النبأ". وكلمة "قصص"، حسبما يرى حُجَّت، تعني المتابعة، وتعني البحث عن الحقيقة وإيجادها. أما "الحديث"، فيشير في رأيه، إلى وضع تعبير جديد، كما يدلّ فيما يرى، على الإبداع والابتكار. ويرى حُجَّت أن مصطلح "النبأ" يعني في السياق القرآني، الأخبار الخالية من الأكاذيب، والأخبار المتسلسلة ذات المصدر الإلهي (المرجع نفسه، 26). هذه المعاني المختلفة المرتبطة بفكرة "التاريخ"، تميل إلى الرجوع إلى مفاهيم تتعلق بصورة عامة بفكرة الأصالة في التراث الثقافي، أي الحقيقة الخالية من الانحراف، فضلا عن شيء جديد وخالق. وفي واقع الأمر، يستنتج حُجَّت ما يلي بشأن تلك المفاهيم:

"إن استخدام كلمات ذات معانٍ مختلفة للتاريخ يثبت أن تفسير القرآن الكريم للتاريخ ليس فقط لذكر الأحداث الماضية ولأجل زيادة معلوماتنا التاريخية. فالقرآن الكريم يصف فكرة تحمّل معاني مخبّأة فضلا عن اشتغالها على حقيقة مباشرة وظاهرة. من هنا، فإن التاريخ الظاهر أو المكتشف في القرآن الكريم هو حقيقة خالية من الانحراف (نبأ)، ليس في ذكر الأحداث فحسب، بل في مادتها المخبّأة؛ مشكّلا بذلك تعبيراً جديداً (الحديث)، لا ينظر إلى الموضوعات لأنها جديدة، لكن اهتمامه ينحصر في كيفية مواجهتها وتطبيقها؛ وينبغي البحث فيها واستيعابها وإدراكها (القصص)، مما ينتقل بالبشرية من حقيقة مادية إلى حقيقة روحية" (المرجع نفسه، 26).

يبدأ الجانب الأكبر من تاريخ الفلسفة من اليونان القديمة وينتهي بالفكر الأوروبي المعاصر. غير أن ما حدث خارج تلك المنطقة الأوروبية تمّ تجاهله بصورة عامة، باستثناء بعض الإشارات إلى الشرق القديم. غير أننا عندما نتحدث عمّا يُسمى بالفلسفة الغربية، ويمكننا أن نشير إليها بشكل أصحّ على أنها فلسفتنا المعاصرة، نأخذ بعين الاعتبار أن عديد الأفكار باتت مشتركة عبر أرجاء العالم. ويوجد عدد متزايد من المنشورات التي تتناول بالنقاش والبحث خصائص الأقاليم والمناطق المختلفة. فهناك على سبيل المثال، حالة الفلسفة الأفريقية المعاصرة. ففيما كان الفلاسفة الأفريقيون يعملون على تطوير فكرهم، واجهوا مشكلة محددة هي تعريف هويّتهم الثقافية من غير أن يتخلّوا عن العقلانية، وعن الحقيقة التي تتصف بها الفلسفة الحديثة بشكل عام. وفي الوقت نفسه، تمّ الاعتراف بأن الفكر الأفريقي يستحقّ بأن يتمّ تناوله وأن يُعالج أسوة بسائر وجهات النظر الأخرى في العالم. (Teffo, L.J. et al. In Coetzee 2002 :164).

ويلاحظ أيضاً أن أفريقيا قارة شاسعة ومترامية الأطراف تضمّ العديد من التقاليد التي ما تزال تشكل جزءاً من الثقافات المحلية المعاصرة. فمن الطبيعي إذن، استكشاف الخصائص المشتركة والخصوصيات القائمة في الأفكار والانطباعات المختلفة. وقد لوحظ أن الفكر الأفريقي يختلف عن المنهج العام الأوروبي في تأكيد العلاقة القوية مع المجتمع والبيئة. إن الثنائيات الأوروبية النموذجية مثل تلك القائمة بين الطبيعي والخالق للطبيعة، أو بين المادي والعقلي، أو بين العقل والروح والنفس، لا يبدو أنها تظهر في علم ما وراء الطبيعة الأفريقي. (المرجع نفسه: 165) فجوهر علم ما وراء الطبيعة الأفريقي إذن، هو البحث عن المعنى والحقيقة المطلقة في العلاقات المعقّدة بين الإنسان بصفته البشرية وبيئته الكليّة (المرجع نفسه، 165). فعلى سبيل المثال، في دراسة لمفهوم الحقيقة باللغة الأكانيّة (وهي مجموعة لغات في غرب أفريقيا، تتضمن لغة مجموعة "أشانتية" العرقية)، شدّد كواسي ويردو (Kwasi Wiredu) على الدور الفعّال في المشاركة المجتمعية القديمة في تعريف ما هو الحقيقي. وتبرز أيضاً أسئلة مماثلة ومشابهة تتعلّق بمفهوم العقلانية والذاكرة التي يمكن النظر إليها مع الأخذ في الاعتبار المحتوى المتعدّد الثقافات في العالم الحديث (in Coetzee, 2000 :39ff).

وثيقة بمحاولة توضيح السياسات ضمن إطار اتفاقية التراث العالمي، وهي تتناول مفهوم القيمة العالمية، فضلا عن الاعتراف بالتنوع الثقافي بوصفه جوهر التراث الإنساني.

ويمكننا أن نتذكّر، في إشارة موجزة إلى الفلسفة الحديثة، أن مارتن هايدغر (Martin Heidegger, 1993 : 143ff) يتحدّث عن مكوّنين أساسيين في أي عمل فنيّ، كمثال الأرض (مادة)، وعالم الدلالات والمعاني (فكرة). ويعطي مثلّ معبدي يوناني بضمّ شكل الإله، فيقول: "بواسطة المعبد، يوجد الإله في المعبد. هذا الوجود للإله هو في حدّ ذاته توسيع وتحديد للفناء من حيث هو فناء مقدّس" (ص.167) فالوجود الماديّ للمعبد وصورة الإله في حدّ ذاتها لا يمنحان الموقع أهمية ودلالة، لكن وجود الإله وحضوره، والبعد الروحي المعنوي عندما يُستحضَر، هو الذي يعطي المعنى الحقيقي. ويسمّي هايدغر الجانب المادي من المعبد "الأرض"، فيقول: "إن الأرض هي ملجأ كل الأشياء التي تنشأ". فالمادة الحجرية تمثّل جانب "الأرض" من جوانب العمل، ولكنها ليست "العالم". وعلى أية حال فإن المعبد يُنشئ عالماً يعطي معنى للعمل. ويضيف هايدغر قائلاً إن الحقيقة تُحدّث في المعبد حيث هو موجود في بيئته؛ فالمعبد بوجوده هناك يسطّع بجماله، والجمال هو أحد الأساليب التي تظهر فيها الحقيقة على جوهرها من حيث هي كُشف ووضوح. (ص.181) ويقول هايدغر أيضاً: "وكلمًا فتح العملُ نفسهُ بشكل مثالي زاد بريقاً وإشعاعاً تفرّد حقيقة أن وجوده أفضل من عدمه. وكلمًا اتجه نحو منطقة مفتوحة يصبح العمل أكثر غرابة وتفرداً" (ص.191-190). بعبارة أخرى، يمكننا القول إنه كلما مثلّ العمل مساهمة مبدعة وخلاقة، يكون أكثر مصداقيّة وأشدّ أصالة. إن المحافظة على العمل تحدث من خلال معرفة حقيقته، ويمكن لها أن تحدث أيضاً بدرجات مختلفة من النطاق، والثبات والوضوح (ص.193) وحتى عندما يفقد العمل وظيفته الأصلية، فإنها يمكن أن تظل قادرة على تقديم ما يذكّر بها، وذلك ما يساهم في تأسيس معنى ذلك العمل في الوقت الحاضر. من هنا، فإن حفظ عمل ما، عملية تتطلب فهماً وتقديراً لدلالات العالم ومعانيه، وهي ليست محدودة بنواحيه المادية.

يمكننا أن نأخذ هذه الأفكار في سياق كتاب سيزار براندي (Cesare Brandi) المعنون: (Theory of Restoration) [نظرية الترميم] في ترجمته إلى الإنكليزية الصادرة عام 2005. يشير براندي إلى العمل الفني من حيث هو كلّ (a whole) أو بما هو "التفردية" (oneness). إن العمل الفني هو نتيجة عملية ابتكار حيث يخلق الفنان الحقيقة المادية للعمل على أساس الشكل الذي تقدمه له الحقيقة الخالصة في ذهنه. ويبقى الجانب الفني من العمل غير ملموس، ولكنه موجود هناك وقائم لتتمّ تجربته في الحقيقة المادية للعمل. وبعد أن يتمّ إبداع العمل الفني، يصبح لذلك العمل وجود مستقل، إلا أن تقديره، وبالتالي الحفاظ عليه أيضاً، يعتمدان على الاعتراف بدلالاته الفنية وبأهميته كلما تمّ التأمل فيه. إن ترميم عمل ما ينبغي أن يعتمد على هذا الاعتراف، مع الأخذ بعين الاعتبار حالاته التاريخية والجمالية (التي تُفهم على أنها على وجه التقريب، حالات قانونية مطروحة نيابة عن العمل). ويتّص تعريف براندي لترميم عمل فنيّ على أن: "الترميم ينطوي على اللحظة المنهجية التي يتمّ فيها الاعتراف بالعمل الفنيّ في كيانه المادي وازدواجية طبيعته الجمالية والتاريخية، في ضوء نقله إلى المستقبل" (48: 2005). فبالنسبة إلى براندي، كما هو الأمر بالنسبة إلى هايدغر - وإلى ألوا ريغل (Alois Riegl) بشأن هذه المسألة - فإن الجانب الفني من العمل الفني يكمن في الحاضر، أي أنه يوجد في ذهن المرء الذي يدركه. فذلك الجانب الفني من العمل الفني هو، أساساً، غير ملموس، ويمكن تجربته من خلال الملاحظة النقدية وفهم الحقيقة المكانية-المادية التي يقدّمها.

3. إطار العمل الدولي

وقد تمّ مؤخرًا طرح مسألة العلاقة بين التراث المادي والتراث غير المادي كموضوع للنقاش بهدف توضيح العلاقة بين اتفاقيتي منظمة اليونسكو: اتفاقية التراث العالمي لعام 1972 التي تختصّ بالمعالم ومجموعات المباني والمواقع (من حيث التراث الثقافي)، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003. وتؤكد هذه الاتفاقية الأخيرة على العمليات والوظائف غير المادية، ولكنها تشمل أيضًا الخصائص المادية لمفهوم التراث الثقافي غير المادي:

إن التراث الثقافي غير المادي، يعني الممارسات والتمثيل والتعبير والمعارف والمهارات - إضافة إلى الأدوات والأشياء والأعمال الفنية والفضاءات الثقافية المرتبطة بها- التي تعتبرها المجتمعات والمجموعات وفي بعض الأحيان الأفراد جزءًا من تراثهم الثقافي. هذا التراث الثقافي غير المادي الذي ينتقل من جيل إلى جيل، يُعاد خلقه من جديد من قِبل المجتمعات والمجموعات تجاوبًا مع بيئتهم وتفاعلهم مع الطبيعة والتاريخ، وهو يوفّر لهم إحساسًا بالهوية والاستمرارية، مما يعزّز احترام التنوع الثقافي والإبداع الإنساني.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الطريقة التي تطوّر بها مفهوم التراث الثقافي في العقود الأخيرة، يتّضح لنا أن هناك قضايا متداخلة في هاتين الاتفاقيتين. فبينما تركز قائمة التراث الثقافي العالمي على مدينة قديمة حيّة مثل مدينة مراكش مثلاً، فإنها بالتأكيد سوف تترك أن الحياة في المدينة مستمرة وأن تلك الوظائف الاجتماعية هي عناصر ضرورية في تعريف القيمة العالمية للمكان. وفي تلك الحالة، فإن قائمة التراث الشفهي وغير المادي تركز بدلا من ذلك، على النشاطات والعمليات التي كانت ولا تزال تجري في مكان ثقافي معين في المدينة، هو السوق الرئيسية لمراكش. ومن جهة أخرى، فإن كثيرًا من الممارسات المعترف بها في قائمة عام 1998 ليست بالضرورة مرتبطة بفضاء معين بل يمكن أن تجري في أي مكان آخر.

في عام 1994، وفي إطار اتفاقية التراث العالمي، استضافت اليابان في مدينة نارا اجتماع خبراء حول مسألة الأصالة. وفي ضوء فهمها وإدراكها لصدقيّة مصادر المعلومات كشرط أساسي لتعريف الأصالة، فإن وثيقة نارا حول



شكل 2، بصرى: حافظت مدينة بصرى التاريخية في سوريا، على أدلة هامة من تاريخها الممتد مئات السنين. فلقد تم الكشف جزئياً نتيجة حفريات أثرية، عن الآثار الرومانية القديمة فيها، فيما لا يزال الناس يعيشون في منازل بنيت داخل المعالم القديمة. وفي الواقع فإن هذا المزج ما بين الآثار القديمة والحياة العصرية يمنح المدينة التاريخية ميزة خاصة ونادرة. والمدينة مسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو منذ عام 1980.

إن التراث الإنساني كله ذو بُعد غير مادي، سواء أكان عملاً فعليًا أم كان مبنًى تاريخيًا، أم مدينة تاريخية أم منظرًا ثقافيًا. ويُلحظ أن اليابان ربما تكون أول بلد يصدر قانونًا لحماية التراث الثقافي غير المادي. ويُشار إلى أن تلك الحماية تشمل: "الفن والمهارات المستخدمة في مجال المسرح، والموسيقى، والفنون التطبيقية، وغيرها من المنتجات الثقافية غير المادية التي تمتلك قيمة تاريخية و/أو فنية عالية في البلاد ولها". كما أن القانون نفسه يعرّف مفهوم "الممتلكات الثقافية الشعبية"، التي تتألف من: "العادات والتقاليد المتعلقة بالغذاء واللباس والسكن، وصولاً إلى العمل، والمعتقدات الدينية، والمهرجانات، وغيرها، وإلى الترفيه الشعبي والملابس، والأدوات، والبيوت، وغيرها من الأشياء المستخدمة لذلك، والتي لا غنى عنها لفهم التحوّلات في أنماط حياة شعبنا". (Japanese Law for Protection of Cultural Properties, 1998, Chapter 1).



شكل 1، اليابان: في عدة بلدان من جنوب شرقي آسيا تستمر ممارسة نظم المعتقدات التقليدية في الممارسات اليومية. وهذه هي الحال في جزيرة تاكيتومي الواقعة قرب يوكوهاما في أقصى جنوب اليابان. ويشمل الدين "الإحيائي" تحديد أماكن العبادة التي تسمى "أوتاكي" سواء أكانت في فناء المنازل أم في الغابات حيث تقام احتفالات دورية تتضمن هبات، تقدمها عموماً النساء الأكبر سنًا بين أفراد العائلة.

في عام 1998 تبنّت منظمة اليونسكو إعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية الذي وضع قائمة تضمّ ذلك التراث. وبالإشارة إلى القانون الياباني، يمكننا أن نلاحظ أن قائمة منظمة اليونسكو يمكن أن تتضمن كلاً من العناصر الثقافية غير المادية والتراث الثقافي الشعبي (الفولكلور). وينبغي أن يتمّ التسجيل في القائمة استناداً إلى مفهوم القيمة الاستثنائية "من وجهة النظر التاريخية أو الفنية أو الاجتماعية أو الإثنية أو الأثنوبولوجية أو اللغوية أو الأدبية" (Regulations, Criteria 1998).

ويمكن إدراج العناصر المرشحة للتسجيل إذا كانت:

- ذات قيمة استثنائية كرائعة من إبداع العنصرية الإنسانية الخلّقة؛
- ذات جنور في التقاليد الثقافية أو التاريخ الثقافي للمجتمع البشري المعني؛
- ذات دور في تأكيد الهوية الثقافية للمجتمعات البشرية المعنيّة؛
- ذات تميّز بالمهارات والمزايا التقنية؛
- تمثّل شهادة فريدة لتقاليد ثقافية حيّة؛ أو معرضة لخطر الزوال نتيجة عوامل التغيير.



شكل 3. القاهرة: كانت مدينة القاهرة القديمة من أوائل الممتلكات التي سُجِّلت في قائمة اليونسكو للتراث العالمي منذ عام 1979 . ومع ذلك بقيت في ظل المعالم الأقدم عهدا، أي الأهرامات والمعابد القديمة. وقد بُذلت مؤخرا جهود جادة لإحياء المدينة القديمة وصونها والحفاظ عليها، بما في ذلك ترميم أسوارها التي تعود إلى العصور الوسطى، وإعادة تأهيل الأحياء السكنية المجاورة، وهو مشروع تقوم به وتنفذه أمانة مؤسسة الأغا خان.

عن، والمنح، والتسليم، والاستسلام، والنقل لمذهب ديني، على سبيل المثال. يعرف قاموس أكسفورد الانكليزي كلمة "tradition" كالتالي: "فعل النقل أو التسليم، أو واقع كون أمر ما مُسلم، من شخص لآخر، أو من جيل إلى جيل آخر؛ نقل لعبارات، ولمعتقدات، ولقوانين، ولعادات أو ما شابه ذلك، بخاصة شفويا أو عبر الممارسة بدون كتابة." وهناك كلمة أخرى لها الأصل نفسه وهي "to betray" [أن يخون] وتعني تسليم وثائق مهمة إلى أيدي عدو عبر الخيانة أو عدم الوفاء. وفيما لا يُدعى أن "التقاليد الحية" ترتبط بالضرورة، بالخيانة، فإنه يُلاحظ بالرغم من ذلك، أن ما هو حيّ يعني أيضا أنه يتغير. فعلى كل جيل إعادة إحياء القيم الموروثة من الماضي، وإعادة تأويلها بشكل يعكس مفهوم التنوع الثقافي. وفي بعض الأحيان تتم إعادة التأويل هذه في ظروف جديدة، تستدعي بالتالي، حدوث التغيير.

إن مفهوم الكلمة الإنكليزية "culture" [الثقافة] ذاته مشتق من مفهوم "cultivation" [الزراعة] أي زراعة النباتات وتربية المواشي، وتدريب ذهن الإنسان وبدنه. كما أنه متصل بمفهوم الكلمة الإنكليزية "cult" أي العبادة. لقد وُضعت لمفهوم "culture" عدة تعريفات. لذلك فإن الموروث الثقافي معني بكل هذه الجوانب المختلفة للثقافة، والتي تُسلم تقليديا، من جيل إلى جيل. إن الثقافة في حد ذاتها تتضمن الاستمرارية والتغيير كليهما، وبسبب الطبيعة الجوهرية للإنسان المعبر عنها بالإبداع، فإن نقل المعرفة والمهارات التقليدية، تعني في كثير من الأحيان، حدوث تغيير، وفي الوقت نفسه بناء الهوية الثقافية والحفاظ عليها. وفي بعض الحالات المتطرفة، يمكن لهذه التغييرات أن تزور التقاليد الثقافية أو أن تؤدي إلى انقراضها. من هنا، فإنه ليس من محض الصدفة أن كلمة "tradition" وكلمة "betrayal" تعودان إلى الأصل نفسه. إن السؤال هو: إذا كان التقليد قد حافظ على جوهره الذي تكوّن عبر الزمن، ما هي نسبة التغيير، وما هي الحدود المقبولة له بدون فقدان قيمه؟ إن هذه المفاهيم يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عندما تتم مناقشة قضية الأصالة والصدق في علاقتهما بالجوانب غير المادية للتراث.

الأصالة (1994) تشير بشكل خاص إلى التنوع الثقافي بوصفه مصدرا لا مثيل له للغنى الروحي والفكري، وإلى الحاجة للحكم على التراث الثقافي ضمن السياقات الثقافية التي ينتمي إليها:

إن حماية التراث الثقافي بأشكاله وفترة التاريخيّة كافّة، متجذّرة في القيم المنسوبة إلى التراث. وإن قدرتنا على فهم هذه القيم تعتمد على الدرجة التي يمكن فيها فهم مصادر هذه المعلومات، ومدى صدقيتها وصحتها. إن معرفة هذه المصادر وعلاقتها بالخصائص الأصيلة والمتتالية للتراث الثقافي، ومعانيها، شرط أساسي لتقييم جوانب الأصالة جميعا (الفقرة 9).

في عام 2004 تم عقد اجتماع خبراء يونسكو آخر في مدينة نارا حول موضوع تكامل مقاربات حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي. وأقر الإعلان الصادر عن هذا الاجتماع بأهمية وثيقة نارا لعام 1994 فيما يتعلق بالتأكيد على خصوصية السياق الثقافي للتراث عند القيام بتأويل أصلته. غير أن الإعلان نصّ على أن هذا التعبير لا يمكن تطبيقه بالشكل نفسه عند تقييم التراث الثقافي غير المادي، مع أن التراث المادي والتراث غير المادي يعتمد عادة، أحدهما على الآخر. وفي الحقيقة، فإن بعض المدافعين عن التراث غير المادي، رفضوا بشكل علني أثناء النقاش، البحث في فكرة الأصالة كما هي معرفة في وثيقة نارا لعام 1994، من حيث هي عنصر تأهيل جوهرى بشأن تحديد القيم. وكانت الحجّة التي ساقها هؤلاء لموقفهم الرافض، أن التراث الثقافي غير المادي يعاد إبداعه بشكل متواصل، ولذلك لا يمكن النظر إليه في ضوء الأصالة التاريخية، التي تُفهم على أنها تشير إلى ما هو "ثابت". ويبدو واضحا أنه لا بد من وجود اختلاف ما في الحكم على أصالة بناء مادي، مقارنة بممارسة تقليدية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أنه يجب تغيير مفهوم الأصالة بحد ذاته.

إنه لمن المفيد العودة إلى دراسة أصل الكلمة الإنكليزية "tradition" [التقاليد] المشتق من اللاتينية (traditio ; tradere, trado) وتعني التخلي

4. الأصالة

”إحدى روائع العقل البشري المبدع“. ولكي نعطي أمثلة على هذا الإبداع البشري، يمكننا أن نختار بعض الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، الخاصة بتاريخ العمارة في الشرق الأوسط. فقد اختار الملوك الأخمينيين في مجتمعاتهم الملكية، رمزاً مقنّسة، مثل شكل ”المربع“ - وكان هذا الشكل موجوداً قبل ذلك في مصر القديمة - ليقيموا على أساسها تصاميم مبانيهم النموذجية. والحالة الأكثر تميزاً هي المصطبة الملكية في برسبوليس (Persepolis) مع القصور التي شُيّدت في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد. وبعد مضي ألف سنة صمّم الساسانيون ”تخت السلّيمان“ في شمال إيران من حيث هو الموقع المقدّس الزرداشتي الرئيسي، مستخدمين عناصر مشابهة. ويعكس تصميم هذا المجمع إعادة تمثيل واعية (محاكاة) لبعض الأشكال التي سبق استخدامها من قبل الأخمينيين، مثل معبد النار بتصميمه المربع الشكل تماماً. وتشمل العناصر الأخرى ”الإيوان“ بقوسه الواسع المستدير، والفناء المستطيل الشكل الذي شُيّد حول البحيرة الارتوازية. ومع ظهور الإسلام، أصبحت هذه الأشكال عناصر مكونة من عناصر تصميم مجتمعات المساجد الجوامع. وقد تم إيلاء التصميم الأصلي للقباب اهتماماً خاصاً، كما تمّ الربط بين التصميم المربع للغرفة وبين القبة المستديرة. ومثال على ذلك، هو ”ضريح أولجايتو“ الذي شُيّد في الفترة ما بين 1302 و 1312 في مدينة السلطانية، عاصمة السلالة الإلخانية. أما ميزته الهيكلية الخاصة فكانت في التصميم المبدع للقبة المضاعفة التي أصبحت فيما بعد، سمة مميزة من سمات العمارة الإسلامية. أما المرحلة التالية من مراحل التطور فتتضمن العمارة التيمورية حيث توجد التحفة المهمة، وهي ضريح خواجه أحمد يسوي الذي شُيّد عند نهاية القرن الرابع عشر في مدينة تركستان في كازاخستان. وقد شُيّد معلّم البناء الفارسيون ذلك المجمع من المباني المتعدّد الاستخدامات، فأصبح نموذجاً للتصميم في عاصمة سمرقند. وهناك مثال آخر في المنطقة نفسها، هو مجمع ”الميدان“ في أصفهان عاصمة الدولة الصفوية، التي أنشئت في القرن السابع عشر لإبراز تطور هذا النوع من العمارة الذي يشتمل على غنى في التفاصيل الدقيقة، وفي الألوان التي تديم خصائصه الروحية، والمكانية، والبيئية. هنا، ينبغي أن يكون التركيز في اختبار الأصالة على الجوانب الإبداعية، ولكن ذلك يتطلب التحقّق من السياق التاريخي والثقافي ذي الصلة. وفي إشارة إلى هذا المفهوم للأصالة، في هذه الحالة، يبدو من المفيد الإشارة إلى تعريف بول فيليبو (Paul Philippot)، (وهو مؤرخ فني ومدير سابق لمنظمة إيكروم): ”إن أصالة عمل فني ما تكمن في الوحدة الداخلية للعملية الذهنية والتحقّق المادي للعمل“. فمفهوم ”الأصالة بواسطة الإبداع“ تبرز من حيث هي ميزة خلّاقة ومجدّدة في كل مثال من هذه الأمثلة.

أما المعيار الرابع للقيمة العالمية الاستثنائية فيشير إلى ”نموذج بارز لنمط من البناء، أو لمجمع معماري أو تكنولوجي أو لمنظر طبيعي يمثل مرحلة أو مراحل هامة من التاريخ البشري“. وهذا هو المعيار الأكثر استخداماً، ويمكن أن تكون له وظائف مختلفة، إذ يمكن أن يمثل نوعاً من البناء الذي أصبح نموذجاً، أو مجرد بناء يُعدّ المثال الأكثر تعبيراً عن نموذجية معينة. ويمكن للأمثلة المذكورة أعلاه أن تُرجع خصوصيتها إلى هذه المعيار، كما يمكن استخدام هذا المعيار لـ ”مجموعات المباني“، مثل المدن التاريخية، والمواقع كالحدايق المصمّمة والمنظر الطبيعية الثقافية. غير أن التركيز هنا، في تعريف الأصالة يكون على التميّز في التصميم، وعلى مزيد التطوير وتحقيق الكمال لنموذج معين. وعند التعامل مع موقع من النوع التقليدي، ينبغي التحقّق من الأصالة ليس من حيث البناء فحسب، بل أيضاً من حيث استمرارية التقاليد، والروح، والشعور، أي الخصائص غير المادية للمكان.

أما المعيار الثالث للقيمة العالمية الاستثنائية فيشير إلى ”شاهد فريد على تقليد ثقافي أو على حضارة“، ويشير المعيار الخامس إلى ”مستوطنة بشرية تقليدية

منذ عام 1994 كُتب الكثير عن الأصالة. ولقد أصبح هذا المفهوم رائجاً ومألوفاً لإسباغ قيمة إيجابية على أنواع المنتجات التجارية والسياحية كافة التي لا تعكس بالضرورة التقاليد الحقيقية. وهذا في الواقع هو أحد أسباب تردد الناس في التعامل مع اتفاقية اليونسكو لعام 2003 حول التراث غير المادي الذي يعود إلى ما يتعلق في تلك الاتفاقية بموضوع الأصالة. أما السبب الثاني، فربما يرجع إلى تعريف الأصالة الذي قدمته المبادئ التوجيهية للتراث العالمي في صيغتها السابقة. فقبل التنقيح الصادر عام 2005 كان ”اختبار الأصالة“ يقاس بأربعة معايير هي: الشكل والتصميم، المادة والجوهر، الاستعمال والوظيفة، والمحيط. وفي الواقع، فقد كان يُنظر إليها أساساً، فيما يختص بالجانب الملموس من التراث. ونتيجة لاجتماع الخبراء الذي عقد عام 1994 حول موضوع الأصالة أولاً في مدينة بيرغن (Bergen) ثم في مدينة نارا، قدّمت المبادئ التوجيهية المعدلة تعريفاً جديداً لـ ”شروط الأصالة“ وهو التالي: ”بناءً على نوع التراث الثقافي، وسياقه الثقافي، يمكن اعتبار الممتلكات المعنوية مستوفية لشروط الأصالة إذا جاء التعبير عن قيمها الثقافية (كما جرى إقرارها في معايير الترشيح المقترحة) عبارات صادقة وموثوقة فيما يخص مجموعة من الصفات المميزة لهذا التراث...“ وأدرجت في ختامها قائمة تتضمن بالإضافة إلى المعايير المذكورة أعلاه: التقاليد والتفانيات ونظم الإدارة، واللغة وسائر أشكال التراث غير المادي، إلى جانب الروح والإحساس أو عوامل أخرى (المادة 82)، مما يبيّن اعترافاً أوسع بمختلف جوانب الثقافة والتراث.

إذا تأملنا فيما أوردناه سابقاً حول الجوانب الفلسفية، يمكننا أن نتذكر أن أصل مفهوم عبارة "being authentic" [كون الشيء أصيلاً]، يعني أن يكون حقيقياً وصادقاً، من حيث وجوده الفردي بما هو إبداع إنساني مستقل بذاته، فضلاً عن كونه دليلاً صادقاً لشيء ما، كليهما. فمفهوم الحقيقة بالطبع، هو واحد من القضايا الرئيسية التي ناقشتها الفلسفة. ويمكننا أن نجد هذا المفهوم في مختلف النصوص المقدّسة مثل الإنجيل والقرآن؛ كما ناقشته الفلسفات الآسيوية القديمة مثل الطاوية والبوذية؛ وكانت ”الحقيقة“ أيضاً معياراً أساسياً بالنسبة إلى الملوك الأخمينيين في سياساتهم المعتمدة في الإمبراطورية الفارسية؛ كما أنها حاضرة في الفكر الأفريقي، وما تزال أساسية في الفكر الفلسفي الحديث. أما من حيث الإبداع البشري على مدى القرون الثلاثة الماضية فإن الفكر الغربي رأى أن الحقيقة المتمثلة في الإبداع الإنساني، أي التراث الثقافي، ينبغي التحقّق منها في السياق الثقافي الذي أُبدعت فيه. وكانت القضايا المتعلقة بالتحقّق من الحقيقة التاريخية والثقافية في السياق الثقافي قد تمّت مناقشتها، مثلاً، من قبل ابن خلدون في القرن الرابع عشر، ومن جانب كل من فيكو (G.B. Vico) وهردر (J.G. Herder) في القرن الثامن عشر. كما يمكن أن يُنظر إلى نظرية المحاكاة على أنها لا تعني مجرد نسخة، بل تعني التمثيل (representation)، والتأويل الخلاق لفكرة معينة، أو لموضوع محدد. وقد رأى فريدريك نيتشه (Friedrich Nietzsche) في نهاية القرن التاسع عشر، أن السبيل الوحيدة للإنسان لتوليد الحقيقة والقيم يكون من خلال العملية الإبداعية الموجهة بـ ”إرادة القوة“. ولا تختص هذه الفكرة بالأعمال الفنية فحسب، بل ترتبط بالنشاطات البشرية كافة، حيث يتحمّل المرء مسؤوليته الكاملة في وضع مساهمات مبدعة وتقديمها. وقد صاغ ألواريجل مفهومًا عبّر عنه باللغة الألمانية بمصطلح (Kunswollen) [إرادة الفن] ليشير إلى العلاقة بين النشاط الإبداعي البشري والسياق الثقافي ذي الصلة. ويشير هذا المصطلح أيضاً إلى إعادة تجديد الأشكال التمثيلية (representational forms) التي ساهمت في تكوين ما سيصبح بعد ذلك ”أسلوباً“.

إن المعيار الأول للتراث العالمي لتعريف القيمة العالمية الاستثنائية يشير إلى

أو إلى أسلوب تقليدي لاستخدام الأراضي أو لاستغلال البحار، يمثل ثقافة (أو ثقافات) معينة، أو يمثل التفاعل بين الإنسان وبيئته". ويشير هذان المعياران كلاهما إلى دليل مادي لتاريخ المكان. إذن ينبغي لاختيار الأصالة أن يجري بالإشارة إلى هذا الدليل وإلى ما يعنيه، أي التحقق من صدقية مصادر المعلومات وصحتها. وعلى سبيل المثال، فإن وادي باميان، حيث كان يوجد تماثلان بوذيان تم تدميرهما من قبل نظام طالبان، كان ملقاً للحضارات على مدى قرون عديدة. ويمتد هذا الموقع على مسافة بضعة كيلومترات على طول الوادي، تحيط به مئات الكهوف والأدلة التي تشير إلى تاريخه الغني. وبالرغم من تدمير تماثلي بوذا الرائعي الجمال، ما زال بالإمكان أن يُعدّ الوادي محتفظاً بأهميته الأثرية بوصفه شاهداً يحمل دلالات فريدة واستثنائية على النشاطات الثقافية التي كانت تجري على مدى قرون نتيجة للتواصل ما بين الثقافات. وثمة سؤال آخر هو: إلى أي مدى يكون بالإمكان، أو حتى يكون مرغوباً به، إعادة جمع بقايا وشظايا تماثلي بوذا وإرجاعها إلى أماكنها؟ وهناك أيضاً سؤال آخر هو: هل هناك رغبة في إعادة بناء بوذا آخر، تمثال حديث في مكان مناسب وملئم في هذا الوادي! من الواضح أنه من غير الممكن السماح بإعادة حفر تماثل جديد في عمق يتراوح ما بين مترين وثلاثة أمتار في المكان نفسه حيث ما زلنا نمتلك الدليل الأصيل على التمثال الأصلي. إن هذه الأسئلة تتطلب دراسة دقيقة للعوامل جميعاً، من أجل التوصل إلى حكم متوازن، سواء من حيث أصالة المكان أو من حيث سلامته.

أما في حالة جسر موستار القديم (Mostar Old Bridge) الذي يرجع تاريخه إلى القرن السادس عشر، فقد كان تدميره عملاً سياسياً. والآن تمت إعادة بنائه بدعم من منظمة اليونسكو في الموقع الأصلي. إن أهمية الجسر نجدها حتى في اسم المنطقة "Mostar"، إذ أن "most" تعني: جسر. وبعد تدمير الجسر تم الحفاظ على الأجزاء الأصلية التي بقيت في مكانها، لكن قوس الجسر أعيد بناؤه كلياً من جديد. وقد عانى مركز المدينة القديمة من دمار كبير، وتمت حالياً إعادة بنائه. وقد سجلت لجنة التراث العالمي الموقع استناداً إلى المعيار السادس، مركزاً على أهمية الموقع من حيث هو: "رمز للمصالحة، وللتعاون الدولي، وللعايش ما بين المجتمعات ذات الهويات الثقافية، والعرقية، والدينية المختلفة." وحيث أن جانباً كبيراً من الجسر الأصلي والمباني الأصلية قد تم تدميرها، فقد خسر الموقع بالتاكيد، جانباً من أصلاته. لكنه من جهة أخرى ما يزال يحتفظ بأهميته كشاهد أثري على تاريخه، المرتبط بقيمة رمزية قوية. من هنا، فإن أكثر المعايير مناسبة له، هو المعيار السادس الخاص بالقيمة الرمزية، والمعيار الثالث الخاص بالقيمة بما هي شاهد فريد على التفاعل بين الثقافات المختلفة في مكان حدودي. وفي الواقع، إن من المؤكد أن هذين المعيارين كليهما يلبيان شرط الأصالة. في النص الذي وضعه البروفيسور نوبو إيتو (Prof. Nobuo Ito) عن العلاقة بين النواحي المادية وغير المادية للتراث الثقافي، كتب ما يلي:

"إن الثقافة غير المادية هي أمّ الثقافات جميعاً. وكما تبين دراسة أصل كلمة "culture"، فإن الثقافة هي نتاج إنساني تم تشكيله وإنضاجه في عقل ملهم أو متفهم. بهذا المعنى، فإن جميع أنواع الثقافة، في مراحلها الأولى، غير مادية، وهي بالتالي ذات طبيعة خصوصية إلى الحد الأقصى. لذا، فإن ثقافات غير مادية عديدة قابلة لأن تزول، أو لأن تتغير إحداهما إلى أخرى."

أطلق على الإنسان أحياناً تسمية "حيوان ناطق باللغة"، وهو ما يشير إلى أهمية اللغة ليس بوصفها أداة اتصال فحسب، وإنما أيضاً إلى أهميتها استناداً إلى قدرتها على إسناد المعاني إلى الأماكن والأشياء. ففي التقاليد الأفريقية، يستمد المرء قوته من إعطائه اسماً لشيء يحدد قوته وصفاته الخاصة؛ كما يمكن للمرء أن يلغي تلك الصفة بإلغاء اسمها وبالتالي إزالة معناها. وفي المعتقدات التقليدية في فنلندا، فإن معرفة اسم أي شيء يعني معرفة مصدره، كما يعني امتلاك سلطة عليه. وإنه لَدُو دلالة، أن عديد الثقافات تعطي أسماء مستمدة من الجسد لمعال

طبيعية، مثل أنف شبه الجزيرة، وسواعد النهر، مما يوحي ضمناً بالسعي لفرض السيطرة. ويُفهم أن كلمة الله قد خلقت العالم وكل ما فيه. ومما لا شك فيه، أن الإبداع الإنساني أقل قوة، لكن اعتراف منظمة اليونسكو بالتنوع البشري الخلاق يعني أننا نرى أن ذلك التنوع هو خاصية الثقافات جميعها في الأوقات والأزمان كلها. كما يمكننا أن نرى أن إبداعاً كهذا لا يمكن أن يكون، ببساطة، مجرد مسألة تلبية أهداف عملية معينة، بل أن هناك روحاً إبداعية خلاقة توحي للمرء لأن يكون مبدعاً في إعادة تأويل، وإعادة تمثيل بعض الموضوعات العالمية، فيما هو يستجيب لحاجات محددة. وقد حلّل جورج شتاينر (George Steiner) في كتابه الصادر في عام 1991 المعنون: (Real Presences) [الموجودات الحقيقية] اللغة من حيث أهميتها بالنسبة إلى المجتمع البشري. ومن الواضح أن اللغة تلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على تقاليدنا، وعلى معارفنا، وتجعلها متاحة للأجيال القادمة والمنتالية. يقول شتاينر (في صفحة 56) إن:

"اللغة تخلق: فبواسطة إطلاق الأسماء، كما في تسمية آدم للأشكال والموجودات جميعها؛ وبواسطة التمييز بإطلاق النعوت والصفات، التي لا يمكن بدونها إدراك الخير أو الشر؛ إنها تُخلَق من خلال الإسناد، وبواسطة الذكريات المنتقاة (فالتاريخ كله ينحصر في صيغة الفعل الماضي). وقبل كل شيء، فإن اللغة هي المؤيد وهي الرسول من الغد واليه ... وأعتقد أن هذه القدرة على قول كل شيء، أو إلغاء قول كل شيء، وعلى بناء المكان والزمان، وتفكيك بنائهما، وعلى التوليد، وقول ما هو مغاير للحقيقة... هي ما يجعل الإنسان إنساناً."

وبلاحظ شتاينر فضلاً عن ذلك، أن العلاقة التقليدية التي كانت قائمة دائماً بين الكلمة والعالم، قد انهارت بسبب ظهور الحداثة، التي "تشكل واحدة من عدد قليل جداً من ثورات الروح الأصيلة في التاريخ الغربي، والتي تعرف الحداثة نفسها" (المرجع نفسه، ص.93). ويتمشى قوله هذا مع ما قصده نيتشه بعبارة "موت الله"، وخطر القضاء على القيم العليا. فبالنسبة إلى شتاينر، إن وجود "الكلمة" ("Logos")، يعني أيضاً وجود الله، وجود المقدس. "فالمحاكاة كلها، واختلاف الموضوعات، والشواهد، والنسبة إلى المعنى المقصود، مستمد من فرضية الوجود الخلاق" (المرجع نفسه، ص.101). وقد كان يُنظر في العصور القديمة إلى اللغة على أنها تمثل ما هو غير مادي أو خفي، وأنها هبة من الآلهة. وقد جعلت الكتابة للغة مرئية، فكانت بالتالي أداة، وفعلًا طقسياً يسمح بالوصول إلى غير الملموس (Herrenschmidt, 1996). إن الملك الأخميني داريوس العظيم، عمل على إعادة صياغة الكتابة المسمارية في حضارة بلاد ما بين النهرين، وذلك كي تستجيب لرغبته في استخدام اللغة الفارسية القديمة في بياناته العمومية والاحتفالية. وقد اختلفت هذه الكتابة عن الكتابات المسمارية المبكرة في كونها تستند إلى الرموز الأبجدية والإدغام، بهدف إزالة إمكانية وجود أخطاء في قراءة النص. إن مثل تلك النصوص المفترسة كانت توضع إنقراً وتُلقي على الملأ في جلسات علنية. وأول الأمثلة الهامة في بلاد فارس القديمة هي نصب بيسوتون (Bisotun)، المتضمن نقيشة على درجة كبيرة من الأهمية السياسية، تم نسخها وإرسالها إلى مختلف أنحاء الإمبراطورية. وفي الواقع، لقد رشحته إيران للتسجيل في قائمة التراث العالمي وتم إدراجه في القائمة في عام 2006.

عالم الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور (Charles Taylor) المشكلات التي واجهها العالم الحديث، وبخاصة في مجتمعنا الحاضر المتعدد الثقافات، فيما يتصل بالهوية الثقافية، ومخاطر فقدان القدرة على توليد القيم المشتركة. تلك المشكلات تتعلق بـ: (أ) التأكيد المبالغ به على الفردية؛ (ب) الخيبة من العالم بسبب التدرج (instrumentalisation) وإعطاء الأولوية المطلقة للتطبيق الاقتصادي لوسيلة ما، بهدف تحقيق الغاية؛ (ج) تقييد الخيارات وحصرها من قبل مؤسسات وهيئات المجتمع الصناعي- التكنولوجي (1:12-1991). ويشير تايلور في أطروحاته إلى أخلاقيات الأصالة المستمدة من ديكارت، وفكر نهاية

المجتمعات التقليدية، وهو ما يمكن اعتباره جزءاً هاماً من التراث، بخاصة فيما يتعلق بالمستوطنات التقليدية، وبعدد كبير من أنواع المناظر الطبيعية الثقافية. ويمكننا أن نتحدث هنا عن الأصالة الاجتماعية - الثقافية التي إن وجدت، فإنها سوف تبرز استمرار أنماط حياتية تقليدية، ومعالجة تقليدية للهياكل المبنية. إن سمة كهذه ذات صلة خاصة في الحالات التي يكون فيها الشكل التقليدي قد بقي على حاله حتى يومنا هذا. إن أحد الأمثلة على ذلك، هو حالة المدينة التاريخية هارار جوغول (Harar Jugol) في إثيوبيا، حيث يقوم التنظيم الاجتماعي للجماعات السكانية المسلمة على أساس جمعيات الأحياء، وعلى علاقات عملية وروحية قوية مع الأرض المحيطة بهم، مشكلين بذلك وحدة اجتماعية-بيئية متكاملة. لكن المجتمع الحديث اتجه نحو التشردم وتذرة وجود الحوار. وإقراراً بأن تجديد القيم والمعاني يتطلب الحوار، فإنه بالإمكان رؤية المشكلات بوضوح متمثلة في فقدان الأفق العامة للقيم المشتركة التي ينبغي أن تتجاوز التركيز المفرط للمرء على الفردية الذاتية، وأن تركز على المسؤوليات المشتركة.

القرن الثامن عشر القائم بصورة خاصة على الرومنطيقية التي تُعلي من شأن الفردية. "أن أكون صادقاً مع نفسي يعني أن أكون صادقاً مع أصلي، وهذا شيء يمكنني بنفسه فقط أن أعبر عنه بوضوح وأن أكتشفه. وفي تعبيره الواضح عنه، أكون أيضاً قائماً بتعريف نفسي". (ص.29). ويقول تايلور أيضاً إن السمة العامة للحياة البشرية هي في الأساس ذات طابع حواري. وبالتالي، فإن اللغة بمعناها الواسع، حيوية بالنسبة إلى المجتمع. ويشعر المرء في المجتمع الحديث بحاجة إلى الاعتراف بالفردية، ربما بسبب الخوف من فقدان هويته. أما العدو الأسوأ للأصالة فهو ربطها بالتجانس الاجتماعي (ص.63). من هنا، فإن الحداثة إذ تنطوي على الخلق والإبداع الأصيل من جهة، فإنها من الجهة الأخرى، تتطلب الانفتاح على أفق من الدلالات وتعريف الذات من خلال الحوار (ص.66).

إن القيم والمعاني لا يمكن بناؤها إلا من خلال التواصل والحوار مع الآخرين في المجتمع، وهذا ما يشكل الهوية الثقافية للمجتمعات. ذلك كان الحال في

5. السلامة (Integrity)

غير أنه، وبعد الاتصال بالسلطات، تقرر توسيع حدود المنطقة المرشحة لتشمل أيضاً نظام الري القديم والقنوات الجوفية التي تشكل، في حد ذاتها، جزءاً مهماً من الأدلة الأثرية على هذه التقنيّة التقليدية، فضلاً عن أنها عنصر حيوي في تنمية حياة هذه المستوطنة الواقعة على مفترق طرق التجارة في المحيط الصحراوي وسط إيران. وقد كان جزء من تلك القنوات الجوفية قيد الاستخدام لأكثر من ألفيتين، كما أنها الأساس الجوهري لوجود هذه الواحة، وهي بحاجة إلى صيانة مستمرة وتخضع بالتالي لتغيير تدريجي. على أية حال، فقد تمت صيانة بعض المناطق بصفتها شاهداً أثرياً على المراحل المبكرة. ولقد تطلب الأداء السليم للقنوات الجوفية، وما يزال يتطلب، نظاماً صارماً للتنسيق الاجتماعي لأعمال الصيانة المنتظمة والرعاية. لذا، ينبغي أن يتم تحديد أهمية المنطقة وحمايتها على أساس الوظائف الاجتماعية الحيوية والعمليات، بما فيها تلك المتصلة بإدارة موارد المياه والزراعة والإنتاج الزراعي والتجارة وإنتاج السلع والوظائف السكنية والدفاعية.

أما بخصوص المناطق الحضرية في بام، فإن القلعة لم تُستخدم إلا للأغراض العسكرية منذ القرن التاسع عشر، وكانت في معظمها مهتمة رغم ترميمها جزئياً على مدى العقود الثلاثة الماضية. وفي حين تسبب الزلزال بكثير من الضرر الواضح،

هناك قضية أخرى رئيسية في تحديد مصدر التراث وتعريفه، هي بالتأكيد، قضية السلامة. فالمبادئ التوجيهية للتراث العالمي (عام 2005) تشترط أن يستجيب الممتلك المرشح للإدراج في قائمة التراث العالمي لشروط السلامة (فقرة 88):

إن شرط السلامة هو عبارة عن قياس مدى احتفاظ التراث الطبيعي و/أو الثقافي بتمامه وكمال صفاته. وبناء على ذلك، يتطلب فحص شروط سلامة الممتلك تقييم العوامل التالية: (أ) احتواء الممتلك على كل العناصر اللازمة للتعبير عن قيمته العالمية الاستثنائية؛ (ب) أن يكون حجمه كافياً بحيث يعبر عن شتى المعالم والعمليات المجسدة لأهميته؛ (ج) مدى تضرره جراء التنمية و/أو الإهمال.

وينبغي بالضرورة أن تكون السلامة مرتبطة بالصفات التي تحظى بتقدير قيمتها في ممتلك معين. ويمكننا على سبيل المثال أن نأخذ مدينة بام في إيران، المسجلة في قائمة التراث العالمي في عام 2004 بعد أن كانت قد تعرضت لتدمير شديد نتيجة الزلزال الذي حدث في شهر كانون الأول/ديسمبر 2003. إن هذا الترشيح الذي تم تقديمه للتسجيل على أساس عاجل، ركز بادئ الأمر على القلعة القديمة، ولعلها أبرز السمات المرئية المعروفة في الموقع.



شكل 4. مدينة بام: القلعة الأثرية لمدينة بام في إيران، التي تم تطويرها في الفترة الإسلامية المبكرة. وقد لحقت بها أضرار بالغة وجسيمة نتيجة الزلزال الذي وقع في شهر كانون الأول /ديسمبر من عام 2003، ومنذ ذلك الحين وهي تخضع لمشروع دولي لحفظها وصونها. وفي الوقت نفسه اعتبرت القلعة جزءاً من المنظر الثقافي الواسع حيث تعتمد الحياة على نظام تقليدي لإدارة المياه. وقد تم إدراج الموقع في قائمة التراث العالمي بعد حدوث الزلزال وذلك في عام 2004.



شكل 5. كاشان: احتفظت مدينة كاشان التاريخية الموجودة في إيران بكثير من السلامة التاريخية في نسجها المعماري بما في ذلك النظام التقليدي للتهوية بواسطة أبراج الرياح. وقد تم في السنوات الأخيرة الحصول على بعض المجتمعات السكنية وتمت إعادة تأهيل الفنادق للزائرين والسياح. وفي الوقت نفسه تتعرض عديد المباني الهشة التي تم تشييدها بالطوب اللبن لخطر التعفن والاضمحلال بل حتى للانهيار إذا لم تستخدم كما ينبغي على الوجه السليم ويتم الحفاظ عليها بشكل منتظم.

يمكننا أن نتذكر أن الطبيعة، بوصفها خليفة الله، كانت ذات أهمية ودلالة خاصة بالنسبة إلى القديس فرنسيس. وقد أمضى القديس فرنسيس طوال فترة حياته، وقتاً طويلاً في الطبيعة، كما هو مصوّر في اللوحات الجدارية في جيوتو (Giotto) المحتفية بتبشيريه للطيور. وكانت مدينة أسيسي مهمة قبل ذلك في زمن الرومان. وتوجد في وسط مدينة أسيسي آثار وبقايا معبد مهم لمنطقة أومبريا (Umbria) في إيطاليا، استخدمه الرومان فيما بعد. أما طرق العبادة التي كانت تجري في الموقع، فقد أدّى وجودها إلى نشوء شبكة اتصالات. وبعد ذلك، ونتيجة للحركة الفرانيسكانية، أصبحت أسيسي مدينة للحجّ، وقد ولدت هذه الوظيفة الجديدة للمدينة طرقاً للمواصلات والاتصالات في المنطقة بأسرها. في الوقت نفسه، ظل النظام الزراعي سليماً من الناحية العملية حتى ستينيات القرن العشرين، رغم أن التغيير في السياسات أضعفه وجعله عرضة للعطب منذ ذلك الحين. غير أن بلدية المنطقة تمكّنت، نتيجة للتخطيط الحضري البعيد النظر الذي وُضع في خمسينيات القرن العشرين، من المحافظة على سلامته التقليدية الشاملة حتى يومنا هذا.

حين نلقي نظرة شاملة على هذه الأمثلة، يتبين لنا أنه في كل حالة تتعرّز أهمية الترشّحات للتسجيل في قائمة التراث العالمي بفضل التعمّق في تفحص جانب السلامة الاجتماعية - الوظيفية للموقع في ضوء قيمه. ففي حالة مدينة بام كان الموقع بادئ الأمر قد اقترح ترشيحه بصفته نُصبًا، ولكن جرت إعادة تعريفه لاحقاً على أنه منظر طبيعي ثقافي، ونتيجة لذلك تمّ تعزيز قيمه وتوسيعها. كما تمّ تعريف جوهر المنطقة لتغطي جزءاً كبيراً من المنطقة الأكثر أهمية، وهي منطقة القناة، أما بقية أجزاء الواحة، بما فيها مدينة بام الجديدة، فقد أُدخلت في المنطقة الفاصلة. وفي حالة غامبيا، كان النهر هو القوة الدافعة من حيث كونه الطريق التجارية الرئيسية، وكانت القلاع ومراكز التجارة دليلاً وثائقياً على عمليّاته ووظائفه الماضية. وقد اعتُبر أن للممتلك قيمة عالمية استثنائية بفضل الطريقة التي وُقر بها شهادة استثنائية لفترات زمنية حاسمة على تطوّر التجارة العالمية وتجارة الرقيق. وفي هذه الحالة كانت حدود المنطقة المرشحة مقتصرّة على العناصر الهيكلية، إلا أن المنطقة الفاصلة غطت شريطاً طويلاً من الأرض بمحاذاة النهر، وهو ما عزّز رمزيًا، أهمية الموقع بوصفه منظراً طبيعياً ثقافياً. وفي حالة مدينة أسيسي، كانت المسألة أيضاً تتناول المنظر الطبيعي الثقافي، الذي وُضعت له عدة معايير مختلفة. وتكمن أهمية هذا الموقع في أنه احتفظ

بخاصة في أجزاء الحصن التي كانت قد خضعت للترميم، إلا أنه كشف أيضاً عن بعض مراحل البناء التاريخية التي كانت مخفية، مما زاد الاهتمام الأثري بالموقع. إن إحدى المسائل التي تتم مناقشتها بعد حدوث الزلزال ستكون بالطبع متعلقة بحدود الترميم وإعادة البناء في ضوء تقديم الموقع وعرضه، بدون أن يفقد أصالته التاريخية وأهميته الأثرية. وقد لحق الدمار بجزء كبير من مدينة بام الحديثة إثر الزلزال الذي ضربها، حيث توفي نتيجة لحادثه ما يزيد عن ستة وعشرين ألف شخص من ساكنيها. وليست المنطقة الحديثة من مدينة بام جزءاً من قلب المنطقة المرشحة لقائمة التراث العالمي، رغم أنها مشمولة مع المنطقة الفاصلة (buffer zone). وهي الآن تخضع لتخطيط وإعادة إعمار. ويُظهر مثال مدينة بام كيف أن بإمكان السلامة الوظيفية للمكان أن تعزّز فهمًا أفضل، وتعريفًا أوضح للقيمة العالمية الاستثنائية لمكان ما.

وهناك حالة أخرى هي حالة جزيرة جيمس (James Island) في غامبيا، حيث تتكوّن المنطقة المرشحة للتسجيل من قلاع وحصون ترجع إلى زمن الاستعمار، ومن أماكن تجارية بنيت لحماية مدخل النهر، ولتسهيل حركة التجارة على هذه الطريق التجارية الأولى إلى داخل قارة أفريقيا. وبينما كان الترشيح معنياً فقط بـ'المعلم' الموجودة آثار من حيث هي آثار من الماضي، كان ينبغي لتبرير التسجيل أن يستند إلى تعريف أوسع للموقع. وفي الحقيقة، إن أهمية هذا الموقع ترتبط أساساً بنهر غامبيا من حيث كونه طريقاً ثقافياً شكّلت حافزاً لكل الهياكل البنائية المختلفة لتسهيل تبادل السلع والبضائع التجارية. وربما بدأ تاريخ هذا النشاط التجاري مع كل من الفينيقيين والرومان، ثم تواصل مع العرب، وأخيراً مع المستعمرين الأوروبيين. واليوم، إن النهر كان دوماً هو المرجع الأساسي للتعريف السياسي الحديث للبلاد، فضلاً عن كونه يشكل إطار العمل لاقتصادها الحالي.

وكان تعريف السلامة أساسياً بالنسبة لترشيح مدينة 'أسيسي' (Assisi) للتسجيل في قائمة التراث العالمي، وهي المكان الذي ولد فيه القديس فرنسيس في وسط إيطاليا. ويتألف الترشيح الأصلي من كنيسة سان فرانسيسكو (San Francisco) والمدينة المسورة التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى. بعد ذلك، جرت مراجعة الترشيح بإضافة عدة نُصب خارج المدينة، تعدّ حاسمة في تحقق النضج الروحي للقديس فرنسيس، وفي تأسيس نظام الرهبنة الفرانيسكانية. علاوة على ذلك،

ببقايا شبكة الاتصالات والمباني كشاهد على الوظائف الاجتماعية، والروحية، والاقتصادية التي تعرّف نظامه الخاص باستخدام الأراضي. والأهم من ذلك هو أن المنظر الطبيعي يمثل الرابطة الروحية لحياة القديس فرانسيس، وعلاقة حركة الفرانسيسكان مع الطبيعة.

وتشير مسألة السلامة الاجتماعية - الوظيفية لمكان ما، إلى تحديد وظائفه ومهامه وعملياته التي ارتكز عليها تطوره ونماؤه، مثل تلك المرتبطة بالتفاعل في المجتمع، والاستجابات الروحية، واستخدام الموارد الطبيعية، وتنقلات الشعوب. إن التحديد المكاني للعناصر التي تؤثّق تلك الوظائف، والمهام، والعمليات، يساعد على تعريف السلامة الهيكلية للمكان، بالإشارة إلى ما نجا من تطوره عبر الزمن. وتوفّر هذه العناصر شاهداً على الاستجابة الخالقة، وعلى

6. نسبة القيم والهوية

في كتيّب صغير نشر في عام 2005، جمع الكاردينال جوزيف راتزنغر الذي أصبح فيما بعد البابا بنديكت السادس عشر (Pope Benedict XVI)، سلسلة من خطبه التي تناول فيها القيم المعاصرة في أوروبا (Ratzinger 2005). وكان الكاردينال راتزنغر خلال فترة سلفه البابا يوحنا بولس الثاني، مكلفاً بمهمة الدفاع عن عقيدة الكنيسة الكاثوليكية. وترتبط هذه الخطب من نواح عديدة، بقضايا العقيدة. فهو يناقش مسألة الحرية الفردية مقابل القيم في المجتمع، كما يناقش السؤال الشائع حول مسألة النسبية التي تميّز المجتمع المتعدد الثقافات في وقتنا الحاضر. كما أنه يوجز أيضاً التطوّرات التي اتسمت بها الخصائص والقيم الأوروبية، بخاصة تلك التي ترتكز على الدين المسيحي، وهو الدين السائد في أوروبا. وترتبط في هذه الخطب، ثلاث مسائل بوصفها القضايا الأكثر أساسية؛ الأولى هي الحاجة إلى الاعتراف بكرامة الإنسان وحقوق الإنسان من حيث كونها قيمة مطلقة ينبغي احترامها. لذلك فهو يعترض على عمليات الاستنساخ وعلى مسألة التلاعب بالجينات. وتعالج المسألة الثانية موضوع الزواج والأسرة. وهو يعتبر أن الأسرة، المؤلفة من اتحاد قانوني شرعي بين رجل وامرأة، هي لب نواة المجتمع، وهي التي تدعو الحاجة للدفاع عنها. وأخيراً، يعرب عن قلقه بشأن احترام ما يُعتبر قدسياً ومقدّساً. ويؤكد راتزنغر أن حرية الرأي ينبغي ألا تنتشر على نحو يدمر إيمان الشعوب. وفي السياق نفسه، فإن احترام معتقدات الشعوب الأخرى وما تؤمن به، ينبغي ألا يؤدي إلى النسبية الكلية، وإلى إلغاء قيم المرء الشخصية.

إن بنديكت السادس عشر مفكّر يتمتع بوعي ثقافي عميق، كما أنه قلق جداً إزاء التوجّهات التي يبدو أنها تشير نحو النسبية المطلقة. هذا التوجّه نفسه هو الذي خشي منه نيتشه منذ أكثر من قرن مضى، أي فناء القيم العليا، وإلغاء كرامة الإنسان. ويمكننا أن ننظر إلى هذا التوجّه من الناحية التاريخية، على أنه نتيجة للنعرة العرقية التي ظهرت مع الاستعمار الأوروبي، المتمثلة في تأويل قيم الثقافات الأخرى بحسب قيم المرء الشخصية. كما ظهرت النسبية الثقافية، بما هي فعل مضاد، منذ عصر التنوير الألماني وتطوّر علم الأنثروبولوجيا في القرن العشرين. وتبسيطاً لهذا الرأي، فإن جميع المعتقدات تصبح صحيحة ومتساوية في صحتها؛ والحقيقة نفسها تكون نسبية حسب الوضع، والسياق، والشخص المعني. كما أن بنديكت السادس عشر يشعر بالقلق إزاء توجه القائلين بالنسبية الثقافية، لرفض كون القيم المرتبطة بالثقافة الغربية ذات معنى عالمي. وفي واقع الأمر، أنه جرى الخلط أحياناً بين النسبية الثقافية والنسبية الأخلاقية، وقد يعني هذا الخلط في هذه الأوصاف، أن لا وجود لمعايير أخلاقية عالمية، ولا وجود لقيم. وبدلاً من ذلك، فإننا حين نعرّف بأن لكل ثقافة كرامتها ومنظومتها القيمية، نستطيع أن نقول إن هناك قضايا يمكن أن تُتخذ مقياساً يمكن أن تقاس بها مميّزات وخصائص ثقافات معيّنة.

الاستمرارية في بناء الهياكل، وتعطي معنى للمحيط المكاني للمنطقة برُمّتها. وبدلاً من ذلك، تساعد السلامة المرئية على تحديد النواحي الجمالية المتمثلة في المنطقة. إن أبعادها لهذه السلامة يمكن للمرء أن يستند إليها لوضع نظام للإدارة ليضمن أن لا يتم تقويض القيم المرتبطة بها. ولا يكفي التركيز على منطقة التراث العالمي المحدودة في العديد من الحالات، بل ينبغي بدلاً من ذلك، أن يتم أخذ السياق الإقليمي الأوسع بعين الاعتبار. تلك كانت الحالة مثلاً، في وادي نوتو (Noto) في جزيرة صقلية، حيث تم إدماج المناطق الحضرية التاريخية الثمانية في الخطة الإدارية الإقليمية الشاملة. وكان الهدف هنا هو التركيز على الجوانب الاقتصادية والوظيفية للاقتصاد الإقليمي واستخدام الأراضي المرتبطة به، التي ما كان بالإمكان إدارتها بشكل مناسب لو اقتصرنا تلك الإدارة على المواقع المرشحة لقائمة التراث العالمي.

كما يمكننا أن نلاحظ أيضاً أن الهوية التي تُبنى عليها القيم والشخصية الفردية لثقافة معيّنة، لا يمكن تعريفها بشكل منعزل. وبالأحرى، فإن الهوية تقوم عموماً على تلاحق ثقافات وقيم عديدة مختلفة. من هنا، اكتسبت الثقافة الغربية حتماً على سبيل المثال، سماتها ومميّزاتها نتيجة اتصالات واحتكاكات بين ثقافات مختلفة، مثل تلك الثقافات الموجودة في أوروبا نفسها، ولكن أيضاً مع ثقافات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالهوية الأوروبية هي إذن نتيجة التأمل وتجديد القيم على مرّ الزمن. وبوسعنا أيضاً أن نلاحظ أن العلوم نفسها لم تكن لتوجد بدون الترابط الثقافي. في كتابه المعنون (*Structure of Scientific Revolutions*) [بُنية الثورات العلمية]، يقول توماس كورن (Thomas Kuhn) إن العلوم ليست مجرد نتيجة منطقية للعقلانية، وليست شيئاً موضوعياً خارج الأحكام القيمية. بل إن مسألة فهم الظواهر الطبيعية ترتبط بالضرورة، بالإدراك البشري، الذي تتم تجربته في ضوء النماذج الجديدة (new paradigms) عن الثورات الفكرية. فالعلوم إذن ليست منطقية فحسب، لكنها تقوم أيضاً على المعايير الثقافية. إن هذه الآراء ذات علاقة أيضاً بسياق التراث العالمي، وبخاصة في تحديد القيمة العالمية الاستثنائية، وتشير ضمناً إلى درجة من المطلق.

وبالعودة إلى النقاش حول النسبية الثقافية، فإننا قد نتفق مع الفكرة القائلة بأن لكل ثقافة خصائصها وهويتها. ومن الواضح أن معاني القضايا والمسائل المتصلة بها، مثل التراث الثقافي، بحاجة إلى التحقق منها في علاقتها مع السياقات الثقافية ذات الصلة. ومع ذلك، فالأمر لا يعني أن القيم جميعاً يجب أن تكون متساوية. فالمسألة تتعلق بشأن تحديد القضايا الصالحة عالمياً التي يمكن أن تقاس وأن توزن بها الصفات الخصوصية. وفي هذا الضوء ينبغي علينا أن نرى تقرير الفجوة الذي وضعه المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس)، حيث يتم تقديم إطار العمل الموضوعي بوصفه محاولة لتحديد القضايا التي تصحّ عالمياً لتقييم الترشيحات. اعترافاً بالتنوع الخلاق للعقل البشري، إن المسألة هي تحديد أمثلة أصيلة/حقيقية لاستجابات خلّاقة وروحية كهذه. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضاً مفهوم التنوع الثقافي، يمكن لنا أن نلاحظ أن الثقافات المختلفة يمكن أن تولّد استجابات مشابهة وقابلة للمقارنة. فمن الضروري إذن، طرح قضية التمثيل (representivity)، والتأكد من أن الاستجابات المهمة لموضوعات معيّنة في الثقافات المختلفة، ممثّلة بشكل مناسب في القائمة. وفي الوقت نفسه، ليس كافياً أن يتم اختيار الأكثر تمثيلاً، بل أن يتم الاتفاق على الحد الأدنى لمعايير النوعية المطلوبة لممتلكات التراث العالمي، إضافة إلى التأكد من سلامة المناطق المرشحة. والمطلوب حكم نقدي دقيق مستند إلى البحوث والأدلة الوثائقية لاتخاذ قرار حول نوعية، وسلامة، وقيم الاستجابات الثقافية الممثّلة.

- Bellori, Giovan Pietro, 1976. 'L'idea del pittore, dello scultore e dell'architetto', in: G.P. Bellori, *Le vite de' pittori, scultori e architetti moderni (1672)*, Torino: Giulio Einaudi.
- Berlin, Isaiah, 1992. *Vico and Herder*, London: The Hogarth Press.
- Brandi, Cesare, 2005. *Theory of Restoration*, translated by C. Rockwell, Florence: Nardini Editore.
- Brown, S.C., 1984. *Objectivity and Cultural Divergence*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Coetzee, P.H. et al., 2002. *Philosophy from Africa*, Cape Town: Oxford University Press Southern Africa.
- Droste, B. von et al. (ed.). 1988. *Linking Nature and Culture : Report of the Global Strategy, Natural and Cultural Heritage Expert Meeting, 25-26 March 1988, Amsterdam, The Netherlands*. Paris: UNESCO
- Ferret, Stéphane, 1996. *Le Bateau de Thésée. Le problème de l'identité à travers le temps*, Paris: Les Éditions de Minuit.
- Heidegger, Martin, 1993. 'The Origin of the Work of Art', in: M. Heidegger, *Basic Writings*, edited by D. Farrel Krell, London: Routledge, pp. 143-212.
- Herrenschmidt, Clarisse, 1996, 'L'écriture entre mondes visible et invisible en Iran, en Israël et en Grèce', in Jean Bottéro et al., 1996. *L'Orient ancien et nous; l'écriture, la raison, les dieux*, Paris: Bibliothèque Albin Michel Idées, pp. 93-188.
- Hodjat, Mehdi, 1995, *Cultural Heritage in Iran: policies for an Islamic Country*, DPhil dissertation, University of York, published by the Municipality of Tehran.
- Ibn Khaldun, 1997. *Discours sur l'histoire universelle, Al-Muqaddima*, 'Thesaurus' Sindbad.
- ICOMOS, 2005. *The World Heritage List, Filling the Gaps – an Action Plan for the Future, An Analysis by ICOMOS*, Paris: ICOMOS.
- Ito, Nobuo, 2003: "Intangible Cultural Heritage Involved in Tangible Cultural Heritage" (Paper at 1994 ICOMOS General Assembly, <http://www.international.icomos.org/victoriafalls2003/papers/>)
- Jokilehto, Jukka, 1999. *A History of Architectural Conservation*, Oxford: Butterworth-Heinemann.
- Kuhn, Thomas S., 1970. *The Structure of Scientific Revolutions*, Chicago: The University of Chicago Press.
- Marra, Michele, 2002. *Modern Japanese Aesthetics*, Honolulu: University of Hawaii Press.
- Olin, Margaret, 1992. *Forms of Representation in Alois Riegl's Theory of Art*, University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.
- Panofsky, E. 1968. *Idea, A Concept in Art Theory*, Icon Editions, Harper and Row Publishers.
- Ratzinger, Joseph Cardinal, 2005. *Werte in Zeiten des Umbruchs, die Herausforderungen der Zukunft bestehen*, Freiburg, Basel, Wien: Herder Spektrum.
- Seung-Jim Chung, PhD., 2005, "East-Asian Values in Historic Conservation", in: *Journal of Architectural Conservation*, Vol. 11, N. 1, March 2005, pp. 55-70.
- Steiner, George, 1989. *Real Presences*, Chicago: University of Chicago Press.
- Teffo, L.J., 2002. "Metaphysical Thinking in Africa", pp. 134-204, in: Coetzee, P.H., *The African Philosophy Reader*, London: Routledge.
- Taylor, Charles, 1991. *The Ethics of Authenticity*, Cambridge-London: Harvard University Press.
- UNESCO, 2005. *Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention*, Paris: World Heritage Committee and World Heritage Centre.
- UNESCO, 1998 *Regulations relating to the Proclamation by UNESCO of Masterpieces of the Oral and Intangible Heritage of Humanity, 155 EX/Decision 3.5.5 approved by the Executive Board, November 1998.*

الجوانب الثقافية – الاجتماعية للحفظ: ملاحظات حول تأثير التحديث في المنطقة العربية*

حسام مهدي**

1. ازدواجية المواقف

ناحية أخرى، إذا كان غير مهتم بحفظه، فلن نعمل نحن إذن للحفاظ على التراث الثقافي؟

من الجلي أن هناك ازدواجية في وجهات النظر الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في العالم العربي، شأنها في ذلك شأن العديد من جوانب المجتمع المدني في دوله. فالمختصون وصانعو القرار يشكّلون القطاع الرسمي، بينما يشكّل الناس العاديون القطاع غير الرسمي. ويوجد اختلاف كبير جدا في المواقف بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وليست المشكلة مجرد افتقار للوعي؛ بل إن المشكلة تكمن في صلب نظم القيم الاجتماعية والثقافية.

تمتلك المنطقة العربية تراثا ثقافيا غنياً، فعدد المواقع الأثرية فيها تتمتع بأهمية دولية. وتوسعى السلطات على المستويين الوطني والمحلي، في البلدان العربية جميعها، للحفاظ على هذه الثروة العظيمة. فالأكاديميون، والمهنيون المختصون، وصانعو القرار يبذلون كل جهد ممكن للمساهمة في حفظ تراثهم الثقافي.

غير أن مقارنة تقوم على المشاركة تبدو صعبة التحقق. وليس أمرا غير عادي أن نلاحظ وجود عدم المبالاة، أو عدم الاكتراث، أو حتى العداء الذي تبديه المجموعات السكانية المحلية نحو المواقع الأثرية. وإذا كان رجل الشارع يبدي حقا اهتماما بتراثه الثقافي، فلماذا لا يشارك إذن في جهود الحفاظ عليه؟ ومن

2. سير عملية التحديث

العربية قد خضعت لاستعمار الأوروبيين المحدثين. وقد كانت الحداثة وما حملته معها من تغييرات في أوروبا، مثل التصنيع، هي التي دفعت الأوروبيين إلى الخروج لاستعمار أمم أخرى. ومن هذا المنطلق فرض المستعمرون الأوروبيون بعد ذلك، الحداثة على الأمم التي استعمروها. وقد ادعى المستعمرون أنهم لم يأتوا إلى المنطقة إلا لإدخال الحداثة إليها (Said, 1978).

ويبدو أمرا مفهوما أن الاستعمار تسبّب في حدوث انقسام في المواقف في المنطقة العربية. فالقطاع غير الرسمي كان يتألف من الجماهير التي قاومت المستعمرين بكل الطرق وبكل الوسائل الممكنة. وكان تطوير اقتصاد غير رسمي مواز واتجاهات اجتماعية-ثقافية، يُعدّ آلية نضال وطنية.

وكان من المفترض أن يؤدّي الاستقلال وتأسيس الدول الوطنية الحديثة في المنطقة إلى إلغاء ازدواجية المواقف. وبالرغم من أن الاستعمار قد زال، وأن الرسميين وصانعي القرار أصبحوا من العرب أبناء الوطن، فإن الانقسام في الاقتصاد والمجتمع والثقافة لم يختف. فقد استمروا في استخدام الحداثة. ولئن كان استخدام الألفاظ مختلفا أحيانا، غير أن الجوهر كان هو نفسه. فكلمات مثل النهضة، والتنوير، والتنمية، والصحة، كانت تستخدم بدلا من ذلك.

إن حفظ التراث الثقافي في المجتمعات العربية التقليدية ما قبل الحداثة مهمة كان المجتمع المدني يقوم بها في الأساس. وحتى عندما كان السلاطين والأمراء أو المسؤولون الآخرون يقومون بتصليح ما في أحد المباني التاريخية، كان ذلك التدخّل تدخّلا شخصيا أو جهداً مجتمعياً. فالجانب الأكبر من أعمال الصيانة، والتصليح، والترميم التي خضعت لها المباني المهمة تمّ تنفيذه من خلال نظام الأوقاف، كما تمّ إجراؤه بواسطة المنظمات غير الحكومية، وكانت تلك الأعمال تتمّ تحت إشراف القاضي. وعلى قدر ما يمكننا اليوم فهم المواقف في فترة ما قبل الحداثة، لم يكن هناك فرق واضح في تلك المواقف بين قطاعات المجتمع المختلفة، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية.

فالحداثة في العالم العربي حملت معها تغييرات عميقة في المواقف، وكان التغيير الرئيسي والأبرز في المجتمع والثقافة والاقتصاد. أما التغيير الآخر فكان التحوّل إلى مواقف سلبية نحو التراث الثقافي اتخذته الجماهير التي كانت تنتمي إلى القطاع غير الرسمي. إذن، من الضروري أن نفهم مسار الحداثة لنفهم ازدواجية المواقف التي نشهدها اليوم.

لقد أفضحت الحداثة على المنطقة العربية ولم يتمّ تبنيها طوعا. وكانت غالبية البلاد

3. الأنظمة الاستعمارية والتراث الثقافي

محدودية. فالعديد من الحكام المسلمين أحضروا أثارا ذات صلة بالرسول، مثل قطع من غطاء الكعبة، ورّموا مباني تاريخية ذات أهمية دينية وسياسية مثل الكعبة، ومسجد الرسول في المدينة، والجامع الأقصى في القدس، وجامع الأزهر

إن استخدام المعمار أداة سياسية معروفة ومألوفة. فالأمويون، والفاطميون، والمماليك، والعثمانيون، وغيرهم عُرفوا بتشييد نُصب ومعالم عظيمة لتعزيز برامجهم السياسية. كذلك تم استخدام التراث الثقافي للهدف نفسه بطريقة أكثر

* The Socio-Cultural Aspects of Conservation : Notes on the Effect of Modernization in the Arab Region

** Hossam Mahdi

وتقف اليوم التحف الفنية المأخوذة من العالم العربي في المتاحف الأوروبية شاهداً على الاستيلاء المنهجي والمتواصل على التراث الثقافي في المنطقة العربية، الذي مارسه المستعمرون خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. إن أعمال ترميم المباني التاريخية والمنشآت التي بُنيت وفقاً للنمط العربي الجديد في جميع أنحاء العالم العربي، تمثل التعبير عن تأثير الأنظمة الاستعمارية على المنطقة وتراثها الثقافي. كما تمّ استخدام التراث غير المادي أيضاً لأهداف وأغراض سياسية. وإن سيادة اللغة والثقافة الفرنسيين اليوم، مثلاً، على الثقافة العربية أو على الثقافة البربرية في عديد من المجتمعات المغاربية، هي نتيجة التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار الفرنسي في المنطقة.

ولقد أدركت الأنظمة الاستعمارية الأوروبية جيداً ما يشكله التراث الثقافي من صلة وثيقة بالهويّات الوطنية والمحلية (Anan, 1999). فسيطرتها على الأمم والمجتمعات التي استعمرتها كانت ستكون دوماً أعمق بكثير إذا ما تمكّنت من إعادة تأويل، أو إعادة تشكيل هوية الناس والمكان. وقد جعل استخدام التقنية الحديثة مثل المطابع والمفهوم "الحديث" للإعلام الجماهيري، هذه الممارسات ممكنة وأكثر إقناعاً من أي وقت مضى.

في القاهرة. غير أن المستعمرين الأوروبيين استخدموا التراث الثقافي لأغراض سياسية بطريقة أكثر براعة، وبمنهج أكاديمي، وبمهنية. فقد اتخذت الإجراءات التالية بشأن التراث الثقافي بهدف تنفيذ أجندة سياسية:

- اكتشاف التراث الثقافي عن طريق الحفريات الأثرية، والبحث عن المواقع والمخطوطات، والتحف؛
- توثيق التراث الثقافي بدقة واهتمام بالتفاصيل، غير مسبوقين؛
- دراسة وتحليل ومقارنات التراث الثقافي. على سبيل المثال، في حالة تراث الحضارة المصرية القديمة، تمّ حلّ رموز اللغة الهيروغليفية، وبالتالي تم فهم العديد من أوراق البردي، واللوحات الجدارية، والنقوش، والحفريات، الموجودة في المنشآت المعمارية وعلى التحف الفنية؛
- ترميم العديد من مباني التراث الثقافي والتحف الفنية؛
- تأويل التراث الثقافي وعرضه عن طريق المنشورات، والمتاحف، والتراث الثابت في مكانه؛
- تمت أحيانا إعادة تشكيل التراث الثقافي عن طريق العودة إلى المراجع القديمة، أو حتى أعيد اختراعه من الخيال، أو من الأساطير. وقد رُسمت لوحات تصوّر أحداثاً تاريخية، وأشخاصاً، أو أمكنة. كما شُيّدت المباني وفقاً لأسلوب مثالي.

4. فترة ما بعد الاستعمار والتراث الثقافي في المنطقة العربية

ولقد ترجمت التشريعات والهيئات الإدارية والمؤسسات الأكاديمية إلى اللغة العربية من قبل المختصين الذين لم يكونوا على استعداد كافٍ لمسؤولياتهم الجديدة. وعندما تبيّروا مناصبهم ودخلوا مكاتبهم أداروا العمل كالعادة. وفيما افنقر البيروقراطيون العاملون في مجال التراث الثقافي إلى الرؤيا، كان السياسيون يدركون تمام الإدراك قوة التراث الثقافي العظيمة بوصفه أداة لإعادة بناء الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية.

وفي بعض الدول العربية أُعيد بناء النصب والمعالم القديمة، وفي بعض الأحيان أُعيد اختراعها. فقد رُسمت الصور، ونحتت النماثيل، وبنيت النصب لتمثّل (ماذا؟)، واستخدم التراث الثقافي (Al-Khalil, 1992).

لقد ترك رحيل المستعمرين الأوروبيين فراغاً كبيراً في الدول الحديثة الاستقلال في المنطقة. فالمثقفون الوطنيون، والمختصون، والمهنيون، وصانعو القرار العرب الذين تولّوا إدارة مؤسسات بلدانهم ورثوا ممارسات الأنظمة الاستعمارية التي ثاروا عليها. فلم يكن لديهم الوقت ليطوّروا فلسفاتهم، ونظرياتهم، واستراتيجياتهم، وسياساتهم، وممارساتهم الحديثة. وكان من غير الممكن العودة إلى المفاهيم والمثل التقليدية أو ما قبل الحديثة التي كانت مطبّقة في فترة ما قبل الاستعمار. فكانت النتيجة آليات وطنية ضخمة وهائلة بدت عصرية أو حديثة. ولكن كان هناك في الحقيقة، فقدان كلي للاتجاه، وعدم فهم لماذا ولمن تُصنّع الأثنياء. تلك كانت أوضاع كل جانب من جوانب الحياة المدنية، بما في ذلك إدارة التراث الثقافي.



حفظ القطاع الرسمي لسبيل



حفظ القطاع غير الرسمي لسبيل

عدم المبالاة تجاه تراثه الثقافي، إذ رأى أنه جزء من الآلة الدعائية التي خدمت الأنظمة السياسية المستبدّة، سواء منها الأجنبية أو الوطنية.

فالمجتمعات المحلية ما تزال تنظر إلى مشروعات المشاركة في المنطقة العربية على أنها عمليات تجميلية يديرها القطاع الرسمي. ولئن يسود الاعتقاد بأن المواقف السلبية للمجتمعات المحلية تجاه التراث الثقافي تعود إلى الافتقار للوعي، فإن الحقيقة أشدّ تعقيداً من ذلك. وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة المتمثلة في نصب ومعالم تحمل معاني دينية قوية أو ترتبط بها، فإن موارد التراث الثقافي كانت ولا تزال، مرتبطة بالقطاع الرسمي وبقيمه وبتقافته.

وقد أدّت العولمة والحالة السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلى جعل المواطن العادي في العالم العربي يشعر بالغربة. فالشركات المتعدّدة الجنسيات جرفت المهن والمشروعات والمؤسسات الصغرى التقليدية المحلية، وما تزال تجرفها، كما أن القنوات التلفزيونية الفضائية التي تبثّ برامجها بواسطة الأقمار الصناعية، والمواقع الإلكترونية، تعمل على نشر الثقافة الغربية على حساب الثقافات الأخرى جميعها تقريباً.

فلا عجب إذن أن رجل الشارع في المنطقة العربية لم يُلغِ بدائله غير الرسمية بعد الاستقلال، وبصورة أكبر في زمن العولمة. فقد استمر ما كان يشعر به من

5. الطريق إلى الأمام

الحضري من حيث كونه تنمية مستدامة للمناطق ذات الأهمية الثقافية. فإن جسّر مصالح ومواقف القطاعين الرسمي وغير الرسمي، هو من مصلحة الجميع، وضمن لاستدامة حفظ التراث الثقافي (Larkham, 1996).

إن وجود قطاع غير رسمي هو حقيقة لا ينبغي إنكارها ولا تجاهلها، فتحديد أصحاب المصلحة لا بد أن يتضمن القطاعات غير الرسمية. فـ"بيان الأهمية" لمواقع التراث الثقافي ينبغي أن يحدّد من قِبل أصحاب المصلحة جميعاً، سواء أكانوا من القطاع الرسمي أم من القطاع غير الرسمي. كما ينبغي ممارسة الحفاظ

المراجع

Al-Khalil, S., 1992. *The Monument: Art, Vulgarity and Responsibility in Iraq*, London: Al-Saqi.

Anan, L., 1999, "How Did Napoleon Employ Art to Propagate for His Campaign on Egypt", *Weghat Nazar*, 07/99: 40-44, Cairo: Shorouk,.

Larkham, P.J. 1996. *Conservation and the City*, London: Routledge.

Saïd, Edward W. 1978. *Orientalism*, New York: Pantheon.

التوثيق وتقييم حالة المواقع التراثية



الفصل الثاني

الارتقاء بقدرات المهنيين المختصين بالحفظ: إدماج نشاطات معلومات التراث في عملية الحفظ *

أنا ألماغرو فيدال
ماريو سانتانا كوينتيرو**

خلاصة

وقد تمّ تطوير هذه المقاربة في إطار عمل "برنامج أثار" في المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم)، وهي تتعلّق بشكل خاص بالمهنة الموكلة إلى برنامج أثار بشأن التطوير المهني الملائم لأساليب الحفظ وتقنياته في المنطقة العربية.

يستند هذا العمل إلى "مقاربة لعب الأدوار" (role-play approach) التي وضعها روبين لوتيليه (Robin Letellier 1944-2007) حول تسجيل وتوثيق وإدارة المعلومات في مجال المحافظة على التراث الثقافي. وتقدّم هذه السطور لذكراه، وهي إشادة بأخصائي في مجال التراث كرّس حياته لتدريب المهنيين المختصين في مجال التراث في شتى أنحاء العالم.

تصف ورقة البحث هذه مقاربة تدريبية تهدف إلى الارتقاء بقدرات المهنيين المختصين بحفظ التراث في العالم العربي، وبخاصة في فهم إدماج نشاطات معلومات التراث ضمن مسار عمليات الحفظ في المواقع الأثرية. وتلعب معلومات التراث دوراً أساسياً في الإعداد الملائم لاستراتيجيات الحفظ وتنفيذها ومراقبتها. ويعتمد اتخاذ القرارات الجيدة في مجال الحفظ على المعلومات المتوفرة؛ وبهذا المعنى، فإنّ الالتزام بمقاربة منهجية لجمع المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب، وتخزينها، وإدارتها، وعرضها، يُعدّ أمراً بالغ الأهمية. وتفنق المنطقة العربية حالياً، بشكل عام، إلى المبادئ التوجيهية، وإلى الإجراءات الضرورية لممارسة النشاطات ذات الصلة بمعلومات التراث. وتسعى المنهجية المبينة هنا إلى وضع الخطوط الموجهة في هذا المجال.

1. مقدّمة

تدريبية حول إدارة المعلومات في الدول العربية لتوفير القدرات اللازمة لتوثيق المواقع، والارتقاء بالقدرات الإدارية في مجال المعلومات في المنطقة العربية.

- وتعتمد المقاربة التي نقدمها هنا على تجربة روبين لوتيليه التعليمية، وعلى الخبرة المباشرة التي تمّ اكتسابها في الدورات التدريبية السابقة لبرنامج أثار:
- 2006: "توثيق وإدارة مواقع التراث في المنطقة العربية"، (أم قيس، الأردن، وبصرى، سورية).
 - 2005-2006: "حفظ المواقع الأثرية"، (طرابلس وجبيل، لبنان): دوره التوثيق.
 - 2005: "إدارة مواقع التراث"، (بصرى ودمشق، سورية): محاضرات عن التوثيق.



شكل 1: تسجيل الارتفاعات خلال الدورة التدريبية لبرنامج أثار/إيكروم وإدارة الثقافة/ ألكسو عام 2006 بأم قيس في الأردن. تصوير ديمة شاهين.

أظهر التقرير الذي أعده مركز منظمة اليونسكو للتراث العالمي حول التقارير الدورية في المنطقة العربية، وجود عدد متزايد من القضايا الحساسة والخطيرة المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية، وإدارة مواقع التراث العالمي في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد، فإنّ من بين القضايا ذات الصلة التي تمّ الكشف عنها ما يلي:

- الافتقار إلى وجود استراتيجيات إدارية طويلة المدى لحماية المواقع وحفظها، تتضمن الرصد والمراقبة الدورية لحالة صيانتها، والتقييم الدوري لقيمتها، وحالة حفظها، ولطريقة عرضها على الزائرين؛
- الافتقار إلى القدرات في مجال تقنيات الحفظ ونشاطات المراقبة.

وتستند هذه البيانات على التعريف السلي، أو غير الموجود لحدود مناطق المواقع والمناطق الفاصلة (buffer zones) التي تمنع السيطرة على عوامل التدهور والتراجع الموجودة في المواقع (التوسع الحضري، وأنظمة شبكات الطرق، والزراعة وغيرها).

علاوة على ذلك، فإنه "يصعب إيجاد أي موقع في المنطقة [العربية] يتمتع بأنظمة توثيق ومراقبة مُحكمة ومستمرة". (مقتطف من الفقرة 1.4 "إدارة وحفظ مواقع التراث العالمي"، من وثيقة: WHC-03/27.COM/INF.20A: Regional Programme for the Arab States¹).

لذلك، يسعى برنامج أثار/ إيكروم إلى معالجة هذه القضايا الحيوية بتطوير برامج

* Improving Capacity of Conservation Professionals: Integrating Heritage Information Activities into the Conservation Process

** Ana Almagro Vidal and Mario Santana Quintero

1. "إنّ إدارة المعلومات تتضمن جمع الوثائق والمعلومات ومعالجتها لإتاحة تنفيذ أفضل لاتفاقية التراث العالمي والإدارة الفعالة للممتلكات المسجلة في قائمة التراث العالمي. إنّ ملفات الترشيح التي قدمت قبل عام 1997 نادراً ما كانت تحتوي على خرائط طبوغرافية جديدة وعصرية أو على إحداثيات جغرافية، أو على صور أو مراجع حديثة وغيرها، توفرها خدمات الحفظ والمواقع. وباستثناءات نادرة، فإنّ المواقع لم تنتج خرائط ملائمة أو قياسات تعين الحدود والمناطق الفاصلة. إنّ هذا النقص في المعلومات خطير جداً بالنسبة للممتلكات التراثية لأنه يمنع تأسيس نظام متناسق متناغم للحماية القانونية والمراقبة والصيانة". (مقتطف من الفقرة 1.6 المعلومات الإدارية - الوثيقة: WHC - 03/27.COM/INF.20A: Regional Programme for the Arab States)

1.2 أساسيات معلومات التراث: التعلّم من خلال مقارنة لعب الأدوار

فعالية، حيث يتم تحفيز المشاركين على إنتاج "ملف مشروع متكامل" حول منطقة الموقع.

أما نتائج "ملفات المشروع المتكامل" فهي مجموعة من التقييمات، تتراوح ما بين حالة الحفظ والتدخلات التي جرت على المبنى، ومستوى التفاصيل التي تمت ملاءمتها مع الاحتياجات. وتشكل نتائج هذه التقييمات أساسًا للزبانن (أي المدربين) يركزون عليها في ما يتخذونه من قرارات بشأن حفظ الموقع وحمايته.

تتعلّق المقاربة المبنية في هذه الورقة بفهم دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بحفظ المواقع الأثرية وحمايتها، وكيف يمكن تطبيقها على تمارين التدريب العملي.

وتلعب المعلومات دورًا أساسيًا في اتخاذ القرار الخاص بالحفظ والحماية؛ من هنا توجد حاجة ماسة لوضع استراتيجية ملائمة لجمع، وتخزين، وإدارة المعلومات والبيانات التي لا تستجيب للمتطلبات التقنية والفنية فحسب، بل تتكيف أيضا مع إمكانات المؤسسات والموظفين، وهي الطريقة الأكثر



شكل 2: مشاركون يستخدمون أدوات التسجيل المختلفة خلال الدورة التدريبية 2006 بأق قيس في الأردن، تصوير ماريو سانتانا كوينتيرو .

2. المقاربة التدريبية

2.1 محتوى الدورة التدريبية

- التدريب المتخصص في تقنيات التسجيل، والمشمّل على التقنيات المباشرة وغير المباشرة (التصوير الفوتوغرافي، وغير الفوتوغرافي):
 1. المسح اليدوي والرسم التخطيطي؛
 2. قياس المسافات الإلكترونية غير العاكسة (REDM)، جهاز المساحة (Total Station)؛
 3. أنظمة التصوير المساحي الضوئي: التصوير الرقمي، وأنظمة الرسوم البيانية، وتعيين المواقع؛
 4. نظام التموضع العالمي (GPS) درجة رسم الخرائط؛
 5. التصوير الفوتوغرافي البانورامي الشامل الرؤية.

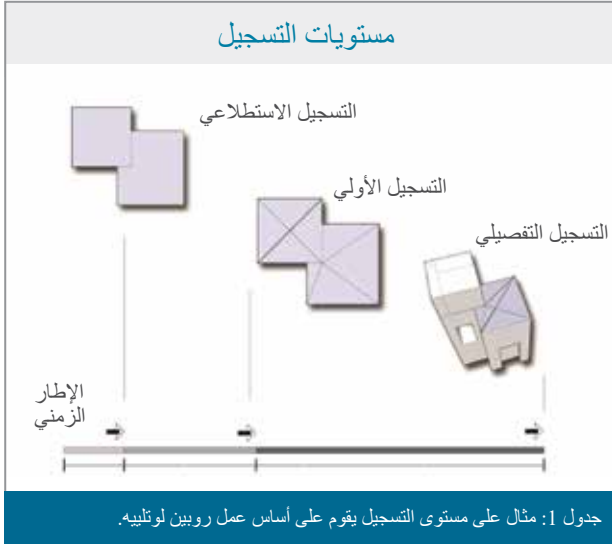
وقد تمّ التدريب على هذه التقنيات أثناء الدورة التدريبية، وتمّ التعريف بها بشكل أكثر تفصيلا من خلال محاضرات متخصصة، وتدريبات ميدانية، وعمل مستمر على مرافق التسجيل المتاحة في الدورة التدريبية.

صمّمت الدورة التدريبية لتكون سلسلة من المحاضرات الديناميكية (30%)، وتمارين لعب الأدوار (60%)، وتتضمن عرضا نهائيا لـ "ملف المشروع المتكامل" الذي أعده المشاركون.

ويغطي محتوى المحاضرات القضايا التالية:

- المبادئ الدولية للتسجيل، والتوثيق، واستخدام نظم المعلومات لحفظ موارد التراث؛
- نظرة عامة على تطبيقات المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بحفظ المواقع؛
- فهم المستويات المختلفة للتسجيل؛
- نظرة عامة على تقنيات التسجيل والتوثيق مع التركيز على قيودها وفوائدها في حفظ المواقع الأثرية؛

3. مستويات التسجيل²



تم توجيه المشاركين لفهم مستويات (مقاربات) التسجيل، مما ساعد في إجراء تقييم ملائم للموارد المتاحة والمتوفرة لعملية التوثيق، (الوقت، والميزانية وفريق المسح، والمعدات، والتجهيزات) وذلك للاستجابة للاحتياجات المعينة التي تم تحديدها في مشروع حفظ ما.

واعتمادا على مدى المعلومات المطلوبة في عملية التوثيق، وعلى دقتها، وكميتها، تم النظر في ثلاثة مستويات للتسجيل هي:

- التسجيل الاستطلاعي،
- التسجيل الأولي،
- التسجيل التفصيلي.

ويمكن لكل مستوى تسجيل من هذه المستويات أن يكون تسجيلًا جزئيًا (أي أن يكون مصممًا لتلبية احتياجات محددة)، أو أن يكون تسجيلًا كاملاً.

3.1 سجل الاستطلاع

ومتطلبات الزبائن. أما بالنسبة إلى المباني، فإن سجل الاستطلاع يتضمن في العادة مخططات الواجهات، توضع بالتوازي مع تفاصيل ذات دلالة. فيما تتطلب المواقع الأكثر تعقيداً، مثل المناظر الطبيعية الثقافية، أو الحفريات الأثرية، منظورا عاما من جميع الزوايا، ومخططات الارتفاعات المختلفة (أي ارتفاعات الأرض) واستكمالها بالتفاصيل الممثلة، حسبما تقتضيه الحاجة.

يعتبر سجل الاستطلاع في العادة مسحا مصورا شاملا يسمح للحافظين أن يروا الموقع وما يتصل به من المباني والصفات، بما يكفي من التفصيل ليفهموا خصائصه وصفاته العامة. وينبغي لهذا السجل أن يتيح إمكانية التعريف السريع بصفات الموقع البارزة، وبالخواص الإشكالية فيه. وسوف تختلف كمية الصور التي تم التقاطها حسب حجم الموقع والمباني ذات الصلة وصفاتها،

3.2 السجل الأولي

ولتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحقيق، ولوضع "تسجيل مفصل" في المستقبل. وتبلغ دقة البيانات حوالي 10 سم (زيادة أو بنقص طفيفين) للمخططات، والارتفاعات، والرسومات المقطعية، و2 سم (زيادة أو بنقص طفيفين) للتفاصيل الهيكلية.

يكمل التسجيل الأولي السجل الاستطلاعي وذلك بتوفير معلومات أكثر شمولاً وكاملاً تتعلق بأكثر عناصر الموقع أهمية. إن الهدف من وضع هذا السجل هو إنتاج نظرة شاملة للصفات الرئيسية للمورد. إضافة إلى ذلك، قد يشتمل السجل الأولي على معطيات وبيانات ضرورية لإجراء التحليل الأولي،

3.3 السجل التفصيلي

ينبغي أن يتم تكييفه الكامل بحيث يلائم الاحتياجات العاجلة لفريق العمل في مجال الحفظ. ويمكن للتسجيل التفصيلي أن يتم على مدى عدة سنوات، وذلك تبعاً لمتطلبات التخطيط والميزانية المعتمدة. ويمكن لدقة التسجيل التفصيلي أن تتفاوت وأن تتراوح ما بين 5 ملليمتر (زيادة أو بنقص طفيفين بالنسبة إلى التفاصيل) و25 ملليمتر (زيادة أو بنقص طفيفين بالنسبة إلى مخططات البناء).

قد يتم إجراء التسجيل التفصيلي قبل نشاط من نشاطات الحفظ، أو أثناءه، أو بعده، بحيث يتم تسجيل الشكل المادي للموقع وصورته وحالته وصفاته الأساسية. ويتم إجراء التسجيل التفصيلي عندما يصبح أحد الموارد ذي الأهمية الكبرى هو الموضوع الذي يتوجه البحث والتحليل إليه، أو يكون موضوع تخطيط للتدخل والحفظ أو تصميم نظري. ولضمان تسجيل تفصيلي فاعل من حيث التكلفة،

3.4 تقنيات التسجيل

أما في مجال الحفظ، فإن عمليات التدخل تتناول في المحل الأول، الحفاظ على القيم الجوهرية والأساسية لكل قطعة أثرية تاريخية، لذا فإنه ليس من المهم فقط أن نأخذ في اعتبارنا الحفاظ على القطعة المادية نفسها فحسب، وإنما أيضا الحفاظ على المعاني الأخرى غير المادية المتصلة بها. هذه المعاني عادة ما يكون التحقق منها أكثر صعوبة، إذ أنها لا تُعرف إلا من خلال دراسة متأنية جداً، ومن تحليل للعناصر المادية، وغالبا ما تختفي تلك

قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالحفظ والحماية أو أي عمل تدخل في التراث الثقافي، ينبغي إجراء تحليل شامل ومستفيض للقطعة أو للمبنى و/أو للموقع كخطوة أولية تهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات. أما عملية التسجيل الأنسب لتحديد المعلومات الأكثر أهمية فينبغي أن تأخذ بالاعتبار عنصر الوقت والموارد البشرية والفنية المتوفرة، فضلا عن الهدف النهائي من الدراسة (التوثيق أو اتخاذ القرار أو أعمال الحفظ والصيانة أو المراقبة والرصد).

2. تم تطوير هذا المفهوم من قبل روبين لوتلييه، وكان جزءا من ملاحظاته في المادة التدريبية في نظام (Record DIM):

المبني - والمعلومات المتضمنة في الصورة كافة، مثل اللون والنسيج والتركييب والتعرية (تأثير العوامل الجوية) وغيرها - مع أبعاد معطياتها وبياناتها - وتوفير المعلومات حول القيم المكانية ومقياس القطعة أو المبنى أو الموقع.

ولمباشرة المهمة المذكورة أعلاه، توجد، فضلا عن ذلك، مجموعة كبيرة من الأساليب، والمناهج، والتقنيات المتوفرة التي تتيح الحصول على نتائج مختلفة اعتمادا على بعض العوامل التي ينبغي مسبقا النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار. ويتألف مسح القياس من مرحلتين واضحتين ومحدّتين جيداً. تتناول المرحلة الأولى الاقتناء، وتتم في الموقع نفسه عبر استخدام تقنيات مختلفة. وتتناول المرحلة الثانية المعالجة، وتتألف من تمثيل وتحليل ونشر وتوزيع المعلومات التي تم جمعها ميدانياً من خلال الرسومات والخرائط، أو عن طريق أي نوع آخر من أنواع المعلومات البيانية. ويتم تطوير الخطوة الثانية لاحقاً في المختبر (المكتب). أما تحقيق التوازن الملائم بين هاتين المرحلتين من العملية، فيكون له أثر مباشر على المادة التي تم إعدادها وقياسها. ويرتبط هذا التوازن عادة، بما هو متوقّر من تجهيزات، وكذلك يزم من للتنفيذ، والميزانية المخصصة لكل عملية من عمليات التسجيل.

المعاني عندما يتم تعديل تلك العناصر أو حتى حين تكون قد تعرّضت للتدمير.

وتتصل هذه القيم بالنواحي التاريخية والبيئية والثقافية، بمعنى أنها تتصل بكل ما يمثله المبنى، أو الموقع الأثري، أو ما كان يمثله في الماضي في المجتمع الذي أنتجه واستخدمه، وأخيراً، ما يمثله في مجتمعنا المسؤول عن صيانة، وزيادة، ونقل، وحفظ دلالات كل تلك القيم للأجيال القادمة. وينبغي لهذه القيم أن تسمح للأخصائيين في مجال الحفظ بأن يكونوا أكثر حذراً، وأشدّ تأتياً ودقّة قبل القيام بأي عمل، وأن يتحمّلوا مسؤولية التعامل مع البيانات والمعطيات والمعلومات التي تشكل قيم التراث الصحيحة. إذن، هناك التزام يقضي بحفظ هذه القيم وتعزيزها ونقلها، ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار وأن تتم مراعاته أثناء عملية التسجيل.

ومن الواضح أنّ التوثيق يعني بالتحديد فهم وضع المبنى، أو الموقع وحالته قبل اتخاذ أي إجراء عملي لترميمه وصونه. كما أنّه بالإضافة إلى الوصف الأدبي والتاريخي والفني أو الصور الفوتوغرافية أو صور الفيديو، فإنّ التوثيق القائم على الرسوم التي تم قياسها يُعدّ أساسياً بدون شكّ، إذ أنه يسمح بجمع صورة

3.5 المسح اليدوي والرسم التصميمي

وخلال الدورة التدريبية التي عقدها برنامج أثار/إيكروم، بالاشتراك مع إدارة الثقافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) بأمر قيس في الأردن عام 2006، طُلب من المشاركين أن يرسموا تصميمات أولية لتسجيل القياسات اليدوية الذي أخذت بواسطة أشرطة التسجيل والمقاييس العاملة بأشعة الليزر المحمولة باليد؛ فضلا عن استخدامها كوثيقة مساعدة لتحديد نقاط المراقبة التي تمّ أخذها بواسطة "جهاز المساحة" (Total Station) لمزيد من العمل المسحي.

إضافة إلى ذلك، جرى التقاط صور فوتوغرافية للتفاصيل بهدف إغناء معلومات التصميم الأولية، وعند العودة إلى المكتب، ساهمت هذه الصور في رسم الخرائط النهائية المقاسة باستخدام أنظمة التصميم بمساعدة الحاسوب (Computer Assisted Design (CAD)) ونظام برنامج "فوتوشوب" (Photoshop)، وأنظمة تطبيقية أخرى في رسم التصميمات الأولية المطلوبة.

يعدّ الرسم الأداة الرئيسية في توثيق التراث. ويسمح التدريب عليه للمشاركين أن يسجلوا ملاحظاتهم التي غالباً، ما تُهمل في الدورات التدريبية، غير أنه لعب في المقاربة التي وصفت في هذه الورقة دوراً أساسياً.

وتتطلب هذه التقنية أو البراعة الفنية تطوير المهارات التحليلية ابتداءً من التحليل، ومروراً باختبار المعلومات ونقلها باستخدام أداة مفردة (هي الرسم)، مما يضمن فهماً كاملاً للقطعة قبل رسمها.

ويركز التدريب على هذه التقنية أو البراعة الفنية، على تطبيق ثلاث قواعد لإعداد الرسومات الملائمة:

- الإنتاج الجيد للرسوم التصميمية؛
- أخذ قياسات تعود دائماً إلى أحد نقاط الأصول؛
- تقليص كل الفراغات التي ينبغي قياسها وتحويلها إلى مثلثات، وهو الرسم الهندسي الوحيد الذي يحافظ على شكله.



شكل 3 : رسم تصميمي وأخذ قياسات يدوية خلال الدورة التدريبية بأمر قيس في الأردن، تصوير روبين لوتلييه

3.6 قياس المسافات الإلكتروني غير العاكس، جهاز المساحة

أحد المباني، برؤية المقاييس الموجودة في الحاسوب مباشرة. وعندما يتم الجمع بين هذه التقنية والبرمجيات المصححة ذات المقياس المدرج مثل أنظمة (ASRix, Trestify, Photoplan) وغيرها من البرمجيات، فإنها توفر أدوات فعالة لرسم الخرائط لسطوح سوية نسبياً.



شكل 4: هنا استخدام المحطة الكلية بواسطة حاسوب محمول خلال الدورة التدريبية التي أقيمت في مدينة أم قيس في الأردن. صورة التقطها روبين لوتلييه.

إن "جهاز المساحة"، ويُعرف أيضاً باسم "الجهاز غير العاكس لقياس المسافات إلكترونياً" (Reflectorless electronic distance measurement device (REDM)) يجري استخدامه لتسجيل القياسات عن طريق إرسال وبت شعاع ليزري من الأشعة تحت الحمراء إلى قصبية منشور هرمي عاكس، أو بشكل مباشر إلى السطح.

ويسمح هذا الإجراء للأداة بأن تحسب روابط الأبعاد الثلاثية لنقطة معينة عن طريق احتساب الفترة الزمنية لعودة الشعاع، وذلك باستخدام تسجيل المعلومات الجيوديسية (الخاص بقياسات الأرض)، التي تتضمن الزوايا الأفقية والعمودية والمسافة الأفقية والمطلقة للقياس، والارتفاعات المختلفة بين المحطة والنقطة المستهدفة.

إن هذا النوع من المعدات مستخدم على نطاق واسع في دراسة التراث الثقافي، وهو نوع من الأجهزة الأكثر مرونة، يسمح للمستخدمين بأن يختاروا وأن يقيسوا مباشرة في الموقع. ويمكن ربط هذا الجهاز بحاسوب محمول مجهز ببرمجيات تسمح بالتحديد المباشر للقياسات، بتطبيق التصميم بمساعدة الحاسوب (CAD). وأثناء الدورة التدريبية التي عقدها برنامج أثار بالاشتراك مع إدارة الثقافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تم استعمال تطبيقات ثيولت (Theolt)³، وكان قد جرى تطوير هذه البرمجة من قبل مؤسسة "التراث الإنكليزي" (English Heritage) لتسمح للباحثين الذين يقومون بقياس

3.7 أنظمة التصوير المساحي الضوئي (Photogrammetric systems)

الفوتوغرافية الرقمية. وتتمتع آلات التصوير الرقمية بميزة دوام الصور وعدم تغيرها عبر الزمن (من حيث اللون والأبعاد). لذا، فإنه يكفي القيام بعملية تقويم واحدة للحصول على موقع التسليط المركزي ومعايير تصحيح التشويه، وذلك لاستخدامها لأهداف التصوير المساحي الضوئي. إلا أنها تتصف بإعطاء نتائج ضعيفة مقارنة بالصور التقليدية التي تستخدم الأملح-الفضية والتي تعدّ خبيثاتها أصغر بقليل من عناصر صور (CCD). لكن هذا المجال مستمر في التطور والنمو، وقد أصبح لدينا اليوم آلات تصوير رقمية بقوة 8 – 10 "ميغا بكسل" (Mpixel) يمكن شراؤها بسعر جيد، بيد أن نتائج التصوير سوف تعتمد على نوع الصور التي نحتاج إليها في النتيجة النهائية.

3.7.1 الحصول على المعطيات في تقنيات التصوير المساحي الضوئي

لكي نتمكن من تعيين موقع صورة مفردة أو صورتين اثنتين، يجب أن يتوفر لدينا إلى جانب الصور معطيات عن اتجاهها، أي بمعنى أنّ علينا أن نعلم ما هي زاوية التقاط الصورة بالنسبة للنظام المرجعي. ويمكن الحصول على هذه المعطيات إما بشكل مباشر - وذلك بأن نقيسها عند التقاط الصور - أو بشكل غير مباشر، من خلال قياس نقاط المراقبة بواسطة "جهاز المساحة". (غير أنّ الطريقة الثانية هي النظام الأكثر استخداماً والذي يعطي نتائج أشدّ دقة).

ويمكن حساب البيانات التوجيهية بواسطة البرمجية إذا كنا نعرف على الأقل أربع نقاط مرئية واضحة للعيان لصورة مفردة، إذا استخدمنا نظام التصوير المعدل، أو كل زوج من الصور في حالة ما إذا كنا نستخدم أنظمة التصوير الفوتوغرافي المجسم. ويمكن أن تقاس روابط هذه النقاط باليد إذا ما استخدمنا صوراً مفردة (وسوف نعتبر أن تلك النقاط كلها يحتويها سطح أو مستوى واحد)،

يمكن تعريف التصوير المساحي الضوئي بأنه التقنية التي تسمح بقياس الأشياء، والمباني، والمواقع، والسطوح الأرضية وذلك باستخدام الصور ذات المنظور التي تمّ الحصول عليها بواسطة التصوير الضوئي. وهذه تقنية شديدة الدقة، حيث أنها تعمل على أساس أن الصورة الفوتوغرافية هي منظور متولد عن نظام مركزي-التسليط، وبالتالي، فإنه يتبع مبادئ هندسية ورياضية⁴.

وعند تحديد الموقع في فضاء نقطة معينة، فإن استخدام الصورة المفردة ليس كافياً لتوفير المعلومات المطلوبة. ولكن إذا تمّ التقاط منظورين أو صورتين من نقطتين مختلفتين، يصبح بالإمكان الحصول على معلومات كافية لتقييم الموقع المكاني لكل نقطة مرئية في كلا الصورتين. وسوف تكون كافية أيضاً لتحديد نقاط تقاطع الرزمتين المسطّنتين كما تفعل عندما يتم أخذ قياس معين بواسطة جهاز المساحة من موقعين مختلفين.

أما ما يسمى بأسلوب التصوير الفوتوغرافي المجسم - التصوير المساحي الضوئي، فإنه يستخدم أزواجاً من الصور تمّ الحصول عليها من محاور متوازية تقريباً، بحيث يكون من الممكن أن ننظر إلى الصور بشكل تجسيمي. وإذا حصلنا على صورتين للقطعة نفسها تمّ التقاطهما من مسافة معينة تفصل الواحدة عن الأخرى بالنسبة إلى المسافة بين العينين، ونظرنا إليهما من خلال مجسم التصوير الفوتوغرافي، فإن عقلاً يميل إلى دمج الصورتين في صورة واحدة مما يزيد الإحساس بالتجسيم، وهكذا يصل محتوى الصورة إلى إدراكنا في شكل ثلاثي الأبعاد.

إنّ استحداث وتطوير آلات التصوير الرقمية قد فتح مستقبلاً جديداً ذا صلة بالتصوير المساحي الضوئي الرقمي يقوم على أساس استخدام الصور

3. <http://www.theolt.com> (تمت مراجعته في 29/05/2007)

4. في الحقيقة أن الصورة الفوتوغرافية مع نقطة تسليطها المركزية، موجودة في الزمن مع الاتجاه نفسه الذي أخذت به، يسمح بتعريف رزمة اتجاهات في الزمن موازية لكل نقطة فرد متمثلة فيها.

المقاييس، وتحتوي أيضا على المعلومات جميعها حول الصورة.

ويمكن طباعة هذه المنتجات بواسطة "طباعة نقطية" (raster printer)، أو استخدامها كقاعدة للحصول على رسومات رقمية ذات زاوية اتجاهية تصنع على الشاشة باستخدام نظام التصميم بمساعدة الحاسوب (CAD)، أو أية برمجيات أخرى مشابهة. وهذا نظام جيد ومفيد يستخدم لمراقبة واجهات الشوارع، ومقاييس غير كبيرة، بحيث أن مقياس تشويه عناصر الإسقاط غير الموجودة ضمن المساحة المسطحة يكون ذو أهمية محدودة. والعناصر المسطحة كثيرة وشائعة في الهندسة المعمارية (كالواجهات والأرضيات)، والصور المعدلة هي طريقة بسيطة وسريعة لتوثيقها.

وعندما نكون في نطاق استخدام التصميم الذاتي بمساعدة الحاسوب، يصبح بإمكاننا رسم الحدود وتحديد مراحل البناء أو المواد، وإنتاج الخرائط عن حالتها وغير ذلك، وطباعتها بألة أو جهاز ملائم. وإلى جانب البرنامج المذكور، هناك برمجيات أخرى مشابهة مثل (Photoplan) و(Homograph) و(Trextify) وقد تم تطويرها للتصوير المعدل الذي يعطي نتائج جيدة.

وخلال الدورات التدريبية التي نظمها وعقدها برنامج آثار، تم استخدام برنامج (ASRix) وذلك بسبب سهولة استخدامه، حيث أنه يتطلب تدريبًا بسيطًا، كما يوفر فرصًا عظيمة في حقل توثيق التراث⁶.



شكل 5: استخدام معدّل للصورة خلال الدورة التدريبية بأمر قيس في الأردن. تصوير آنا الماغروفيديال.

وسوف نحصل على نتائج جيدة من حيث دقتها. ومما لا شك فيه أن أفضل خيار هو قياسها باستخدام "جهاز المساحة" بواسطة الأشعة أو التقاطعات المرئية⁵. وينبغي اختيار نقاط المراقبة بحيث تقع المساحة المراد تصويرها داخل محيطها، وتكون هذه النقاط فيها هي نقاط الذروة. ويمكن تحديد نقاط للمراقبة وقياسها قبل التقاط الصور، أو يمكنها أن تكون مجرد نقاط من القطع التي يمكن قياسها عند التقاط الصور أو بعد التقاطها. وفي كلا الحالتين ينبغي توخي دقة خاصة لضمان إمكان تحديد النقاط على الصور بسهولة.

3.7.2 استخدام الصورة المفردة: التصوير الفوتوغرافي المعدل بالقياس

توجد عدة عمليات مختلفة تسمح بحساب مواقع النقاط التي نرغب في قياسها من الصور الفوتوغرافية. ويمكن تقسيم هذه العمليات إلى نوعين رئيسيين هما: عمليات تعتمد على استخدام الصور المفردة (كعملية التصوير المعدل)، وعمليات أخرى تستخدم الصور المتعددة (كعملية التصوير الفوتوغرافي المجهّم - التصوير المساحي الضوئي، والتصوير الجوي المعدل هندسيا) مما يجعل قياس الصورة متجانسا ويجعل الصورة مساوية للخارطة. وقد تم تقديم هاتين التقنيتين والتعريف بهما في الدورات التدريبية التي نظمها برنامج آثار، إلا أن المشاركين تلقوا تدريبًا على استخدام التقنية الأولى فقط.

ومن بين التقنيات المختلفة لتسجيل الصور، يُعدّ التصوير المعدل بالقياس هو الذي يُبنى على أساس استخدام الصورة المفردة. أولاً: ينبغي على القطعة التي نرغب في تسجيلها أن تكون مسطحة أو شبه مسطحة. ففي الهندسة المعمارية، يمكننا تطبيق هذه الإمكانية على الواجهات المسطحة حيث تكون العناصر البارزة، مثل الإفريزات والشرفات وغيرها، كيانات نادرة. وتعدّ الوثائق التي يتم الحصول عليها من الصور المفردة صورًا معدلة بالقياس، كما تسمى أيضًا خططًا مصورة، ورسومات، حيث تحتاج إلى خطوة تالية تتمثل في تخطيطها تمهيدًا على الصورة المعدلة.

ولتعديل الصور يكفي أن تتوفر لدينا صورة رقمية ذات عنصر مسطح حتى لو كانت الصورة مائلة أو منحرفة، وأن نعرف الروابط المسطحة (أ، ب) لأربع نقاط على الأقل. ويمكن الحصول على تلك الروابط بواسطة العمليات الطوبوغرافية أو بالمقاييس البسيطة والمباشرة التي تُصنع بشريط بدوي، أو بتثليث الزوايا للشكل الرباعي الأضلاع الذي يتم تحديده بواسطة تلك النقاط الأربع. ومن تلك المعطيات يتم الحصول على صورة معدلة بالمقياس تسمح بأخذ

3.8 النظام العالمي لتحديد المواقع: أجهزة رسم الخرائط

المعلومات الجغرافية يتيح استنباط خرائط في الحال، بواسطة رسم نقاط وتوجّهات (مضلّعات).

ويمكن أن تتراوح دقة هذه الأجهزة من مترين إلى سبعة أمتار. وقد تم استخدامها في الدورة التدريبية لتحديد مكان الموقع ولتعيين حدوده.

تستخدم أجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع على نطاق واسع لرسم خرائط امتدادات تضاريس الأراضي أو المناطق في التطبيقات التي تتراوح ما بين الهندسة المدنية والدراسات البيئية. أما بالنسبة إلى برنامج آثار، فإنه تم تعليم استخدام أجهزة تخطيط النظام العالمي لتحديد المواقع (English Heritage, 2003, p.9)⁷، باستخدام بعض التجهيزات المزودة بنظام (ArcPad)، وهو تطبيق لنظام

5. هذا العامل سوف يعتمد على نوع الآلة التي ستكون بحوزتنا، جهاز التيودوليت (theodolite) تحت الحمراء سوف يحتاج إلى منشور هرمي لإعطاء مقاسات حقيقية، وإلا سنحصل على زوايا فقط، وسنحتاج إلى أخذ المقاسات نفسها من مواقع مختلفة، حتى يتسنى لنا حساب تقاطع الرزم. إذا استخدمنا "جهاز المساحة" سنحصل تلقائياً على الزوايا والمقاسات التي ستيسر بشكل كبير العمل الميداني وما يتبعه من عملية المعالجة.

6. تم تطوير هذا البرنامج من قبل ستيف نيكسون (Steve Nickerson). أنظر الموقع الإلكتروني <http://nickerson.icomos.org/asrix/index.html> تمت مراجعته في 2007/06/02.

7. قياس رسم الخرائط بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع. يمكن الحصول على خرائط وثيقة ودقة مطلقة في مليمتر واحد، في وقت معقول أو بعد المعالجة، وهو مناسب للتخطيط بقياس 1:2500 ولكنه غير مناسب لمسح المواقع.

English Heritage, Where in Earth are we? The Global Positioning System (GPS) in Archaeological Field Survey. English Heritage, Swyndon, 2003, p.9

3.9 التصوير الفوتوغرافي البانورامي

أثار لتوضيح مجالات الدراسة. وينتج عن هذه التقنية معلومات لا تقاس بالمتري (non-metric) لكنها تسمح بفهم مباشر للمناظر الطبيعية. أما البرمجية المستخدمة فهي (Real Viz Stitcher)، وهي تطبيقات غير متداولة تسمح بتصحيح مسار الصور المتداخلة التي يتم التقاطها بآلات التصوير الرقمية التي يستعملها الهواء.

يهدف هذا النوع من التصوير الفوتوغرافي إلى إنتاج صور ذات مجال نظر واسع بشكل استثنائي، وذلك بدمج قطعة واسعة من الصور المتداخلة مما يعطي رؤية للبيئة بدرجة تبلغ إما 180° درجة أو 360° درجة.

وتستخدم هذه التقنية على نطاق واسع في فهم البيئة. وقد استخدمها برنامج

3.10 تمرين ممارسة الأدوار: إنتاج سجل أولي

ويحدد التمرين مجموعة من الأدوار (الزبائن، وسجلات التراث، وأخصائيي المعلومات) والمواصفات اللازمة لإعداد التقرير الأولي.

يدور تمرين ممارسة الأدوار حول فكرة إعداد تقييم أولي للموقع يمكن استخدامه لفهم أهمية الموقع وسلامته، ونقاط قوته، والأخطار المحدقة به، والفرص التي يوفرها، إضافة إلى الأعمال المطلوبة لتحسين حالة حفظه وحمايته.

4. الأدوار

4.1 الزبون

- المشاكل المحددة والخاصة / مناطق التآكل والتحلل.

بحيث يمكن للزبون أن:

- يقدّر نطاق المشكلات؛
- يبحث خيارات الحفظ الممكنة (مع المهنيين المختصين في مجال الحفظ)؛ كي يتمكنوا من:
- دعوة المهنيين المختصين في مجال الحفظ والحماية، في وقت لاحق، لتقييم تكاليف الإصلاح.

وبعبارة أخرى، فإن تقارير التسجيل الأولية التي يعدها وينتجها المشاركون يُقصد بها تزويد الزبون بأداة فهم وسبيل لاتخاذ قرارات إدارية تساعد على تقدير نطاق المشكلات ومستوياتها، مثل رسم الخطوط العريضة لاحتياجات تقييم أكثر تعقيدا (دراسات الصوتيات، إجراء دراسات الاستقرار، تفحص حالة البناء، وغيرها).

اعتمادا على الحالة، يمكن الزبون أن يكون إما ممثل الحكومة و/أو إحدى الجهات الخاصة، وأن يكون مسؤولا عن تحديد الأولويات وجمع التمويل لنشاطات الحفظ والحماية في البلاد. ويُطلب من المشاركين الذين تم تقسيمهم إلى مجموعات أن يعدوا سجلا أوليا وتقريراً يقدم وصفا أوليا للموقع من حيث الهندسة المعمارية والقيمة /الشخصية التراثية، والظروف (روبين لوتلييه، 2007).⁸

ينبغي لـ"السجل الأولي" أن يتيح للزبون فهم:

- العناصر الرئيسية لموقع التراث المعين (أي الخطة والمقطع والارتفاعات قيد الدرس)؛
- بعض الفتحات في الجدران والتفاصيل المعمارية (إذا ما وجدت).

كما ينبغي عليه أن يفهم بالتحديد:

- حالة سطح البناء للجدران المحددة أعلاه (أي التصدّع، والتدهور؛ ونمو النباتات، وتأثير العوامل الجوية، وغيرها)؛
- التطور التشكيلي (المورفولوجي) (إذا ما وجد)؛

4.2 فريق تسجيل التراث

ويجب على هذا الفريق أن يكون قادراً على:

- مراجعة الموقع والمباني التي تم اختيارها وتحديدتها، وفهم احتياجات الزبون؛
- تحديد نطاق التسجيل المطلوب ومستواه حتى يتمكن من تلبية الاحتياجات الخاصة للزبون؛
- إعداد ووضع سجل أولي حسب التعريف الذي تم تحديده في الدليل/وحسب الأمثلة المقدمة خلال الدورة (أفضل الممارسات التي قدمتها منظمات أخرى).

ينبغي لفريق تسجيل التراث أن يكون فريقاً مؤلفاً من أشخاص متعددي الاختصاصات، يضم معماريين، ومهندسين، وعلماء آثار، ومؤرخين، ومختصين في علم الحاسوب، ومستأجرين. أما تشكيل فرق التسجيل فيعتمد على خلفية الطلاب في الدورة وتدريبهم وخبرتهم. ويتم إعداد هذا الجانب المهم في قالب مهني يتم تطويره حسب الخلفيات العلمية والمهنية للمشاركين، التي تسمح بتقييم التركيبة الإجمالية لكل فريق.

4.3 الأخصائي

من هؤلاء المختصين وبطلب منه إجراء مسح محدد و/أو مهمات تقييم لصالح الفريق. ويشرح ذلك دور إسناد الأعمال إلى مقالين فرعيين وتأثير ذلك على مشروع حقيقي.

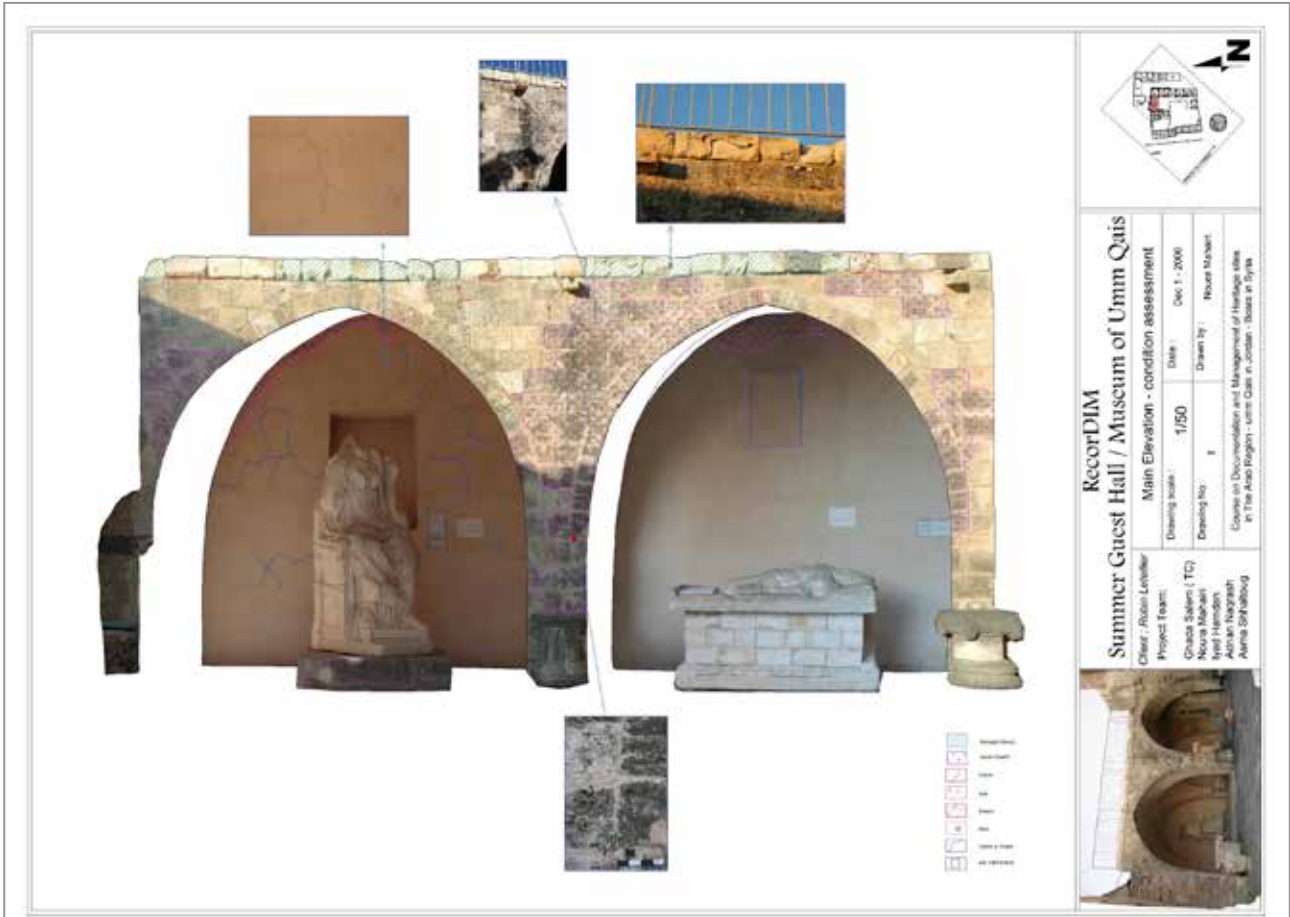
علاوة على ذلك، فإنه بإمكان تمرين لعب الأدوار أن يستفيد من أحد المختصين، في هذه الحالة باستخدام مهارات المدرب. وبإمكان فريق تسجيل التراث أن يكلف واحداً

8. Letellier, R. "Role Play Exercise", unpublished approach for Heritage Recording, Ottawa, 2007.

5. مواصفات تقرير التسجيل الأولي

يجمع ملف المشروع المتكامل المعلومات عن الموقع، وينبغي أن يوفر نظرة عامة أولية لـ:

- ورقة تبين هوية المشروع (موقعه، وامتداده، وقضاياه الإدارية)؛
- بيان الأهمية والدلالة؛
- نظرة عامة للسلامة، مع الأخذ بالاعتبار تقييم الأهمية والدلالة؛
- تقييم الأوضاع والحالة: أشكال التعرية (تأثير العوامل الجوية) وعملياته
- (التفحص والمعينة وتعريف أشكال التعرية وعملياته)؛
- تقييم الأخطار (التهديدات ومصادر الأخطار)؛
- تحديد الإمكانيات والتوصيات؛
- القضايا الأخرى ذات العلاقة وفقا للمناقشات مع الزبون.



شكل 6 : مثال على رسم خرائط تبين الحالة، أعدته المشاركون خلال الدورة التدريبية بأمر قيس في الأردن.

6. نطاق العمل: محتويات التقرير

كما ينبغي تحديد مستوى التفاصيل وتقييم احتياجاتها، ومثاليًا، يمكن تقسيم المبنى إلى عدد من المجالات الفرعية، على أن يعمل كل فريق في إحدى هذه المجالات عند إعداد التقرير.

وبالإضافة إلى المباني التي جرى قياسها، فإن الفريق سيعمل على تنظيم التقرير في حاوية معلومات. ويمكن تصميم أداة الإدخال تلك عن طريق استخدام شبكة الإنترنت أو أية تقنيات أخرى تسمح بوجود الروابط السريعة (hyperlinks).

وتتضمن الحاوية في العادة:

1. ملاحظات ميدانية؛
2. التصميم بمساعدة الحاسوب (عن الملاحظات الميدانية)؛
3. تقرير خطي مكتوب (ثلاث صفحات على الأقل)؛

إن التقرير الذي يتم إخضاعه للإطار الزمني ولتوفر التجهيزات، ينبغي أن يحتوي على البيانات التالية:

- خطة للموقع (ذات مساحة مباشرة لا تستخدم إلا من قبل "مفتاح خطة الصورة") (تظهر الهيكلية ومحتواها، مع بعض سمات الموقع ومواصفاته)؛
- خطة مساحة صغيرة للمساحة المحددة؛
- تفاصيل هندسية معمارية (المدخل، النقوشات السفلية البارزة، الخ.. إذا كانت موجودة/ ما يسمح به الوقت)؛
- مقطع عرضي؛
- ارتفاع جداري أعدّ بواسطة استخدام التصوير المعدل (كما تم وصفه هنا تحت مسمى التحديدات الرئيسية).

4. تقرير مصور مقسم إلى ثلاثة أجزاء يحتوي على:

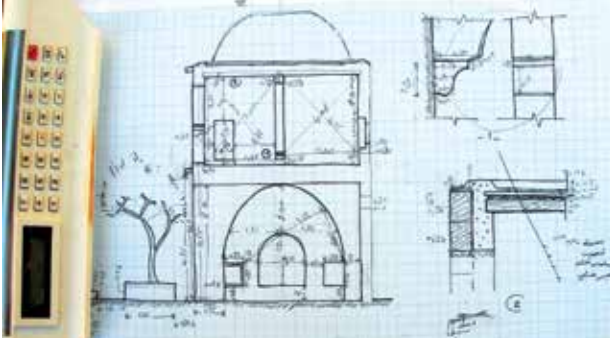
- i. صور معمارية،
- ii. صور تسجيلية،
- iii. صور عن الحالة.

5. تجميعات رقمية للواجهات معدلة بالقياس:

- i. تقييم حالة الواجهات بواسطة تراكم التصميم بمساعدة الحاسوب،
- ii. على أن يتضمن خمس (5) صور للحالة على الأقل لكل واجهة.

6.1 النتائج

- أصبح لدى المتدربين إدراك واضح للإمكانات المتاحة في المواقع التي تم تسجيلها، نتيجة مقارنة لعب الأدوار التي شكلت إطارا فاعلا للتعلم عن طريق العمل.



شكل 7: مثال على ملاحظة ميدانية من المشاركين خلال الدورة التدريبية بأقمار قيس في الأردن. تصوير ماريو سانتانا كوينتيرو.

لقد حقق المشاركون في الدورة التدريبية فهما مفصلاً ودقيقاً لدور المعلومات في ممارسة الحفظ، خاصة في إعداد التقييم الأولي لخطط الإدارة.

وقد بين التقييم الذي قدمه كل من المشاركين والمدربين ما يلي:

- ازدياد الوعي بأهمية التسجيل والتوثيق في الحفاظ على المواقع الأثرية وإدارتها؛
- إدراك مستويات التسجيل وعلاقتها بالاستجابة للاحتياجات الإدارية؛
- إدراك الأنواع المختلفة من الأدوات المتوفرة للتسجيل، بما في ذلك ما يعترض استخدامها من معوقات وما توفّره من فوائد؛
- ازدياد الوعي بأهمية التخطيط لعملية الحفظ، وإدراك المعوقات في الموقع والإمكانات المتاحة بفضل تنوع الأدوات الموجودة؛
- استطاع المدربون أن يبينوا في فترة وجيزة نسبياً، إمكانات ومجالات التسجيل وتقديم تجربة تدريب عملي للمشاركين؛
- أصبح المدربون واعين الآن بمدى ما يمتلكه فريق المتدربين من مهارات، وأصبحوا بالتالي متأهبين لمتابعة تدريب الخبراء في المنطقة العربية؛



شكل 8 : مثال على رسم خرائط تبين الحالة، أعده المشاركون خلال الدورة التدريبية بأقمار قيس في الأردن.

6.2 ملاحظات ختامية

فقد وقرت الدورة التدريبية الإطار لفهم نقاط قوة ونقاط ضعف المشاركين، مما عزز إدراك منظمة إيكروم للفجوات التي تحتاج إلى أن تُملأ مستقبلا من خلال عقد دورات تدريبية إضافية.

توضح "مقاربة لعب الأدوار" التي تم عرضها في هذه الدراسة الحزمة التعليمية والديناميكية التي تسمح بالرسم والتعلم بواسطة الخبرة المباشرة، لدور المعلومات في حفظ المواقع الأثرية في مراحلها الأولى. فضلا عن ذلك،

6.3 العمل المستقبلي

فضلا عن ذلك، ينبغي لنشاطات التدريب المستقبلية أن توفر مقاربات صيانة وقائية، حيث يتم جمع المعلومات لإعداد معلومات أساسية عن المواقع وبالتالي يتم مواصلة تنفيذ تسجيل فعالية التدخل.

ينبغي لتمرين "لعب الأدوار" أن يغطي في المستقبل مستويات أخرى للتسجيل تكون أكثر تقدماً، مما يوفر للمشاركين الفرصة للقيام بعمليات تسجيل أكثر تفصيلاً للمواقع، وأن يمارسوا بصورة مباشرة ما تتضمنه من قيود وما تقدمه من فوائد.

7. شكر وتقدير

(Christian Biggi) وراهيل ولد ميكاييل (Rahel Wolde Mikael) وباسمين معكرون، وإيزابيل سكاف، ومي الشاعر. ومن المهم أيضا أن تقدم الشكر على التعاون والحماس الذي أبداه المشاركون الذين حضروا هذه الدورات التدريبية. وأخيرا، نود أن نشكر كل الأفراد والمؤسسات التي ساعدت بشكل أو بآخر في إنجاز ورقة البحث هذه.

يوذ المؤلفان أن يعبرا عن شكرهما وامتنانهما لدعم برنامج أثار في المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) لإتاحة الفرصة لهما للمشاركة في نشاطاته التدريبية المليئة بالتحديات. كذلك، نود أن نشكر كلاً من الدكتور زكي أصلان والسيدة ربي صالح على الدعم الذي قدّمناه لإعداد هذا التقرير. ونقدّم شكرا خاصا أيضا لكل من كريستيان بيغي

المراجع

- Almagro, A., 1999, *Photogrammetry for Everybody, XVII CIPA International Symposium on Architectural Photogrammetry, Recife/Olinda (Brazil)*.
- Almagro, A., 2002, *Simple Methods of Photogrammetry. Easy and Fast, XVIII CIPA International Symposium on Architectural Photogrammetry, Potsdam. Berlin, pp.32-38.*
- Bold, John A. 2006, *Guidance on Heritage Assessment. Council of Europe, Strasbourg, France.*
- CIPA, Proceedings of the International Symposiums, <http://cipa.icomos.org> (last visited 02/05/07)
- Clark, K. 2001, *Informed Conservation: Understanding historic buildings and their landscape for conservation. English Heritage.*
- English Heritage: *Developing Data Standards* <http://www.english-heritage.org.uk/server/show/nav.8331> (last visited 02/02/07)
- English Heritage, 2003, *Where on Earth are We? The Global Positioning System (GPS) in Archaeological Field Survey. English Heritage, Swindon, p. 9.*
- ICOMOS charters http://www.international.icomos.org/centre_documentation/chartes_eng.htm (last visited 02/02/07)
- Letellier, R. 2006, *Unpublished training handout: Integrating RecordDIM activities to the Conservation Management Process, Ottawa.*
- Nickerson, S. *ASRix V2.0 Digital Image Rectifier*; <http://nickerson.icomos.org/asrix/index.html> (last visited 02/06/07)
- Santana Quintero, M. 2003, *The Use of Three-dimensional Documentation and Dissemination*, Leuven.
- Schuller, M. 2002, *Building Archaeology, ICOMOS (Monuments and Sites: VII), Munich. Techniques in Studying Built Heritage, R. Lemaire International Centre for Conservation (KU Leuven), 2003.*
- UNESCO World Heritage Centre, 2003, *World Heritage Series n°11 - Periodic Report and Regional Programme Arab States 2000-2003, Paris.*
- Wikipedia 'Panoramic Photography', 2007 http://en.wikipedia.org/wiki/Panoramic_photography (last visited 29/05/07)

توثيق المواقع والمعالم الأثرية: المسرحان الأثريان في جرش *

نايف حداد
طلال العكشة**

خلاصة

(PhotoModler) لتوثيق التراث الثقافي غير المنقول.

تستعرض هذه الورقة التي تشكل دراسة حالة، المسرحين الأثريين في جرش، (المسرح الجنوبي، والمسرح الشمالي). وتبين أن الغرض من استخدام أساليب مختلفة من التوثيق، هو إجراء مقارنة بين التوثيق التقليدي وهو "جهاز المساحة" (Total Station)، بما فيه من مزايا وعيوب، ودقة أساليب، وبين أسلوب استخدام "المساحة المقطعية الليزرية الثلاثية الأبعاد" (3D Laser Scanner)، وبرمجيات "فوتومودلر".

غيرت التقنيات الحديثة مجال التوثيق بشكل كبير، وهي تعدُّ بأن تستمر في إضافة المزيد من التغيير. وتحاول ورقة البحث هذه أن تتناول ما يلي:

- كيف ينبغي لنا أن نفهم توثيق المواقع الأثرية، والمباني التاريخية، والمعالم والنصب، حسب خصوصياتها، وفناتها، وأنواعها، وعناصر توثيقها، أذنين في اعتبارنا المقاييس المتفق عليها دولياً لتوثيق التراث الثقافي.
- إمكانية تطبيق استخدام المساحة المقطعية الليزرية الثلاثية الأبعاد (3D Laser Scanner)، وبرمجيات التصوير المعروفة باسم "فوتومودلر"

1. مقدمة

الفنية التقنية والرسمية التي تم تحديدها خلال مسار العمل. ويجب أن يوضع هذا السجل في أرشيف محفوظات إحدى المؤسسات العمومية، وأن يكون متوقفاً للعاملين في مجال البحوث. كما توصي المادة المذكورة بأن يتم نشر التقرير.

من هنا، فإن توثيق التراث الثقافي لا يصف فقط السياق الذي وجدت فيه المواد، وعلاقتها زمانياً ومكانياً، بالترسبات الجيولوجية والملاحم المعمارية الكبيرة، ولكنه يعتبر أيضاً بمثابة مراقبة لبقايا النشاطات الإنسانية السالفة. إن عملية التوثيق التي يمكن تبنيها من حيث هي عامل مساعد للنشاطات الثقافية المختلفة، مثل الحماية والتحديد، والمراقبة، والتأويل، وتسجيل القطع الأثرية المسروقة، إن هذه العملية يمكن أن تستفيد كثيراً من مختلف التقنيات الحديثة المتاحة لنا في هذا العصر.

إن التراث الثقافي هو تعبير فريد من الإنجازات الإنسانية، وحيث أن هذا التراث الثقافي معرض للخطر بصورة دائمة ومستمرة، فإن التوثيق هو إحدى الطرق الرئيسية المتوفرة لإسباغ معنى على قيم التراث الثقافي، وتقديم فهم وتعريف لها، وتوفير اعتراف بها. وهو بهذا يشكل أساساً مهماً لإجراءات الترميم والصيانة اللاحقة. فضلاً عن ذلك، تكتسب كل التدخلات على ممتلكات التراث الثقافي طابع الأدلة نفسها، فينبغي إذن أن يتم توثيقها أيضاً. وتؤكد المادة 16 من "ميثاق البندقية"، أنه ينبغي أن يجري دائماً توثيق كافة أعمال الصون والتنقيب توثيقاً دقيقاً في صيغة تقارير تحليلية نقدية تحتوي على رسومات، وأشكال، وصور.

كما ينبغي أن يتم تضمين كل مرحلة من مراحل العمل، بما في ذلك الملاحم

2. فئات التوثيق وعناصره

ب. التوثيق غير التصويري (التوثيق التصميمي): التقنيات المبنية على المسوحات التقليدية لإعداد الخطط والتصاميم والتفاصيل المعمارية؛
ج. التصويري: ويتألف على سبيل المثال من التصوير الفوتوغرافي، والتصوير المعتدل، والتصوير المعتدل بالحاسوب، والتصوير المساحي الضوئي، والمساحة المقطعية الليزرية الثلاثية الأبعاد. وينبغي للتوثيق التصويري أن يوفر معلومات عن الحالة المهمة للمعلم أو النصب أي، قبل الترميم، وأثناءه، وبعد إنجازه.

بغض النظر عن موقع النشاط، أو نوعه أو فلسفته الفنية وحفظه التاريخي، فإن على التوثيق أن يتناول ثلاثة أسئلة هي: ما هو، وأين هو، ومتى؟ وهناك ثلاث فئات وعناصر للتوثيق، هي التالية:

أ. المكتوب: وينبغي أن يشتمل على وصف معماري، وحالة الحفظ، وتفسير لنتائج كل الاختبارات والتحليل، وملخص لكل نتائج التحريات، وتقرير حول التدخلات التي تم تنفيذها؛

3. الدليل الدولي للبيانات والمعطيات الأساسية

التاريخية والمعالم والنصب (1992)؛

ب. مقاييس المعطيات والبيانات الجوهرية للمعالم والنصب المعمارية (1995)؛

هناك ثلاثة مقاييس متفق عليها دولياً لتوثيق التراث الثقافي، هي التالية:

أ. دليل البيانات والمعطيات الأساسية لتوثيق التراث المعماري مثل المباني

* Documentation of Archaeological Sites and Monuments : Ancient Theatres of Jerash

** Naif Haddad and Talal Akasheh

ويمكن تقييم عملية التوثيق بالمقارنة مع هذه المقاييس. كما يمكن ربط اعتبارات أخرى بخصوص المعلم، وتكليفه، وبالقدرة على الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة والنجاح في العمل كسجل تاريخي للنشاطات البشرية.

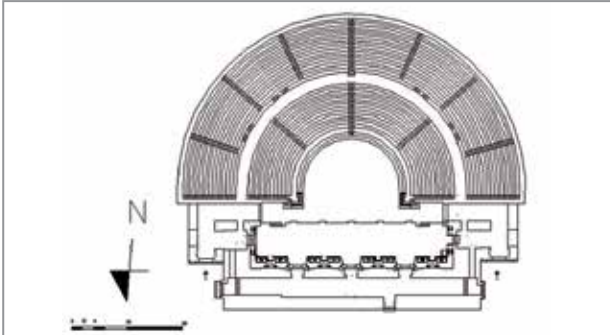
ج. بطاقة هوية القطعة (1997) التي وضعت لتوفير مقياس عالمي للمعلومات اللازمة لتحديد القطع الأثرية، وذلك في ردّ على التهديدات التي يشكّلها الاتجار غير المشروع بعناصر التراث غير المنقول.

4. مسرحا جرش الأثريان

الروماني بومباي (Pompey) في عام 63 قبل الميلاد. إن المسارح الكبرى والساحات العامة الواسعة، والميادين والحمامات، والطرق الرومانية في جرش، التي يبلغ طولها 700 متر وتمتدّ شمال الساحة البيضاوية الشكل، وتحيط بها من الجانبين أعمدة تناطح السحاب، تجعل من المدينة حديقة أثرية حقيقية.

قليلة هي المدن القديمة التي تعد مصانة بشكل جيد ومكتملة مثل مدينة جرش، وهي مدينة مرگية كانت في يوم من الأيام منطقة تجارية مزدهرة، وجزءاً من حلف الديكابوليس (Decapolis) (المدن العشر الهيلينستية-الرومانية في المنطقة). وقد بنيت مدينة جرش في القرن الثاني قبل الميلاد، وغزاها القائد

5. المسرح الجنوبي في جرش



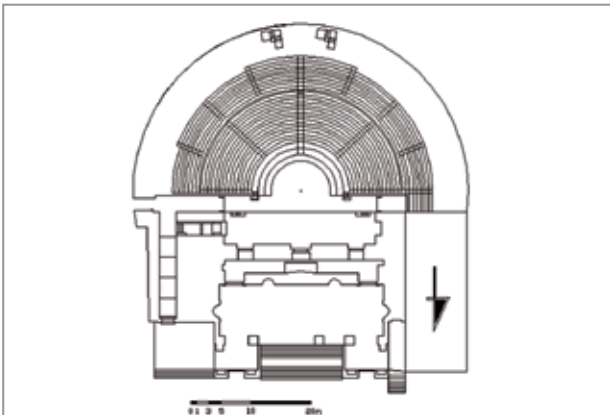
شكل 1: خارطة المسرح الجنوبي

المستوى الأدنى قد تكرر في الطابق الأعلى. كما أن الجانب الأكبر من الحائط الشمالي الخارجي من المسرح هو عبارة عن إعادة بناء حديث. غير أن إعادة بناء الحائط الخلفي الواقع وراء الحائط-الواجهة أمر مؤسف، حيث أننا لا نعرف كيف كان شكله، فترميمات مشكوك بصحتها كهذه، تهدد صلاحية المبنى بأسره؛ إذ كيف يمكن لنا أن نعرف ما هو أصلي وما هو غير أصلي؟ ومن المفرح أن الجزء الأكبر من المسرح أصلي بصورة كاملة (Browning, 1982).

يعدّ المسرح الجنوبي اليوم (قطره الخارجي 70,5 متر) واحداً من أكثر المباني العمومية في جرش إثارة للإعجاب. بدأ تشييده في نهاية القرن الأول للميلاد خلال حكم دوميتيان (Domitian)، واستُكمل بناؤه في أوائل القرن الثاني. وعند استكمالها أصبح بالتأكيد أكثر المسارح من نوعه جمالا في أرجاء المقاطعة كافة. وقد قُسمت المدرجات الموجودة في الفضاء المخصص للمشاهدين (cavea) في المسرح إلى قسمين، تفصل بينهما مصطبة واسعة ذات شكل نصف دائري. وقد شُيّد النصف السفلي من المدرجات في جانب التلّة، فيما شُيّد النصف الأعلى منها فوق التلّة. ورغم أن القاعة العمومية بقيت بحالة جيدة ملحوظة، إلا أن مقاعد الصفوف العليا مفقودة، ولا يمكننا التأكد من عددها الأصلي (شكل 1).

وقد قُسم الجزء الأمامي من المسرح إلى أربعة أقسام تفصل بينها ركائز، ورُيّن كل قسم بكوة مركزية غير نافذة تعلوها قُوصرة (بناء مثلث الشكل) محاطة من الجانبين بكوات مقوّسة. وتعدّ هذه التركيبات المعمارية الدقيقة والمفصّلة سمة عامة مشتركة بين المسارح الرومانية. وتزيّن الجزء الأمامي من المسرح قُوصرة وكوات مقوّسة. وتخرق الحائط الذي يعلو وراء منصّة المسرح وبشكل واجهته (scaenae frons) ثلاثة أبواب يستخدمها المؤدّون للدخول والخروج من منصّة المسرح من الجانبين. ويُحتمل أنه قد كان لهذا الحائط-الواجهة للمسرح طابق ثانٍ، مما يعني أن معظم العناصر الزخرفية والمعمارية الموجودة في

6. المسرح الشمالي



شكل 2: خارطة المسرح الشمالي

يتألف مجمّع المسرح الشمالي من المسرح الشمالي نفسه (قطره الخارجي 43,47 متراً، ويبلغ قطر منطقة المقاعد الأمامية التي تشغل مقدمة أرض المسرح 14,33 متراً)، ومن ساحة موجودة أمامه. وهو أصغر بقدر كبير من المسرح الجنوبي. وتحدد الطريق الشمالية ذات التوجه الشرقي-الغربي (decumanus) توجّهه وهو يفتح عليها، ومنها يتمّ الوصول إليه. وتمثّل صفوف المدرجات في النصف الأسفل الترتيب العادي المألوف وهو أربعة أجزاء، كل منها بشكل إسفين (cunei) ويفصل بينها ممرّ مدرّج، وثمانية في النصف الأعلى. وفي أعلى القسم الأعلى توجد مساحة ضيقة تكاد لا تكفي ممراً، وصفّ من الأعمدة (شكل 2).

وعلى الأرجح أن المسرح نفسه مرّ بمرحلتين أساسيتين عبر تاريخه. فقد تم تكريسه، وربما استكمل بناؤه في عام 65/64 للميلاد. وربما كان مسرحاً صغيراً مخصصاً للقرارات الشعرية، وللإجتماعات، أو للعروض المتواضعة، ولم يكن مخصصاً للمناسبات وللأحداث الكبرى التي كانت ربما تقام في مسرح المدينة

وتُظهر الممرّات الخارجية الثلاثة الأفضل حفظاً في المسرح الموجودة في الطرف الغربي من فضاء الجولس العلوي، تظهر بناءها الأصلي المؤلف من ثلاثة أقواس مستقلة نصف دائرية، ترتفع نحو الخارج وتحمل دلائل على وجود أبواب خشبية كبيرة يبدو أنها كانت تُفتح وتُغلق لتضبط الدخول إلى المسرح والخروج منه. وقد أزيل الحائط-الواجهة الأصلي الذي يعلو وراء منصة المسرح ويواجه الجمهور، واستبدل بجدار أكثر تعقيداً مؤلف من حائطين متوازيين. ويُرجّح أن الحائط-الواجهة الذي كان مبنياً وراء منصة المسرح كان يرتفع إلى طابقين، وأنه كان مزيناً برخام ملون وأعمدة كورنثية قائمة بذاتها، ومدامك علوية مكسرة تقوم وراءها كوات نصف دائرية مزخرفة بالفسيفساء.

الجنوبي الكبير. ولربما كان المسرح أيضاً عبارة عن قاعة اجتماعات مجلس المدينة. وقد تم تعديله مرات عديدة، وربما تم توسيعه أيضاً في الربع الأول من القرن الثالث. وفي آخر الأمر، لم يعد يُستخدم كمسرح في القرن الخامس أو السادس للميلاد. وقد حُفرت على بعض مقاعد المدرجات السفلى باللغة اليونانية أسماء القبائل المُتترعة، والتي كانت ممثلة في مجلس المدينة، ما عدا قبيلة واحدة حملت اسم الإمبراطور الروماني هادريان؛ بينما سُميت القبائل الأخرى بأسماء الآلهة الأولمبيين. وقد شمل توسيع المسرح في الربع الأول من القرن الثالث للميلاد إضافة ثمانية صفوف من المقاعد، وهو ما ضاعف من مساحة استيعاب المسرح لتصل إلى حوالي 1600 شخص.

7. مناهج التوثيق في مسرحي جرش

أو المزواة/إدارة التوثيق الإلكتروني (EDM). إن جمع المعطيات إلكترونياً بأدوات جهاز المساحة، يسمح بجمع سريع لكميات كبيرة من المعطيات الميدانية، كما يتيح أيضاً النقل الفاعل والخالي من الأخطاء للمعلومات إلى الحاسوب. وبمجرد دخولها إلى الحاسوب، يصبح من الممكن تحرير وتصحيح وتحليل تلك المعطيات والبيانات الميدانية لاستكمال التغطية وتوحيّ الدقة.

ولتوثيق المسرحين الجنوبي والشمالي في مدينة جرش، تم التقاط أكثر من 900 نقطة باستخدام جهاز المساحة (Sokkia). كما تم إجراء قياس شريطي لتسجيل بعض أبعاد المسرح (المشهد وبعض التفاصيل المعمارية). وكان الهدف من تلك القياسات جمع مزيد من القياسات الميدانية ذات الأبعاد وقياسات تفصيلية أخرى لتوثيق المسرحين. كما تم إنهاء التوثيق الكامل لمسرح جرش الجنوبي بالبعدين وبالأبعاد الثلاثة، وكذلك توثيق ثنائي الأبعاد، وإعادة بناء مسرح جرش الشمالي.

2. باستخدام برمجيات "فوتومودلر"

فيما قد تكون تقنيات التصوير المساحي الضوئي والمسح المترى مناسبة للمواقع الأثرية والمباني، فإنها تظهر بعض العيوب للقطع الصغيرة والقطع المركبة. وبرنامج "فوتومودلر" هو أحد برمجيات "برنامج ويندوز" الذي يساعد على استخراج القياسات والنماذج ثلاثية الأبعاد من الصور. وبواسطة استخدام آلات تصوير كجهاز إدخال، يتمكّن هذا البرنامج من توفير قياسات وتفصيل دقيقة. وهو يعتمد على استخدام عدة صور (شكل 4) من جوانب مختلفة بطول بؤري معروف، وذلك باستخدام نقاط السيطرة (شكل 5). وبإمكان برنامج "فوتومودلر" أن يخلق نماذج ثلاثية الأبعاد ويرسل بيانات القياس بشكل ملف من نوع (dxf).

المزايا	العيوب
يحتوي على معلومات تتعلق بتفاصيل السطح، مثلاً، (نماذج التعرية). الصور أسهل على التفسير والإدراك من الرسومات.	ضرورة وجود المصورين ذوي المهارة العالية. ينبغي أن يكون تكبير الصور شديد الدقة. الحجم التصويري (التناظر).

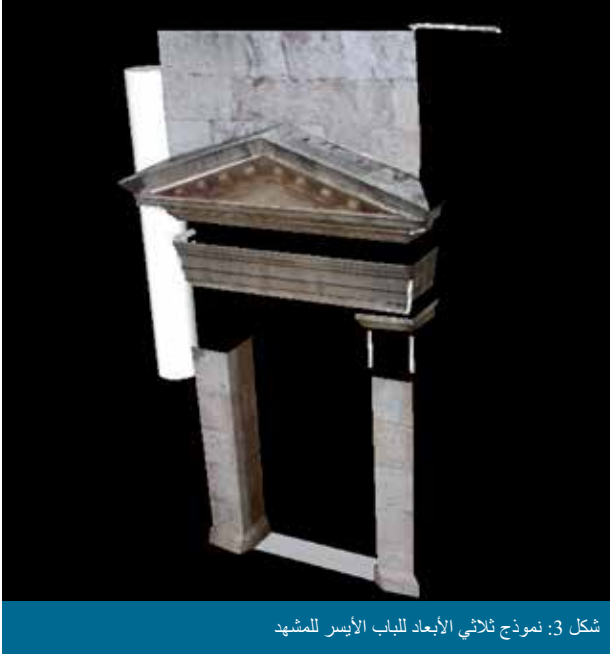
برنامج "فوتومودلر" هو واحد من البرمجيات التي استخدمناها في التوثيق والقياس والتخطيط لمشهد المسرح الجنوبي في جرش. وتم التقاط عدة صور مختارة من مواقع تختلف قليلاً بعضها عن البعض الآخر، وذلك باستعمال آلة تصوير رقمية. ومن أجل تحديدها، تم الحصول على صورة ثلاثية الأبعاد للمشهد. ووصولاً إلى هذا الهدف استخدمنا جهاز المساحة من نوع (Sokkia) لجمع أكثر من 50 نقطة للتمكّن من تسجيل المواقع الثلاثية الأبعاد. وقد اختيرت هذه النقاط بعناية لتكون جيدة التوزيع على المشهد لاستخدامها بمثابة نقاط

إن الهدف من استخدام مناهج مختلفة لتوثيق مسرحي جرش الجنوبي والشمالي، هو المقارنة بين مزايا، وعيوب، ودقة كل من المنهج التقليدي في التسجيل، وبين مزايا، وعيوب، ودقة المساحة المقطعية الليزرية الثلاثية الأبعاد، وبرمجيات التصوير "فوتومودلر". فالإتقان هو صفة القياس وصوابه بغض النظر عن دقته. والدقة تشير إلى رهاقة الفروقات التي جرى قياسها. وسيتمّ تقديم نتائج دراسات الحالة وتجري المقارنة فيما بينها. أما الهدف فهو إعطاء المستخدمين - غير المختصين في الغالب بقياسات الأرض (nongeodetic) - توصيات حول أي المناهج أكثر ملاءمة لأي نوع من التطبيق، حتى ولو كان الجمع بين استخدام المسح المقطعي الليزري الثلاثي الأبعاد، وبين برمجيات "فوتومودلر" أمراً مستحسنًا. وينبغي إمعان النظر في معايير مثل نوعية النتائج، ومبلغ التكلفة، والوقت، والتجهيزات اللازمة، والمشكلات الطارئة ودراساتها وأخذها بعين الاعتبار.

وقد أجرينا عدداً من دراسات الحالة لهذين المسرحين بهدف تحريّ مزايا هذه المناهج وعيوبها، ومدى دقتها. وقد تمّ اختيار قطع مختلفة، وتسجيل أجزاء منها بواسطة الشريط وجهاز المساحة وبرمجيات "فوتومودلر"، والمسح المقطعي الليزري الثلاثي الأبعاد. وفي مشروع البحث هذا، قمنا بالجمع بين عدد من أهداف التجارب المختلفة التي تسمح بإجراء تحريّ لوعية النقاط المسجلة بواسطة المساحات الليزرية والنماذج الهندسية المستمدة من العدد الوافر من مجموعات النقاط.

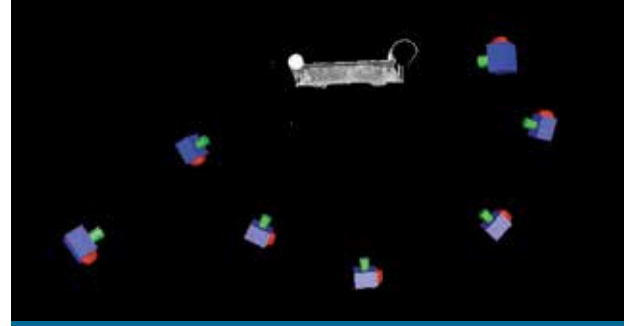
1. باستخدام برمجيات جهاز المساحة والتصميم التلقائي بمساعدة الحاسوب (AutoCAD):

يعدّ جهاز المساحة، من حيث المفهوم، جهازاً مختلفاً عن معظم أنظمة القياس الأخرى التي يستخدمها علماء الآثار، وذلك بسبب فعاليته على نطاق واسع من القياس، ولتمتعه بدقّة غير عادية بحسب تجربتنا. فالحدود التي كانت تعيق دقّة الرسم والتي كانت متّصلة في استخدام الرسوم المقاسة، أزيلت بواسطة أنظمة التصميم بمساعدة الحاسوب (CAD systems). فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل على قياس مركز إحدى النقاط التي تبعد مسافة كيلومتر واحد من جهاز المساحة وأن تكون دقيقة إلى السنتمتر الواحد على الأقل. وهذا معادل لاستخدام شريط لقياس مسافة إحدى القطع التي تبعد متراً واحداً بدقة تبلغ 0.01 ملليمتر. ويمكن استخدام جهاز المساحة لقياس البناءات الأثرية خلال عمليات التنقيب. أما الدقة التي يمكن بها لنظام التصميم بمساعدة الحاسوب المحافظة على الروابط، فتعتمد على الهيكل الداخلي للمعطيات المختارة. لكن أنظمة مقاييس التصميم بمساعدة الحاسوب كلها تحافظ على الروابط بدقة تفوق قدرة العلماء على القياس. فالماسح الذي يجمع المعطيات والبيانات مستخدماً التقنيات ما قبل الإلكترونية، كان بإمكانه أن يستخدم الشريط للحصول على المقاييس مع الرسم المقطعي للمعلومات عن مخططات الواجهات وتقدير الكميات، أو أنه كان بالإمكان إكمال المسح باستخدام تقنيات قُطبية مثل المسوحات بجهاز النقل

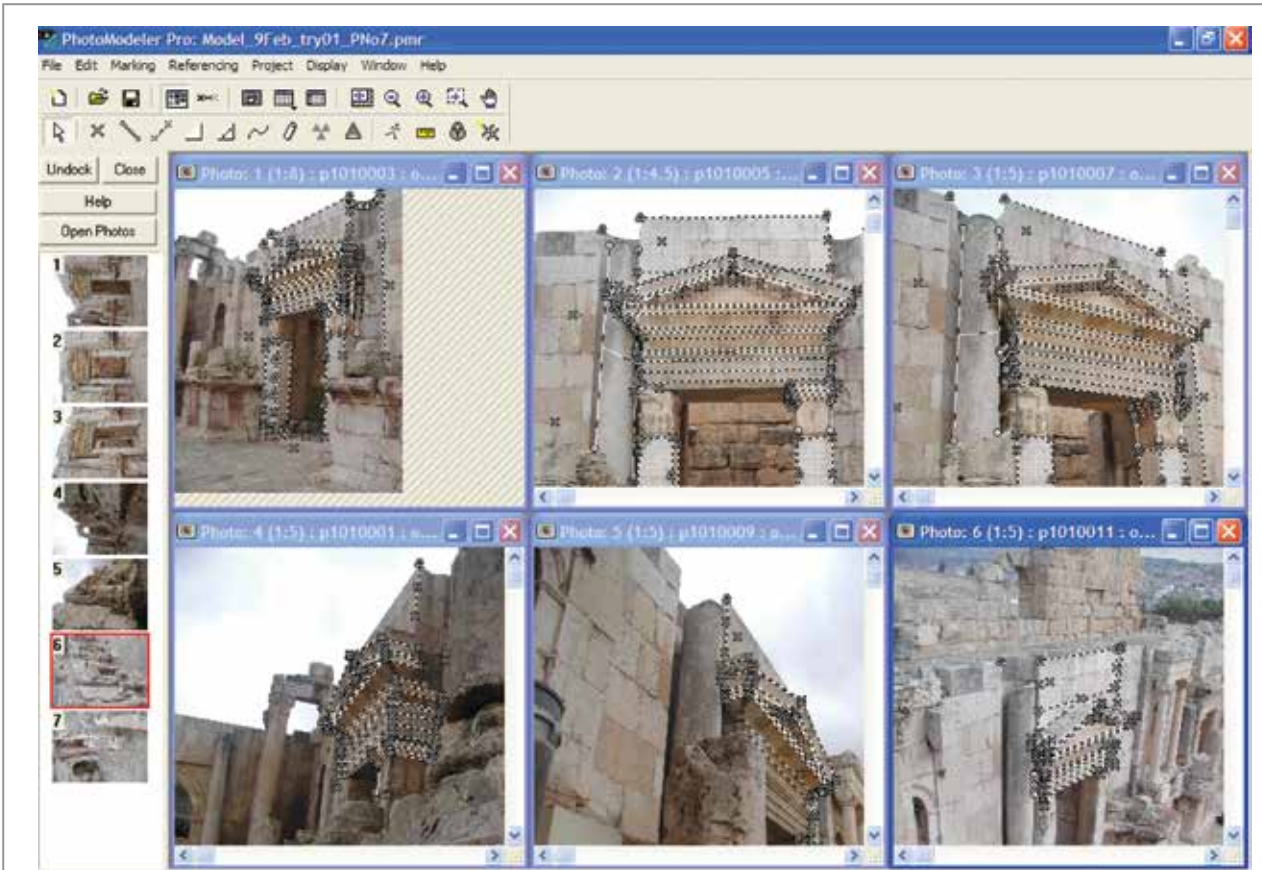


شكل 3: نموذج ثلاثي الأبعاد للباب الأيسر للمشهد

مراقبة أرضية (GCP) (شكل 5). وبهذه المعطيات بات بإمكاننا إنتاج صور نموذجية ثلاثية الأبعاد، وصور التقطت بالتصوير الرقمي من الأعلى مباشرة (بالصوير المساحي الضوئي) وبقياسات (X,y,z) أو (orthorectified) بأطوال منصة المسرح الجنوبي لمدينة جرش. ولمزيد من الدقة أنتجنا نموذجاً أكثر تفصيلاً لملاحم المشهد وسماته - الباب الأيسر - (شكل 3)، وبعد ذلك جمعنا معاً تلك النماذج المفصلة لإنتاج مشهد المسرح.



شكل 4: أربع محطات لآلات التصوير لإنتاج نموذج ثلاثي الأبعاد للباب الأيسر لمنصة مسرح جرش الجنوبي.

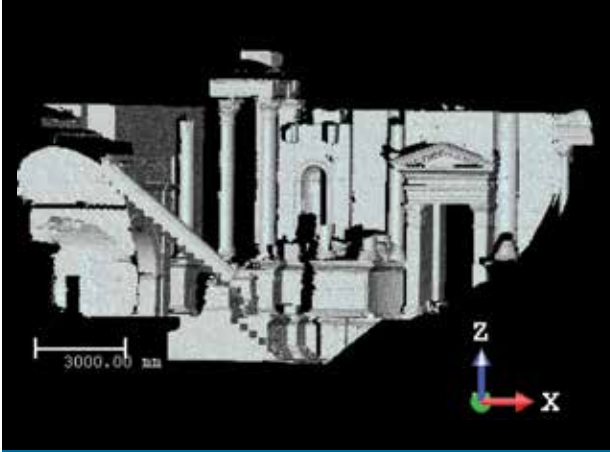


شكل 5: عدة صور التقطت من زوايا مختلفة بطول بؤري معروف، باستخدام مواقع المراقبة للمشهد

3. باستخدام مساحة ليزيرية ثلاثية الأبعاد

(1000) نقطة في الثانية. تقوم التقنية الأرضية للمسح بالليزر على مجموعة أجهزة الاستشعار النشطة التي تقيس مباشرة المسافة بين جهاز الاستشعار والموقع فوق القطع التي تخضع للمراقبة. أما القطع التي يمكن توثيقها بالمساحة الليزرية المقطعية الثلاثية الأبعاد فتتراوح ما بين أحجام النقود أو الكسرة من إناء خزفي حتى

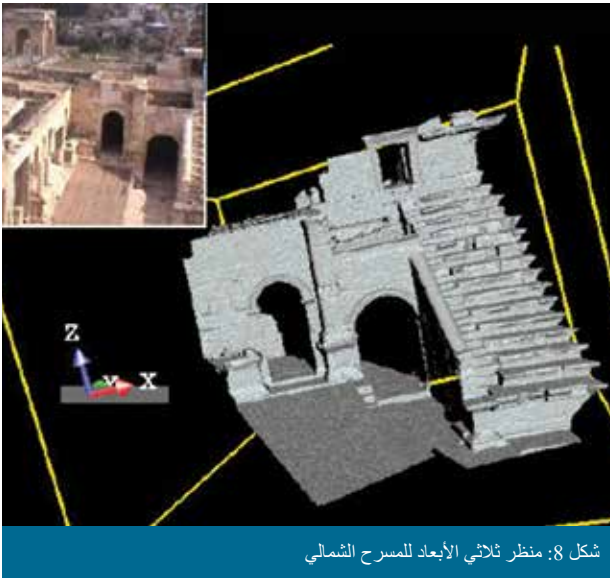
إن تقنية المسح بالليزر بقدراتها على الالتقاط الآلي للبيانات تفتح آفاقاً جديدة، ويمكنها أن تلبي معظم المتطلبات لهذا النوع من العمل التطبيقي. وتمثل تقنية المسح بالليزر التقنية الأكثر تقدماً المتوفرة لقياس القطع وتوثيقها. وبإمكان المساحة الليزرية الثلاثية الأبعاد الموجودة لدينا أن تقيس ما معدله ألف



شكل 6: جزء من المشهد وصفوف المدرجات بالمسرح الجنوبي



شكل 7 : سحابة من النقاط للمشهد بالمسرح الجنوبي



شكل 8: منظر ثلاثي الأبعاد للمسرح الشمالي

المشاهد الثقافية المتكاملة. ولا تناسب أساليب التسجيل التقليدية مثل التصوير المساحي الضوئي عن كثب كل أنواع القطع، خصوصا عندما تكون سطوح القطع تلك غير مستوية أو غير منتظمة، ولا يكون هيكلها محددا بوضوح، لذا فإن التصوير بالماسحة الليزرية سوف يعطي نتائج أفضل من النتائج التي يعطيها التصوير المساحي الضوئي. وعلى عكس التصوير المساحي الضوئي، فإن الماسحة الليزرية الثلاثية الأبعاد تنتج مباشرة عددا ضخما من النقاط الثلاثية الأبعاد. ويمكن استخدام العدد الوافر من النقاط الذي نتج عن استخراج عناصر التصميم بمساعدة الحاسوب - أو استخدام طريقة تثليث المواقع (point triangulation) بهدف خلق نموذج لسطح ثلاثي الأبعاد. فضلا عن ذلك، يمكن رسم الصور بالتفصيل على النموذج للحصول على نسخة تقديرية للقطعة الحقيقية. وفيما تستطيع تقنيات التصوير المساحي الضوئي والمسح المقطعي الليزري تقديم نتيجة مشابهة، إلا أن المستخدمين اعتادوا الحصول على معطيات مكتملة إضافية مثل الرسومات التخطيطية والنموذج الرقمي الأرضي (DTM - Digital Terrain Model)، وغيرها.

إن الميزة الأساسية، مقارنة بالتصوير المساحي الضوئي عن كثب، هو توفر قرب الوقت الحقيقي الثلاثي الأبعاد بحالة السطوح غير المنتظمة. فالقدرة المدهشة على جمع المئات أو الآلاف من النقاط في الدقيقة الواحدة، يلقي من المنتجين والمستخدمين كل إشادة ومدح. ومن جهة أخرى، لا تلقى الأسئلة المتعلقة بنوعية ودقة النقاط المسجلة سوى اهتمام ضئيل. ولا توجد أية مقارنة بالخصائص التي يحددها المنتجون.

والفرق الرئيسي بين التصوير المقطعي بالليزر والتصوير المساحي الضوئي واضح: بينما المسح بالتصوير المساحي الضوئي يؤدي إلى الحصول على المعطيات والبيانات بطريقة غير مباشرة، (هناك حاجة للصور قبل تنفيذ القياسات)، فإن التصوير المقطعي ينتج مباشرة نقاطا ثلاثية الأبعاد. ومثل أدوات المسح الجيوديسي (الخاص بقياسات الأرض geodetic)، ليس بالإمكان استخدام الماسحات المقطعية عندما تكون القطعة أو منصة المراقبة في حالة حركة. في هذه الحالات، فإن الصور الملتقطة بالتصوير المساحي الضوئي، والتي يمكن الحصول عليها بأوقات عرض قصيرة جدا، هي الوسيلة الوحيدة من وسائل التوثيق المترى. ورغم أن المساحين يميلون إلى الدقة بوصفها الاعتبار السائد والغالب عندما يقارنون بين تجهيزات القياس، إلا أنه من أجل الاستخدام العملي هناك خصائص عديدة أخرى قد تكون حاسمة في إطار بعض الشروط المسبقة للمشاريع. وهناك أربع مراحل لمزاولة العمل وإنجازه هي التالية: المسح المقطعي في الميدان، والتسجيل، والتقطيع والتجزئة، وصنع النماذج. ولإنشاء نموذج ثلاثي الأبعاد دقيق لكل من المسرح الجنوبي والمسرح الشمالي، استخدمنا ماسحة ليزر ثلاثية الأبعاد من نوع (MENSIGS100). وجاءت النتائج التي حصلنا عليها دقيقة جدا. وكان أول تنفيذ باستخدام التقنية الجديدة يبدو مفيدا جدا وواعدا. وكانت الميزة الرئيسية للتصوير الليزري هو التجميع السريع والمباشر لأعداد ضخمة من نقاط سطح الجسم. ولا تحتاج عملية القياس إلى أي حضور أو وجود في المكان المعني، باستثناء وقت التركيب والإعداد عند تأسيس نقطة نظر جديدة.

قيدَ الدرس. ويمكن حمل النتيجة النهائية إلى برنامج الحاسوب (CAD) مثل (AutoCAD) أو (Micro Station). وقد تم التقاط بضعة ملايين من النقاط الثلاثية الأبعاد، كما التقطت أيضا مجموعة من الصور ذات البعدين.

وفي المسرح الجنوبي تم تركيب ثلاثة أجهزة لالتقاط نقاط المسرح من عدة زوايا مختلفة، كما يظهر في (الأشكال 6 و7 و9). وقد استخدمنا في المسرح الشمالي ثلاثة أجهزة لتغطي المسرح بأسره، وجهازين لالتقاط صور للمنطقة المحيطة. وتظهر هذه الأجهزة كلها مع سحابة النقاط في (الشكلين 8 و10).



شكل 9: جزء من البوابة الشمالية للمسرح الجنوبي.

المزايا	العيوب
- قياسات شديدة الدقة.	- باهظة التكاليف.
- حلّ في مواقف قد تكون فيها القياسات الثلاثية الأبعاد بوسائل أخرى صعبة.	- محدودية التطبيق على الجسم من حيث حجمه وارتفاعه.
- سرعة في التقاط البيانات والمعطيات.	- قد تواجه صعوبات على بعض سطوح المواد.
- إمكانية إجراء التصوير المساحي المقطعي في الموقع نفسه.	- قد يكون من الصعب تصحيح المعطيات والبيانات وتحريرها لاستخراج نتائج ذات دلالة.

8. الحصول على البيانات بالمساحة الليزرية

الضرورة واللازمة. وعموماً، يمكن تقسيم عملية المعالجة هذه إلى طريقتين اثنتين هما: عملية التسجيل وعملية المسح بالمكتب. أثناء عملية التسجيل نسجل عدة مسوحات بشكل متزامن وذلك باستخدام البيانات والمعطيات التي يتم التقاطها خلال المسح المستهدف. وقد تم تعيين عدة اختبارات ميدانية باستخدام المجالات البيضاء بالحصول على معلومات تتعلق بدقة المسافات في اتجاه المسح وعبره. كما أننا نستعمل أيضاً أداة المرجعية الجغرافية لوضع المعطيات والبيانات المسوحة في نظام بيانات معروف. وأثناء إجراء نموذج المسح في المكتب نقسم مجموعة النقاط التي تشكل سحابة النقاط إلى أجزاء منطقية، كما أننا نستخرج قياسات من أنواع مختلفة من الرسومات ذات البعدين من مجموعة النقاط تلك. ثم يتم إرسال النتائج المستخرجة إلى أنظمة التصميم بمساعدة الحاسوب.

بدءاً بمسألة الدقة، يجب أن يكون مفهوماً أن أجهزة المساحة محدودة الدقة، وهذا ما يتم تجاهله، وهو ما يؤثر على الدقة النهائية. وتشير الدقة إلى اتفاق القيمة مع القيمة الحقيقية. في حين أن المشكلة كانت في وقت من الأوقات قياس بأدق ما يمكن، أو لرسم ذي قياس أن يعرض بدقة، فالمشكلة إذن، هي، كيف يتم القياس وكيف يتم التسجيل بالدقة المطلوبة لمشروع معين. إن تقديماً مقارنة للتقنيات الموجودة في التقاط المعطيات والبيانات، وفي رسم البوابة الشمالية من المسرح الجنوبي، ونتائج قياسات شريط القياس، وبرمجيات "فوتومودلر"، والمسح الليزرية الثلاثي الأبعاد، والمساحة المقطعية الليزرية (MENSI-GS100)، ترد وتظهر في الجدول رقم 1.

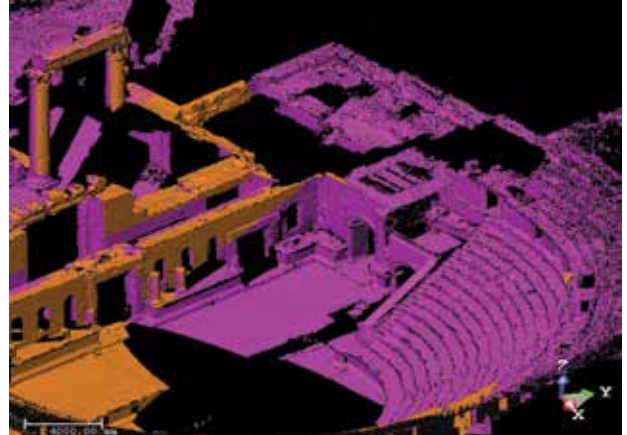


شكل 11: سحابة من النقاط لصفوف المدرجات بالمسرح الجنوبي

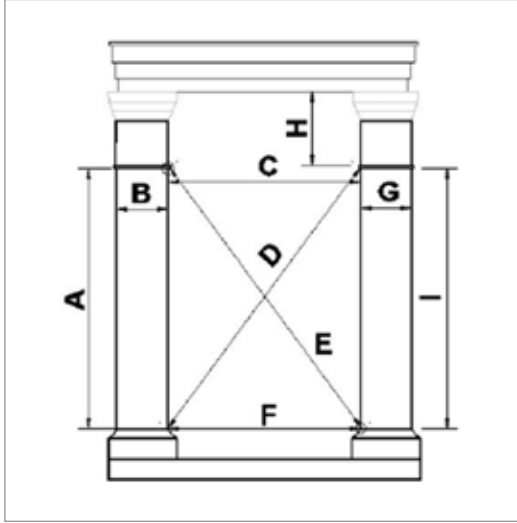
تم استخدام المساحة المقطعية الليزرية (MENSI-GS100) في هذا المشروع. وقد أجري المسح من عدة مواقع ليتم الحصول على تغطية كاملة للسطح بتداخل كافٍ. (شكل 10). وتتمتع هذه الآلة المساحة بمجال أوصي به، يبلغ ما بين 2-100 مع النطاق الأمثل المقدر بالمتر. وفي هذا النظام يبلغ مجال الرؤية الأفقي والعمودي 60 درجة. وقد سمحت الأهداف العاكسة الموزعة في الموقع بتسجيل سهل للبيانات المسوحة خلال عملية تحليل البيانات. ورغم أن برمجة المسح الليزري توفر إمكانية الوصول المباشر والفوري إلى المعطيات المسوحة، وذلك بتحري سحابة النقاط بصرياً في الموقع نفسه، إلا أنها برهنت على أن أجزاء من الموقع قد استنتيت، وأن هناك حاجة لتداخل أكبر لاستكمال دمج كل المسوحات.

1. برمجيات (3Dipsos) وهو واحد من البرمجيات المتطورة التي تعيد رقمياً بناء نماذج ثلاثية الأبعاد من الهياكل أو المشاهد التي تستمد من سحابة كبيرة من نقاط البيانات التي التقطتها المساحة الليزرية الثلاثية الأبعاد. وهو عبارة عن معالجة برنامج تطبيقي وسيط بين المسح الليزري واستخدام البيئة التي أعيد بناؤها في تطبيقات أخرى. ولهذه البرمجية القدرة على إرسال النماذج النهائية الهندسية إلى برمجية "أوتوكاد" (AutoCAD) باستخدام محول (SAD).

2. مسح الأعمال الحقيقية. يوفر للمستخدم مجموعة أدوات لمعالجة سحابة النقاط الثلاثية الأبعاد والصور ذات البعدين، بهدف الحصول على المعلومات



شكل 10: المسرح الشمالي؛ المناطق المتداخلة والثغرات



المساحة المقطعية الليزرية الثلاثية الأبعاد MENSI-GS 100	برمجيات فوتومودلر قياس (سم)	شريط القياس (سم)	
254.153	248.8	253	A
49.1	50.2	50	B
186.445	187.4	187	C
319.096	311.9	314.45	D
314.948	310.2	315	E
188.310	186.7	186.7	F
48.80	50.2	49.5	G
68.4690	71	71	H
251.149	249	253	I

جدول 1

9. ملاحظات ختامية

الأساسية هي عملية التقاط البيانات والمعطيات بطريقة آلية كاملة باستخدام المسح الليزري الأرضي. وبشكل عام، يتطلب المسح الليزري مشاهدة القطعة من عدة جهات نظر للوصول إلى ظلال واستنتاجات.

ولتحقيق أفضل دقة في برمجية "فوتومودلر"، ينبغي:

أ. ضمان استخدام آلة تصوير جيدة ذات عيار محدد للمشروع؛

ب. استخدام الصور العالية الدقة؛

ج. ضمان أن تكون الزاوية الواقعة بين جهازي التصوير أقرب ما تكون إلى 90 درجة؛

د. ضمان أن تظهر جميع النقاط على ثلاث صور أو أكثر؛

هـ. ضمان أن تكون النقاط وعلامات الخطوط الموجودة على الصور كافة دقيقة، وأن لا يتم التخمين بموقع أية نقطة إذا لم يكن بالإمكان رؤيتها، أو إن لم تكن واضحة، أو ضبابية أو مخفية بفعل جسم آخر أو قطعة أخرى.

ومع ذلك، فإن الدقة التي توفرها مجموعة محطات المسح التصويري أو برمجية التصوير المساحي الضوئي والتي تم تسجيلها في نماذج التصميم بمساعدة الحاسوب يجب ألا تتعدى حدود الدقة التي يوفرها إجمالي النظام ويجب أن تكون مناسبة للمهمة قيد العمل. وكما سبق ذكره، فإن كل مشروع له خصوصياته. ويجب أن تكون هذه الاحتياجات محددة بعناية وتأن، وأن يعلن عنها بوضوح، وأن تلتى بشكل صحيح من قبل كل من مناهج المسح وعملياته. ويوفر المسح الليزري معلومات ثلاثية الأبعاد ومكثفة يمكن تطبيقها لنماذج التصميم الرقمي (Digital Elevation Model - DEM) وأيضاً لتحديد البيانات الأرضية لنقاط المراقبة التي سبق تعيينها وإبرازها. وتعتبر المجموعات الكبيرة من البيانات والمعطيات التي تُجمع ويتم الحصول عليها عائقاً أمام تصورات الحاسوب الافتراضية. وإنه غالباً ما يكون من الصعب جداً التعامل مع البيانات والمعطيات بدون وجود ذاكرة كبيرة (Random Access Memory - RAM) تُقدّر بابتين جيجا بايت (GB).

تم تنفيذ التوثيق لمسرح جرش بجمع كل من التصوير المساحي الضوئي والمسح الليزري الثلاثي الأبعاد. وبشكل عام فإن:

- المسح اليدوي هو عمل مكثف خصوصاً في الميدان.
- التصوير المعدل بالحاسوب هو أبسط طريقة لإنتاج الرسومات. فلم تعد هناك حاجة إلى آلات التصوير المتري، بل يمكن الاستعاضة عنها بآلات التصوير الرقمية البسيطة.
- ميزة استخدام التصوير المساحي الضوئي تكمن في سرعته ودقته، خصوصاً في المساحات الكبيرة والبناءات المعقدة والمركبة.
- التكلفة ستكون حتماً واحدة من العوامل الحاسمة في الاختيار ما بين أساليب ومناهج التسجيل المختلفة، ولكنه لا يجب أن يستخدم لتقرير مستوى المسح.

إن الجهود المطلوبة واللازمة للحصول على نماذج دقيقة ومفصلة من نماذج التصميم الرقمي (Digital Elevation Model)، وهو تمثيل رقمي لتضاريس سطح الأرض، بوسائل استخدام التصوير المساحي الضوئي فقط، تعتبر جهوداً كبيرة نسبياً. فهناك حدود للدقة تستند إلى مجموعة مختلفة من العوامل المساهمة، وتشويه العدسة، ودقة قياسات طول العدسة البؤري، وحجم الصور المستخدمة.

وتعدّ برمجية الحاسوب "فوتومودلر" طريقة قياس أنيقة مستخدمة في توثيق تطبيقات التراث الثقافي. إن عيوب هذا المنهج، التي ترتبط أساساً بالمجالات المحدودة للهندسة في ظل القطعة هي أكثر بروزاً عندما تكون القطعة على هيئة مجمع كبير. لكن استخدامها لا يتطلب تكاليف كبيرة أو تجهيزات متطورة حيث لا يلزم سوى آلة تصوير رقمية ذات عيار محدد. وقد أظهر المسح الليزري الأرضي مؤخراً أن لديه القدرة على أن يكون ذو قيمة رئيسية بالنسبة إلى المختصين في تسجيل التراث الثقافي. وفي حين أن جمع البيانات في هذا المشروع باستخدام كل من مناهج برمجية "فوتومودلر" والمساحة الليزرية، يشير إلى كسب صغير في الوقت مقابل استخدام المساحة الليزرية فقط، والميزة

10. شكر وتقدير

المجتمعي - INCO MED، كما نوجه الشكر لدائرة الآثار في جرش لإعطائنا الإذن للقيام بهذا العمل والسماح به.

ERATO ICA3-CT-2002-10031) يتلقى مشروع البحث هذا الدعم من المفوضية الأوروبية ضمن ما يسمى "التأكيد على الدور الدولي في البحث

John Coles, "The Site Record and Publication", *Conservation on Archaeological Excavations*, Ed. N.P. Sanley Price, ICCROM, pp.59-69, Rome, 1995.

"Photogrammetric Measurement, Object Modeling and Documentation in Architecture and Industry", Ed. Petros Patias, *ISPRS*, Vol. XXXII, Thessaloniki, 1999.

Documenting the Cultural Heritage, Robin Thornes and John Bold, (Ed.) Getty Information Institute, 1998.

WWW 2001: An extensive collection of links to laser scanner producers and reports about applications in cultural heritage is maintained by the authors at <http://scanning.fh-mainz.de>

www.international.icomos.org/recording_fre.htm

Browning, Iain/ Jerash and the Decapolis/ Chatto and Windus.London/ 1982/ (Ds154.9 G47 B76 1982).

Carl H.Kraeling/ Gerasa City of the Decapolis/ Yale University/ Published by the American Schools of Oriental Research/ New Haven, Connecticut/1938.

W. Boehler, M. Bordas Vicent, A. Marbs (Investigating Laser Scanner Accuracy , The XIXth CIPA Symposium at Antalya, TURKEY, 2003.

Harrison Eiteljorg, How Should We Measure an Ancient Structure?, *Nexus Network Journal*, vol. 4,no.4(Autumn2002),<http://www.nexusjournal.com/Eiteljorg.html>)

Boehler, W., Heinz, G., Marbs, A. The Potential of Non-Contact Close Range Laser Scanners for Culture Heritage recording, CIPA Working Group VI) 2001.

إدماج التوثيق في عملية إدارة المواقع: رسم خرائط الحالة، وأشكال التجوية وعملياتها *

مي الشاعر**

1. مقدمة

وقد أكد "ميثاق البندقية" (1964) أهمية التوثيق في الحفظ في المادة (16) التي تنص على أنه: "في جميع أعمال الترميم والحفظ والحماية والتنقيب، ينبغي دوماً أن يصاحبها توثيق دقيق يوضع في شكل تقارير تحليلية ونقدية موضحة بالرسومات والصور الفوتوغرافية".

علاوة على ذلك، فإن مبادئ تسجيل المعالم ومجموعات المباني والمواقع (1996) تذكر أن: "التسجيل هو التقاط المعلومات التي تصف الشكل، والصورة المادية، والحالة، واستخدام المعالم ومجموعات المباني والمواقع، في نقاط زمنية معينة، وهي جزء ضروري من عملية الحفظ"؛ وبالتالي فهو يركز على فكرة توثيق حالة المعالم. كما يذكر أيضاً أن "التسجيل ينبغي أن يتم إلى مستوى ملائم من التفاصيل من أجل أن: (أ) يوفر المعلومات لعملية تحديد التراث وفهمه وتأويله وعرضه..."، وأن جزءاً من المعلومات التي ينبغي تضمينها في مجموعة السجلات المعدة لهذا الغرض، هو تقييم الوضع الراهن للموقع التراثي.

يعدّ التوثيق جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المواقع التراثية التي تشمل تسجيل حالتها الراهنة، وهو ما يعتبر أداة مهمة جداً لمراقبة مواقع التراث والمعالم، ورصد حالتها، والعمل على التخطيط لحفظها وحمايتها. ولكي يكون بالإمكان رسم خرائط حالة (Condition mapping) المواقع بصورة صحيحة، ينبغي معرفة الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية المستخدمة في رسم خرائط الحالة المادية للنصب والمواقع، بالإضافة إلى الإلمام بنظرة عامة على أشكال وعمليات التجوية (Weathering) [أي أثر العوامل الجوية عليها].

إن رسم خرائط الحالة المادية لممتلك تراثي ما، يساعد على توفير فهم لدرجة التجوية التي أصابت موقعاً أثرياً معيناً، ولدرجة ما لحق به من التراجع والتدهور، وبالتالي يساهم في تحديد حالة حفظه. كما أنه يساعد في التوصل إلى التشخيص السليم لأسباب ما أصابه من التراجع والتدهور، وهو أمر ضروري لوضع خطط للتدخلات الأكثر ملاءمة لحفظه.

2. منهجية رسم الخرائط

التحريات الضرورية في الموقع، وتسجيل حالة الحفظ الراهنة فيه، فهم المحيط الذي يقع فيه الموقع التراثي، والإحاطة بأنواع عوامل التدهور التي تعرّض لها. أما أسباب التدهور فتشتمل على الماء، وعلى الأملاح، وبخاصة الأملاح القابلة للذوبان، وعلى العوامل المناخية، والعوامل الإنسانية، كالتدخلات غير الصحيحة على سبيل المثال. كما يمكن لهذه العوامل كلها أن تتسبب في حدوث عمليات يمكن أن تكون عمليات تجوية كيميائية، أو فيزيائية، أو بيولوجية (Borelli, 1988 ; Torraca, 1999).

كذلك يمكن للتجوية الكيميائية أن تحدث نتيجة تفاعل الصخور والمعادن مع التغييرات البيئية مثل درجات الحرارة، والضغط الجوي، والرطوبة؛ بينما تتصف التجوية الفيزيائية بحدوث تغيرات لا تؤدي إلى تبدل التركيب أو البنية (Borelli, 1999 ; Torraca, 1988).

ولكي يصبح بالإمكان إجراء تقييم ميداني لحالة الممتلك التراثي، فضلاً عن تسجيل ذلك التقييم، فإنه من الضروري فهم عمليات التجوية والتدهور، والأشكال المختلفة للتآكل، والتقنيات اللازمة للتسجيل. ومن المهم وضع مسرد مصطلحات خاص برسم خرائط الأضرار قبل بدء النشاط الفعلي لإجراء عملية التسجيل. ويجب أن تتضمن مثل تلك المسارد اسم الضرر الذي لحق بالممتلك، ووصفاً لهيئته، وفي بعض الأحيان أسبابه، وشكلاً لتمثيله، ومفتاحاً تفسيرياً للخارطة. ولا توجد حتى الآن أية معايير أو مسارد مصطلحات دولية مكرسة، بالرغم من وجود عدد من مسارد المصطلحات التي تم استخدامها بفعالية (Grimmer 1984 ; Fitzner and Heinrichs 1994, 2004 ; Fitzner, Heinrichs, and Kownatzki, 1996; NORMAL 1/88).

إن منهجية رسم الخرائط التي تحدّد أوضاع المبنى والمعالم ينبغي أن تشمل مراقبة دقيقة لها، يتبعها تحديد حالة حفظها، وتعيين أنواع التآكل، ورسم خارطة مفصلة لأشكالها المختلفة، بهدف وصف وتسجيل نوع الأضرار الظاهرة للعيان، ودرجة تلك الأضرار وأمكانة توزّعها، (Fitzner, Heinrichs, and Kownatzki, 1996 : 41) (شكل 1). وبعد الانتهاء من اتخاذ تلك الإجراءات، يصبح بالإمكان تحديد أسباب التآكل تحديداً قائماً على التحليل العلمي وعلى الاختبار، ومن ثمّ يمكن أن يبدأ التخطيط للحفظ والحماية والصون.

إن رسم الخرائط الدالة على الأوضاع الراهنة لممتلك تراثي ما، يمكن أن يتم بدرجات مختلفة من التفصيل اعتماداً على هدف التقييم، والغرض منه، فضلاً عن الوقت المتاح، والموارد المخصصة والمتوفرة. ويعكس رسم الخرائط مستوى التقييم ودرجته: التقييم السريع، في مقابل التقييم المفصل. ويمكن إجراء تقييم الوضع الراهن بغرض وهدف المراقبة، أو لتوفير فكرة عن حالة حفظ الموقع التراثي. إن تقييمها كهذا يمكن أن يكون تقييماً سريعاً، غير أنه أساسي وضروري لإدارة الموقع. ومن ناحية أخرى، ينبغي إعداد تسجيل كامل وشامل للوضع الحالي للمواقع التراثية بهدف وضع خطة لحمايتها وحفظها.



شكل 1

كذلك فإن من الضروري قبل إجراء

* Integrating Documentation in the Process of Site Management : Condition Mapping, Weathering Forms and Processes

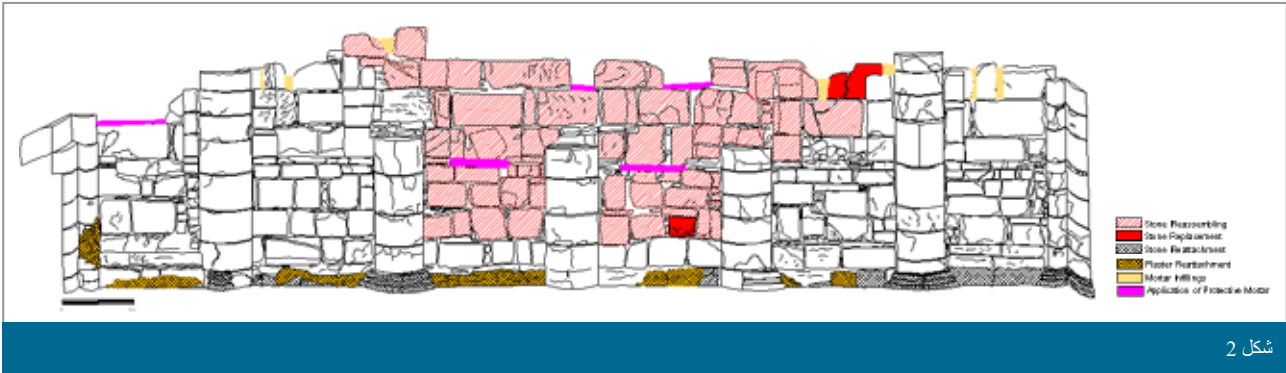
** May Shaer

حيث هي تركيب على الصور الفوتوغرافية المعدلة، ويُقصد بها تلك الصور الفوتوغرافية التي تحتوي على معلومات مِثْرِيَّة (metric information) وتكون خالية من التشوّه. ويمكننا أن نبدأ بالقول إن الصور الفوتوغرافية أساسية لفهم الوضع الراهن للتراث.

فضلا عن ذلك، وعند إجراء التحقيق الميداني، يمكن القيام برسم الخرائط الرقمية على شكل طبقات من المعلومات تُرسم وتُحطط فوق الصور التي تم إصلاحها وتعديلها. وبدلا من ذلك، إذا كان قد سبق إجراء مسح مفصل للممتلك التراثي وأصبح موجودا ومتوفرا، عندئذ يمكن إضافة طبقات المعلومات بواسطة مسح يتم إنجازه بواسطة التصميم بمساعدة الحاسوب (Computer Assisted Design CAD).

ويقوم حاليا فريق عمل مختص بالحجارة تابع للمجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس)، بإعداد مسرد مصطلحات عام. (Vergés – Belmin et al. 2004) ويمكن تصنيف أنواع الضرر وأشكاله إلى فئات طبقا لخصائصها الرئيسية المشتركة. وقد صَنَّف كل من فيتزнер (Fitzner) وهينريشس (Heinrichs)، وكوناتزكي (Kownatzki) في عام 1996 أشكال الضرر وأنواعه ضمن المجموعات التالية فيما يخص مادة البناء: فقدان المادة الحجرية، خبو اللون وتغيره/رواسب، انفصال وشقوق/تشوّه الشكل. ويمكن أن تشمل أشكال الأضرار الإضافية: التدهور البنيوي، وتدهور حالة الجصّ والملاط.

كذلك يمكن القيام برسم الخرائط الرقمية عن طريق تسجيل الأضرار من



شكل 2

3. الخاتمة والاستنتاج

أسباب ما لحق به من تراجع وتدهور. إنه أداة لا غنى عنها لحفظ المواقع التراثية، والمعالم، والنصب وحمائيتها، وإدارتها.

إن رسم خرائط موقع تراثي ما، ليس أداة لالتقاط وتسجيل حالة حفظه وحمائته الراهنة فحسب، لكنه أيضا منهج وطريقة تساعد على تقييم حالته، وتشخيص

المراجع

- Aslan, Z. and Shaer, M. (2000), Condition Assessment and Execution Plan for the Restoration of Tomb 825. pp. 209-216, in M. Kühenthal and H. Fischer (eds), *Petra: the Restoration of the Rockcut Tomb Facades*. Munich: Arbeitshefte des Bayerischen Landesamtes für Denkmalpflege, Band 105.
- Borelli, E. (1999), Salts. *ARC Laboratory Handbook*, Rome: ICCROM.
- Fitzner, B. and Heinrichs, K. (1994), 'Damage Diagnosis at Monuments Carved from Bedrocks in Petra, Jordan', pp. 663-671 in V. Fassina, H. Ott and F. Zezza (eds), *The Conservation of Monuments in the Mediterranean Basin. Proceedings of the 3rd International Symposium, Venice 22-25 June, 1994* (Soprintendenza ai Beni Artistici e Storici di Venezia).
- Fitzner, B. and Heinrichs, K. (2004), *Photo Atlas of Weathering Forms on Stone Monuments*. <http://www.stone.rwth-aachen.de>.
- Fitzner, B. Heinrichs, K. and Kownatzki, R. 1996, 'Weathering Forms –Classification and Mapping', pp. 41-88 in R. Sneath (ed.), *Natursteinkonservierung in der Denkmalpflege, Arbeitshefte des Bayerisches Landesamt für Denkmalpflege, Band 80*. Munich.
- Grimmer A.E. 1984, *A Glossary of Historic Masonry Deterioration Problems and Preservation Treatments* Washington DC: National Parks Service.
- ICOMOS 1964, *The Venice Charter* (The International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites).
- ICOMOS 1966, *Principles for the Recording of Monuments, Groups of Buildings and Sites*.
- NORMAL -1/88 *Alterazione Macroscopiche Dei Materiali Lapidiei: Lessico; Raccomandazioni Normal*. Rome: CNR – ICR.
- Torraca, G. 1988, *Porous Building Materials*, Rome: ICCROM.
- Vergés-Belmin, et al. 2004, An Internet-Accessible Multilingual Illustrated Glossary on Stone Deterioration. *Proceedings of the 10th International Congress on Deterioration and Conservation of Stone, 27 June – 2 July 2004, Stockholm, Vol. II, 699-706*, ICOMOS, Sweden.

العلوم في خدمة الحفظ *

زياد السعد**

1. مقدمة

تلك العوامل البشرية ما يلي: التأثيرات المباشرة الناتجة عن تزايد زيارات الجمهور إلى المواقع التراثية (بدون العمل على اتخاذ إجراءات حفظ وصون مناسبة)، وإجراءات الحفظ/الصون التي لم تُفهم نتائجها البعيدة المدى مُسبقاً ولم تنزل غير مفهومة، ومجرّد الإهمال، وأعمال النهب، والحرب.

إن حفظ تراثنا الثقافي وصونه هو محطّ اهتمام رئيسي وحاسم. فالجزء المادي من هذا التراث يتدهور بسرعة تفوق سرعة صونه أو دراسته. كما أن الأصول والموجودات الثمينة يتمّ فقدها أو أنها تتعرض للخطر، وذلك بسبب عمليات التآكل والتحلل الطبيعية، (التي تتزايد سرعتها أحيانا نتيجة ضعف المراقبة البيئية أو الافتقار إليها)، يُضاف إلى ذلك العوامل البشرية. وتتضمن

2. مفتاح تنفيذ الحفظ الفعّال

طريقة للحصول على معلومات مهمة وحيوية كهذه بشأن تلك المواد الثقافية، يكون عن طريق توظيف مجموعة واسعة من أساليب التحليل العلمي.

إن مفتاح استنباط وتنفيذ إجراءات الحفظ الفعّال هو فهم المواد الثقافية من حيث طبيعتها وتركيبها، وتقنية صناعتها، وسلوك تدهور أوضاعها. وإن أفضل

3. أساليب التحليل العلمي

القديمة والحديثة، إذ أن المشكلات التي تتعرض لها مجالات التقنيات المتطورة ومجالات التراث الثقافي كلاهما على حدّ سواء، هي مشكلات متشابهة. غير أنه يوجد فارق واحد أساسي بين تحليل المواد القديمة وتحليل المواد الحديثة. إذ ليس بالإمكان تعويض واستبدال القطع الفنية أو الأشياء القديمة، فإن تحليل أي جزء منها مهما كان صغيراً، قد يتسبب باستهلاكه أو إتلافه، ويجب أن لا يتمّ اللجوء إلى ذلك إلا إذا لم يكن بالإمكان الحصول على بيانات ومعطيات حيوية بشأنه عن أي طريق آخر غير ذلك التحليل.

إن البحث العلمي والتقني ضروري لتحديد طبيعة المواد الموجودة في الأعمال الفنية وخصائص تلك المواد، ولتعيين أسباب تدهور حالتها، واقتراح السبل التي تمكّن من السيطرة على تلك الأسباب.

وتتطابق أساليب التحليل المستخدمة في مجال البحث هذا مع تلك المستخدمة في العلوم الحديثة البالغة التطور. وإن لدى التقنيات التي تمّ تطويرها لعلوم الفيزياء والكيمياء والأحياء المتقدّمة، قاسم مشترك عند التطبيق على المواد

4. اختيار التقنيات المناسبة

إن التمييز بين هذه التقنيات وأنواع التحليل يكتسب أهمية خاصة في مجال الحفظ والصون. ومع ذلك فإن العلماء الباحثين يستعملون تعبير “غير المدمر“ بالنسبة لأي من أساليب التحليل المستخدمة التي تمّ ذكرها آنفاً. وفي الحالات كافة، ينبغي على المرء أن يهدف إلى الحصول على الحدّ الأقصى من المعلومات بشأن القطعة موضع البحث، وإلى فقدان الحدّ الأدنى من حجمها المستهلك.

اعتماداً على ماهية المعلومات المطلوبة، يمكن للمرء أن يستخدم مجموعة من:
• تقنيات تكون بحق غير مدمّرة (أي تلك التي لا تستدعي إزالة عيّنة من القطعة، وتترك القطعة على حالتها الجوهرية قبل التحليل وبعده).
• تقنيات تتسبب بتدمير ضئيل جداً (أي تلك التي تستهلك أو تدمّر عدداً قليلاً جداً من الجزيئات البالغة الصغر (جزء من مليون المليون) (picoliters) من المادة التي قد يتطلب استخراج عيّنة منها.

5. تحليل وتوصيف الأعمال الفنية

يقترن على القطع؛ بل إنه يمكن أن يُطبّق على المنشآت، كالمباني مثلاً، إذ توجد إمكانيات عديدة لتحليل الحجر والأجر (الطوب) والملاط. وهناك العديد من السبل التي يمكن من خلالها للتحريات العلمية مساعدتنا على فهم صون وحفظ القطع التي تشكّل مجموعة مقتنيات، ويكون ذلك في صيغة أسئلة بسيطة مثل: من ماذا صنعت؟ وكيف صنعت؟ وكيف تعمل؟ ومن صنعها؟ وهل هي أصلية؟

إن الهدف الأساسي لتحليل الأعمال الفنية هو تحديد المواد المصنوعة منها، والقياس الدقيق لنسبة الكميات من المعادن والمواد الكيميائية التي تتكوّن منها. وعندما يتمّ تأويل هذه المعلومات، يصبح بالإمكان تعريف مصادر المواد الخام التي تتألّف منها تلك القطع الفنية، وذلك لمحاولة تحديد المكان الذي يمكن أن تكون قد صنّعت فيه، ولإنتاج التقنيات التي استخدمت لصناعتها. غير أن التحليل لا

* Science in the Service of Conservation

** Ziad Al-Saad

6. التقنيات العلمية

فاعلية والأكثر شيوعا في مجال الحفظ هي التالية:

لكي نستطيع أن نجيب عن تلك الأسئلة، لدينا مجموعة من التقنيات العلمية التي يمكن استخدامها لفحص القطع الأثرية وتحليلها، إلا أن التقنيات الأكثر

6.1 الضوء الماسّ والضوء النافذ (Raking and Transmitted Light)

في عمق القطعة من خلفها، يُسمّى الضوء النافذ (transmitted light). وتستخدم هذه الطريقة لكشف العيوب في الأحجار الكريمة وكشف البقع المائية في الورق.

إن الضوء الذي يتم إلقاءه من زاوية ليمسّ سطح قطعة ما مسّا رقيقا، يُسمى الضوء الماسّ أو الضوء المنزلق (raking light)، وتبين الظلال الناتجة عنه إن كانت توجد أية عيوب أو عدم تناسق على سطحها. وعندما يتم إلقاء الضوء

6.2 ضوء الأشعة تحت الحمراء

6.2.1 استخدام الأشعة تحت الحمراء في التحليل التقني للأعمال الفنية

بإمكان الأشعة تحت الحمراء أن تكشف ما هو موجود تحت طبقات الطلاء أو الأصباغ. وهذا يرجع إلى شفافية بعض تلك الطبقات الملونة. ولا تُستخدم سوى أشعة قريبة من منطقة الطيف تحت الحمراء لأنها تمتاز بموجة أطول قليلا من الضوء المرئي. ويمكن أيضا فحص الرسومات واللوحات الفنية بالتصوير بالأشعة تحت الحمراء وذلك باستخدام الفيلم الحساس الذي يبلغ 900 نانومتر، أو بطريقة أكثر مباشرة وهي التصوير الانعكاسي بالأشعة ما تحت الحمراء، التي تعمل قريبا من نطاق الأشعة تحت الحمراء أي ما بين 750 - 2000 نانومتر (75.0 - 2 مايكرونات).

إن ضوء الأشعة تحت الحمراء (infra-red light) ضوء غير مرئي بالعين المجردة، ولكن إذا أخذت قطعة مطلية بالأصباغ وتمّ إلقاء ضوء بالأشعة تحت الحمراء عليها، تُظهر طبقات الطلاء أكثر شفافية من ظهورها بإلقاء ضوء عادي عليها (ضوء ساطع). وهذا ما يمكن من الكشف عن الرسومات الموجودة تحت الرسم الظاهر فيها، أو كشف التوقيعات أو النقوش التي وضعت عليها. ويمكن تسجيل هذه المعلومات الجديدة عن طريق تصويرها بشريط فيلم الأشعة تحت الحمراء الحساس.

6.3 الأشعة فوق البنفسجية



الأشعة فوق البنفسجية

إن ضوء الأشعة فوق البنفسجية (Ultraviolet Light) لا يُرى أيضا بالعين المجردة، غير أنه يمكن أن يكون مفيدا حيث أن الأشعة فوق البنفسجية الموجّهة نحو بعض المواد، مثل المواد الراقية (الصبغية) يجعلها تشع (fluoresce). وبهذا يمكن كشف ما أُجري على القطعة من عمليات تعديل أو تصليح، أو ما تعاني من التمرّقات الموجودة مثلا في قماش الكانفاه تحت طبقات من الطلاء والأصباغ الداكنة اللون، والطلاء المتراكم المُبالغ فيه (إذ أن المناطق القديمة والجديدة تشع بشكل مختلف بعضها عن البعض الآخر). بل إنه يمكن تعزيز إبراز تلك المناطق من اللوحات الفنية المرسومة أو المخطوطات التي تلاشت فيها الأصباغ أو حتى اختفت. وللأشعة فوق البنفسجية استخدامات وفوائد في فحص الخشب والخزف ومواد أخرى أيضا، غير أنها لا تستخدم سوى لفترات قصيرة من الوقت لأهداف الفحص والتحري للقطع الفنية لما تسببه من ضرر لها.

7. استعمال المجهر (Microscopy)



استعمال المجهر، تصوير كاميرا

يعدّ المجهر أداة التحري الأولى والرئيسية التي يستخدمها المرممون والحافظون، لأنها تسمح لهم بأن يروا تفاصيل الأعمال الفنية. فالمجهر يكشف الأوساخ والأضرار سواء أكانت قديمة أم حديثة، كما يكشف الشقوق، ويدلّل على الاستخدام وعلى التقنيات الأصلية مثل الزينة المنقوشة، والمحرّزة، والمزخرفة. كما يكشف أيضا وجود بقايا عضوية من اللحم أو النسيج أو الشّعر على الأعمال الفنية المصنوعة من مواد معدنية. ويستخدم التكبير الأعلى والأقوى لكشف مزيد من المعلومات مثل تحديد حياة النسيج، والفروقات بين أنواع الأصباغ، والأنسجة، والألياف، والأخشاب، وغيرها من المواد.

8. التصوير بأشعة إكس

- التآكل الموجود؛
- الموميوات: تكشف عن الكسور والشقوق التي تبيّن إمكانية المناطق الهشة، وتكشف وجود التمانم، وتنبئ عن الممارسات المختلفة في الدفن، وتُظهر بنية العظام التي تدل على الجنس والعمر أو الأمراض؛
- الخزف: بنية الخزف وتركيبته والتقنيات المستخدمة في تصنيعه، ومحتوياته مثل بقايا إحراق جثث الموتى الموجودة في جرار الدفن؛
- اللوحات الفنية: الرسومات التحضيرية، الطلاء التحتي، وجود أصباغ وطلاءات رصاصية، والتعديلات السابقة.

يستخدم الحافظون والصانئون التصوير بأشعة إكس (X- radiography) على الأعمال الفنية التي تتراوح ما بين النقود والموميوات واللوحات الفنية. وأشعة إكس تخترق المواد في معدلات متباينة مختلفة. وكثافة القطعة أو العمل الفني وليس سمكه، هي التي تحدد قوة أشعة إكس المستخدمة، ونوعية الصورة التي يتم إنتاجها والحصول عليها. وكما هو الحال في الاستخدام الطبي، فإن أشعة إكس تكشف البنية الموجودة تحت سطح القطعة، وهذا قد يوفر للسان أو للحافظ معلومات مفيدة عن المجالات التالية:

- البنية المعدنية: تشير إلى التقنيات المستخدمة في التصنيع، ومختلف المعادن المستعملة في البناء، وتفصيل الزخارف والتزيين التي خبأها

9. التصوير بأشعة بيتا



التصوير بأشعة بيتا

يستخدم التصوير بأشعة بيتا (Beta Radiography) لتسجيل البقع المائية في الورق، وبخاصة عندما تكون البقعة غير ظاهرة للعيان ومغطاة بالطباعة أو بالصور والرسوم. ويتم وضع الورقة بين صفيحة بلاستيكية مخصبة بنوع من الكربون المشع (radioactive)، وصفيحة من شريط رقيق ذي حساسية للأشعة الصادرة عن الصفيحة البلاستيكية. ثم تترك في الظلام لعدة ساعات، فتمر الأشعة من الصفيحة البلاستيكية المخصبة بالكربون المشع من خلال الورق إلى الشريط الرقيق الحساس. وتمر كمية أكبر من الأشعة عبر منطقة البقع المائية لأن الورق هناك في تلك النقطة أرق منه في المناطق الأخرى، وهكذا يتم رسم صورة للبقعة على الشريط.

10. التقنيات المستخدمة لتحليل المواد الأثرية

10.1 انبعاثات أشعة إكس الناجمة عن البروتون (PIXE) Proton Induced X-ray Emissions

شكل سلسلة من الذرات. وتمثل كل ذرة من تلك الذرات طاقات الوصلة الكيميائية الخاصة، مما يتيح لعلماء الصوت والحفظ تحديد البنية الكيميائية للعينة وتركيبها.

عندما يتم توجيه شعاع مركّز من البروتونات، (وهي جزيئات محملة إيجابياً)، نحو جسم أو قطعة ما، فإن الذرات الموجودة قرب السطح تُصدر أشعة إكس. ويتم كشف أشعة إكس هذه وعرضها على رسم بياني على

10.2 تحويل فورييه للتصوير بالأشعة الطيفية تحت الحمراء (FT-IR) Fourier Transform Infra-red Spectroscopy

الطاقة. ويتم كشف هذه الأشعة وعرضها على رسم بياني على شكل سلسلة من الذرات. وتمثل كل ذرة من تلك الذرات طاقات الوصلة الكيميائية الخاصة، مما يتيح لعلماء الصوت والحفظ تحديد البنية الكيميائية للعينة وتركيبها.

إن التصوير بالأشعة الطيفية تحت الحمراء (FT-IR) هو أسلوب تحليل لتكوين المواد العضوية قائم على حقيقة أن كل وصلة كيميائية تتمتع بميزة مستوى الطاقة. وفي هذه الحالة يتم تركيز شعاع ليزري من الأشعة تحت الحمراء على عينة صغيرة من الجسم الذي يعمل بعد ذلك على امتصاص

10.3 أشعة إكس المشعة (XRF) X-ray Fluorescence

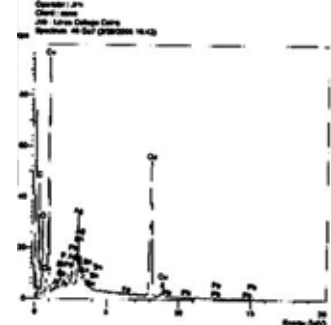
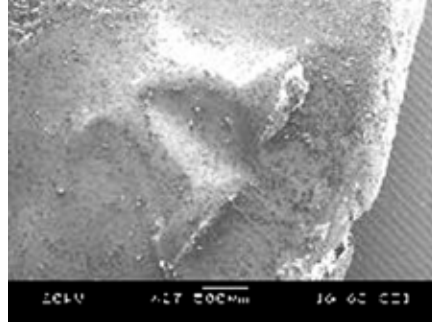
ما يتم كشفه واستخدامه لتحديد العناصر الموجودة. كما تستخدم أشعة إكس المشعة لتحديد العناصر المعدنية مثل كميات الفضة والنحاس والرصاص الموجودة في النقود المعدنية، وللتحليل التركيبي لكل من الخزف والزجاج.

ترتكز أشعة إكس المشعة أيضاً على مستويات متميزة بالطاقة. وهنا تكون الطاقة التي تم إنتاجها عندما يُوجّه شعاع أشعة إكس إلى الجسم مسبباً في قفز الذرات الموجودة في الجزيئة إلى مستوى طاقة أعلى، (وهي جزيئات محملة سلبياً). وبينما تعود الإلكترونات، وهي الشحنات الكهربائية التي تتشكل جزءاً من الذرة، فإنها تطلق طاقة من خصائص تلك العناصر. وهذا

10.4 التصوير المجهرى المقطعي بالإلكترونات (SEM) Scanning Electron Microscopy

إن استخدام التصوير المجهرى المقطعي بالإلكترونات مفيد للحفاظ والصون، لأنه يوفر عمقا أكبر من التركيز ونسبة تضخيم أعلى من ذلك الذي يوفره المجهر النظري، فضلا عن أنه بالامكان وصل التجهيزات التحليلية به لتحديد العناصر الكيميائية.

يستخدم المجهر البصري العدسات لتركيز الضوء بهدف إنتاج صورة واضحة مضخمة. وبشكل مماثل، فإن التصوير المجهرى المقطعي بالإلكترونات (SEM) يستخدم المغنطيسيات الكهربائية لتركيز شعاع من الإلكترونات على إحدى العينات. ويتم كشف الإلكترونات الموجهة وعرضها على شاشة.



جهاز التصوير المجهرى، تصوير كاميار

11. الصون والوقاية

11.1 اكتشاف معالجات الصون السابقة الخاطئة

سابقة لم تثبت على مر الزمن فتفسخت، ملحقة الضرر والأذى بالقطعة التي تمت معالجتها.

لم تعد معالجات الصون تجري بطبيعة الحال أو لغير حالة ملحة، بل إنها باتت تجري في تلك الحالات التي يعتبر فيها الصان أن التدخل أمر ضروري لتثبيت القطعة واستقرارها. ويمكن أن تكون 'الضرورة' نتيجة لمعالجات

11.2 التنظيف بأشعة الليزر

للغاية يُبعث في شعاع شديد التركيز، وهذا الشعاع لا يفقد أي ضوء من جوانبه مثلما هو حال مصادر الضوء الأخرى. وطاقة كهذه كفيلة بأن تكسر الألحمة ما بين الأوساخ المتركمة على السطح والجسم الموجودة عليه، فتزيل بالتالي هذه الأوساخ. بيد أن هذا الأسلوب يعمل على نحو أفضل على بعض المواد دون مواد أخرى، ويتأثر كثيرا بطول الموجة، فضلا عن طول الطاقة المستخدمة وكثافتها. كما تستخدم أشعة الليزر لأغراض أخرى مثل التصوير المقطعي الثلاثي الأبعاد.

التنظيف بأشعة الليزر (laser) هو تقنية من تقنيات الحفظ يتزايد استخدامها لأغراض إزالة الأوساخ من على سطح العديد من القطع المصنوعة من المواد العضوية، فضلا عن المواد غير العضوية (مثل الرخام، والطين النضيج، والخشب المطلي والمدهون، والعاج، والورق، والجلود). وكلمة "laser"، ناتجة عن جمع الحرف الأول من كلمات العبارة الإنكليزية (Light Amplification by Stimulated Emissions of Radiation) [تضخيم الضوء بتنشيط انبعاث الإشعاع]، وهي طاقة في شكل ضوء مكثف



التنظيف بأشعة الليزر



معالجات الصون

ويتم استخدام الأشعة فوق البنفسجية والتحليل بواسطة الأشعة تحت الحمراء لتحريّ تعديلات أجريت على قماش الكانفاه، أو الطلاءات المبكرة القديمة الموجودة عليها. ويُستخدم أسلوب الامتصاص الذريّ بالقياس الطيفي (Atomic Absorption Spectrophotometry – AAS)، وهو أداة لقياس شدة الضوء النسبية بين مختلف أجزاء الطيف، كما يُستخدم أسلوب (Inductively Coupled Plasma Mass Spectrometry -ICP-MS) لكشف الشواذ في اللوحات والمواد. فإذا وُجد عنصر يعرف المحققون أنه لم يكن مستخدماً في قطع من هذا النوع في الزمن الذي أُدعت فيه، عندئذ يدركون أن القطعة مزيفة. ويُستخدم الجدول الزمني الذي يحدّد عمر الأشجار والشجيرات (Dendro-chronology) لتحديد عمر الأخشاب عن طريق عدّ الحلقات الموجودة في القطعة الخشبية. ويعتبر هذا الاستخدام محدوداً، لأن قطعة الخشب لا بدّ أن تحتوي على حوالي مائة حلقة ليكون بالإمكان تحديد تاريخها بشكل دقيق. ويمكن استخدام تحليل النظائر المستقرة لتحديد المقلع الذي أحضر منه الرخام الذي استُخدم في منحوتة معيّنة. ويستخدم أسلوب الإشعاع الحراري لتحديد عمر الفخّار، والإشعاع الحراري هو ضوء يتم إصداره بواسطة الحرارة، والفخّار الأكثر قديماً يصدر عنه إشعاع حراري أشدّ قوة من ذلك الذي يصدر عن الفخّار الأحدث عهداً عند تسخينه.

ما دام هناك فن ستيقي هناك عمليات تزيف. و'فن التزييف' أصبح اليوم أكثر شيوعاً من أي وقت مضى. ويزعم البعض أن نسبة 15 بالمائة من القطع الفنية الموجودة في المتاحف مزيفة وليست أصلية.

كيف يمكن لأمناء المتاحف ولجامعي التحف أن يكتشفوا الفرق بين ما هو أصيل وما هو مزيف؟ تكمن الإجابة في 'المُخبرين' في عالم الفن، وهم إما حافظون، أو صاننون، أو مؤرّخون، أو علماء في المختبرات. ومن وجهة نظر المختبرات فإن العالم يملك أدوات عديدة يركز عليها. وهناك العديد من العلماء الذين يستخدمون التصوير المجهرى المقطعي بالإلكترونات، وبالأشعة فوق البنفسجية، وبالأشعة تحت الحمراء، وأنواعاً مختلفة من أشعة إكس.

وإذا أخفق الفحص البصري في اكتشاف وإظهار ما إذا كانت القطعة التي تتم معاينتها أصلية أو مزيفة، فإن 'المحقّقين' يمكن أن يحاولوا تحريّ أصالة القطعة باستخدام بعض الوسائل المستخدمة في الطب الشرعي، وهي التالية: يمكن لأشعة إكس المشعة أن تكشف ما إذا كان معدن المنحوتة المعدنية أو تكوين الأصباغ نقي جداً أو غير نقي، أو أنه أحدث عهداً من عمره المفترض، أو أن تكشف بصمات الفنان المبدع أو بصمات الفنان المزيف.

حفظ النسيج الأثري:
المناهج والتقنيات

الفصل الثالث



حفظ المواقع الأثرية: ملاحظات مهني ممارس*

جيوناتا ريتزي**

خلاصة

وسياتي المقال على ذكر بعض الطرق المتبعة للحفاظ على البقايا المعمارية التي ما تزال موجودة، وهي: إصلاح أعمال البناء (masonry repair)، إعادة الاندماج البنيوي الهيكلي (structural re-integration)، والربط (stitching)، والتغطية (capping)، وإعادة البناء الجزئي (partial reconstruction)، والحشو (grouting)، ومعالجة الفجوات في واجهات الجدران (treatment of lacunae in wall faces)، من حيث كون تلك الطرق وسائل ممكنة للحفاظ.

إن إعادة تجميع العناصر الأصلية المتناثرة متى كان ذلك ممكناً (Anastylosis)، والتسقيف (roofing)، هما نوعان من أنواع التدخل يستحقان اهتماماً خاصاً لما لهما من أهمية في الحفظ الأثري. وسيتم عرض تدخل إعادة تجميع العناصر الأصلية المتناثرة في إطاره النظري والعملية؛ وستتم مناقشة مسألة السقائف (shelters) من حيث متطلباتها المتناقضة: أن تمنح للأثار المعرّضة للزوال حماية فعّالة، وأن تكون غير ظاهرة للعيان إلى أبعد حدّ ممكن.

يتناول هذا المقال حفظ المواقع الأثرية من وجهة النظر المعمارية. وبعد عرض مقدمة حول طبيعة الآثار، سيتم وصف نواح محددة تتميز بها عملية حفظ تلك المواقع. كما سيتم مناقشة التحديات التقنية، والتناقضات النظرية، والمسائل الجمالية التي ينطوي عليها العمل على الآثار الشظوية، أي تلك المؤلفات من شظايا وكسر (fragmentary remains).

إن تحديد سمات موقع ما أمرٌ في غاية الأهمية – تحديد قيمه الأكثر أهمية ذات الصلة، وتحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه – وذلك لوضع وتقديم استراتيجية حفظ ملائمة له. ويصعب إدراج العملية التي تقود إلى التعرف على تلك القيم وعلى الخيارات الحاسمة بشأن عملية حفظه، في إطار إجراءات قياسية ونموذجية محدّدة، ومع ذلك لا بدّ من إعطاء تلك العملية ما تستحق من الاهتمام.

ولا بدّ للمختصين والعاملين في مجال حفظ المواقع الأثرية أن يفهموا فهماً صحيحاً، وأن يتقنوا أنواع التدخلات التي يمكن استخدامها في الحفاظ على تلك المواقع.

1. مقدمة

أولاً، تظهر مشكلة فنية كبرى: فالخربة الأثرية هي هيكل خسر العناصر الأساسية لشكله المعماري، ولم يعد بالتالي يعمل كنصب ضخم. وبعبارة أخرى، فإنّ المرء يتعامل مع هيكل خسر نظامه الدفاعي الطبيعي (السقف والنوافذ والطلاء) فظهر أكثر انكشافاً، وأكثر تعرّضاً لعوامل الزمن المدمرة من أي وقت مضى. ومع ذلك فإنّ هدفنا هو حمايته من مزيد من التراجع والتردي. ولكننا، لكي نتمكّن من حماية نصب بهذه الحالة من التدهور والتردي، علينا إما أن نعمل على استعادة نظامه الدفاعي الطبيعي، أو أن نزوّده بنظام جديد مبتكر لم يكن موجوداً أو قائماً في الأصل. وعليه، فالمعضلة الأولى هي: إلى أي مدى يُعتبر تعديل الأصل شرعيًا إذا كنّا نسعى لحفظه وصيانته؟

وهناك لغز آخر: إننا نسعى للمحافظة على المواقع الأثرية بوصفها وثائق عن الماضي: إلا أنّ البقايا الأثرية، بسبب كونها في حالة من التآكل الجزئي، هي أيضاً مثيرة للذكريات والعواطف، لكونها أيقونات تقف شاهداً قوياً على الزمان والمكان. إنّها متعة مشاهدة التأثير المدمر للزمن الذي يلغي ما صنعه الإنسان ويفكّكه، وهي متعة رومانطيقية حقيقية متجدّدة في ثقافتنا. إنّها لحظات الموت الأكثر استثناء التي يمكن للمرء أن يواجهها. وهنا تكمن المعضلة الثانية: فعلى الرغم من أننا قد نرغب في الحفاظ على الخرائب الأثرية، إلا أننا لا نريد أن نمحو علامات التلف والخراب التي طرأت عليها بفعل الزمن: ورغم أننا نرغب في منعها من متابعة سيرها على طريق التلف والاضمحلال، غير أنه ينبغي علينا ألا نخسر رؤية حالتها الراهنة، تلك الحالة المعقّدة ما بين المعمار وبين الطبيعة.

يمكن للجهود المبذولة لحفظ النُصب الشظوية في المواقع الأثرية، أن تُعدّ المعركة الأخيرة في مجال الحفظ، والخطّ الدفاعي الأخير في وجه مظاهر التلف والتردي في الخرائب الأثرية، وهي الحصن الوحيد ضد انتصار 'الأنثروبيا' (entropy) على آثار الماضي، وهي حالة ما لا يمكن إلغاؤه ولا يُعكس.

وتشكّل مرحلة الحفريات الأثرية، التي تمثّل في كثير من الحالات "شهادة ميلاد" الموقع، أول انتهاك لسلامة البنية الأثرية. ومن المؤكد أنّ القراءة الطبقيّة (stratigraphic reading) تفرض التضحية بالطبقات المكتشفة حديثاً لصالح معاينة الطبقات القابعة تحتها. ويتبع السرد الأثري مساراً معكوساً فيما تتعمّق الحفريات: كما لو كان المرء يقرأ كتاباً من آخره، ولكن بدون أن يكون قادراً على تقليب صفحاته إلا إذا مرّ قها واقتلعها.

وماذا عن الحفظ؟ قد يتصوّر المرء أنّ المشكلات القائمة هي مشكلات ذات طبيعة فنية تقنية في جوهرها، حيث أنّ الهدف هو الحفاظ على أصالة المواد الأصلية إلى أقصى درجة ممكنة. وبالتأكيد، قد يظنّ المرء أنّ الخيارات المعمارية محدودة جداً، إذ أنّ الهدف ليس استعادة الوظيفة الأصلية للمبنى، وليس في الوقت نفسه، تعيين وظيفة جديدة له.

لكن في الواقع، ليس الأمر كذلك. فعدد من المشكلات تظهر عندما يفكر المرء في معالجة إحدى الخرائب الأثرية. دعونا نرى لماذا.

* The Conservation of Archaeological Sites : Notes of a Practitioner

** Gionata Rizzi



شكل 1: أسوار بابل

بابل، مما يعطي مثالا بليغاً للقيمة الرمزية الكامنة في البقايا الأثرية. (شكل 1). وفي حالات أخرى كان التدخل بدافع الرغبة التعليمية والتوجيهية لتحديد الدور المعماري. وتلك هي حالة مدينة هيركولانيوم التي كان قد أعيد بناؤها إلى حد كبير خلال فترة حكم أميديو مايبوري (Amedeo Maiuri) وفقاً لمنهجية متحفية.

إذن، هل ينبغي للأثار أن تُرمم؟

لا شك في أن الإجابة تبقى غير مؤكدة وعرضة للشك، ليس بمعنى أنه ينبغي إعادتها إلى حالتها الأصلية. فضلاً عن ذلك، إن فكرة الحفاظ بذاتها تنطوي على تغييرات أساسية وجوهريّة. فمن أجل الحفاظ على المواقع كما كانت عليه في الماضي، تعرّض عدد كبير منها في مناسبات عديدة إلى الترميم والتغيير والتعديل. وفي واقع الأمر، وفي كثير من الحالات، تصبح المواقع الأثرية، بصورة ما، مواقع "مختَرعة".

وقد تم تنفيذ تدخلات عديدة، أكانت بشكل صحيح أم بشكل خاطئ، لأغراض الحفظ؛ والمثال النموذجي هو الدعائم التي بناها فالادييه (Valadier) في الكولوسيوم (Colosseum) في روما. بل ما هو أكثر من ذلك، إن الأعمال أجريت في سبيل "التحسين": فرؤية بعض الصور القديمة - وأنا أفكر في مثل البارثينون، ومسرح بصرى، وهيركولانيوم، وبابل - تكفي لقياس المدى الذي حققته تلك الأعمال.

إنّ مشروعات إعادة التأهيل هذه عملت أحياناً على نقل رسائل سياسية مثل مشروع (La via dei fori Imperiali) في روما، أو إعادة بناء الأسوار المحيطة بمدينة

2. تحديد ملامح موقع أثري

وقد يتساءل المرء: ألا يمكن لنا أن نعتبر أنّ البحث عن قيمة خفية ما، عن تحديد للعناصر التي ينبغي تعزيزها، أو باختصار، أن ننصّر تلك العناصر الأساسية التي من المحتمل أن تدعم تفسير الموقع، على أنه بالفعل بمثابة وضع وتطوير لمشروع الحفظ؟

أنا من جانبي، أجد من الصعب رسم خط فاصل بين التحليل والمشروع. وفي واقع الأمر، إنّ البحث عن السمات الأساسية يقع بعيداً بين هذين. ومن الأفضل الاعتراف بذلك، لأنّه لا يمكن إجراء البحث بطريقة "محايدة" أو موضوعية متجردة. وفي الحقيقة، فإن تحديد الميزات الخاصة لموقع ما، وتعيين ماهيته وموضوعه، سيكون له نتائج كبيرة وأساسية على خيارات المشروع، وعلى معايير تعزيز الموقع، فضلاً عن أساليب ومناهج حفظه وصيانته.

لكن ماذا أعني، أساساً، بتعبير "مميزات الموقع وصفاته"؟ إذا أردت أن أعتد على مقاييس ومعايير المفاهيم والأفكار والممارسات في المجال المتخصص للتراث، يغريني أن أتذكر "بيانات الأهمية" وهي بالتالي عنصر أساسي في أي ملف يتم إعداده لتسجيل موقع ما في أية قائمة. وهناك مقارنة أخرى يمكن أن تساعدنا في إلقاء بعض الضوء على هذه القضية، تعتمد على ما يسميه الناطقون باللغة الإنكليزية تحليل (SWOT)، وترمز إلى الأحرف الأولى من كلمات (strength, weaknesses, opportunities, threats)، وتعني تحليل نقاط القوة، والضعف، والفرص المتاحة، والتهديدات. أما الفكرة فتقوم على تحديد المعالم الأساسية للموقع من خلال رصد تأثيره القوي، ونقاط ضعفه، وما يُتاح له من فرص النجاح، وما يتعرّض له من المخاطر. إضافة إلى ذلك، فإن تلك البيانات، الغارقة في البيروقراطيات الشكلية، لا تصل في أغلب الأحيان، إلى جوهر المشكلة ولبّها. فكثيراً ما تتم صياغتها لنصب واحد بذاته (وتتضمن شيئاً ضئيلاً من القيمة التاريخية، والنزر اليسير من القيمة الثقافية، والقليل من القيمة الرمزية....) وهي بالتالي غير قادرة على إدراك خصوصية الموقع.

إذن، ما هو الهدف الذي ينبغي لنا أن نسعى إليه؟ إلى أي ناحية علينا أن نوجّه اهتمامنا في هذه المرحلة من العمل؟

كان يبدو لي دائماً أثناء مسار عملي في المواقع الأثرية، أنّ اللحظة الأكثر دقة، وربما تكون اللحظة المصيرية والحاسمة، في مراحل تحليل موقع ما، هي عندما يحاول المرء تحديد الهوية الأساسية للبنية العامة للموقع الذي يجري تناوله بالدرس والتأمل.

إنّها اللحظة - إذا ما سمّح لي أن أتفوّه بكلمة وهمية غير أنها مثيرة للذكريات - عندما يكون على المرء أن يكتشف روح الموقع. وبالتأكيد، فإنّي لطالما شعرت أنّني لم أصل بعد إلى معنى الموقع، بعد أن اكتشفته بشكل شامل ومتعمّق، إذا لم يكن لدي الانطباع عن إدراكي خصوصية طبيعته، وإذا كنت، رغم كل ما تجتمع لدي من التفاصيل عن التاريخ الأثري، وعن اتساق النُصب وتناغمه، ما زلت غير قادر على الإجابة عن أسئلة مثل: ماهي خصوصية هذا الموقع؟ وما موضوعه وعمّا يدور؟

رغم ذلك، لماذا يصعب إلى هذا الحدّ تحديد مميزات الموقع وخاصيّاته؟ في واقع الأمر، إنّه على عكس الحالة غير المنتظمة للبنى الهيكلية، وأليات تدهور الحجر، والعوامل المناخية، فنحن نتعامل مع كيانات لا يمكن قياسها. وفوق كل ذلك، نحن نتعامل مع كيانات كثيرة ما تستعصي على أي نوع من التعريف، مثل: جماليات القطع والشظايا والكسر المعمارية المجردة من وظيفتها، ومن علاقتها ببيئتها الطبيعية، ومن الشعور بمرور الزمن، ومن قوّة الماضي المثيرة للذكريات والعواطف، ومن الأدلة الأثرية.

وعلى المرء أن يعترف بأنّ هذا النوع من البحوث لا يمكن إخضاعه لأية معايير أو مقاييس ثابتة أو إجراءات قياسية. ويرجع ذلك إلى أنّ تحديد ما يمكن للموقع أن يقدمه يعدّ نشاطاً ثقافياً في حدّ ذاته. وليس هذا كل شيء. فالباحث صعب لأنّه لا يكفي أن نلاحظ ما يؤثر فينا خلال الزيارة، وما نعتبره ملفتاً للنظر، أو ما يبقى مغروساً في ذاكرتنا بعد أن نغادر المكان. فمن المهم أيضاً تحديد إمكانات الموقع، أي العناصر التي قد تتشكل جوهر جماله الكامن والخفي، وهي الناحية التي ينبغي أن يتركز عليها تعزيز جهودنا.

زليقة، وهو ضرورة أن نزن العناصر الرمزية.

إن القائمة أبعد من أن تكون شاملة، وما يُقصد بها هو مجرد دعوة لمزيد من الملاحظة.

ولكن، هل يكفي أن نلاحظ؟

كلا، ينبغي ألا يكون ذلك كافياً، رغم أنها بداية جيدة. غير أنه، كي يتمكن المرء من البدء برؤية شيء ما، عليه أن يلاحظ جيداً، ولكي يلاحظ جيداً عليه أن يلاحظ بدقة.

هل بإمكاننا أن نتعلم؟ نعم نستطيع ذلك. كيف؟ ليس إلا من خلال السماح لأنفسنا بأن نأخذ وقتاً كافياً لنلاحظ، ولنراقب بصفة شاملة، وبدقة، وبتمهل، وببطء.

ولعل هذه هي النصيحة الوحيدة التي أشعر بأنه يحق لي أن أقدمها. وأنا أوافق أن ذلك ليس بالشيء الكثير؛ إلا أنه بالنظر إلى العدد الكبير من المشروعات والخطط الإدارية التي يرسمها المختصون المقتصر نشاطهم على العمل في مكاتبتهم، أعتقد أنه من الضروري أن نتذكر أهمية مراقبة الموقع وملاحظته.

من المهم أن نرى ماذا سيفعل لنا الموقع الذي نتناول، ما هي النواحي التي ينبغي إبرازها مهما كان الثمن، وما تلك التي يمكن أن ننحى بها؛ إن هدفنا هو تحديد الجانب الذي سيشكل جوهره الموقع في المستقبل. ولنتمكن من تحقيق ذلك، لا بد لنا من أن نكتسب أولاً معرفة حول البيانات والمعطيات التاريخية والأثرية. وهناك أيضاً حاجة لناخذ في الحسبان، على سبيل المثال، الأسباب التي دعت إلى بناء هذا الموقع في هذا المكان بالذات. علينا أن نركز اهتمامنا على خطوط الطرق القديمة، وعلى طرق الوصول الأصلية إليه. كما أن علينا، فضلاً عن ذلك، أن ننتبه إلى الطبيعة المادية للمكان (طبقات الأرض) الجيولوجيا (الأنهار وارتفاع التضاريس الطبيعية وانخفاضها، والميلان الطبيعي)، بالإضافة إلى المنظر الثقافي الذي نما وتطور في المنطقة المحيطة. كما علينا أن ندمج في التحليل الأسباب التي أدت إلى هجر الموقع، والطريقة التي تحول الموقع فيها إلى مكان أثري (تم اكتشافه بواسطة عمليات التنقيب بعد سنوات من الإهمال، أو أنه أخضع لتحويلات تدرجية من خلال تغييرات متتابعة، أو بسبب تغييرات الوظيفة، لكنه ما زال موجوداً في الحياة الحضرية؟) كما ينبغي إعادة تتبع تاريخ الترميم من حيث أنه يوفر للموقع حياة ثانية. كما ينبغي تناول الجوانب الجمالية، وما قد يشكل أكثر من ذلك أرضاً

3. المشكلات البنيوية الهيكلية

إن التراب الخام مادة يسهل كشفها ومعرفتها وهي مادة استُخدمت في كل مكان في البناء والتشييد في أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط كافة، وفي الغرب أيضاً. ومهما تنوّعت الطرق التي استُخدمت فيها (اللين، والطين المقوى، والأجرّ الخام)، فقد كان الطين حتى وقت قريب جداً هو مادة البناء الأكثر استخداماً، ونظراً لهشاشته فإنه يصعب حفظه، وبخاصة بعد أن يتحوّل النصب إلى حالة من الانهيار ويفقد سقفه.

أما الطين المشوي (الأجرّ أو الطوب) الشائع الاستخدام، فقد استُعمل في تشييد المباني ذات الحجم الضخم، وبخاصة في الحقبة الرومانية. غير أنه، في المواقع الأثرية الغارقة في الماء، قد يعاني من تبلرّ الأملاح المذابة، ويعاني أحياناً من الصقيع.

أما الحجر، وهو المادة الأساسية للمعمار القديم، فكان يُستخدم إما كقطع صغيرة في عمليات الردم، والطمر بالحجارة والحصى، أو أنه استُخدم في تشييد عناصر البناء الضخمة مثل الأعمدة وتيجانها أو العتبات (architraves) (وهي العارضة، أي العنصر المعماري المستطيل المرتكز على تيجان الأعمدة). إلا أنه من المستحيل التعميم بسبب ما أصابه من تحوّل بمرور الزمن بعد أن انتهى إلى وضع نصب أثري، حيث أن تراجعاً وترديه يعتمد إلى حد كبير على طبيعته الجيولوجية.

وقد استعمل كل من الجير والملاط منذ العصور القديمة في أعمال البناء سواء أكانت في شكل طوب، أم في شكل كتل وقوالب حجرية، أم ركام وأنقاض. وبالرغم من أن هذه المواد ذات فاعلية عالية من وجهة النظر البنيوية الهيكلية، إلا أن الملاط الجيري يثير مشكلات حفظ عندما يكون مكشوفاً وعرارياً كما هي الحال، على سبيل المثال، في جدار منهار جزئياً محشوً بحجارة الرّدم. ويعدّ تحضير الملاط ذي النوعية الجيدة في الغالب، عنصراً أساسياً في تعزيز العمل ومفتاح تقويته.

أما بالنسبة إلى الأشكال الهيكلية فعلينا أن نبدأ أولاً بذكر الأعمدة. ورغم بساطتها فإنها تطرح أسئلة ممتعة ومشوّقة تتعلق بمشروعات الترسّيح، والتوطيد، وإعادة

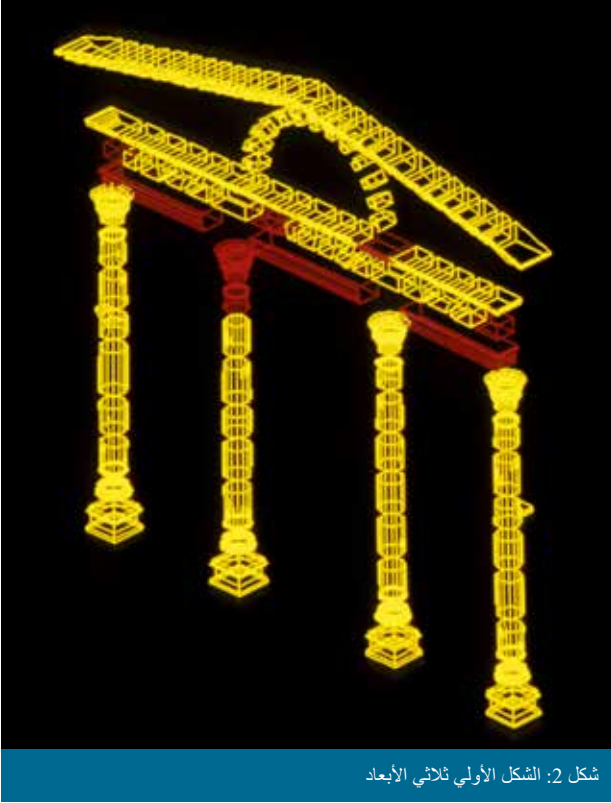
بثبر تعزيز البقايا الأثرية مشكلة معيّنة هي: هل ينبغي أن يكون التدخل البنيوي الهيكلي تدخل محاكاة (mimetic) أم لا يكون كذلك؟ هل يجب أن يكون مرئياً وظاهراً للعيان أم غير ظاهر؟ إن الممارسات التقليدية القائمة على استبدال الحجارة المتضررة والتالفة، وإعادة دمج الأجزاء التي فقدت من البناء، وتفكيك الهياكل المتداعية وإعادة بنائها، ينطوي بالضرورة على فقدان المواد الأصلية، وهو ما لا يوصى به من منظور علم الآثار.

فإذا كنّا في الواقع نسعى إلى الحفاظ على صورة البقايا الأثرية كما هي عليه بشكلها المتردي والمتداعي، فينبغي عندئذ أن يكون التدخل غير مرئي، وهذا يتطلّب في معظم الحالات، استخدام التقنيات الحديثة. فضلاً عن ذلك، فإن هذا الخيار ينطوي على استخدام مواد تكون في أغلب الأحيان متعارضة، ومختلفة أشد الاختلاف عن السلوك الأصلي الساكن والجامد للنصب، وتؤدي إلى فقدان "الأصالة البنيوية الهيكلية".

وقد أظهرت التجربة، على سبيل المثال، أن استخدام طبقة الإسمنت أو الطين، أو المسامر المعصمي المعدني، أو مادة الراتنج الصمغية، يتطلّب حذراً كبيراً، وعناية شديدة، ومعرفة دقيقة وعميقة بسلوك هذه المواد مع مرور الزمن. فالإخفاق في استخدامها بدون قصد، قد يتسبّب في إلحاق أضرار جسيمة بالنصب، أو في إدخال أسباب محتملة من التردّي والتراجع إليه، وهو ما قد ينفجر في أي وقت مثل القنبلة الموقوتة.

ما الذي يمكن فعله؟ ليس سهلاً تقديم الوصفات الجاهزة. ومع ذلك فإن القاعدة العامة تدعو إلى البحث عن حلول لا تؤثر على تغيير السلوك الساكن للنصب، بل تعيد إليه وظيفته. وهذا لا يتم بالاستعاضة عن البنية الهيكلية الحالية القائمة، بل يكون من خلال مساعدتها على إنجاز مهمتها.

وإذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار، يكون من الضروري الحصول على فهم شامل لطبيعة إنشاء النصب والبقايا الأثرية المعنوية: أولاً وقبل كل شيء: معرفة طبيعة موادها، ومن ثم أشكالها البنيوية الهيكلية.



شكل 2: الشكل الأولي ثلاثي الأبعاد

لأذكر بعضاً منها فقط على سبيل المثال لا الحصر: الحشو، وهو ما يسمح باستعادة الاستمرارية الهيكلية لواجهات الجدران؛ والحشو بالجبر الهيدروليكي، وهو ضروري لتقليص الفراغات والثغرات داخل الهيكل ولحشو الشقوق العميقة وسدّها؛ ومعالجة الثغرات الموجودة في واجهات الجدران لتقوية/حماية تلك الأجزاء المعرضة لتردّي أوضاعها وتدهورها؛ وإعادة دمج العناصر الهيكلية الضرورية للثبات والاستقرار الشامل للنصب؛ وتصميم العناصر الجديدة التي سوف تُستخدم كدعائم (دعامة، كسّ قنطرة، أسلاك، عوارض علوية) في حالة تعرّض الاستقرار والثبات للخطر.

التجميع والتركيب. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ وفقاً للدراسات التي أجريت مؤخراً، أنّه في حالة حدوث زلزال، يكون العمود الأحادي الحجر والمؤلف من وحدة مترابطة، أقل استقراراً من العمود القائم على قاعدة اسطوانية، إذ أنّ اهتزازها وتمايلها يمتصّ جزئياً الطاقة التي تتولّد عن الزلزال.

أما العتبات فهي أبسط العناصر التي تتيح ربطاً أفقياً. وعندما يتحوّل صرح ما إلى أطلال وحطام، يُحتمل أن يتكسر بعض منها من وسطه. وليس عبثاً أن نشدّد على الكيفية التي يمكن بواسطتها أن تتحوّل هذه العتبات إلى "سواكف" (platbands)، لكن بدون أن يتعرّض استقرارها للخطر.

أما الأفواس فهي أشكال بنائية مهيبه وبديعة. ويعود سبب سقوطها وانهارها في معظم الحالات، إلى تحرك دعائمها. فهندسة القوس - وبالتالي شكل خط الضغط فيه الذي يختلف وفقاً لسماكته - توفر لنا كثيراً من الدلائل المتعلقة باستقرار الهيكل. وبشكل مماثل، ينبغي مراقبة القناطر والقباب بدقة وتمعن للكشف عن وجود شقوق خطيرة، وكذلك لاكتشاف وجود أخطار أخرى ذات الطبيعة التي يمكن وصفها بالفيزيولوجية.

وبالرغم من ذلك، لا يكفي أن نكتسب معرفة ذات صلة بأشكال العمارة التقليدية والمواد التي تستخدم في بنائها: فحن ما نزال بحاجة إلى اعتبار أنّ المباني القديمة هي هياكل شامخة ساكنة لها عدد من صور الاستقرار الممكنة: وبعبارة أخرى، يمكننا بصعوبة أن نحدّد خطوط القوة الموجودة في صلب الجدران فنكتشف بالتالي نقاط التوتر فيها. وفيما يتعلّق بتقييم الاستقرار، فإنّ التحليل الرياضي (إنشاء نموذج مطابق للأصل بواسطة الحاسوب الإلكتروني) مفيد بالتأكيد. لكن على المرء أن يعترف، بخاصة في حالة تكون فيها النواة الهيكلية للمبنى الأثري عرضة لخطر جزئي، أنه ليس بالمهمة السهلة أن يتم اختيار تقديرات مقاومة مؤكّدة للعناصر النموذجية. لذا، فمن الواضح أنه في ظل هذه الظروف، قد تنطوي حساباتنا على مجازفات خطيرة (شكل 2).

أما فيما يتعلّق بالتدخلات التي يمكن أن تكون مفيدة لتأمين استقرار البقايا الأثرية، فإني سوف أقصر على ذكر تلك التدخلات الأكثر شيوعاً (إذ يلزمني كتاب بأكمله إذا كنت سأصفها بالتفصيل).

4. "أناستيلوسيس"

ترمّم العناصر إلى ارتفاع دقيق ليس معروفاً لدينا؟ هل إن التحليل الطبوغرافي والمقارنات الأسلوبية مع مبانٍ مماثلة تنتمي إلى الحقبة الزمنية نفسها أو المنطقة الجغرافية ذاتها، قد أسفر عن معطيات وبيانات موثوقة؟

وفي حقيقة الأمر، فإنّ المشكلات المرتبطة بمشروعات قائمة على تدخل "أناستيلوسيس"، تتخطى الصرامة المنهجية للترميم المقترح. وقبل البدء في أعمال إعادة الدمج لا بدّ للمرء أن يتساءل مثلاً، كيف يمكن له أن يتعامل مع القطع المفقودة (هناك دائماً عدد قليل من الكتل والقطع المفقودة) لكنها مع ذلك ضرورية لإنجاز أعمال الترميم بصورة ملائمة. هل بإمكاننا أن نعيد الشكل المطابق والمماثل باستخدام مواد مختلفة كي نتميّز بوضوح العناصر غير الأصلية؟ أو بدلاً من ذلك، هل ينبغي أن نركّز على وحدة النصب بأن نشير بطريقة حذرة ومتحفظة إلى القطع والأجزاء التي أضيفت حديثاً؟

وفوق ذلك كله: كيف نتعامل مع الجوانب البنوية الهيكلية؟ هل من المرغوب به أن يتمّ تطبيق "أناستيلوسيس" في الحالات التي تكون فيها عناصر من النصب

"أناستيلوسيس" - تعبير مقتبس من اللغة اليونانية ويشير إلى فعل وضع عمود في وضع قائم - هو تدخل يسمح بإعادة إدماج العناصر الأصلية التي سقطت من أماكنها إلى موقعها الأصلي نفسه تماماً. وتجدر الإشارة في المقام الأول إلى أنّ هذا النوع من التدخل يمكن إلى حدّ ما، أن يتمّ تنفيذه بنجاح في حالة النصب المبنية من كتل كبيرة من الحجارة المنحوتة والمحفورة والتي تشبه بقاياها الألبان الثلاثية الأبعاد التي تقدّم حلولاً مُحتملة لتتبع استخدام قطع اللغز كلها. ولكن عندما يكون الهيكل مشيّدًا بحجارة الردم أو الأجر أو حشو الحجارة والحصى، لا يمكن لتدخل من هذا القبيل أن يتمّ بنجاح.

وقد أصبح النقاش الدائر حول تدخل "أناستيلوسيس" (و غالباً حول الترميم الأثري على هذا النحو) يتركز حول الدقة الفيلولوجية لإعادة البناء المقترح أو المنفّذ. واستناداً إلى حقيقة كون أي مشروع ترميم يعتمد "أناستيلوسيس" يقوم على معرفة دقيقة بالمعمار القديم، فإنّ المناقشات الدائرة بين مختلف المدارس قد تتحول إلى جدال حاد: هل يكفي عدد الكتل الحجرية ليحدّد على وجه اليقين، الشكل الأصلي؟ هل تمّ وضع قطعة معيّنة في موضعها الصحيح؟ هل من حقنا أن

هناك عدد قليل من الجوانب التي تحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار. أولاً وقبل كل شيء، السياق: إن إعادة إعمار شاملة لأحد المواقع التي لم يبقَ فيه شيء سليماً، يعطي انطباعاً سيئاً وكأنه خدعة. علاوة على ذلك، إن دفع أشغال إعادة البناء بعيداً جداً يمكنه أن يؤدي إلى الانزلاق في إيصال تأثيره ليصبح شبيهاً بالأفلام السينمائية. وإذا ما شئت الصدق أن تبقى العناصر التي يسعى المرء إلى إعادة تجميع وتركيب بقاياها الأثرية التي ظلت في الموقع طوال عدة قرون، لم تصب بالتراجع والتردي إلا من جهتها المكشوفة، فإن منظرها سيبدو غريباً عندما يتم ترميمها وتعاد إلى مكانها الأصلي. وأخيراً، عندما يقرر المرء القيام بعملية "أناسيلوسيس" للقطع المتضررة ضرراً كبيراً، بإعادة جمعها بمساعدة هيكل معدني داخلي يعمل على الحفاظ على كل قطعة في موقعها الصحيح رغم حالتها النالفة، عليه أن يدرك عدم قدرته على تجنب إعطاء انطباع وكأنه "إنتاج متحفي"، وهو الانطباع الذي تولده بعض النماثيل التي ألصقت معاً بمساعدة أجهزة مصنوعة من الفولاذ أو من ألواح الأكليريك المصبوب (Perspex) في أمكنة القطع المفقودة.

وقبل أن أختتم، أود الإشارة إلى حالات تبدو فيها العناصر المعمارية مقلوبة رأساً على عقب (وأنا أشير هنا إلى حالة معبد زوس قبل ترميمه، حيث كانت رؤوس الأعمدة وتيجانها متناثرة هنا وهناك بطريقة درامية مثيرة، كأنها رمز للانتهيار) تكون أشد تأثيراً في النفس إلى حد كبير من حالتها بعد الترميم. (شكل 4)

وأود أن أتوقف هنا، فرغم الدعوة لاعتبار "أناسيلوسيس" وسيلة استثنائية متاحة لنا لجعل بقايا الصروح الأثرية المشيدة من كتل حجرية كبيرة قادرة على الإفصاح بصورة أفضل، فإنه ينبغي تناول هذه الإمكانية بحذر.



شكل 4: معبد زوس في جرش

قد فقدت جزءاً كبيراً من شكلها الأصلي، وذلك بحيث ينبغي تثبيت دعائم هيكلية حديثة، سواء أكانت مرئية أم خفية، كي تتمكن من استعادة مظهرها السابق؟ أم ينبغي علينا أن نقصر عملنا على إعادة بناء جزئي حين تكون العناصر الأصلية ما تزال قادرة على تولي مهمتها الهيكلية، وإيلاء الاعتبار لأصالة البناء في الصرح؟

وأخيراً، يبدو لي حتى إذا توفرت كل الشروط النظرية لتطبيق مشروع قائم على "أناسيلوسيس"، على المرء أن يواجه قضية أساسية: لماذا؟ وهل يستحق ذلك كله؟

بالطبع، أنا لا أقصد الحديث عن العامل الاقتصادي (رغم أنه كثيراً ما يحدث أن جزءاً كبيراً من الميزانية يخصص لأغراض البناء والتعمير، فيما يمكن إنجاز الكثير مما يتعلق بحفظ الموقع وصيانته)، ولكن القضية ذات الأولوية التي تستحق النظر والاعتبار بعناية هي: لماذا نقوم بتطبيق "أناسيلوسيس"؟ (شكل 3)

في معظم الحالات يكون الهدف هو أن نجعل النصب أكثر وضوحاً، وأقرب إلى الفهم، أو أن نجلب إلى دائرة الضوء وأن نبرز صرحاً غير ظاهر لو ترك على ما هو عليه. إن تدخلنا من هذا النوع يشكل مكافأة لعالم الآثار وللمهندس المعماري، ويمنح شعوراً بالارتياح؛ وهو يلقي في العادة تقديراً عظيماً من السياح، كما أنه مطلوب كثيراً من مختلف الإدارات المسؤولة عن الآثار والسياحة في عديد من البلدان. ومن المؤكد أنه لا يخلو من الاهتمام العلمي أيضاً (إذ يمكن للمرء أن يفهم كثيراً من الأمور عندما يحاول إعادة تجميع وتركيب أجزاء من أحد المباني).



شكل 3: أناسيلوسيس: مكتبة سلسوس أفسس في تركيا

5. السقائف (shelters) في المواقع الأثرية

بين الحين والآخر نتائج مختلفة في ظروف مختلفة. ولا عجب في ذلك. إذ يبدو أن هذه المسألة قد طرحت بطريقة مثيرة للغضب والسخط، جميع الصعوبات والمعضلات التي تكتنف العمل في مجال التراث بصورة عامة: وقف تدهور حالة الآثار بدون العبث بأصالتها؛ حماية وحفظ البقايا الأثرية ولكن بدون ترميم العناصر التي شكّلت يوماً ما وسيلة للحماية؛ وقاء الآثار ولكن بدون التشويش على التمتع بها. ولم يحصل أبداً أي حل - سواء أكان تنفيذه قد جرى أم كان مجرد اقتراح - على موافقة بالإجماع من جانب الجمهور العريض والمجتمع العلمي عموماً على حدٍ سواء. وليس من الممكن مراجعة الأعمال كافة التي ميّزت التطور الفكري في هذا الموضوع. لذا، سوف أقصر على استعراض أمثلة قليلة قد تعطينا فكرة عن مختلف القضايا والمقاربات الممكنة ذات الصلة.

غالباً ما يتعامل المرء في المواقع الأثرية مع عناصر صمّمت وصنعت للمساحات الداخلية (الفسيفساء، اللوحات الجصية، الزخارف المصنوعة وغيرها) التي لا يمكن لها أن تبقى بدون تسقيف (roofing) خشية أن تتفكك وتتهدم بسرعة. ويتعين علينا في مثل تلك الحالات أن نفكر في استخدام وقاءٍ حاجٍ. إلا أن ذلك ليس اختياراً سهلاً لأنه ينسجم بتناقض داخلي: فمن جهة، نحن نسعى إلى حماية البقايا الأثرية الهشة والحفاظ عليها بطريقة فعّالة ودائمة، ومن جهة أخرى نريد أن تبقى هذه الآثار بدون تبديل.

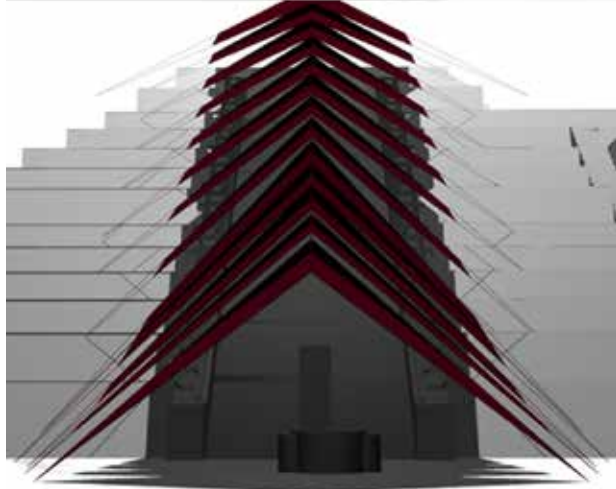
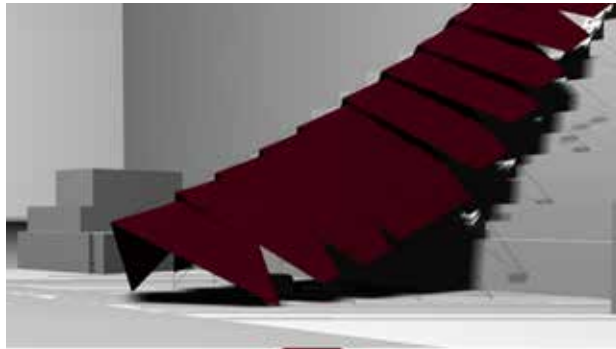
وفي حقيقة الأمر، كانت السقائف في المواقع الأثرية موضوع خلاف بين المهنيين المختصين في مجال الترميم على مدى القرن الماضي، وكانت تظهر

لحماية الآثار ضخمة إلى درجة أنها تصبح مبنى كاملاً يضم في داخله البقايا الأثرية. وفي حالة كهذه، نكون كأئنا نتعامل مع متحف بأوي النصب التي اكتشفت في الحفريات.

وفي مثل هذه الحالة، فإن القضايا المطروحة، إذن، سيتم ربطها بالخيار المعماري (عصري؟ محاكاة المشهد؟ استحضر الأشكال المفقودة؟) كما هي حال فيلا بياتزا أرميرينا (Villa of Piazza Armerina) الرومانية في جزيرة صقلية التي كانت محور جدال عنيف طوال الأشهر القليلة الماضية.

وكانت هذه الفيلا قد اكتشفت عام 1929، وعند أواخر الخمسينيات من القرن العشرين تمت تغطيتها بسقيفة في إطار مشروع نفذه المهندس المعماري مينيسي (Minissi) الذي لجأ، ربما للمرة الأولى، إلى استعمال مواد حديثة (مثل الزجاج والبلاستيك) ليستحضر الحجم الحقيقي بطريقة شفافة واضحة. وكانت الفكرة هي الإيحاء جزئياً، بالشكل القديم فيما تظهر بشكل واضح لا لبس فيه، الأجزاء المرممة، في إطار نوع من الترجمة المعمارية لما كان المنظر سيزار براندي (Cesare Brandi) قد اقترحه خلال تلك الفترة لترميم اللوحات الفنية. وقد سُجل هذا التدخل بشكل ما في تاريخ الترميم الأثري، وفيما يتعلّق بالسقائف الواقية، لا بدّ من القول، إنّه كاد يصبح مرجعاً.

ولكن للأسف، ما كان يبدو مقارنة منهجية مثالية كشف عن نقاط ضعف عديدة عندما تم وضعه في الممارسة العملية التطبيقية: فمن وجهة النظر الجمالية، فإنّ إعادة تشكيل الأحجام الأصلية لم يكن مرضياً، وليس مفهوماً ولا جلياً؛ أما من وجهة نظر الترميم، فكانت فاعلية التسقيف غير فعالة (تأثير الانحباس الحراري وتكثيف الرطوبة ساهما في تردّي حالة الفسيفساء وترجعها)؛ أما من وجهة نظر الدوام والبقاء، فإنّ الهيكل لم يبق بحالة جيدة بمرور الزمن (العناصر البلاستيكية



شكل 5: السقيفة المقترحة لهرم مايان في كابان

ومن الغريب، أنّ العالم الجديد هو المكان الذي نحتاج إلى البحث فيه لإيجاد البنى الهيكلية الأولى (1903) التي شُيّدت لحماية القطع الأثرية. وأنا أشير إلى التسقيف الذي أنجز فوق البقايا الأثرية في كازا غراندي (Casa Grande) في ولاية أريزونا لتغطية بقايا نصب أثري مصنوع من التراب الخام، محفوظ بحالته المتهدّمة الخربة، وكأنه أشبه ما يكون بأثر مقدّس. هذه البنية الهيكلية تبرز على حقيقتها بدون أي تمويه، أي أنها وقاء حامٍ، ولعله يمكن لهذا السبب بالذات، أن تكون قد أصبحت رمزاً للسقائف الحامية للآثار.

وفي مدينة أفسس دعا مؤخر المعهد الأثري النمساوي (الذي كان يجري أعمال تنقيب وحفريات في الموقع لمدة تزيد عن قرن كامل)، دعا فريقاً متعدد التخصصات لتصميم سقيفة لحماية منزلين كبيرين؛ هذا المشروع الذي تم أخيراً تنفيذه، تألّف من غشاء كبير مشدود بالأسلاك. وبالرغم من أنّ الأداة بدت فعالة من ناحية الحفاظ والحماية، غير أنّها تثير بعض الشكوك فيما يتعلّق بتأثيرها البصري على المنظر.

وشبّه بتلك الحالة، ولو في سياق مختلف، أقيم ما يشبه "خيمة" فوق باسيليقا بيزنطية في مدينة البترا: إنها سقيفة تدعمها بنية هيكلية معدنية مائلة إلى خارج محيط النصب.

وعلى العكس من هذه المقاربة تقريبا، مقارنة تستحق الذكر تم تطويرها في بريطانيا لبعض الأديرة في يوركشاير، والتي، نظراً لما تتمتع به من جمال خلّاب، كان يصعب أن تتقبّل وجود هياكل حماية حديثة. وبالاعتماد على الصيانة المنتظمة، قرر الأخصائون العاملون في مؤسسة "التراث الإنكليزي" (English Heritage) أن يقصروا عملهم على حماية الفسيفساء خلال أشهر الشتاء بتغطيتها بطبقة من الفس عند اقتراب كل فصل من فصول الشتاء.

أما في منطقة "فيسوفوس" (Vesuvius) الأثرية، فإنّ تجارب التسقيف لا تعدّ ولا تحصى، وتتراوح بدءاً من "الهيكل المطابقة" التي تحققت خلال الثلاثينيات، وصولاً إلى الحل المناقض (الاختلاف الكلي عن الأصل) الذي تمت تجربته في مدينة بومباي (Pompeii) قبل عدة سنوات.

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ في هذا الصدد أن محاولة جرت خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين لتناول هذه المسألة تناوياً منهجياً عن طريق تطبيق ثلاثة حلول مختلفة تتماشى مع ثلاثة مستويات مختلفة من المعرفة الأثرية تتعلق بشكل التسقيف الأصلي.

وفي ضوء عدد التجارب التي أجريت حتى اليوم، ازداد الوعي مؤخراً بضرورة إيلاء مزيد من التفكير لمسألة فعالية التسقيف في مجال الحفاظ. علاوة على ذلك، تزايد التشديد على البحث عن تعريف مسبق لثوابت معيّنة للمعايير التي يجب أن تتوفر في سقيفة حامية محدّدة لتتمكن من الاستجابة للمستويات المطلوبة، ولكن بدون أن تتولّد عنها تأثيرات جانبية غير مرغوب بها. وفي هذا السياق فإنّه من الممتع أن نذكر حالة أهرام مايان (Mayan Pyramid) في هندوراس الذي تم إخضاعه لبحث شامل أجراه الباحثون في مؤسسة غيتي للحفاظ (Getty Conservation Institute). فحين أكدت التحاليل القائمة على أساس علمي، وجود الأمراض التي يعاني منها الحجر، أصبحت الحاجة واضحة لبناء سقيفة. لذلك، حدّد فريق مؤسسة غيتي للحفاظ في وثيقة المواصفات التي قدمها إلى المهندس المعماري، الخصائص التي ينبغي أن تتميز بها البنية الهيكلية الحامية المثالية من وجهة نظر الحفاظ (شكل 5).

ويمكن أن توجد بعض الحالات التي ينبغي أن تكون فيها البنية الهيكلية المطلوبة



شكل 6: سقيفة فيلا بيتزا أرميرينا الرومانية

لمرحاض/ مراب لوقوف السيارات / مطعم، تفقد البقايا الأثرية شيئا من ذاتيتها وشخصيتها: فالجو يصبح أكثر ما يذكر بأن المكان متحف وليس موقعا. وبعبارة أخرى، لدي انطباع بأننا بسعينا إلى أن نجعل النصب مفهوما بشكل أفضل، فإننا نميل إلى أن نفقده روحه.

إن المواقع هي مواقع. إنها ليست متاحف مصممة لخدمة أهداف تعليمية، وهي ليست كتبًا حول الآثار.

إنها، في نظري، قادرة (بل ينبغي لها) أن تتحدث لغة المواقع: قطع وبقايا أثرية، وآثار الماضي، وأشكال غير مكتملة، وأضواء، ومشاهد...



شكل 7: المشروع الجديد لسقيفة فيلا بيتزا أرميرينا الرومانية

تحولت إلى اللون الأصفر وتشققت وتصدعت، والعناصر المعدنية صدنت؛ أما من وجهة النظر المتحفية، فإن الفضاء الداخلي أصبح بمثابة كارثة (الحرارة المرتفعة جعلت الزيارة مزجة جداً، كما أن الضوء الشديد القوة يمنع رؤية الرصف بصورة مناسبة) (شكل 6).

وعندما تقرر أخيراً أن شيئاً ما يجب القيام به لتحسين الوضع، بدأ نقاش قوي يدور بين أولئك الذين يؤيدون ترميم مشروع "مينيسي" وبين دعاة تنفيذ مشروع جديد تماماً.

وعندما رُفض مشروع اقتراح حماية الفيلا بقبة زجاجية يبلغ عرضها 160 متراً وارتفاعها 40 متراً، تم تقديم مشروع جديد. ويتألف التسقيف المقترح، الذي استند إلى تحليل مفصل للعوامل المناخية، من سقيفة غير شفافة (من النحاس) ذات تهوية، يوضع تصوّر تنفيذها بطريقة تحول دون أي ارتفاع في درجات الحرارة الداخلية. كما أن الهيكل الداعم الخفيف الوزن، القابل للانعكاس والواضح كونه حديثاً (أعمدة معدنية) يتضمّن أيضاً هيكل تطويق جانبي غير شفاف على طول محيط الفيلا موضوعاً بطريقة تخفّض من تدرجات الضوء إلى داخل النصب بأسره (شكل 7).

غير أن الحجج المقدمة دفاعاً عن هذا الخيار لم تقنع أولئك الذين عارضوه وذمّوه، مقدمين بذلك برهاناً إضافياً على وجود عدة مقاربات ممكنة لبناء سقيفة بهذا الحجم الكبير، وأن هناك مقاربات ممكنة عديدة، وأنه توجد حتماً حلول مختلفة قابلة للتطبيق.

ويقودنا هذا إلى موضوع آخر يتجاوز نطاق هذا العرض، وهو متحفية مواقعنا. ومع ذلك، أودّ أن أختتم هذه النقطة بإبداء ملاحظة شخصية جداً.

في برامج الترميم، أصبح التواصل - الجانب التعليمي، واستغلال الموقع، وغير ذلك - أمراً يزداد أهمية. لا بأس، هذا أمر جيّد؛ إلا أنني قد لاحظت أننا كلّما وضعنا في موقع أثري لوخ ملاحظات، وأداة تفاعلية، أو علامة إرشاد

حفظ الفسيفساء في المواقع الأثرية*

جون ستوارت**

1. مقدمة

ويشكّل هذا ركيزة لمكعبات الفسيفساء (tesserae) وقالبا يحدد أمكنة وضعها في الوقت نفسه. وعندما توضع مكعبات الفسيفساء كلّ في مكانها، تُصبّ طبقة خقن (grout) دقيقة من الجير فوق سطحها لملء ما بينها من فواصل. وبعد أن يجفّ الخقن، يبدأ العمل على تلميع الفسيفساء آلياً إلى أن يصبح سطحها مصقولاً.

أما الأسلوب العكسي فربما كان يُستخدم فقط في أدق التركيبات تفصيلاً، وذلك باستخدام مكعبات دقيقة الحجم مصنوعة في المُحرّف الفني الخاص بالفسيفساء. وفي هذه الحالة كان التصميم يُرسم أولاً على قماش، وكانت المكعبات تقطّع وتثبّت بها بواسطة مواد لاصقة. وكانت الفسيفساء توضع أحياناً على بلاطة حجرية، أو على طبق مصنوع من الطين النضيج لتسهيل عملية نقلها (Neal, 1976).

وكان الملاط المستخدم في الفسيفساء القديمة مكوّن من الجير والرمل المتكثّل. وكان الحجر الجيري يُستخرج من المقالع المحليّة، ثم يُحرق ويُرخّى بالماء. ويحتاج الحجر الجيري النقي (وهو الجير غير الهيدروليكي أو الحجر الجيري الغني بالكالسيوم (CaCO₃, non-hydraulic or high calcium lime) إلى الاحتكاك بثاني أكسيد الكربون الموجود في الهواء كي يصبح صلّباً، وهذه عملية شديدة البطء تحتاج أيضاً إلى ظروف جفاف تصاعديّة ومتدرّجة. أما الحجر الجيري الذي يحتوي على شوائب (مثل سيليكات الكالسيوم والألومينات والجير الهيدروليكي)، فينتج جيّراً يتصلّب بسرعة أكبر، نظراً لتفاعل كيميائي إضافي مع الماء. أما الجير الهيدروليكي فيمكن أن يكتسب صلابة في الماء بدون وجود ثاني أكسيد الكربون. وكان من المعلوم في العصور القديمة أن الجير النقي يمكن أن يكتسب صلابة هيدروليكية بإضافة تكتلات تفاعلية تحتوي على الألومينات والسيليكات (رماد بركاني مثل "البوتزولانا" (pozzolana) الإيطالية، والخزف المصنوع من التراب المطهو على حرارة منخفضة). وكان هذا يُستخدم في الأجزاء الرطبة من المبنى، مثل الملاط الجيري الوردى اللون الممزوج بقطع من الخزف المكسّر (opus signinum) الشائع في مجتمعات الحّمّات الرومانيّة.

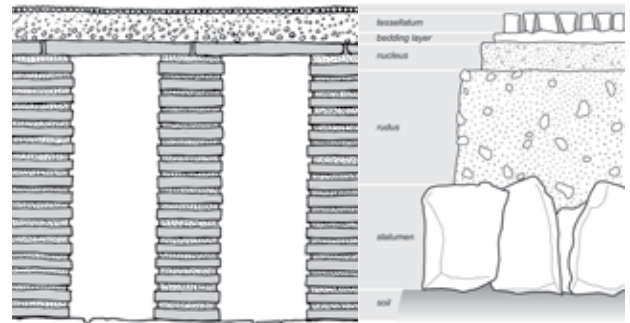


شكل 2: قطعة من فسيفساء أرضية رومانية تتوسطها لوحة مصوّرة

تعدّ الفسيفساء سمة مشتركة في عديد المواقع الأثرية في أوروبا وعبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وهي محل تقدير كبير يعود إلى زخارفها المصوّرة أو زخارفها الهندسية التي تشكّل ميراثاً غنياً من الفن القديم والثقافة القديمة.

وقد نشأت حرفة صناعة الفسيفساء في العصر الهلنستي بوصفها أرضيات مزينة بالحصى الحجريّة. وتطوّرت لاحقاً إلى شكل من أشكال الفن العظيم في عهد الإمبراطورية الرومانيّة، من حيث كونها أرضيات مرصوفة (opus tesellatum) بشكل أساسي، ولكن أيضاً بوصفها زينة للجدران وللقباب (opus musivum) (Ling, 1998). وقد تمّ العمل على تطوير الأشكال الأخيرة هذه في المعمار الأموي وفي المعمار البيزنطي. ولم يبق في المواقع الأثرية من الفسيفساء التي زينت الجدران والقباب غير القليل النادر.

ينظر إلى الفسيفساء على أنها سطوح تُغلّف بها المباني. والفسيفساء الأرضية هي بالفعل هياكل مركبة، إذ أنّ طبقات متعدّدة من الحجر والملاط تشكّل الهيكل الداعم للسطح المرصوف، المكوّن من قطع صغيرة من الحجر والخزف، وأحياناً من الزجاج تُدعى (tesserae) وضعت في طبقة رقيقة من الجير. أما الفسيفساء التي توجد على أرضية يوجد في أسفلها تجويف مخصص للتدفئة (hypocausts) فتكون دعائمها من الطوب أو من حجارة الأرصّة (شكل 1).



شكل 1 مقطع عرضي لأرضية فسيفسائية تقليدية والتجويف المخصص للتدفئة

ولا تتضمن جميع فسيفساء السطوح المرصوفة أشكالاً زخرفية. فبعضها سطوح منفعية بسيطة غير مزينة، والبعض الآخر تزينه تصاميم هندسية بسيطة. وتتكوّن أجمل ألواح الفسيفساء وأكثرها رونقاً من أنماط أو مشاهد بالغة التعقيد. وكان من الشائع وجود مزيج من الأساليب في المباني الرومانيّة العظيمة: أنماط هندسية بسيطة وفسحة، تشكّل إطاراً للوحة مركزية مصوّرة ومفصّلة (emblemata) كانت تُعرض بوصفها عملاً فنياً ثميناً ومرموقاً (شكل 2).

ويسود الاعتقاد أن معظم الفسيفساء القديمة قد وضعت باستخدام الطريقة المباشرة، فكان فراش من الملاط يُبنى أولاً، ثم يُغطّى تدريجياً بطبقة خفيفة من الملاط الجيري، ويُنقش فيه الرسم التخطيطي للنمط الزخرفي المرغوب به.

* The Conservation of Mosaics on Archaeological Sites

** John Stewart

2. التدهور

- التمدد – الانكماش: تخضع بعض المعادن المختلفة إلى تبدل في أحجامها وذلك نتيجة الامتصاص الحراري، أو بفعل التغيرات في محتوى الرطوبة. ويمكن أن يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى اقتلاع مكعبات الفسيفساء عن دعائمها، وإلى انتفاخها.
- النمو البيولوجي: بعض الطحالب ليست عدوانية بشكل خاص، ألا أنها تسهل نشوء واستقرار أشكال أشد منها تدميراً، مثل الطحالب التي يمكنها أن تخترق المواد المسامية إلى عمق معين. وتتسبب أنظمة جذور جميع أنواع النباتات، والشجيرات، والأشجار في إحداث تشوهات كبيرة في الفسيفساء.
- حيوانات الجحور: إن نشاط هذه الحيوانات التي تعيش في الجحور حيثما وُجدت، يمكن أن يتسبب في تصدع سطح الفسيفساء، كما ينتج عنه تقويض بنية الفسيفساء.
- ممارسات الحفظ والترميم الرديئة: لحق ضرر خطير بعدد لا يحصى من الفسيفساء نتيجة استخدام المواد غير الملائمة مثل الإسمنت. فالإسمنت قوي إلى درجة كبيرة جداً ولا يمكن إزالته بدون إلحاق الضرر بالنسيج القديم. وعندما تُرفع الفسيفساء ويعاد وضعها في ملاط من الإسمنت المقوى بالحديد، فإن صدأ الحديد يتسبب في تمدده، وفي تصدع الفسيفساء وتشققها (شكل 5). ولا شك أن ظروف الرطوبة تزيد من سرعة هذه العملية. كما أن هناك ممارسة سلبية أخرى تتمثل في حك أو تلميع سطح الفسيفساء لإبراز أنماطها الزخرفية؛ وتؤدي هذه العملية إلى تدمير سطحها الأصلي، كما تدمر سلامتها الأثرية.



شكل 5: صدأ وتآكل التعزيزات الحديدية إلى جانب تصليحات إسمنت غير متقنة

- إدارة الموقع: إن الافتقار إلى وجود صيانة مناسبة تتسبب في الخسارة الأكبر التي تتعرض لها الفسيفساء المكشوفة في المواقع الأثرية. ويكون معدل الاستنزاف قاسياً في أغلب الأحيان، لكن الافتقار إلى سجلات جيدة يعني أنه لا يمكن بسهولة تقدير حجم تلك الخسائر (شكل 6).



شكل 6: التفتت التدرجي للفسيفساء بسبب انعدام الصيانة يؤدي في نهاية الأمر إلى فقدانها بشكل كامل

تتدهور حالة الفسيفساء بسبب آليات كامنة في موادها، ونتيجة لعوامل أو لأحداث خارجية. وإن أية مواد أو بئى لحق بها تلف، أو أنها ضعفت، تشكل مدخلا لعوامل أخرى من عوامل التدهور (Velloccia 1978). ويديم وجود فسيفساء السطوح المرصوفة في المواقع الأثرية لأنها مدفونة تحت غطاء من التراب. غير أن التدهور يحدث أيضاً في ظروف الدفن تلك، بسبب جذور الأشجار أو بسبب القوارض المختبئة في جحورها على سبيل المثال (شكل 3).



شكل 3: تصدع فسيفساء بسبب جذور شجرة في ظروف الدفن

وفي بعض المواقع، يتأثر ملاط الفسيفساء نتيجة التحلل البيئي لكربونات الكالسيوم بواسطة الأحماض العضوية الموجودة في التربة. وهذا يفسر تدهور حالة الفسيفساء التي يتم العثور عليها أثناء عمليات التنقيب الأثري. ومع ذلك، فإن معدل التدهور الذي يلحق بالفسيفساء المدفونة هو بالتأكيد أشد بظاً إلى حد كبير من ذلك الذي تتعرض له الفسيفساء الموجودة في بيئة مكشوفة، إذ أن التغيرات الكبيرة في درجات الحرارة والرطوبة فوق الأرض تسهل استقطاب مجموعة كبيرة من العمليات العدوانية. وتعمل المياه بأشكالها المتعددة كحافز (catalyst) لكثير من أشكال تدهور الفسيفساء المكشوفة.

- الأملاح القابلة للذوبان: يمكن لبعض الأملاح القابلة للذوبان أن تتسبب في انهيار تدريجي للمواد المسامية (الحجر، والخزف، والملاط) من خلال ضغط التبخر الناتج عن تكرار الترطيب والتجفيف. وهذا أمر لا يحدث في ظروف الدفن. إن تغير بنية المسام في المواد المختلفة يعني أن بعض المواد معرضة للتراجع أكثر من غيرها بسبب الأملاح (شكل 4). والأملاح، في العادة، مصدرها الأرض، غير أنها قد تترسب قرب البحر من حيث هي هباء جوي بحري.



شكل 4: تآكل مميّز لمكعبات من الحجر الكلسي الأبيض بسبب الأملاح القابلة للذوبان الموجودة في الأرض

- التجمد - الذوبان: وشبيه بذلك، فإن المياه الموجودة في المواد المسامية تتمدد عند التجمد مسببة بذلك ضغوطات يمكنها أن تصدع بُنيّتها. وتخضع بعض أنواع التربة للانتفاخ عند التجمد، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تشوه الفسيفساء الموجودة على سطحها.

3. مبادئ الحفظ

- تثبيت المواد والبنية المتدهورة بمواد جديدة، (الحفظ العلاجي) حسب الضرورة لاستعادة السلامة البنوية وتجنب وقوع المزيد من الخسائر؛
- من حيث الممارسة، هذه إجراءات مكمّلة، ولكن ينبغي أن يكون التوجّه دائما إلى اتخاذ تدابير وقائية قبل اللجوء إلى تطبيق التدابير العلاجية (Nardi 1992, 1994, 2003).



شكل 7: فسيفساء تم ترميمها وصقلها إلى حد كبير بترميم حديث لا يمكن تمييزه عن المناطق القديمة، مما ينقص من قيمة أصالتها المادية

- يتعلق الحفظ بالعناية بالتراث الثقافي للمحافظة على بقائه لمصلحة الأجيال القادمة. وهذا يتطلب، في حالة الفسيفساء، مراعاة المبادئ والإجراءات الأساسية الخاصة بها، وهي باختصار ما يلي:
 - توثيق جميع الفسيفساء بواسطة قوائم جرد؛
 - تحديد الأهمية النسبية للفسيفساء كافة؛
 - تسجيل حالة الفسيفساء وفهم أسباب تدهورها (Corfield 2003; Getty Conservation Institute 2003)؛
 - وضع برنامج حفظ قائم على الأولوية حسب الأهمية والحالة؛
 - استعمال مواد حميدة وإجراء معالجات ناعمة، يتم تسجيلها جميعا بدقة؛
 - صيانة متواصلة ومراقبة الأوضاع.
- إن الحفظ الجيد بنهاية الأمر، هو ذلك القائم على التخطيط الجيد (Nardi 1992; Sease, 2003).

- إن القيمة التي تُنسب إلى الآثار تتمثل في أصالة موادها. ويعني ذلك تقدير ومراعاة المواد التاريخية التي تتألف منها، وشكلها الذي بقيت عليه، من حيث كونها إبداعات من الماضي لا تُعوّض. وفي حالة الفسيفساء، إن أفضل سبيل للحفاظ على الأصالة هو إبقاؤها وصونها في موقعها الأصلي (Vaccaro 2003) (شكل 7). ويتطلب الحفاظ على أصالة المواد ما يلي:
- استخدام تدابير تحول دون حدوث التلف والتدهور (الحفظ الوقائي)؛

4. معالجات الحفظ

4.1 المعالجات الوقائية

4.1.1 تثبيت الموقع

- الحفريات الأثرية، إذا ما تمّ تنفيذها بطريقة صحيحة. ويمكن تطبيقها كالاتي:
- على المدى القصير (مثلا بين مواسم الحفريات)؛
- على المدى المتوسط (مثلا خلال التخطيط للحفظ، وجمع الأموال، الخ..)؛
- على المدى الطويل (للفسيفساء التي لن تُعرض على الجمهور).

ويمكن لإعادة الدفن أن تحفّض من نسبة التدهور، ومن تكلفة الصيانة، ومن خطر السرقة أو التخريب. كما أنها تسمح بتوجيه الموارد المالية إلى قطع الفسيفساء التي تُعد الأكثر ملاءمة للعرض على الجمهور. وينبغي للفسيفساء التي تدفن على المدى الطويل أن يتم الحفاظ عليها على نحو فعال للمستقبل، عندما يُحتمل أن يختار المديرين عرضها على الجمهور.

4.1.3 أغطية المباني

تكون أغطية المباني إما إطارات ذات سطوح مفتوحة عن الجوانب (سقائف) (shelters)، أو تكون مغلقة بالكامل. وينبغي لها أن توفر الحماية، فضلا عن توفير إمكانية الوصول إلى الفسيفساء وتأويلها. ولكي تكون هذه الأغطية فعالة، ينبغي أن يكون تصميمها قائما على فهم البيئة المحلية، وعلى ظروف الفسيفساء التي ستتم تغطيتها، والأخطار التي تتعرض لها (Stewart, J. et al. 2003). فالتصميم السيء يمكن أن يؤدي بدون قصد، إلى إلحاق الضرر بها عن طريق خلق بيئة ضارة. ولا شك أن أية بنية هيكلية جديدة مهما كانت، يتم تشييدها في موقع أثري، سيكون لها تأثير مرئي، غير أن ذلك التأثير يمكن التخفيف منه عن طريق وضع تصميم حسّاس. غير أن وظيفته الأولية، في نهاية المطاف، هي تقديم الفسيفساء لمصلحة الجمهور الحالي، وفي الوقت نفسه الحفاظ عليها للأجيال القادمة.



شكل 8: انجراف منحدر على فسيفساء، وهو ما يمكن منعه بسهولة عن طريق زرع النباتات أو تعزيز التربة

4.1.2 إعادة الدفن

حافظت السطوح المرصوفة على بقائها عبر الزمن عن طريق دفنها في التربة. وقد تكون إعادة الدفن أسلوبًا غير مكلف لحماية الفسيفساء المكتشفة عن طريق

4.1.3 مرافق التخزين

- ظروف جافة، على أن تكون وحدات التخزين مرفوعة عن الأرض؛
- تأمين ضد الحرائق والفيضانات والسرقة؛
- سهولة الوصول إليها بقصد التسجيل، والحفظ، والنقل؛
- ينبغي أن يكون هناك جُرد بالفوسفات المخزنة، إلى جانب تقييم لحالتها.

تحتاج الفوسفات التي تم رفعها وأعيد تركيبها من جديد على دعائم متحركة إلى ظروف تخزين سليمة وآمنة. وهذا أمر على غاية كبيرة من الأهمية إذا كانت دعائمها معززة بالقضبان الحديدية، حيث أنها في هذه الحال، تكون معرّضة للصدأ وللآكل. أما المتطلبات الأساسية لمرافق التخزين فهي:

4.2 المعالجات العلاجية

ويمكن أن يتشكّل الجير المتحجّر على الفوسفات أثناء دفنها مُخفياً بذلك مكعبات الفوسفات. وتؤدي إزالته ألياً بأدوات قوية كاشطة إلى تدمير السطح الأصلي للفوسفات. ويمكن لمعالجين كيميائية متخصصة (تحتوي على مُمخّلات أو عوامل احتجاز) (chelating or sequestering agents) أن تطلق أيونات الكالسيوم وتسمح بإزالة ميكانيكية أكثر رفقاً. كما أن التنظيف بالهواء الكاشط النقي فعّال أيضاً. غير أن كلا هاتين العمليتين تُعدّان متخصصتين.

4.2.3 التصليح الطارئ

يمكن حماية مناطق مكعبات الفوسفات الهشة بوضع طبقة من الشاش القطني يُثبّت بمادة لاصقة ذات أساس مذيب قابلة للانكسار (reversible solvent-based adhesives) مثل (methyl methacrylate co-polymer, Paraloid B-72) وتُعدّ هذه الطريقة مفيدة للفوسفات المحفوظة في المخازن بانتظار أن تتم معالجتها بشكل كامل. أما في الظروف الخارجية، فإن المواد اللاصقة أقل ديمومة، وهي معرّضة للتليين عند ارتفاع درجات الحرارة.

4.2.4 التقوية

إن مكعبات الحجارة، والخزف، أو الزجاج التي أصابها التراجع والتدهور، يمكن أن تستفيد من تطبيق مقويات للحفظ يتم اختيارها خصيصاً لها من قبل حافظ ذي خبرة. غير أن فعاليتها في بيئات مكشوفة يمكن أن تكون محدودة جداً، الأمر الذي يتطلب إعادة معالجتها. كذلك فإن المقويات غير الملائمة تزيد من سرعة التدهور.

4.2.5 الحقن (Grouting)

يتم حقن الفوسفات بحقين من الملاط السائل لإعادة لصق المكعبات في ركيزتها، ولملء الفراغات البنوية الكبيرة في الركيزة أسفل المكعبات. ويتم التعرف على المنطقة الفارغة وتحديدّها عن طريق النقر على المكعبات، كما يجري حفر فجوات للوصول إلى المنطقة الفارغة باستخدام مثقاب يدوي. ويتم عبر الفجوات إدخال كميات وافرة من المياه (يمكن أن تحتوي على كحول الأيثيل) لإخراج ما يوجد من العناصر المفككة والمنفصلة، كما يسبق ذلك بلّ الملاط القديم بالماء للحلولة دون امتصاص مُفرط للحقين.

إن حقن مكعبات الفوسفات المنفصلة عن أماكنها، يستدعي استخدام أنواع من الحقين الشديدة السيال تكون ذات أساس من الجير الهيدروليكي وحده. وإذا لم يتوفر سوى الجير غير الهيدروليكي، فينبغي إضافة مادة فاعلة (مثل مسحوق الأجرّ المطهو بنار منخفضة الحرارة)، وذلك للحصول على عقيد في غياب الهواء، وربما مستحلب أكريليك. أما الفراغات الكبيرة فنحتاج إلى الحقن بمكثّلات تفاعلية لمنع الانكماش. ويُحسّى الحقين في الفراغات بمحقنة حتى تمتلئ.

4.2.6 الرفع وإعادة الوضع في الموقع

يُعدّ رفع مكعبات الفوسفات وإعادة وضعها على دعامة جديدة سليمة تدخلاً

تستدعي معظم أنواع المداخلات العلاجية استخدام الملاط. وقد استخدم ملاط "بورتلاند" (Portland) الإسمنتي على نطاق واسع، إلا أنه غير ملائم بسبب افتقاره إلى الخصائص المطلوبة في ملاط الحفظ، وهي: حسن نفاذية بخار الماء؛ ومحتوى ضئيل جداً من الأملاح القابلة للذوبان؛ وقوة ضعيفة (تسمح بإزالته). هذه الخصائص متوفرة في الملاط التقليدي الجيري غير الهيدروليكي (المحتوي على نسبة عالية من الكالسيوم)، والملاط الطبيعي الجيري الهيدروليكي الضعيف القوة. أما أصناف الملاط الجيري غير الهيدروليكي المحتوي على إضافات تفاعلية (المطهو على حرارة منخفضة، والطوب الترابي أو الأجرّ، والرماد البركاني) فهي مفيدة كبديل ضعيفة القوة عن الجير الهيدروليكي. وينبغي للرمال المضافة إلى الملاط أن تكون من الصنف الجيد، وأن تكون خالية من كل من الأملاح القابلة للذوبان ومن الحديد، وذلك للحلولة دون التبلر والتلطخ بالبقع.

4.2.1 ملء الحواشي والشقوق

ينبغي تأمين الحماية لحواف الفوسفات غير المحمية، وذلك إما عن طريق ملء الشقوق ما بين مكعبات الفوسفات، أو باستخدام الملاط الجيري غير الهيدروليكي أو الملاط الهيدروليكي الضعيف ووضعه حول الحواف. (شكل 9) ويجب أن يتم تنظيف الفوسفات بصورة تامة، وأن يتم بلّها بالماء قبل وضع الملاط عليها. وتتم تغطية الملاط الجديد بقماش رطب للحلولة دون سرعة جفافه، كما ينبغي إبقاؤه رطبا بينما يجف الملاط تدريجياً ويتصلّب (Roby, 2006).



شكل 9: ملء أحد التصدعات الموجودة في الفوسفات بملاط جيري

4.2.2 التنظيف

إن الطحالب والأشنّة تشوّه الفوسفات، ويمكنها أن تؤدي إلى استيطان أشكال من النباتات أكثر منها علواً. ويمكن القضاء على هذه الأنواع من النباتات العشبية المتشعبة بالبقاء، بحجب الضوء عنها على مدى فترة من الزمن، وذلك بوضع أكياس من القماش محشوة بالرمال مثلاً. ويتم التنظيف بماء خالٍ من الأملاح، وباستخدام فرش بلاستيكية ناعمة، وبالإسفنجة، وبسكاكين البسط الخشبية أو البلاستيكية. وإذا ما استخدم أي نوع من أنواع التنظيف، فينبغي أن تكون المادة المستخدمة من طبيعة غير أيونية. كما يمكن استخدام المبيدات البيولوجية، غير أن فعاليتها محدودة، وبعضها إشكالي إذ يخلف أملاحاً مترسبة.

قد لا تكون سهلة الذوبان. بعد ذلك يجري قصّ الجزء الأسفل من الفسيفساء للنفاذ إلى فرشاة الملاط، إلى مستوى أدنى بكثير من مستوى المكعبات، باستخدام شفرة حديدية طويلة ومطرقة، (شكل 11). ويتم إدخال لوحة خشبية تحتها وأخرى فوقها. ثم تُقلب، ويتم تسمير القماش الملصق على وجه الفسيفساء على اللوحة الخشبية للحفاظ على الفسيفساء في مكانها.

ويتم تسجيل تفاصيل التركيب القديم، كما تجري إزالة الملاط غير السليم أو الملاط الزائد الذي يظل ملتصقا بالفسيفساء بالمبرقة والإزميل. ويُحتفظ بعينات من الملاط للتحليل الأثري الذي سيجري في آخر الأمر. وتُبنى على الموقع قاعدة جديدة، ذات طبقة غير منفذة للماء إذا لزم الأمر (من القار مثلا (bitumen)) كما يُبنى مصرف. ويعاد وضع كل لوحة من لوحات الفسيفساء تدريجيا وتباعا في ملاط جيرى جديد، ويعاد وضع مكعبات الفسيفساء التي أُزيلت عن خطوط القصّ في أماكنها. ثم ينشر حقين جيرى سائل فوق الفسيفساء لملء الفواصل الفارغة بين المكعبات، ويتم التخلص بصورة تامة من أية مترسبات باقية عن طريق الغسل.

4.2.7 إزالة الدعائم الإسمنتية

تمّ رفع العديد من ألواح الفسيفساء وأعيد تركيبها من جديد في ملاط إسمنتي مقوى بقضبان حديدية. أي ينبغي إزالة دعامة كهذه إذا بدأ الحديد يصدأ ويتآكل، وأدى الأمر إلى تصدّع اللوح الفسيفسائي. وهذه عملية بطيئة وصعبة. يُغطّى سطح الفسيفساء على وجهه بنسيج قويّ وبمادة لاصقة ذات أساس مذبذب. وعندما يجري رفعها وقلبها، تُشيد بنية خشبية أو معدنية حول الفسيفساء وفوقها، لتحديد مسار قاطع الحجر ذي الشفرة الدوّارة. ويُحرّز الإسمنت في خطوط متوازية منتظمة الأبعاد لا تتجاوز المسافة الفاصلة بين أحدها والآخر بضع سنتيمترات، على أن لا يصل التحزيز إلى مكعبات الفسيفساء. (شكل 12) بعد ذلك، يُقصّ الإسمنت حتى أسفله برفق باستخدام المبرقة والإزميل.



شكل 12: إزالة الملاط الإسمنتي من ظهر سطح مصرف بواسطة الحزّ الآلي والعمل بالمبرقة والإزميل

4.2.8 معالجة الشغرات

جرت العادة على ملء المساحات التي فُقدت منها مكعبات الفسيفساء بملاط جيرى ملوّن بشكل متجانس بالرمال الطبيعي/مسحوق المتكثّلات الحجرية. وفي حال اللجوء إلى الترميم باستعادة المكعبات المفقودة، يجب عدم اللجوء إلى التخمين وتفادي الحزّ، وينبغي تسجيل ذلك التداخل بشكل كامل.

رئيسيا. وينتج عن ذلك التضحية بفرشة الملاط القديمة، ويؤدي إلى تغيير حتمي في الطبيعة الجمالية للفسيفساء. لذلك، لا ينبغي اللجوء إلى هذا الإجراء إلا إذا لم يكن بالإمكان القيام بأشكال أخرى من التصليح. أما المبرز الأكثر شيوعا للقيام به، فهو عندما تكون حالة الملاط القديم قد تدهورت، وتكون مكعبات الفسيفساء غير لاصقة. كذلك، فإن التهديدات البيئية تشكل سببا آخر، مثل ارتفاع المياه الجوفية التي تحتوي على الأملاح المؤذية القابلة للذوبان، (غير أن إعادة الدفن ستمنع أيضا حدوث مزيد من التدهور في هذه الحالة).

إن الرفع وإعادة الوضع على دعامة جديدة سوف يثبت بلا شك، السطوح المرصوفة، لكنه لن يحمي المكعبات القديمة من التدهور المستمر في بيئة مكشوفة، بخاصة إذا كانت تلك المكعبات في حالة سيئة (شكل 10).



شكل 10: قطعة فسيفساء أعيد وضعها في قاعدة جيّدة من الملاط الجيري، ولكن المكعبات المشققة ما زالت عرضة للتآكل البيئي

يوجد شكلان من أشكال الرفع: إما الرفع بأقسام مسطحة، أو الرفع بواسطة لفت السطح المرصوف بأكمله، وهو شكل أقل شيوعا (Getty Conservation Institute 1991). ففي حالة رفع الأقسام المسطحة، يتم أولاً رسم تخطيط السطح المرصوف على صفائح البوليثين بخطوط لا تُمحي، لتكون مرجعاً عند إعادة تركيبها. ويتم اختيار خطوط القطع أو الفصل عادة، من خلال عناصر الحدود المستقيمة، وذلك بهدف عزل مناطق السطح التي يمكن التحكم بها، (مثلا أقل من أربعة أمتار مربعة). وتجرى إزالة المكعبات الموجودة على طول الخطوط ويتم الاحتفاظ بها. ثم يُغسل سطحها ويُغلف بقماش الشاش القطني برفق باستخدام مادة لاصقة. ويتلو ذلك وضع قماش أقوى، مثل الخيش. وتتمتع المواد اللاصقة القابلة للذوبان في الماء (مثل أسيتات البوليفينيل)، بميزة سهولة إزالتها، غير أن الأنواع الضعيفة المستوى



شكل 11: القصّ حتى الجزء الأسفل من رصيف فسيفسائي معزز بقضبان الحديد يتطلب مهارة فائقة لتجنب وقوع الضرر

المنتظم لحالة الفسيفساء إلى جانب تحقيق مستويات الصيانة المناسبة، أمران أساسيان للمحافظة على سلامة مادة السطح المرصوف للمستقبل.

إن الممارسة الجيدة لحفظ الفسيفساء تتطلب إجراءات تكميلية متنوّعة، وقائية وعلاجية معاً. وينبغي أن يتم اختيار تلك الإجراءات حسب أهمية السطح المرصوف وحالته، ضمن استراتيجية تخطيط منسّقة للموقع. وإن الرصد

المراجع

Corfield, M. 2003, A Framework for the Documentation of in situ Conservation Projects. In *Mosaics Make a Site. The Conservation in situ of Mosaics on Archaeological Sites. Proceedings of the VIth International Conference of the International Committee for the Conservation of Mosaics. Nicosia, Cyprus, 1996. Rome: ICCROM, 123-148.*

Getty Conservation Institute. 2003. *Mosaics in situ Project Illustrated Glossary. Definitions of terms used for the graphic documentation of in situ floor mosaics. December 2003*

http://www.getty.edu/conservation/publications/pdf_publications/mosaicglossary.pdf

Getty Conservation Institute. 1991. *The Conservation of the Orpheus Mosaic at Paphos, Cyprus. Marina del Rey, CA: The Getty Conservation Institute.*

Ling, R. 1998. *Ancient Mosaics. London: British Museum Press, 6-18.*

Nardi, R. 2003. *The Treatment of Mosaics in situ. In Mosaics Make a Site. The Conservation in situ of Mosaics on Archaeological Sites. Proceedings of the VIth International Conference of the International Committee for the Conservation of Mosaics. Nicosia, Cyprus. Rome: ICCROM, 187-202.*

Nardi, R. 1992, *Planning as a Means of Preventive Conservation. In: La Conservation Préventive. Paris - 8, 9 et 10 octobre 1992. Paris: ARAAFU, 105-119.*

Nardi, R. 1994. *The First Step in Preventive Conservation: the Analysis of the Problem. In: VIth Conference of the International Committee for the Conservation of Mosaics. Conservation - Protection - Presentation. Proceedings.*

Conimbriga, 1993. *Lisbon: Instituto Portugues Museus, 185-195.*

Neal, D. 1976. *Floor Mosaics, Roman Crafts. Strong, D., Brown, D. eds. London: Duckworths, , 240-252.*

Roby, T. 2006, *The Conservation of Mosaics in situ: Preserving Context and Integrity, Stories in Stone. Conserving Mosaics of Roman Africa. Masterpieces of the National Museums of Tunisia. ed. ben Abed, A. Los Angeles: J. Paul Getty Trust, 101-113.*

Sease, C. 2003, *Planning for Conservation of an in situ Mosaic, Before, During, and after Excavation. Mosaics Make a Site. The Conservation in situ of Mosaics on Archaeological Sites. Proceedings of the VIth International Conference of the International Committee for the Conservation of Mosaics. Nicosia, Cyprus, 1996. Rome: ICCROM, 67-76.*

Stewart, J. et al. (2003), *Chedworth Roman Villa: A Methodology for the Monitoring of in situ Mosaics. Mosaics: Conserve to Display? VIIIth Conference of the International Committee for the Conservation of Mosaics. 22 – 28 November 1999, Arles – Saint-Romain-en-Gal, France. ed. Blanc, P. Arles : Conseil Général des Bouches-du-Rhône, 135-143.*

Vaccaro, A. M. 2003. *Philosophies Favouring in situ Conservation. Mosaics Make a Site. The Conservation in situ of Mosaics on Archaeological Sites. Proceedings of the VIth International Conference of the International Committee for the Conservation of Mosaics. Nicosia, Cyprus, 1996 Rome: ICCROM, 17-29.*

Velloccia, M. L. 1978, *Conservation Problems of Mosaics in situ. Mosaics No. 1. Deterioration and Conservation. Rome: ICCROM, 39-46.*

ترسيخ المواقع الأثرية وحمايتها من العمليات الطبيعية*

جون ستوارت**

1. تخطيط الحفظ وإدارة المخاطر

المعلومات الجغرافية (Geographic Information System - GIS).

وينبغي للإجراءات والتدابير الوقائية أن تستجيب لدرجة الخطر ولحجمه (الشدة المحتملة) وأن تتناسب مع مساحته. ويمكنها أيضا أن تكون بسيطة وذات تأثير محدود وتكلفة بيئية منخفضة، أو أن تكون واسعة النطاق، إلا أن التدخلات التقنيّة تحتاج الى خبرة فنية. وتندرج هذه الإجراءات والتدابير الوقائية ضمن الفئات العريضة التالية:

- ترسيخ المنظر الطبيعي وتثبيتته؛
- إدارة المياه؛
- إدارة النمو النباتي؛
- إدارة المواشي وحيوانات الجُحور؛
- تغطية الموقع وإعادة دفنه.

يحتاج عدد كبير من المواقع الى تدخّلات تكميلية. فعلى سبيل المثال، تكون السيطرة على تصريف المياه والنموّ النباتي في المناخات المعتدلة جزءًا لا يتجزأ من عملية ترسيخ المنظر الطبيعي، أو إعادة دفن المعالم الأثرية فيه. أما الإجراءات المقترحة والمطروحة لحماية موقع أثري معيّن، كتصريف المياه على سبيل المثال، فيمكن أن تعرّض الودائع الأثرية للأخطار. لذا، فإنه ينبغي موازنة أية خسارة كهذه مقابل فوائد المحافظة على الموقع بكيّفته. ويمكن تحديد مدى المعالم الأثرية المدفونة بوسائل السبر والاستشعار عن بُعد، وبحفر الخنادق التجريبية. أما حفريات الإنقاذ فيجب أن تتبع لاحقا.

يمكن للمواقع الأثرية أن تكون عرضة لمجموعة متنوّعة من عمليات التدمير الطبيعية أو لأحداث تؤدي إليه، مثل التآكل أو التعرية أو الفيضانات. إن أحد الأهداف المهمة والأساسية لإدارة تلك المواقع هو التخلّص من مصدر الضرر المحتمل، أو التخفيف من آثاره حيثما يكون ذلك ممكنا (شكل 1).

تستند عملية الحفظ الى فهم سليم للموارد الأثرية الموجودة، وإدراك لمداهما ولأهميتها. وتبدأ هذه العملية بوضع قائمة جرد للتضاريس الطبيعية وللمعالم الأثرية. ويتبع ذلك وضع كشف أولي لحالة الموقع يتمّ من خلاله تحديد المخاطر الطبيعية المحتملة داخل إطار المنظر الطبيعي، وتعيين حالة المعالم الأثرية المعروفة، ومدى ضعفها وهشاشتها، إضافة الى القيام بعمليات مسح أساسية أكثر تفصيلا يجريها المختصّون المعنيّون (علماء الجيولوجيا المائية والمهندسون المدنيون وغيرهم).

وتتمكّن عمليّات الجرد والمسح من إجراء عمليّة دقيقة لتحليل المخاطر. وترتبط تلك العملية التواتر التاريخي لأحداث طبيعية معيّنة في المنطقة، وكثافة تلك الأحداث، بمدى قابلية المعالم الأثرية للتعرّض لمخاطر أحداث مشابهة. ويكون أحد مخرجات تحليل المخاطر وضع خارطة المخاطر (Accardo, Giani and Giovagnoli 2003)، وهي أداة تخطيط مفيدة تحدد الموقع الجغرافي لمناطق خطر معيّنة، وتضع المخاطر المحتملة في درجات وتسلسل حسب الأولوية، في إطار السياق الأوسع (شكل 2). كما يمكنها أن تكون مكتملة لمعطيات التخطيط الإقليمي في قاعدة بيانات نظام



شكل 1: بقايا هياكل رومانية مكتشفة بالحفريات الأثرية عرضة لفيضانات موسمية وركود الماء، وهو أمر مُعتاد في المواقع المنخفضة (أرل (Arles)، فرنسا).

* The Stabilisation and Protection of Archaeological Sites from Natural Processes

** John Stewart



شكل 2: خارطة لمخاطر الأضرار الناتجة عن الكساء الشجري، وتتضمن التمديد المحتمل للجذور فوق البقايا الأثرية لـ"دوموس أورا" (Domus Aurea)، روما. حق الملكية: © Giulia Caneva ; from Caneva & Ceschen 2006).

2. المواد اللازمة لترسيخ الموقع وحمايته

ما لم تكن ملوثة بالملوثات الصناعية.

وتستخدم مجموعة واسعة من المواد المصنعة في إطار ممارسات الهندسة المدنية لترسيخ الموقع وحمايته من تأثير العمليات الطبيعية (Kavazanjian, 2004). غير أن هذا الاستخدام ليس بالضرورة أساسياً في حال التدخلات البسيطة، ويمكن للمواد المتوفرة محلياً أن تكون وافية بالفرض.

ينبغي للتدخلات الفنية أن تستخدم مواد تلبّي متطلبات الأداء الضرورية (مثل الخصائص الفيزيائية، والكيميائية، ونسبة الحموضة، والمسامية، ومقاومة الضغط والقصر العمودي، والقيم الحرارية، ونقل المياه أو احتوائها).

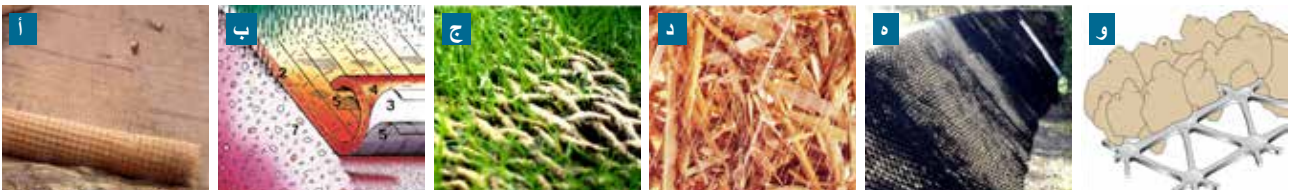
وتشكّل كلُّ من التربة، والرمل، والصخور المسحوقة، والحصى، مواد يمكن أن تحمي الموقع، جنباً إلى جنب أحياناً مع المُنتجات المصنّعة. وغالباً ما تكون التربة المستخرجة من الحفريات مورداً اقتصادياً مفيداً،

2.1 المواد الأرضية الاصطناعية (Geo-synthetics)

- بمثابة حواجز أمام تدفق المياه بهدف إدارة النفايات وتصريف المياه؛
- الشبكة المتسامتة (Geo-grids): هي شبكة رقيقة لتعزيز التربة وتقويتها؛
- الخلايا الأرضية (Geo-cells): هي خلايا صلبة ماسية الشكل، مليئة بالتربة توفر حماية ضد عوامل التعرية والتآكل؛
- شبكات السيطرة على الانجراف: هي شبكات طبيعية أو اصطناعية وشبكات لترسيخ التربة وتقويتها؛
- التصريف المائي الأرضي (Geo-drains): هو عبارة عن لوحات من البلاستيك ذات عقد صغيرة مرتفعة، ملفوفة بمواد الأنسجة الأرضية الجغرافية.

هذه مواد مسطحة مصنوعة من المركبات الكيميائية الصناعية وتقوم بدور الفصل، والتخفيف، والتنقية، وتصريف المياه، أو الترسيخ والتقوية ومكافحة التآكل. ويوجد أيضاً بعض المواد المعادلة لها، وأساسها مكونات طبيعية. وهي تؤلف مجموعة متنوعة من الأشكال المختلفة هي التالية (شكل 3):

- الأنسجة الأرضية (Geo-textiles): هي عبارة عن رقائق من البوليستر أو من النايلون أو من الألياف البوليبيروبلين ذات سماكة متفاوتة. وهي تصنّف وفقاً لعملية التصنيع التي تحدّد أيضاً خصائصها الرئيسية (القوة، والمرونة، ونفاذية المياه)؛
- الأغشية الأرضية (Geo-membranes): هي عبارة عن رقائق غير نافذة



شكل 3: مجموعة منتجات أرضية اصطناعية وطبيعية مستخدمة لترسيخ السطوح المنحدرة، وبعضها يحفّز نمو الزرع: (أ) لمنع الدائم لانجراف التربة/ غطاء ترسيخ عشبي (Verdamat C 350) (Verdant Solutions)؛ (ب) حصيرة محتوية على البذور (Covamat Plus Greenfix UK)؛ (ج) حصيرة من ألياف نبات الجوت (Geojute Greenfix UK)؛ (د) حصيرة من القش وألياف جوز الهند (Biomac Maccaferri)؛ (هـ) خلايا أرضية (Verdacell Verdant Solutions)؛ (و) شبكة أرضية متسامتة مثلثة الفتحات (Tensar).

3. ترسيخ سطح الأرض

والتي تتفاقم بفعل عدم انتظام تحولات أنماط الطقس أو شدة الأحوال الجوية، أو بفعل التدخل البشري (مثل إزالة الغابات). وتعتمد آثار التعرية على الجغرافيا السائدة (الجيولوجيا، والهيدرولوجيا، والطوبوغرافيا) في موقع معين ويمكن أن تكون تدريجية ومستمرة، ومنقطعة أو مفاجئة (U.S. Army Corps of Engineers. 1992, Nickens, 2000).

إن تآكل أي موقع من المواقع الأثرية وتعريته يشكل خطراً على تعرض الودائع والبقايا الأثرية غير المكتشفة، التي لم يتم التنقيب عنها بعد، أو حتى إنه يؤدي إلى خسارتها، فضلاً عن تسببه في تدمير المعالم المكشوفة. وغالباً ما يرتبط التآكل مع المياه السطحية (شكل 4). ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للعوامل الطبيعية المركبة المترابطة فيما بينها،

3.1 انجراف التربة المنحدرة وتآكلها

- الدعائم المصغرة (Micropiles): التعزيز والتثبيت بواسطة دعائم مصغرة متوازية أو إشعاعية؛
- الأعمدة الحجرية: التعزيز بواسطة أعمدة قائمة؛
- تسمير الأرض؛
- الخلايا الأرضية؛
- حقن التربة (الإسمنت، والبنتونيت) (bentonite).

يتم منع انجراف التربة غير المستقرة الموجودة على منحدر أو انهيارها بواسطة الترسيخ السطحي أو ما تحت السطحي (Abramson et al., 2002).

ترسيخ السطح وتثبيته (شكل 3):

- الشبكات الأرضية المتسامنة (Geo-grids)، وشبكات السيطرة على الانجراف أو طبقات رقيقة منبسطة من الحبوب الزراعية؛
- الشبكة السلكية.

إن الأعمال الترابية الأثرية هي بنى هيكلية 'مبنية'، وإن المحافظة على شكلها وخصائصها جزء لا يتجزأ من أصالتها. ويمكن لضرر صغير ومحدود النطاق أن يحرّض على حصول المزيد من التآكل والانجراف؛ من هنا فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات التعزيز والتثبيت (Berry and Brown, 1994; Rimmington, 2004). ويستتبع ذلك ملء الشقوق الناتجة عن التآكل، وإعادة صورة الأرض ومظهرها إلى ما كانت عليه، بأكياس مملوءة بالتربة على سبيل المثال، أو بروافد خشبية خفيفة مملوءة بالتربة المحلية أو بالحصى، وبغطية الطبقة العليا من التربة بكساء من العشب أو من الغطاء النباتي.

وتعمل هذه الشبكات على احتواء التربة السطحية وتعزیزها، ويشجع بعضها على سرعة إعادة الكساء النباتي. ولا تؤثر هذه الشبكات تأثيراً سلبياً على الآثار التي ما تزال مدفونة، بسبب كونها معالجات سطحية.

الأعمال ما تحت السطحية:

- تعديل المنحدر (إعادة التشكيل): تخفيض المنحدر، وإزالة المواد غير المستقرة من المنحدر؛
- الدعائم: إزالة قاعدة المنحدر واستبدالها بحشوة صخرية؛
- خنادق تصريف الماء: مستجمعات المياه على المستويات المختلفة للمنحدر؛



شكل 4: انجراف منحدر هضبة وسيلان مياه الأمطار من الأسباب الشائعة لتدمير الودائع والهيكل الأثرية، مثل انهيار هذه الغرفة الرومانية المقببة في جنوب تركيا.

3.2 تآكل المنحدر الصخري

- تدبيس: بالقضبان المعدنية أو بالمراسي؛
 - شبكات احتواء معدنية (شكل 5)؛
 - دعم وتعزيز: حقن داخلي، وحشو طبقات الصخور الضعيفة الظاهرة.
- يكون سقوط الصخور نتيجة لعدم استقرار وجه الصخر. وتتألف التخلّلات الأكثر شيوعاً من التالي (Abramson et al., 2002):
- تصريف مائي: يكون في أعلى منحدر الصخرة أو الجُرف؛
 - صناديق شبكية: جدران دعم من الصخور الموضوعة في صناديق شبكية؛

3.3 تآكل الشواطئ وتعريتها

- جدران بحرية حجرية؛
 - حواجز الأمواج البحرية: كتل إسمنتية وصخور توضع على الشاطئ؛
 - تغذية الشاطئ: إحضار رمل من الخارج ووضعها على الشاطئ.
- تهدف حماية الشواطئ والشريط الساحلي من التآكل والتعرية إلى تثبيت قوة المياه المتدفقة أو الأمواج، وإضعافها، وتوزيعها، وتثبيتها على السواحل المكشوفة والسواحل المحمية على حدّ سواء (شكل 6). وهذا أمر يصعب بشكل خاص على شواطئ البحار أو المحيطات، إذ أن أي نوع من أنواع البناء ينقل فعل الهدم الناتج عن تلك الأمواج أو المياه المتدفقة إلى مناطق أكثر بعداً، ويدفع بها على طول الشريط الساحلي. وتعتمد إجراءات الوقاية وتدابيرها على طبيعة المكان وسياقه:

السواحل المكشوفة والمعرضة (البحر أو المحيط):

- جدران خشبية حاجزة (تبنى على درجة ميلان 90° على الخط الساحلي)؛



شكل 6: ترسيخ الأرض عند الشريط الساحلي فوق موقع مدفون يعود إلى العصر الكلاسيكي، زوغما (Zeugma) بتركيا. حقّ الملكية: (Centro di conservazione archeologica).



شكل 7: حماية سدّ ماني بأقفاص شبكية (Maccaferri).



شكل 5: شبكات الاحتواء المعدنية هي إحدى الوسائل لمنع انهيار المنحدرات الصخرية، كما هو الحال في هذا الموقع العائد إلى القرون الوسطى في تينتاغل (Tintagel) بإكلترا. حقّ الملكية: Equip etueraessim. (© Arthur McCallum-English Heritage).

3.4 تعرية الرياح

- الحواجز المضادة للرياح: الأسوار أو حاجبات الريح (مثل الشبكات الأرضية الاصطناعية)، وتنتبّت عادة في وضع عمودي مقابل للاتجاه الرئيسي للريح؛
- النمو النباتي وإعادة التخصير: غرس الأشجار والشجيرات أو الأعشاب المختلفة. ولكي يكون استخدام الإنبات فعالاً، يجب أن يكون النبات المزروع كثيفاً نسبياً، وأن ينمو إلى ارتفاع كافٍ لتوفير الحماية المطلوبة.

يكشف ما تسبّب به تعرية الرياح في بعض البيئات، عن المواقع الأثرية من خلال استنزاف الغطاء الترابي أو الرمي (الانكماش)، أو أنها في بيئات أخرى تعرّض ما هو ظاهر منها للكشط أو للتآكل الميكانيكي، بواسطة الجسيمات المحمولة بالرياح. ويستدعي التخفيف من تأثير الرياح إنشاء سواتر وحواجز تكسر من شدتها، وتصفّي الجسيمات الموجودة في الهواء:

4. إدارة المياه

المياه مما ينتج عنه ركودها وفيضاتها، أو تكون بمثابة محفّر لأشكال أخرى من التدهور (مثل الأملاح القابلة للذوبان). غير أن المياه ضرورية لتوفير الحماية للمواقع المحاطة بالمياه، حيث يتطلب بقاء المواد العضوية مستويات عالية من الماء للحفاظ على الظروف غير الهوائية (الخالية من الأوكسجين) في التربة.

تأتي المياه في الأصل من مصادر طبيعية (مثل البحار، والمحيطات، والأنهار، والجداول، والمياه الجوفية، وترسب مياه الأمطار) أو من مسطحات مائية من صنع الإنسان (أنابيب المياه والصرف الصحي، والقنوات). وعادة ما تلعب المياه دورًا مخربًا بالنسبة للمواقع الأثرية، فتتسبب في أضرار ناجمة عن عدم تصريف

4.1 التخلص من المياه: التصريف

المنسوب العالي للمياه الجوفية إلى حدّ كافٍ لمنع حدوث مثل تلك الأضرار أو التدهور، ولا يمكنها سوى تحقيق تخفيض صغير في ارتفاع الحافة الشعيرية (capillary fringe) (وهو المستوى الذي تصل إليه الرطوبة الشعيرية التي ترتفع داخل الجدران). غير أنها يمكن أن تكون مفيدة لاعتراض المياه عند قاعدة المنحدر قبل أن تصل إلى الهيكل المكشوف (Collombet, 1985). ويمكن أن يوجد مبرر في بعض الحالات النادرة، لضخ المياه الجوفية واستخراجها إلى السطح، لكن هذا العمل ينطوي على مخاطر عديدة مثل هبوط الأرض، وهبوط الهيكل المبنى، وانهيار الآلات المستخدمة في الضخ. كما أن إعادة الدفن تُعدّ طريقة أخرى لتجنب حصول التدهور الناتج عن الأملاح القابلة للذوبان (أنظر أدناه).

يلعب تصريف المياه دورًا محتملًا في أشكال عديدة من أشكال حماية المواقع، وفي إزالة تأثير وجود المياه في باطن الأرض أو التخفيف منه. ويتطلب التصميم الفعّال لتصريف المياه تحديد مصدر الرطوبة وطبيعة التصريف المرغوب به. ويهدف تصريف المياه الموجودة على سطح الأرض إلى إيقاف تدفق المياه واعتراضها وإجلائها، وخفض مستواها عن مستوى الأرض. ويكون تصريف المياه التقليدي عبارة عن خندق ذي أنبوب مثقّب عند قاعدته يتم ملؤه أولاً بالحصى، ثم تضاف تدريجياً مواد أصغر حجماً لتشكل مصفاة. ويكون عرض الخندق متناسباً مع العمق الضروري كي يعمل على نحو ملائم. ولا شك أن بناء قنوات التصريف المائي يدمر الودائع والكنوز الأثرية. ويمكن الحدّ مما تشكّله المياه من مخاطر باستعمال قنوات التصريف الأرضية الحديثة المصنوعة من البلاستيك (شكل 8)، وهي أرقّ إلى حدّ كبير، من خنادق التصريف التقليدية. وتتعرّض معظم وسائل تصريف المياه للانسداد بسبب الجزيئات الموجودة في التربة، لذا تدعو الحاجة إلى تجديدها. وهناك أشكال متعدّدة من تصريف المياه هي التالية (Abramson et al., 2002):

تصريف المياه السطحية:

- الأبار العمودية: المملوءة بمواد مثل الرمل والحجارة المكسّرة لتفادي ركود المياه؛
- إقامة السواتر المدرّجة: إعادة توجيه جريان المياه السطحية.

تصريف المياه الجوفية:

- رقائق التصريف (drain blankets)؛
- الخنادق (trenches)؛
- قنوات تخفيف اندفاع الماء (cut-off drains)؛
- قنوات تخفيض مستويات المياه (relief drains)؛
- أنفاق التصريف (drainage tunnels).

ويمكن تركيب قنوات التصريف في مناطق شديدة الاتساع، كالمحيط الدائري حول أحد المواقع الأثرية على سبيل المثال، أو بديلاً عن ذلك، حول معلم معين.

ويتم استعمال العديد من التقنيات المانعة لتسرّب المياه في البناءات الحديثة (مثل الطلاءات غير النافذة، والحقن بالمواد الكيميائية المقاومة للماء، أو إدخال طبقة ذات طبيعة عازلة للرطوبة). وهذه التقنيات ليست مناسبة في الهياكل الأثرية، لكونها مضرّة، ومدمرة، وغير قابلة للانعكاس.

تحتوي المياه الجوفية في كثير من الأحيان على أملاح قابلة للذوبان تتسبب في تدهور حالة الهياكل المبنية بالحجر، أو بالجبس، أو بالملاط. وبصفة عامة لا يمكن لشبكة تصريف المياه المحيطة بالموقع أن تخفض من ارتفاع



شكل 8: خندق تصريف أرضي فوق موقع أثري.

4.2 الحماية من الفيضانات

- حواجز: منحدر طبيعي أو اصطناعي، أو جدار على طول مجرى النهر؛
 - خزانات: مُستجمعات لاحتواء المياه ما وراء السدود؛
 - الهذارات: سدود صغيرة تتدفق من فوقها المياه فترفع منسوب مياه الأنهار أو الجداول.
- ويمكن للعديد من الاستراتيجيات الوقائية للحماية المدنية أن تطبق في المواقع الأثرية المعرضة للمخاطر.

تحدث الفيضانات عندما تتجاوز المياه، في بحيرة ما أو في نهر ما، حدودها من حيث الارتفاع فتفيض، أو عندما يكون هناك إفراط في الجريان السطحي على المنحدر، أو في فترات ارتفاع منسوب مياه الأنهار، أو اشتداد المدّ والجزر على طول الشريط الساحلي. أما المواقع القريبة من منابع الفيضانات فهي أكثر عرضة للضرر فضلاً عن المناطق المنخفضة. وغالبًا ما تكون هذه الأخيرة نتيجة للحفريات الأثرية. ويتألف منع حدوث الفيضانات من:

4.3 الحفاظ على منسوب المائدة المائية

ويجري قياس رسوخ الموقع وثباته عن طريق قياس ما لديه من قابلية "جهد الاختزال" (Redox potential or reduction potential) وهو معدل التفاعل الكيميائي (نقل الإلكترونات) في بيئة مائية متأثرة بوجود الأوكسجين أو بغياحه (Caple, 1998). وإذا كان ثمة من خطر، فإن المائدة المائية بحاجة إلى الحفاظ على مستوى منسوبها باستخدام مُستجمعات، مثل الأغشية الأرضية (Geo-membranes).

تحتوي المواقع الأثرية المحاطة بالمياه، أو تلك التي تقع في أراضٍ رطبة، على قطع أثرية عضوية أو مواد هيكيلية في بيئة غير هوائية تمنع النشاط البيولوجي. وتعتمد حمايتها على الحفاظ على مستوى منسوب المياه الجوفية أو المائدة المائية، أو على منطقة الإشباع الدائم. ويمكن أن يتعرّض ذلك للخطر من الاستخراج المَحَلّي للمياه، والتلوث، والجفاف، وتصريف المياه، والبناءات الجديدة أو استخراج الخث¹ (peat)، أو استخراج المعادن (Corfield, 1996).

5. إدارة النمو النباتي (Vegetation management)

(أنظر أعلاه "انجراف التربة المنحدرة وتآكلها"). والنباتات عملية طبيعية، ومنخفضة التكاليف نسبيًا، وهي تعزّز التنوع البيولوجي، وتبذد الرياح والطاقة المائية (Thorne, 1992).

يمكن للنمو النباتي أن يكون مدمرًا بالنسبة للآثار المدفونة وللمعالم المكشوفة التي تتعرض لخلل مادي نتيجة نمو أنظمة جذورها الخشبية. وعلى العكس من ذلك، فإن الحفاظ على الكساء النباتي الموجود، أو الإنبات من جديد وإعادة التخضير، يمكن أن يكون مفيدًا للغاية في ترسيخ سطح الأرض الأثرية وتثبيتها

5.1 إدارة الأشجار (Tree management)

تهديد آخر تتسبب به الأشجار نتيجة هبوب الرياح، واقتلاع لوحة الجذور بسبب العواصف القوية العاتية، ورفع الكنوز الأثرية المغمورة إلى سطح الأرض. ويعتمد الخطر على أنواع الأشجار، وعلى نوع التربة. إن إدارة الأراضي الغابية هي الوسيلة الأساسية لمنع الإفراط في التشجير/تكتيف المظلة الغابية.

ويمكن لزراعة أشجار جديدة في مواقع استراتيجية أن يكون واحدًا من الحلول لتحقيق الاستقرار للموقع وترسيخه وتثبيتته. ويمكن الحدّ من المخاطر المحتملة التي تهدد المواقع الأثرية عن طريق اختيار أنواع الأشجار التي يُعرف عمق جذورها، والتي تلائم التربة المحليّة، وتناسب الظروف البيئية.

إن دور الكساء الشجري في موقع معيّن يتطلّب إجراء تقييم أولي لدور الحماية الذي تلعبه، أو للضرر الذي تلحقه أو تتسبب به (شكل 2). ويتطلّب التقييم تحديد أنواع الأشجار، وعمرها، وحجم الجذر، وعمقه، ومدى امتداده، والكثافة، والموقع من حيث علاقته بالمعالم الأثرية المسجلة (Crow and Moffet, 2005). وعادة ما تكون للأشجار أنظمة جذور سطحية ولكنها منتشرة على نطاق واسع. غير أن عمق الجذور يتوقّف بشكل رئيسي، على أحوال التربة، وعلى النوعية الفردية لكل صنف من أصناف الأشجار.

إن أنظمة جذور الأشجار تعرّض المعالم الأثرية غير العميقة للخطر. ويوجد

5.2 الإنبات وترسيخ التربة

ويتمّ تصميم شبكات السطح المصنّعة أو الأغطية، بهدف إعادة الإنبات والكساء النباتي إلى التربة. ويتضمن بعض تلك الشبكات شتل النباتات (شكل 3 أ - د).

ويمكن لتصميم الغطاء النباتي أن يكون إحدى الوسائل التي تُبعد المواشي إذا كانت موجودة في المنطقة، لكنه في الوقت نفسه قد يحمي حيوانات الجحور، كالأرانب مثلاً، من الضواري التي تفترسها.

إن إزالة الأشجار من منحدر ما بهدف حماية الودائع والكنوز الأثرية، أو لغير ذلك من أسباب، يمكن أن يؤدي إلى تآكل التربة وانجرافها. ويتطلب تحقيق استقرار التربة إنشاء كساء نباتي مناسب ذي نظام جذور ملائم يساعد على زيادة القدرة على مقاومة القسّ الألي وتآكل التربة وانجرافها (Thorne, 1992). ومن الضروري أن تكون النباتات من موطن المنطقة، كما لا بدّ من إقامة أنظمة جذور ضحلة قادرة على التثبيت بالتربة وإبقائها في مكانها والمحافظة عليها.

1. هو نسيج نباتي نصف متفحم يتكوّن بتحلل النباتات جزئياً في الماء (المحرو).

6. إدارة المواشي وحيوانات الجحور

6.1 المواشي



شكل 9: دخول غير مقيّد للماشية لموقع أثري يشكل خطراً على المعالم الأرضية والهيكليّة، كما هي حال قطع الماشية هذا في أوستيا القديمة (Ostia Antica) القريبة من روما.

يمكن أن يكون للمواشي مثل الأبقار والأغنام والماعز، قدر كبير من حرّية الرعي والتجوال في بعض المناطق الأثرية. وإذا لم يُمنع وصولها إلى تلك المناطق، فإن ذلك يمكن أن يُلحق الضرر بالهياكل المكشوفة والسطوح المرصوفة، نتيجة ما تسببه من تخريب مادي، أو أن يطال الضرر أعمال الحفر حيث تدوس تلك المواشي فتترك في مناطق الحفريات الأثرية شقوقاً وندوباً. (شكل 9)، ويتطلب منع حدوث ذلك ما يلي :

- إقامة الحواجز: من النباتات، والأسوار، وجدران الحجر الجاف؛
- إدارة نقاط الضغط: البوابات المتحركة، والأسوار، وتغذية المنخفضات، أو إنشاء كساء شجري محميّ جديد لإخفاء المعالم المعرضة للتلف مثل أعمال الحفر (Rimington, 2004).

أما السطوح التي تعرّضت للتلف، فينبغي إعادة ترسيخها وتدعيمها، كما ينبغي أن تُكسى من جديد بالأعشاب والنباتات (راجع ترسيخ سطح الأرض أعلاه).

6.2 حيوانات الجحور

- في المواقع الصغيرة، (يتم توسيع الأسوار والسيجات لحماية المناطق بعد التخلص من الحيوانات)؛
- تعديل مواطنها: ويتم ذلك بالسيطرة على الغطاء الترابي من خلال إزالة الأشجار والشجيرات المنخفضة التي توفر حماية من الحيوانات الضارية؛
 - المواد المنفردة والطاردة: يكون ذلك بوضع طلاءات كريهة الرائحة أو روائح منفرة لمنع الحيوانات من التهام النباتات وأكل الشجيرات، (وهي وسائل ذات تأثيرات قصيرة الأمد فقط)، أو زراعة نباتات مزججة لتلك الحيوانات إذا ما أمكن ذلك؛
 - استخدام أجهزة مخيفة مثل الأجهزة التي تبتث أصواتاً مفزعة لتلك الحيوانات، أو وضع دمي، أو استعمال الإضاءة أو الأدوات العاكسة للضوء.

إن الحدّ من وجود حيوانات الجحور يمثل تحدياً، ويتطلب تخطيطاً مبرمجاً للتدابير المكمّلة إذا ما أريد له أن يكون ناجحاً.

تتسبب حيوانات الجحور في اضطراب رئيسي للودائع والكنوز الأثرية وأعمال الحفر، ولا بدّ في المقام الأول، من تحديد أنواع الحيوانات التي تتسبب في تلك المشكلات. غير أن بعضاً من حيوانات الجحور هذه قد يتمتع بالحماية القانونية، ويمكن لأي نوع من أنواع الضبط لها أن يكون خاضعاً للأنظمة والقوانين. وتتألف أساليب الضبط التي يمكن القيام بها مما يلي (Dunwell and Trout, 1999; Rimington 2004):

- الإعدام: عن طريق إنشاء مناطق لإبادتها عن طريق إطعامها، ووضع الطعوم السامة، ونصب الفخاخ والمصائد. وينبغي أن يتم ذلك قبل بدء موسم التناسل، وهو الوقت المثالي لهذا التدخل، للحصول على النتائج المرجوة؛
- الإقصاء والإبعاد: بواسطة بناء السياجات والأسوار للحيوانات التديبية الكبيرة، ووضع شبكات الصيد للتديبيات الصغيرة وللطيور وللصافير، ووضع شبكات الصيد المصنوعة من الأسلاك الحديدية ومدها على الأرض

7. تغطية الموقع وإعادة دفنه

7.1 التغطية (capping)

الموقع، وغير قابلة للانضغاط (Thorne, 1991). أما المادة الأكثر شيوعاً فهي الغطاء الحجري، وهو أشدّ رسوخاً من الرمال أو التربة. وتعدّ الصخور الخشنة ذات الزوايا أكثر مقاومة للضغط من الصخور المستديرة. ويمكن وضع "الأنسجة الأرضية" (Geo-textiles) فوق الموقع لتكون بمثابة "العلامات الأفقية"، (horizon markers) لتدلّ على وجود تدخّل بشري، وتحول دون تلوث السياقات المختلفة. كما ينبغي تجنّب الضغط الذي تتسبب فيه العربات والشاحنات الثقيلة أثناء نقل مواد التغطية إلى الموقع (Ardito, 1994). وقد يكون من الضروري إعادة الإنبات وتوفير كساء نباتي للحفاظ على ثبات سطح التربة، ويتوقف ذلك على الغرض من استخدام الموقع.

يمكن الحفاظ على المواقع الضحلة نسبياً غير المنقّبة عنها والمعرضة للخطر بفعل العوامل الطبيعية، عن طريق توفير غطاء واقٍ لها، أو بالتغطية. ولكي يكون هذا العمل فعالاً يجب أن يستند إلى تقييم طبيعة الرواسب الأثرية وعمقها، ويعتمد على فئات الودائع والكنوز الفنية الأثرية الموجودة فيها، وعلى علم التربة² (soil mechanics)، وعلى تحليل مخاطر التغطية الجديدة وأية عمليّة يتم إجراؤها على سطحها، مثل الدمج المادي، والتغييرات في المائيات أو علم المياه (hydrology).

وينبغي للمواد المستخدمة في التغطية أن تكون غير قابلة نسبياً للتفاعل مع غيرها من المواد، وأن يكون معدل الحموضة فيها منسجماً مع المواد الموجودة في

2. هو دراسة الخصائص الطبيعية للتربة وقوة تحملها واستخداماتها (المحرر).

بوصفها أداة منخفضة التكلفة في عديد البلدان الأخرى (Demas, 2004). ولهذا السبب نورد وصفها في تفاصيل إضافية أدناه:

7.2.1 التخطيط لإعادة دفن الموقع

إن دراسة بيئات الدفن الموجودة حالياً وتصميم بيئات دفن جديدة هما حقلان جديان من حقول البحث العلمي. ويمكن أن يتطلب ذلك وضع نموذج أو مصفوفة (matrix) بشأن التلف الكمي لموقع ما، ليصبح بالإمكان تحديد البيئة الجديدة المرجوة التي سيتم إنشاؤها (Mathewson and Gonzales, 1988). إلا أن الملاحظات القائمة على الرصد التجريبي التي وُضعت حول بقاء مواد البناء غير العضوية واستمرار وجودها، تُوفّر أساساً لتصميم بيئات الدفن الوقائية بوسائل بسيطة نسبياً (Stewart, 2004). إن نظاماً رديء التصميم لإعادة الدفن لن يوفر أية حماية. وتتضمن المعايير المستخدمة في نظام إعادة الدفن تحديد أصناف المواد الأثرية والمعالم الحاليّة، وحالتها، والمناخ المحلي، والمدة الزمنية المقرّرة لإعادة الدفن.

7.2.2 المعايير البيئية لإعادة الدفن

- إدارة المياه: حرية حركة المياه عبر التربة والمعالم الأثرية/الودائع والكنوز؛
- تكثيف المواد بالضغط: تدعو الحاجة إلى تكرار الدفن حسب الأساليب القديمة، والحرص على وجود اتصال متواصل وحميم بين مادة الدفن والمعالم المدفونة؛
- عمق الغطاء: توفير الحماية الحرارية الملائمة والرادع المادي لنمو النباتات ذات الجذور العميقة؛
- الحماية من التآكل والانجراف في الموقع: ترسيخ المنحدر وتثبيتته، وتصريف المياه السطحية أو الجوفية.

إن معظم البقايا الأثرية التي حُفظت حتى اليوم منذ العصور القديمة، يعود بقاؤها إلى ظروف الدفن. فالمواد العضوية تتطلب بيئة محاطة بالماء لحفظها، غير أن المواد غير العضوية مثل الحجر، والطوب، والملاط، فإنها تُحفظ في معظم أنواع التربة. ورغم أن جميع المواد تتعرّض للتدهور، إلا أن من المؤكد أن عملية تدهور هذه المواد غير العضوية يكون أشدّ بطأً تحت الأرض.

وتوفّر إعادة الدفن المتعمّدة (أو الردم) عدداً من المزايا هي التالية، (شكل 10):

- الحماية على المدى البعيد مع استخدام حدّ أدنى من الموارد؛
- الحماية أثناء التخطيط للحفظ؛
- الحماية أثناء مواسم التنقيب؛
- الحماية لبعض المعالم بالحدّ الأدنى من التكاليف المالية مما يتيح صرف الأموال لتوفير حماية أفضل لمعالم أخرى يتم اختيارها للعرض على الجمهور.

ويمكن أن يتم تطبيق ذلك على أجزاء من المواقع أو حتى على مواقع صغيرة بأكملها (Getty Conservation Institute, 2003).

عند التخطيط للسياحة، كما هي الحال في معظم أنحاء مناطق البحر الأبيض المتوسط، فإن إعادة الدفن لا تُعدّ خياراً من خيارات الحفظ. إذ يُفترض في تلك المناطق أن مواقع التنقيب عن الآثار والمعالم جميعاً ستكون موضع اهتمام الزائرين كافة. وحقيقة الأمر هي أن معظم المواقع، كبيرها وصغيرها، يتم تأويلها تأويلاً ضعيفاً، وغالباً ما يكون الوصول والدخول إليها محدوداً، كما أن المعالم الثانوية تخفق في الاستحواذ على خيال الجمهور واهتمامه. بالرغم من ذلك، فإن إعادة الدفن هو خيار من خيارات الحفظ ثبتت نجاعته، وتُمارس



شكل 10: هياكل بيوبلو (Pueblo) في كانيون شاكو (Chaco Canyon) في نيو مكسيكو، تم اكتشافها عن طريق الحفريات الأثرية في أوائل القرن العشرين، وخضعت للردم بشكل انتقائي للحفاظ على سلامتها الهيكلية، والحد من أعمال صيانتها.

7.2.3 المعايير الوظيفية لإعادة الدفن

- مدة إعادة الدفن (قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد): تحديد المواد والعمق المطلوب للغطاء؛
- الأغشية الفاصلة: تضمين الرقائق الاصطناعية (أنظر أدناه)، لتسهيل إعادة التنقيب من حيث هي جزء من التحويلات الأثرية الجارية، أو لتكون بمثابة "علامات أفقية"، للنشاط الأثري (شكل 11)؛
- الحماية من السرقة والتخريب: إضافة حواجز مادية تحول دون أعمال الحفريات غير المشروعة؛
- سهولة الصيانة: استخدام مواد من صفحة الأرض متينة وطويلة البقاء/النباتات التي تحتاج إلى الحد الأدنى من الرعاية فيما توفر ما يكفي من الحماية.



شكل 11: تصميم نظام إعادة دفن فوق فيفساء رومانية مؤلف من طبقات من المواد المختلفة بما في ذلك الأنسجة الأرضية لتيسير إعادة التنقيب. وإذا تم وضعها مباشرة على السطح المرصوف يكون هناك خطر التصاق الأنسجة الأرضية به.

7.2.4 المواد اللازمة لإعادة الدفن

- الخصائص المثالية: الاستقرار الفيزيائي/الكيميائي أو بنسبة حموضة مشابهة للمعالم المعاد دفنها/أحوال التربة؛ غير ملطخة، نافذة للمياه تمام النفاذ، لكن مانعة لبقاء المياه وركودها في طبقة محددة (عدم وجود الرمل الخشن على سبيل المثال)؛
- مواد الردم: تكون التربة المستخرجة نتيجة أعمال الحفر ممتازة في العادة (ما عدا ما هو مستخرج منها من المواقع الصناعية الملوثة)، التربة المصنفة تصنيفا جيدا التي تسمح بحرية الحركة الشعريّة للماء؛
- الأغشية الفاصلة: الشبكات البلاستيكية الواسعة الفتحات، والأكسية الأرضية التي تسمح بنفاذ جيد لبخار الماء (Roby, 2004)؛
- شبكات ترسيخ التربة: لتثبيت مادة الغطاء وتحفيز نمو الكساء النباتي المناسب (شكل 3 أ - د)؛
- تغطية صفحة التربة: كساء عشبي، ونبات شديد القدرة على الاحتمال ذو نظام جذور ضحلة، وسطوح مرصوفة صلبة، (ويتوقف ذلك على التضاريس الطبيعية للموقع وعلى متطلبات استخدامه).

إن بعض المواد مثل الرقائق البلاستيكية، وبعض أصناف الأكسية الأرضية، والحصى، وكريات الطين، لا تستوفي هذه المعايير، وينبغي استبعادها من تصاميم الدفن. وتختلف خصائص أصناف الأكسية الأرضية اختلافا كبيرا (من حيث المرونة والتكيف، وتصريف المياه، واختراق الجذور، وقابلية الامتصاص)، ولا يتم في العادة سوى استخدام الرقائق التي ثبتت تمتعها بخاصية نفاذية بخار الماء (مثل الرقائق غير المنسوجة والمربوطة آلياً، والمنقوبة بالإبر).

8. صيانة ورصد التدخلات

- التربة لتحديد الانسداد؛
 - مستويات المياه الجوفية: تسجيل يدوي أو إلكتروني للمياه في مقياس الضغط (Piezometers)، أو قياس الضغط بواسطة أنابيب سرعة سريان الماء (dip well tubes)؛
 - كيمياء المواقع المحاطة بالمياه: استخراج المياه الجوفية والتحليل الكيميائي لقابلية "جهد الاختزال" (Redox potential) (Corfield, 1994).
- غير أن أساس رصد التدخلات كافة، هو المراقبة البصرية الروتينية الدائمة.

- تحتاج التدخلات جميعها إلى صيانة وإلى رصد أداؤها مع مرور الزمن. وتحدّد طبيعة الموقع تقنية الرصد المناسبة له:
- تعريف الأرض (مواقع أعيد دفنها، أو أعمال حفريات): يتم القياس من خلال المسح بالقياس المترية، أو باستخدام أوتاد انجراف التربة (وهي عبارة عن قضبان معدنية مثبتة كعلامات لقياس التغيرات في مستوى التربة) (Rimington, 2004)؛
- الكساء النباتي: إجراء مسح لأنواع النباتات وحجمها، وكثافتها؛
- التصريف المائي: الحفر أو رصد ما تحتويه الرطوبة من خلايا رطوبة

9. خاتمة

ومع ذلك، فإن مشورة الخبراء ونصائحهم تعدّ أمراً ضرورياً عند تناول القضايا المعقّدة. وكما هي الحال في شأن أشكال الحفظ الأخرى، فإن تنفيذ هذه التدابير الوقائية وصيانتها يحتاجان إلى بنية تحتية إدارية قوية.

إن العديد من العمليات أو الأحداث المدمّرة التي تؤثر على المواقع الأثرية يمكن منعها عن طريق استخدام المواد والتقنيات التي ثبت نجاحها وتأكدت فاعليتها. ويجري تطبيق تلك التقنيات واستخدام تلك المواد مع تزايد الخبرة وازدياد الثقة.

المراجع

- Abramson, L.W., Lee, T.S., Sharma, S., and Boyce, G.M. 2002. *Slope Stability and Stabilization Methods, 2nd edition*, New York: John Wiley & Sons.
- Accardo, G., Giani, E., Giovagnoli, A. 2003. The Risk Map of Italian Cultural Heritage, *Journal of Architectural Conservation*, 9/2, 41-57.
- Ardito, A. J. 1994. Reducing the Effects of Heavy Equipment Compaction through *in situ* Archaeological Site Preservation', *Antiquity* 68: 816-820.
- Berry, A. Q., Brown I.W. eds. 1994, *Erosion on Archaeological Earthworks: Its Prevention, Control and Repair*. Clwyd: Clwyd Archaeology Service.

- Caneva, G., Ceschin, S., De Marco, G. 2006. Mapping the Risk of Damage from Tree Roots for the Conservation of Archaeological Sites: the Case of the Domus Aurea, *Conservation and Management of Archaeological Sites* 7/3:163-170.
- Caple, C. 1998, Parameters for Monitoring Anoxic Environments, *Preserving Archaeological Remains in Situ. Proceedings of the Conference of 1st-3rd April 1996. Museum of London Archaeology Service - University of Bradford*. Corfield, M., Hinton, P., Nixon, T., Pollard, M. eds., Museum of London Archaeology Service, London, 113-123.
- Collombet, R. 1985, *L' Humidité des Bâtiments Anciens: Causes et Effets, Diagnostic, Remèdes*, Paris: Editions du Moniteur.
- Corfield, M. 1996, Preventive Conservation for Archaeological Sites, *Archaeological Conservation and its Consequences. Preprints of the Contributions to the Copenhagen Congress, 26-30 August 1996*. Roy, A. and Smith, P., eds., International Institute for Conservation, London, 32-37.
- Corfield, M. 1994, Monitoring the Condition of Wet Archaeological Sites, *Proceedings of the Fifth ICOM Group on Wet Organic Archaeological Materials Conference, Portland, Maine, 16-20 August 1993*. Hoffmann, Per, ed. Bremerhaven: Deutsches Schiffahrtsmuseum, , 423-436.
- Crow, P., Moffat, A. J. 2005, The Management of the Archaeological Resource in UK Wooded Landscapes, *Conservation and Management of Archaeological Sites*, 7/2: 103-116.
- Demas, M. 2004, Site Unseen: The Case for the Reburial of Archaeological Sites', *Conservation and Management of Archaeological Sites*, 6/3 & 4: 137-154.
- Dunwell, A. J., Trout, R.C., 1999, *Burrowing Animals and Archaeology*. Historic Scotland Technical Advice Note 16. Edinburgh: Historic Scotland.
- Getty Conservation Institute 2003, *Archaeological Site Management Bibliography (Reburial)* <http://gcibibs.getty.edu/asp/>
- Kavazanjian Jr., E. 2004, The Use of Geosynthetics for Archaeological Site Reburial, *Conservation and Management of Archaeological Sites*, 6/3 & 4: 377-393.
- Nickens, P. R. 2000, Technologies for In-place Protection and Long-term Conservation of Archaeological Sites, *Science and Technology in Historic Preservation*, Williamson, R. A., Nickens, P. R., eds. New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 309-332.
- Mathewson C., Gonzalez, T. 1988, Protection and Preservation of Archaeological Sites through Reburial, *The Engineering Geology of Ancient Works, Monuments and Historical Sites. Preservation and Protection. Proceedings of an International Symposium, Athens, 19-23 September 1988*, Marinos, P. G., Koukis, G. C. eds., Rotterdam: A. A. Balkema, 519-526.
- Rimington, N. J. 2004, *Managing Earthwork Monuments. A Guidance Manual for the Care of Archaeological Earthworks under Grasslands Management*, A Heritage Laboratory Project funded by the European Union's Raphael Programme, n.p.
- Roby, T. 2004, The Reburial of Mosaics: An Overview of Materials and Practice. *Conservation and Management of Archaeological Sites* 6/3 & 4: 229-236.
- Stewart, J. 2004. Conservation of Archaeological Mosaic Pavements by Means of Reburial, *Conservation and Management of Archaeological Sites*, 6/3 & 4, 237-246.
- Thorne, R.M. 1991, *Intentional Site Burial: A Technique to Protect against Natural or Mechanical Loss*. Technical Brief No. 5 Washington, DC.: US Department of the Interior, National Park Service, <http://www.nps.gov/archeology/pubs/techbr/tch5.htm>
- Thorne, R.M. 1992, *Revegetation: The Soft Approach to Archaeological Site Stabilization*. Technical Brief No. 8, Washington, DC.: US Department of the Interior, National Park Service. <http://www.nps.gov/archeology/pubs/techbr/tch8.htm>
- U.S. Army Corps of Engineers. 1992, *The Archaeological Sites Protection and Preservation Notebook*, Vicksburg: U.S. Army Engineer Waterways Experiment Station.

قضايا إدارة وتشريعات التراث الثقافي



الفصل الرابع
الدراسات

المناظر الطبيعية الثقافية في الإدارة البيئية*

كاتري ليسيتزين**

خلاصة

بالظهور على المستويين المحلي دولي كما بدأنا نشهد بوادر التطبيق الجيد لهذا النوع من التقييم. ولنجاح تقييم الأثر البيئي، لابد من أن يكون هيكله مهينا لفتح الحوار بين القائمين على المشروعات العقارية والمهنيين المختصين والمجموعات السكنية المحلية.

تفتقر الممارسات الحالية في التخطيط البيئي والإدارة البيئية إلى مجال التراث الثقافي، لذا يهدف تقييم الأثر البيئي إلى دعم إدماج الاعتبارات البيئية في عملية وضع السياسات وفي التخطيط والبرمجة وفي اتخاذ القرارات. لقد بدأت التوجيهات الرسمية والطوعية والتطبيق العملي الجيد لتقييم الأثر البيئي

1. مقدمة

التقنيات والمعارف القائمة على الموارد المحلية بالإدارة الإيكولوجية. وفي الوقت نفسه، فإن التحول السريع الذي تشهده بيئتنا يضع المشهد الطبيعي الثقافي تحت ضغط شديد.

غير أن مبادرات التنمية التي غالبا ما تمولها الهيئات الدولية، تعطي الأولوية لمشروعات البنية التحتية الكبيرة، وإعادة التأهيل البيئي الشامل، والبناءات الحضرية الجديدة. وسيكون لهذه المشروعات تأثير قوي على البيئة الثقافية والطبيعية القائمة. وغالبا ما يرتبط التراث الثقافي بالتنمية الاقتصادية من خلال التنمية السياحية.

ويكون الأثر غير المباشر لهذه المشروعات، في أغلب الأحيان، واسعاً إلى حد كبير؛ فشق طريق جديدة يجذب تنمية جديدة، وبنى الاستيطان التقليدية يمكن أن ينفصل بعضها عن البعض الآخر مما يؤدي إلى تفكك الروابط المحلية في الحياة اليومية، ونشوء المعايير الجديدة يمكن أن يتطلب أسلوب حياة جديد.

تقوم التنمية المستدامة على أساس مقارنة إدارة الموارد. وقد أقرت مؤخرًا الاتفاقيات الدولية والتشريعات البيئية الوطنية بكون التراث الثقافي مورداً غير متجدد، وعنصرًا من عناصر التنمية (اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، تقرير الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، "جدول أعمال المولى" لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والاتفاقية الأوروبية بشأن المناظر الطبيعية). وفي سياق أوسع، يبين "تقرير التنمية البشرية لعام 2004" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "الحرية الثقافية في عالم اليوم المتنوع"، أن التراث الثقافي أكثر أهمية إلى حد كبير لتحقيق الرخاء والديمقراطية مما كان يُفترض سابقًا.

من هذا المنظور، ليس هناك من فارق بين حماية قيم التراث الطبيعي أو قيم التراث الثقافي؛ وبين إدارة التنوع البيولوجي أو إدارة التنوع الثقافي، على سبيل المثال. فالعديد من البيانات الحيويّة يمكن أن تُعدّ بقايا تاريخية في المنظر الطبيعي الثقافي ويجب أن يتم التعامل معها وفقًا لذلك. وتتحقق مكاسب بيئية أخرى بربط

إن عددا من المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية التي ضمنت البيانات الثقافية في قائمة اهتمامات عملها هي على سبيل المثال: البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبنك التنمية للدول الأمريكية، والبنك الآسيوي للتنمية.

بعض التعريفات:

اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي: "المناظر الطبيعية الثقافية هي ممتلكات ثقافية وتمثل الأعمال المشتركة بين الطبيعة والإنسان". وهي تعبر عن تطور المجتمع الإنساني والتوطن البشري عبر الزمان، تحت تأثير القيود التي تفرضها و/أو الفرص التي تتيحها بيئتها الطبيعية، وتوالي القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الخارجية والداخلية".

الاتحاد الدولي لصون الطبيعة / اللجنة الدولية للمناطق المحمية: المناطق المجتمعية المصانة: النظم الإيكولوجية الطبيعية والمعدلة، بما في ذلك التنوع البيولوجي ذو الدلالة، والخدمات الإيكولوجية والقيم الثقافية التي تم حفظها طواعية من قبل السكان الأصليين والمجتمعات المحلية والمنتقلة من خلال القوانين العرفية أو غيرها من الوسائل الفعالة.

منظمة الأغذية والزراعة: النظم المهمة لاستخدام الأراضي والمناظر الطبيعية الغنية بالتنوع البيولوجي الناشئ عن التأقلم الأصلي والحيوي لأحد المجتمعات/السكان مع بيئتهم والاحتياجات والتطلعات لتنمية مستدامة.

شكل 1

* Cultural Landscapes in Environmental Management

** Katri Lisitzin

ورغم ذلك، فإن التراث الثقافي نادرا ما يتم إدماجه في الممارسات الحالية في التخطيط البيئي والإدارة البيئية. إدارة التراث الثقافي تشهد صعوبات في عمليات التخطيط البيئي لأن القائمين على اتخاذ القرار، والسلطات التنظيمية، والمسؤولين عن الشؤون التنموية يرون أن القيم الثقافية لا يسهل تحديدها، وليست قابلة لتقدير كميتها ولا لقياسها. كما أن مسؤولية التراث الثقافي، في نطاق المنظر الطبيعي، ترجع لقطاعات سياسية وإدارية ومهنية عديدة. وإن الاستجابة الإدارية لهذه التغييرات البيئية والاجتماعية-الاقتصادية تمثل تحديًا بالنسبة إلى المهنيين المختصين في مجال حفظ التراث.

وقد أكد التركيز الحديث العهد على الحفظ البيئي الوقائي المتعلق بالإغاثة في حالات الكوارث، أكد الحاجة إلى إجراءات فعّالة لتخفيف الضرر. وينبغي لهذه الإجراءات أن تأخذ في اعتبارها ما تتصف به الهياكل الثقافية والاجتماعية القائمة من تعقيد فيما تقوم بإعادة بناء البيئة المادية. وقد أظهرت البحوث التي أجريت على التأثيرات البيئية أن العديد من الآثار التراكمية الصغيرة يمكن أن يكون لها تأثير بيئي - وثقافي - أكثر مما كان متوقعًا، وأن تؤدي إلى مزيد من الأضرار الكبيرة في المنظور البعيد الأمد.

2. إحدى الأدوات: تقييم الأثر البيئي

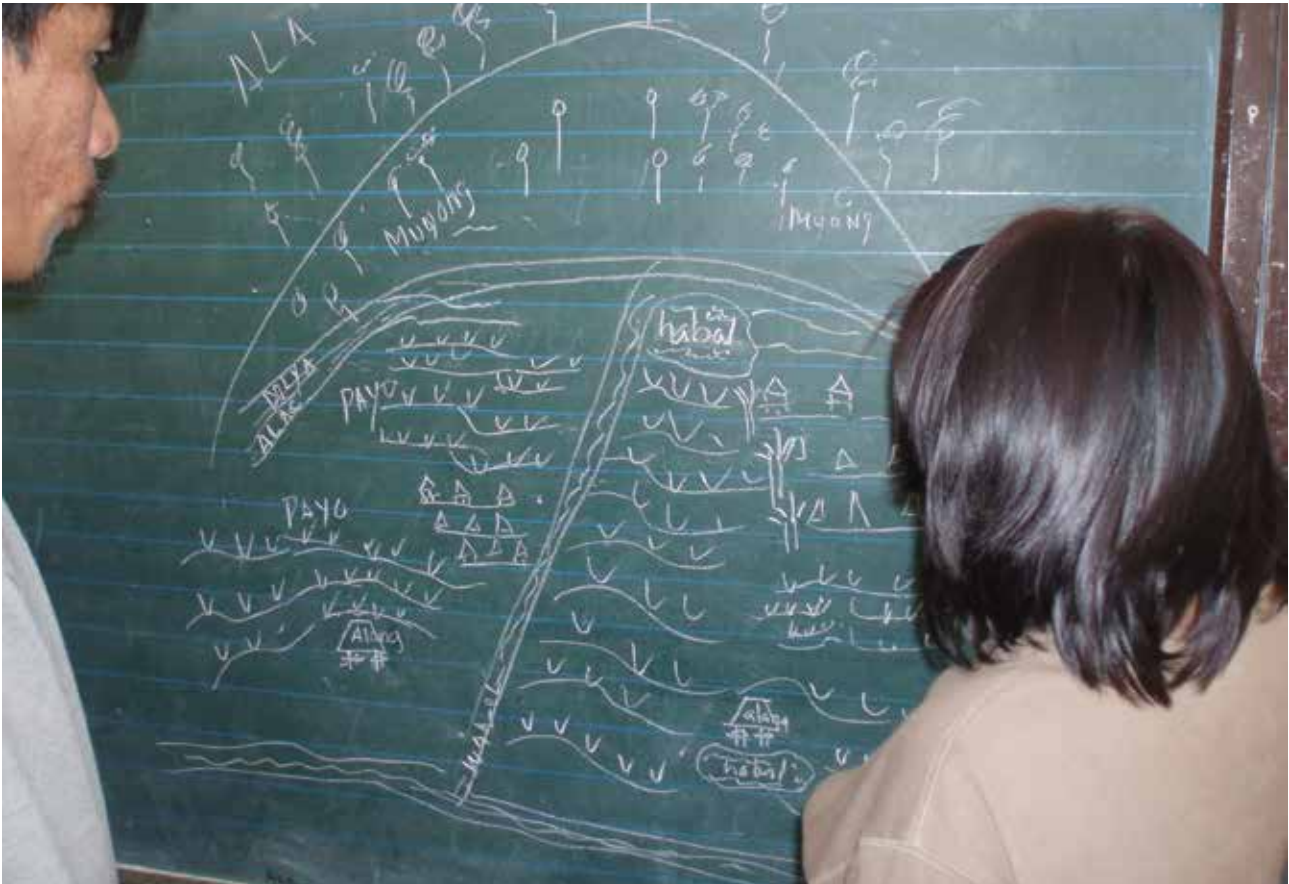


شكل 2.أ.

يجري حاليا استطلاع واستكشاف أدوات جديدة وآليات تنسيق ومقاربات عملية بهدف اكتساب فهم أفضل لكيفية حماية القيم الثقافية على نطاق المنظر الطبيعي.

وقد تم في برنامج آثار استطلاع بشأن استخدام واحدة من أدوات التخطيط البيئي، وهي "تقييم الأثر البيئي" (Environmental Impact Assessment). وتتركز الممارسة الحالية للمشاركين بشكل أساسي في مجال الآثار والممتلكات الثقافية، غير أن الإدارة الحضرية وإدارة المنظر الطبيعي الثقافي هما مجالان تعدّ الكفاءة المهنية الجديدة فيهما ضرورية.

ويتأثر وضع الحفظ إلى درجة خطيرة في عدد كبير من المواقع بسبب النمو الحضري أو مشروعات البنية التحتية إلى جانب التدهور البيئي.



شكل 2.ب.



شكل 2.ج.

الأشكال 2أ، 2ب، 2ج. تظهر مواقع التراث العالمي التالية: جبل (لبنان)، وحقول الأرز على شكل مصاطب في سلسلة جبال الفيليبين (الفيليبين)، وبقعة كوتور (الجبل الأسود)، كيف ترتبط قصايا التخطيط البيئي ارتباطاً وثيقاً بحماية التراث الثقافي. ففي مدينة جبل يتم التعامل مع المد الحضري والتدهور البيئي الناتج عنه، وفي مدرجات الأرز مع أهمية الاستخدام التقليدي للأرض بما هي أساس للاستدامة الإيكولوجية؛ وفي كوتور مع الحاجة لاتخاذ إجراءات حفظ طبيعية وثقافية متكاملة.

التراجع والتدهور أو إلى التحسين، وكيف يمكن التخفيف من هذه التغييرات أو مراقبتها. وتعد البيانات ذات الصلة، والأساسية الشاملة، ضرورية لإجراء تقييم ملائم لتأثيرات التراث. وتمثل العديد من نتائج "تقييم الأثر البيئي" الموجودة، معطيات تقنية طموحة عن المشروع نفسه وعن تنفيذه، إلا أن هناك افتقاراً إلى تحليل موجز للبيئة الثقافية.

وقد بدأت الخطوط التوجيهية الرسمية والطوعية، والتطبيق العملي الجيد لـ "تقييم الأثر البيئي"، بالنشوء على المستويين المحلي والدولي. وتهم هذه الخطوط التوجيهية النواحي المادية من المنظر الطبيعي الثقافي والممتلكات الثقافية، غير أنها تهم أيضاً التأثير الذي يطرأ على القيم غير المادية وعلى تصورات وإدراك المجموعات السكانية المحلية. فهناك على سبيل المثال، خطوط توجيهية طوعية لإجراء تقييم للتأثيرات الثقافية والبيئية والاجتماعية بشأن تطوير عقاري مقترح إنشائه، والذي يمكن أن يكون له تأثير على مواقع مقدسة، وعلى المياه والأراضي التي تحتلها أو تستخدمها تقليدياً المجموعات السكانية الأصلية. (Akwe: Kon voluntary guidelines, Secretariat of the Convention on Biological Diversity, 2004; Sustainable Development Guidelines for the. Review of Environmental Impact Assessments, Sida, 2003).

إن "تقييم الأثر البيئي" الناجح يكون ذو هيكل يسمح بإجراء حوار بين القائمين بالمشروعات العقارية، والمهنيين المختصين والمجموعات السكانية المحلية. وبهذه الطريقة تتمكن من توجيه المواقف والقرارات المتعلقة بالتراث الثقافي نحو منظور الموارد المفيدة بدلاً من رؤيته بصفته تكلفة إضافية وعقبة أمام التنمية.

إن هدف "تقييم الأثر البيئي" هو دعم التوجه إلى أخذ المسائل البيئية بالاعتبار في رسم السياسات، وفي التخطيط، وفي البرمجة، وفي اتخاذ القرارات. أما "تقييم الأثر البيئي"، للمشروعات الكبرى فهو ضروري في التشريعات الوطنية وفي التوجيهات المحددة من قبل هيئات التمويل الدولية. "إن تقييم الأثر البيئي" يجب أن يحدد، ويصف، ويقيم بطريقة ملائمة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمشروع ما على البشر، وعلى الحيوان والنبات، وعلى التربة والهواء، والمناخ والمنظر الطبيعي، والأصول المادية والتراث الثقافي.. والتفاعل فيما بينها" (توجيهات المجلس الأوروبي 1997). وقد تم تضمين التراث المعماري والتراث الأثري بوصفهما جانبين من جوانب البيئة. وينبغي التعامل مع التراث الثقافي تماماً مثل الجوانب البيئية الأخرى. كما ينبغي توضيح التأثيرات التراكمية للتغييرات المقترحة من منظور طويل الأمد. ويتزايد استخدام "تقييم الأثر البيئي" في التخطيط الحضري بهدف تقييم تأثيرات الحلول البديلة المختلفة.

وفي مجال الحفظ، فإن الأسئلة التي طرحت في تقييم الأثر البيئي وهي "إذاً، وأين، وكيف" ينبغي لمشروع عقاري ما أن يُنفذ، هي أسئلة ذات صلة بالموضوع. وقد ثبت أن خيار طلب حلول بديلة هو خيار مفيد جداً لإيجاد حلول تكيفية. ويسمح تقييم الأثر البيئي بتحديد إجراءات تخفيفية — وتحديد التأثيرات التي لا يمكن التخفيف من وقعها.

وقد أدت مناقشة مهمة جرت بين المشاركين في الدورة التدريبية التي نظمها برنامج أثار، إلى بحث ومعالجة صعوبات التعامل مع الإجراءات النوعية، أي المؤشرات النوعية والأهداف النوعية التي تتناول إدارة التراث الثقافي. ويبقى السؤال الرئيسي هو ما إذا كان بالإمكان استخدام المعطيات والبيانات لتقييم التحويلات والتغييرات التي سيأتي بها مشروع جديد، وما إذا كانت ستؤدي إلى

UNEP2002.EIA Training Resource Manual (www.unep.org): www.ea.gov.au/assessments/eianet/unepmanual/index.html

World Bank: www.worldbank.org

International Association for Impact Assessments: www.iaia.org

التأثير البصري: اللون والجماليات في حفظ التراث المبني وترميمه*

أنديرا أورلاند**

خلاصة

المختصين المهنيين، وبالنسبة إلى الجمهور أيضا. بسبب هذه الأمور جميعا، بالإضافة إلى انقطاع التقاليد أو فقدانها في أماكن عديدة من العالم، يتم اللجوء إلى استخدام نتائج البحوث وأدوات مثل أنظمة اللون (Colour schemes) عند اتخاذ قرار بشأن أنظمة الألوان لمبانٍ فردية، أو لمجموعات من المباني، أو للهياكل الحضرية التاريخية.

إن إحدى التحديات التي تتم مواجهتها عند القيام بمهمة حفظ الواجهات وترميمها تكمن في حقيقة أنه في معظم الحالات لا توجد معلومات معتمدة عن مظهر لون تلك الواجهات في العصور الماضية. فضلا عن ذلك، فإن العديد من المباني تكون قد فقدت سياقها الأصلي، أو أن تعديلات أدخلت عليها عبر الزمن؛ ومع ذلك فإن النتيجة، وهي المظهر النهائي، ينبغي أن يكون مقبولا بالنسبة إلى

1. الجوانب الخاصة باللون في الوثائق الدولية حول الحفظ والترميم

(إيكوموس 1987) في "المبادئ والأهداف"، فإن النقطة (c/2) تربط اللون بالمظهر الشكلي حيث تنص على التالي: "تشمل الصفات التي ينبغي الحفاظ عليها وصونها الطابع التاريخي للمدينة أو المنطقة الحضرية وجميع تلك المواد المادية والروحية التي تعبّر عن هذا الطابع، بخاصة المظهر الشكلي، الداخلي والخارجي، للمباني كما هو مُعرّف بالمقياس، والحجم، والأسلوب، والبناء، واللون، والزخرفة".

وفي "المبادئ" الخاصة بتسجيل المعالم، ومجموعات المباني والمواقع (إيكوموس 1996) (Point j) يرد مرة أخرى ذكر الحاجة إلى تقييم العلاقة البصرية والوظيفية بين التراث ومحيطه.

وتوفّر "التوصيات المتعلقة بحفظ الواجهات التاريخية" التي تبناها المشاركون والمحاضرون/الموظفون في "الحلقة الدراسية حول الحفظ المعماري الدولي" (ICROM/Bundesdenkmalamt 1996) بيانات قيمة. فالبيان رقم II يؤكد أن التأثير الأول الذي يتركه في النفس مبنى تاريخي يكون دائما تأثيرا عاطفيا. وبالنسبة لهذه الحقيقة، فإن مفاهيم القيمة العمرية (الزنجار - غشاء العتق المخضر)، وأصالة المواد يجب أن يتم تطبيقها أيضا على الواجهات المكسوة وأنظمة تلويحها. أما في البيان رقم III، فيتم التأكيد على علاقة المباني التاريخية بالمحيطات الأوسع (المجموعة الكاملة، منظر المدينة، المنظر الطبيعي)، وبالتالي يجب وضع التشريعات والأنظمة الخاصة بالمواد والألوان وغيرها.

لا توجد مؤشرات مباشرة على كيفية مواجهة ذلك التحدي، بالرغم من أن الوثائق المعترف بها دوليا تذكر أن اللون والمظهر هما من الموضوعات التي تدعو إلى الانشغال، وتستدعي الحماية فيما يتعلق ببعض الجوانب المختارة.

فميثاق البندقية - الميثاق الدولي لحفظ المعالم والمواقع (إيكوموس 1964)، يعالج في البند السادس مسألة لون معلّم فرّد في علاقته بالمحيط وينصّ على التالي: "إن حفظ معلّم ما ينطوي على معنى الحفاظ على محيط متناسب مع مقياسه. فأيّما يوجد المحيط التقليدي ينبغي إبقاؤه. ولا يجوز السماح بإقامة أية إنشاءات جديدة أو أي هدم أو تعديل قد يؤدي إلى تغيير العلاقة بين الكتلة واللون."

في ميثاق بورا - وهو ميثاق إيكوموس أستراليا للأماكن ذات الأهمية الثقافية (إيكوموس 1979) والمراجعات اللاحقة) نجد في شرح المادة الثامنة التي تتناول مسألة المحيط، أن مفهوم اللون يُذكر بصورة خاصة من حيث علاقته بالمحيط البصري؛ وتنص على التالي: "إن الحفظ يتطلب الإبقاء على محيط بصري ملائم وعلى العلاقات الأخرى التي تساهم في تكوين الدلالة الثقافية للمكان." وجاء في الملاحظات التفسيرية للمادة الثامنة "أن جوانب المحيط البصري يمكن أن تشمل الاستخدام، وتحديد الموقع، والحجم، والشكل، والمقياس، والطابع، واللون، والبنية، والمواد."

أما ميثاق واشنطن - ميثاق حفظ المدن التاريخية والمناطق الحضرية

2. اختيارات اللون - عوامل التكييف

إن اللون هو وسيلة للتأويل والعرض، وهو بهذه الصفة مكيف بالمواد المتغيرة وبالإمكانات التقنية، والفلسفة المتغيرة، والذوق، والمشاعر الجمالية، والرؤية الإنسانية المنظورة، والمعارف الجديدة، والإمكانات التقنية. ويتوّفر اليوم أمامنا عرض واسع من المواد والألوان لا يوجد فارق كبير في الأسعار فيما بينها.

كانت اختيارات أنظمة اللون الخارجي في الماضي اختيارات مكيفة بالإمكانات المتاحة وهي بشكل أساسي، إمكانات تقنية ومالية، مثل ما هو متوّفر من المواد، والتكاليف المالية، ولكنها أيضا كانت مسألة ذوق - التأثيرات الأسلوبية إلى جانب ما يفضله المالك أو الباني. وبالتالي كانت الألوان وسيلة مهمة لإدخال المباني في مسألة تغيير الأسلوب لصالح الوحدة الفنية.

* Visual Impact, Colour Aesthetics in Built Heritage Conservation and Restoration

** Andrea Urland

3. النتائج والعملية الدقيقة الجديدة لاتخاذ القرار

ولكن بسبب تراكم الأوساخ، والتعرية، وإضافة طبقات متتابعة، وغير ذلك، فإن الألوان يمكن أن تكون قد تغيرت عبر الزمن. وبشكل عام، إن التوثيق المتعلق بالألوان ليس دقيقاً بما فيه الكفاية، ولا توجد وحدة فيما توفّر من تفاصيل بشأنه.

وضمن المسار الحرج والدقيق لاختيار الألوان وتحديداتها، يجب أن نأخذ في اعتبارنا الجوانب التلويحية بالإضافة إلى الدليل التاريخي. وينبغي أن يكون الهدف هو الحفاظ على الذاكرة، وعلى الحد الأقصى من غنى الأصالة، ومن المصادقية والصدق، وفي الوقت نفسه، علينا أن نراعي الاستمرارية- إن ذلك هو حوار مع الزمن. وفي عملية اتخاذ القرار، وفي حالات فقدان السطوح الأصلية، يمكن النظر في إعادة تكوين نظام لوني أصلي أو تاريخي معروف إذا كانت هناك رغبة في تأكيد القيمة الفنية الإجمالية للجسم [المبنى]، أو إذا دعت القيمة التوثيقية إلى إعادة اقتراح تلك الألوان. ويمكن لهذه المقاربة ألا تكون مقبولة بالنسبة إلى ما هو محيط به، وإلى السياق العام، أو بالنسبة إلى القيمة "العمرية". أما العوامل الأخرى المؤثرة في عملية اتخاذ القرار فيمكن أن تتمثل في التحوّل في المشاعر الجمالية (عصر الزمن)، وفي الوظيفة المتغيرة للمبنى/وضعه في المجتمع.

عندما نعتزم إعادة اقتراح أي من الألوان التاريخية، فإننا نواجه مشكلات إضافية: تباين التوقعات التي تتراوح ما بين تخيل "الجديد والجميل"، وبين ممارسة الحد الأدنى من التدخل. ونادرًا ما يتمّ النظر بشكل كافٍ إلى السياق المتحوّل لمبنى معين فرد. فإننا باحترامنا الدليل التاريخي فحسب نخاطر بخلق أنظمة ألوان لم تكن موجودة من قبل، وبتواجدها معا حيث كان يوجد تسلسل زمني، فنضحيّ بالتالي بالتجانس المفهومي لصالح حقيقة تاريخية مفترضة، حتى ولو كانت موثقة توثيقًا جيدًا.

كما أن المحيط الحالي هو حقيقة أخرى ذات تأثير قوي على خيارات الألوان. فإن معظم المباني تخضع لتعدّلات عديدة عبر تاريخها، أو لإعادة بنائها من جديد، بما في ذلك إعادة بناء واجهاتها. فاللون الأصلي الذي استخدم عند إكمال البناء يكون قد تمّ إتباعه في معظم الأحيان بأنظمة تلوين تاريخية أخرى، فنجد أنفسنا أمام مهمة تشكّل تحديًا، هي اتخاذ قرار إما باحترام الواجهة بمظهرها الحالي، أو بذلك المظهر الذي نزمع ترميمها لتبدو به.

إن اتخاذ أي قرار يتعلق بأنظمة التلوين الخارجي هو تدخل في بيئة قائمة، وتدخل حالي، وتأويل للتراث الثقافي. ففي سبيل اتخاذ قرار حول المظهر المرئي، فإن خيارات اللون يجب أن تركز على ثلاثة أنواع من الاعتبارات هي:

- الجانب التاريخي، أي فهم الحالة "الأصلية"، ونية الباني، والهدف، ومن ثمّ التغييرات والتعدّلات التاريخية؛
- الجانب المادي-التقني، مثل الخصائص البصرية، أو الجزيئية؛
- الجوانب الفلسفية- مسائل الأصالة، وفهم المحيط الحالي، ومعرفة الذوق والمتطلبات الحاضرة، ودور/ وضع المبنى في المجتمع وفي المحيط، والتقاليد المحلية، و"مناخ اللون".

غالبًا ما تخضع السطوح والزخارف المعمارية للاستبدال باعتبارها طبقات يمكن التضحية بها. من هنا فإن بقايا الطلاء واللون الأصلية تتناقص بشكل متزايد. ويمكن الحصول على معلومات حول أنظمة الألوان الأصلية والتاريخية إما من الأرشيفات، أو في بعض الحالات من الموقع نفسه عن طريق الترافس (stratigraphy). وفي بعض الأحيان يمكن أيضًا أن يشكّل سؤال السكان المقيمين والاعتماد على ذاكرتهم، مصدرًا لمعلومات مفيدة. غير أن النتائج التي يتمّ التوصل إليها من تلك المصادر ليست في الحقيقة موثوقة كليًا.

إن تكرار إعادة البناء وتكثيف الواجهات يوفّر مجموعة من الحالات التاريخية المختلفة التي تتراكب. لذلك فإن تحديد تاريخ الطبقات والألوان العائدة إلى الفترة نفسها أمر صعب (شكل 1).



شكل 1: تاريخ الطبقات والألوان المتعاشية

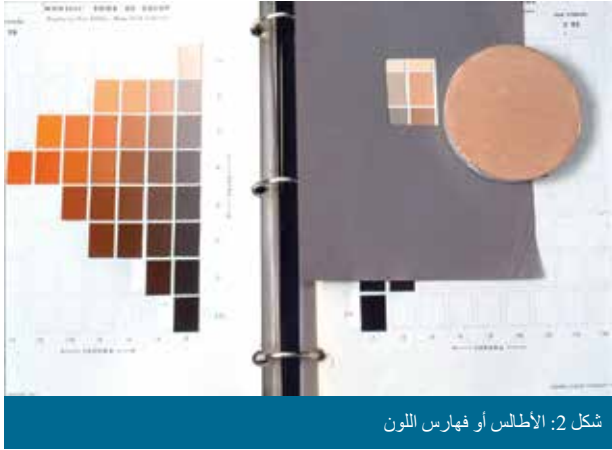
ونجد أن فئات من قيم مختلفة على الواجهات والسطوح توجد جنبًا إلى جنب. وتوفّر المسوحات والتحليل المذكورة أعلاه بشكل عام، معلومات عن المواد، ولكن لا توفّر معلومات عن المظهر، (درجة اللون، ومحتوى السواد/ درجة اللمعان، واللونية/الإشباع)، أو عن توزيع الألوان على الواجهات (المتواجدة معا في الزمن). ويمكن للنتائج التي يوفّرها الترافس في الموقع نفسه، أن تزوّدنا بمعلومات عن المواد والتقنيات المستخدمة، وأحيانًا بمعلومات عن التركيب،

4. اللون بوصفه ظاهرة - جوانب ذات صلة مختارة من علم الألوان

على سطح القطع هو تأثير مادي وفيزيولوجي، ونفسي (عاطفي). ويمكن تفسير اللون بوصفه ظاهرة، من وجهة نظر كل من الفيزياء وعلم النفس. فمن وجهة نظر الفيزياء يُعدّ اللون ظاهرة موضوعية: طاقة مشعّة، وموجات

إن ما نتناوله هنا هو الألوان في حال تركيبها، وفي حال التفاعل فيما بينها، وتركيبات الألوان الجمالية المعقدة تحت تأثير الضوء، والألوان في ذاتها، وحجم المساحة، والمسافة، والبنية، ووظيفة القطعة، الخ.. إن تأثير الألوان التي توضع

دقة مستويات القياس فيما يُعرف بـ"لغة الألوان العالمية"، مميّزا بين ستة مستويات من تزايد الدقة. وتستفيد المستويات الأعلى من المقاييس، ومن أنظمة رُتب الألوان المُعترف بها دوليا، المتمثلة في الأطالس (شكل 2) أو فهارس اللون. وتساعدنا هذه الأجهزة على تحديد الألوان عن طريق الأساليب البصرية في مستوى كافٍ من الدقة.



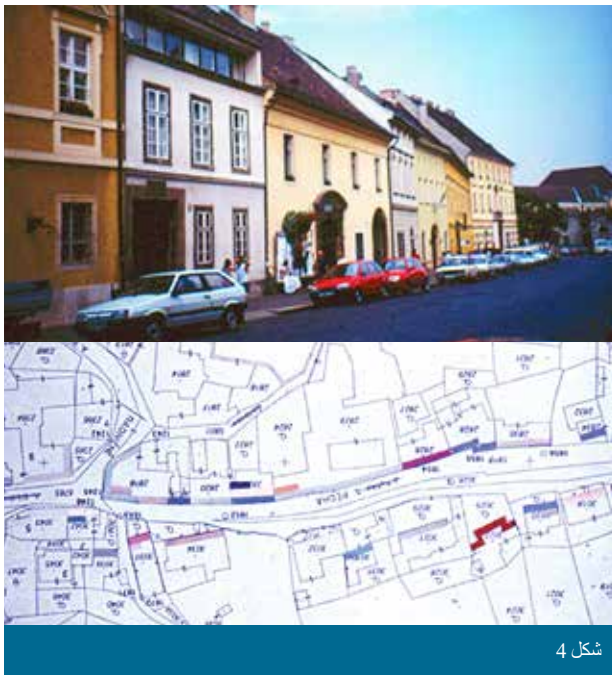
شكل 2: الأطالس أو فهارس اللون

كهرومغناطيسية. وفي علم النفس تُفهم الألوان على أنها ظاهرة ذاتية، وأنها استجابة لحافر مادي، وكونها خاصة بصرية.

ويعتمد مظهر لون قطعة ما على التوزيع الطيفي للضوء في حالة معينة، والانعكاس الطيفي لسطح القطعة، والاستجابة الطيفية للملاحظ. وتنتمي المصطلحات المتعلقة باللون إلى ثلاثة فروع من المعرفة هي: علم الطبيعة (الفيزياء)، وعلم الطبيعة النفسي، وعلم النفس. ومن حيث الممارسة، فإننا نستخدم في الأغلب تعبيرات علم النفس لوصف الألوان وتشخيصها: درجة اللون، الإشباع/ درجة للمعان، الإشراق/ اللمعان/ محتوى السواد. وعند القياس بالأجهزة، نستخدم مصطلحات من الفرعين الآخرين من فروع المعرفة، فنحدث مثلا عن طول الموجة، وتكوين طول الموجة وكثافتها. وإلى جانب مواصفات ومقاييس اللون المرئي، نستخدم في بعض الحالات ذات الصلة أجهزة قياس شدة اللون (colorimeters) أو نستخدم مقياس الشدة النسبية لأجزاء الطيف (spectrophotometers)، وذلك بهدف قياس اللون بواسطة الأجهزة. إن تحديد اللون ووصفه لأهداف التوثيق، والاتصال فيما يتعلق بالزمن وبالمسافة، يمكن إذن أن يتم إما بصريا أو باستخدام الأجهزة، وذلك حسب الهدف الفعلي والاحتياجات الفعلية. إن تنظيم الألوان ظاهرة ثقافية - فاللون يزداد فهمه بوصفه ظاهرة منفصلة ذات نظام خاص بها. وقد حدّد ك. ل. كيللي (K. L. Kelly) (1965).

5. المقاربات - بعض المبادئ

إن ضياع التقاليد أو انقطاعها، والعرض الواسع للمواد الجديدة، وما ينتج عنه من استخدام غير ملائم للألوان، قد أدى إلى الاعتماد على المسوحات والبحوث، كما أدى إلى استخدام الأجهزة للتعامل مع هذا التحدي. وعند التطبيق والممارسة، عندما يتم التعامل مع اللون في سياق حضري، هناك حاجة إلى التنسيق لكي يتم تجنّب الفوضى، وبخاصة عن طريق وضع خطط للألوان (شكل 4)، وأنظمة ومبادئ توجيهية. وكان ج. بارتلمي (J. Barthelemy) قد عرّف منذ عام 1989 هذا التحدي قائلا: "إن بيئة لون المدن، واستمراريتها هي مشكلة معقدة. إن الرجوع إلى التاريخ ينبغي أن يخفّف باحترام صحّي للحسن الفنّي في الحاضر، وكذلك باحترام الجوانب النفسية والاقتصادية والتقنية".



شكل 4

نواجه عند الممارسة بصورة عامة، واجهات وأنظمتها اللونية التي تكون على مستويات متفاوتة من حيث القيمة ودرجات الحماية. وحيث تكون المواد الأصلية وآثار بقايا اللون ما زالت موجودة، ينبغي أن يكون الهدف هو حفظها واستكمال الأجزاء الناقصة بواسطة التكامل (شكل 3).

وفي حالة الواجهات التي فقدت سطوحها الأصلية أو التاريخية وفقدت تعبيرها بسبب كثرة إعادة البناء، فإن مقارنة تعتمد السياق لأنظمتها اللونية الجديدة تكون ممكنة في أغلب الأحيان. وهناك العديد من الواجهات التي فقدت نقاء أسلوبها الأصلي وتعبيرها بسبب التعديلات اللاحقة التي أدخلت عليها - وتكون المهمة في حالات مثل هذه هي اختيار تلك الألوان التي توافق، استنادا إلى ما نقوم به من مسوحات وبحوث، مرحلة بناء الواجهة أو حالتها المتفق عليها، مثل تلك التي نعرض.

إن تأثير الألوان، أكان تأثيرا فيزيولوجيا، أو نفسيا، أو متعلّقا بالسياق، ينبغي أخذه بدقة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات جميعا المتصلة بأنظمة اللون، حيث تسمح الظروف بذلك.



شكل 3: التكامل

ICOMOS Australia. 1979. Charter for Places of Cultural Significance - Burra Charter ,rev.1999. In: *International Charters for Conservation and Restoration Monuments and Sites I*. Second edition, ICOMOS, Munchen: Lipp GmbH, 2004, p. 65.

Charter for the Conservation of Historic Towns and Urban Areas –Washington Charter, 1987. In: *International Charters for Conservation and Restoration Monuments and Sites I*. Second edition, ICOMOS, Munchen: Lipp GmbH, 2004, p. 98.

Faulkner, W. 1972. *Architecture and Colour*. Wiley – Interscience, p.116.

ICOMOS 2004. *International Charters for Conservation and Restoration Monuments and Sites I*.

Principles for the Recording of Monuments, Groups of Buildings and Sites, 1996. In: *International Charters for Conservation and Restoration Monuments and Sites I*. Second edition, ICOMOS, Munchen: Lipp GmbH, 2004, p. 132.

Recommendations of the Course Participants of the Conservation of Historic Facades. In: *Architectural Surfaces – Conservation and Restoration of Plastered Facades*. Kartause Mauerbach: Bundesdenkmalamt Arbeitshilfe zur Baudenkmalpflege, 1997, pp. 42 – 43.

Ronse, D. 1989. Les couleurs et la ville – un colloque pour le renouveau urbain. In: *Nouvelles du Patrimoine* 30.

Venice Charter – International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites, 1964. In: *International Charters for Conservation and Restoration Monuments and Sites I*. Second edition, ICOMOS, Munchen: Lipp GmbH, 2004, p. 37.

معايير دولية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه*

رضا فراوة**

1. مقدمة

التي يغطي نطاقها حصرياً، المواقع والممتلكات الثقافية، وهي مجال اهتمامنا في هذه الدراسة.

يتم تدوين القوانين الدولية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية بصورة خاصة، تحت رعاية منظمة اليونسكو، وهي منظمة متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقد بدأ التدوين بعد الحرب العالمية الثانية باعتماد اتفاقية لاهي لعام 1954 بشأن "حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح"، وتتم اليوم متابعة هذا التدوين باعتماد "اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2005. وقد ساهمت أيضاً في عملية تدوين القوانين هذه منظمات إقليمية، على غرار مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأميركية. ووفقاً لمعلوماتنا، لم تعتمد جامعة الدول العربية، حتى اليوم، أية قواعد ملزمة في مجال حماية الممتلكات الثقافية.

لا يهدف هذا البحث إلى تحليل شامل للمعايير الدولية في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، فالوقت المخصص لنا لا يكفي لذلك؛ بل إن هدفنا هو تحديد الإطار القانوني الدولي، وإبراز العناصر التي تكوّن من خلال دراسة الصكوك الدولية المعتمدة. بعبارة أخرى، إننا نهدف إلى مراجعة نطاق تدوين القوانين الدولية المتعلقة بهذا المجال عن طريق تحديد المدى الذي تغطيه الصكوك الدولية، وبخاصة النطاق الذي تتناوله تلك الإجراءات القانونية.

وسوف نركّز بحثنا على الصكوك القانونية الملزمة، فنستثني من دراستنا التوصيات وغيرها من الإعلانات التي تندرج تحت عنوان "القوانين اللينة" (أي القوانين التي لا تزال في طور الإعداد أو في سياق الإنشاء). كما أننا سنركز اهتمامنا أيضاً على الاتفاقيات ذات الطابع العالمي، ولن نتناول بالتحليل الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية. غير أننا سنستثني من تلك القاعدة اتفاقية مجلس أوروبا (المعدلة) لعام 1992 بشأن حماية التراث الأثري، بما أنها المعاهدة الوحيدة

2. اتفاقية لاهي وبروتوكولاتها الإضافية

وتحريم سرقة، ونهب، وتخريب، واختلاس الممتلكات الثقافية، فضلاً عن أعمال التار بحق تلك الممتلكات. كما تفرض الاتفاقية على الدول الأطراف، التي تحتل أراضي دولة أخرى بأسرها أو جزءاً من تلك الأراضي، صون الممتلكات الثقافية الخاصة بالدولة المحتلة وحفظها. كما تشترط كذلك مستوى خاصاً من الحماية للممتلكات الثقافية الفائقة الأهمية، المنقولة منها وغير المنقولة. وتتمتع هذه الممتلكات بالحصانة عندما تكون مدرجة في "السجل الدولي للممتلكات الثقافية الخاضعة لحماية خاصة". ويحدّد "نظام الاتفاقية التنفيذي" شروط الإدراج في هذا السجل، كما يجب أن تُرَوّد الممتلكات الثقافية الخاضعة لحماية خاصة بشعار خاص حسبما نصّت عليه المادة 16 من الاتفاقية.

كما يلزم البروتوكول الأول للاتفاقية الدول الأطراف بمنع تصدير الممتلكات الثقافية من أراضي محتلة في زمن الحرب. وفي حال تم استيراد ممتلك ثقافي من أرض محتلة ما باتجاه أراضي إحدى الدول الأطراف، فإن هذه الأخيرة ملزمة بحسب ما جاء في البروتوكول الأول، بحجز الممتلك المعني وبتسليمه بعد انتهاء القتال، إلى السلطة المختصة في الأراضي التي كانت محتلة سابقاً. أما الممتلكات الثقافية المصدّرة بشكل غير مشروع من الأراضي المحتلة لإحدى الدول، فلا يمكن الاحتفاظ بها على أساس أنها من غنائم الحرب (Toman, 1994).

تنظم اتفاقية لاهي، المعتمدة عام 1954، حماية الممتلكات الثقافية، أكانت منقولة أم غير منقولة، والحفاظ عليها من النتائج المتوقّعة للأحداث في حال نشوء نزاع مسلح. ويُقدّم بالنزاع المسلح حالة الحرب القائمة بين متحاربين اثنين أو أكثر، بغض النظر عما إذا كانت حالة التحارب هذه معلنة رسمياً، أو كانت معترفاً بها من قبل أحد المتحاربين أو أكثر. ويتم التعامل مع الاحتلال بوصفه نزاعاً مسلحاً، حتى ولو لم يواجه هذا الاحتلال بأية مقاومة عسكرية. وتطبق الاتفاقية أيضاً في حالة النزاع المسلح القائم بين إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية ودولة أخرى غير طرف، شريطة أن تعلن هذه الأخيرة استعدادها لقبول أحكام الاتفاقية وتطبيقها. وعلى العكس من ذلك، لا يوجد حتى اليوم اتفاق بالإجماع على مسألة ما إذا كانت الاتفاقية قابلة للتطبيق أيضاً في حالة النزاعات المسلحة التي تحارب فيها الشعوب من أجل نيل حق تقرير المصير. بيد أنه من المعترف به عموماً أن القواعد الأساسية في الاتفاقية تشكل جزءاً لا يتجزأ من قانون الأعراف الدولية.

تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بحماية ممتلكاتها الثقافية، كما تلزمها بحماية ممتلكات الدول الأخرى الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح. وتمنع الاتفاقية استخدام الممتلكات الثقافية والمناطق المحيطة بها مباشرة لأغراض يُحتمل أن تعرّضها للدمار. وتطالب الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ إجراءات لمنع

* International Standards for the Protection, Management and Promotion of Cultural Heritage

**Ridha Fraoua

قَدّم البحث في إطار الحلقة الدراسية الإقليمية المشتركة لبرنامج آثار/إيكروم وإدارة الثقافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) حول "حفظ المواقع الأثرية وإدارتها" المنعقدة بعمّان في الأردن، يوم 3 تموز/ يوليو 2007.

وفي عام 1999 تم وضع البروتوكول الثاني للاتفاقية بهدف معلن وهو تدارك بعض الثغرات في البروتوكول الأول. ويحدد هذا البروتوكول ويوضح أنماط تطبيق مبادئ الحماية العامة. وهو ينشئ نظاما جديدا لحماية معززة مخصصة للممتلكات الثقافية تخضع لشروط معينة¹. وينبغي لهذه الممتلكات الثقافية أن

تكون ذات أهمية بالغة للإنسانية، وأن تكون مسجلة في قائمة من قبل لجنة مشكلة خصيصا في إطار هذا البروتوكول (Peletan, 2005). إن استخدام الممتلكات الثقافية التي تتمتع بمستوى عالٍ من الحماية لغايات حربية، يخضع للعقوبات الجنائية، ويُعدّ جريمة من جرائم الحرب.

3. اتفاقية اليونسكو لعام 1970

إن اتفاقية منظمة اليونسكو لعام 1970 "بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة"، تشكل أول اتفاق متعدد الأطراف ينظم النقل الدولي للممتلكات الثقافية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز حماية الممتلكات الثقافية في الدول المختلفة، وحماية تراث الإنسانية الثقافي وصونه من خلال تعاون الدول جميعها، وإلى محاربة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية الذي يشكل أحد الأسباب الرئيسة لإفقار التراث الثقافي في دول المنشأ (Raschèr, Bauen, Fischer and Zen-Ruffinen, 2005). والاتفاقية موجهة تحديدا إلى الدول الأطراف (من الناحيتين التشريعية والتنفيذية)، ولا تنشئ حقوقا أو واجبات بالنسبة إلى الأفراد. فهي ليست إذن قابلة للتطبيق بشكل مباشر، وينبغي تنفيذها على المستوى الوطني (المادة 16).

تنطبق الاتفاقية على الممتلكات الثقافية المنقولة. ويُقصد بتعبير "ممتلكات ثقافية" لأغراض هذه الاتفاقية: "الممتلكات التي تقرر كل دولة، لاعتبارات دينية أو علمانية، أهميتها لعلم الآثار، أو ما قبل التاريخ، أو التاريخ، أو الأدب، أو الفن، أو العلم"، والتي تدخل في واحدة من قائمة الفئات الإحدى عشرة من الممتلكات الثقافية المذكورة في المادة الأولى من الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية لا تُطوَّق بأثر رجعي، أي بعبارة أخرى، أنها لا توضع موضع التنفيذ إلا بالنسبة إلى دولة محددة، بعد أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى تلك الدولة. غير أن الاتفاقية تنصّ نصّا صريحا على أن للدول الأطراف الحرية في عقد اتفاقات خاصة فيما بينها بشأن استرداد الممتلكات الثقافية التي نُقلت من مواطنها الأصلية قبل بدء العمل بهذه الاتفاقية (المادة 15).

تفرض الاتفاقية على الدول الأطراف التزامات عدة يمكن تلخيصها بما يلي:

- التعهد بمحاربة الاستيراد والتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (المادة 2). وتُعتبر كل الأعمال المنتهكة للأحكام الوطنية لحماية الممتلكات الثقافية التي اعتمدها الدول الأطراف بموجب هذه الاتفاقية غير مشروعة (المادة 3). ويُعتبر عملا غير مشروع تصدير الممتلكات الثقافية ونقل ملكيتها عنوة كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لاحتلال دولة أجنبية لبلد ما (المادة 11)².
- التعهد بالاعتراف بالمعايير التي تحدّد العناصر المكوّنة للتراث الوطني تحديداً شاملا. وتشمل هذه المعايير جنسية المبدع أو مكان إقامته، ومكان اكتشاف القطعة، وظروف اقتنائها القانوني. وبصفة عامة، فإن التشريعات الوطنية بشأن حماية الممتلكات الثقافية لا تحدد مضمون تراثها الوطني، كما أنها لا تذكر المعايير التي تسمح بسهولة، بتحديد هذا التراث. من هنا تتبع أهمية المادة الرابعة من الاتفاقية، التي تشكل المحاولة الأولى والوحيدة في القانون الدولي لتدوين معايير تحديد التراث الثقافي الوطني. غير أنه من المؤسف أن الاتفاقية لا تنصّ على آلية لتسوية النزاعات بين دولتين طرفين

تدعي كل منهما أن ممتلكا ثقافيا ما، هو جزء من تراثها الوطني. ورغم أن الفقرة 5 من المادة 17 من الاتفاقية تنصّ على تعهد اليونسكو بالقيام بمساعيها الحميدة في حال نشوء نزاع بين الدول الأطراف، إلا أنها لا توضح الإجراء الممكن تطبيقه، ولا تعيّن السلطة المختصة بذلك والمخولة بالقيام بهذا الدور في إطار منظمة اليونسكو.

- التعهد بإنشاء دائرة أو أكثر مختصة بحماية الممتلكات الثقافية. وينبغي أن تُزوّد هذه الإدارات بالموظفين المؤهلين وبالإمكانات المالية الكافية للقيام بالمهام المتعدّدة المنوطة بها. وقد حدّدت الاتفاقية تلك المهام، وهي تتضمن وضع مشروعات القوانين واللوائح؛ ووضع قوائم جرد وطنية لحماية الممتلكات الثقافية؛ وتعزيز تنمية أو إنشاء المؤسسات العلمية والتقنية المختصة بصون الممتلكات الثقافية وإحيائها؛ وتنظيم الإشراف على التنقيب عن الآثار؛ ووضع قواعد تتفق مع المبادئ الأخلاقية يسترشد بها أمناء المتاحف، وجامعو القطع الأثرية، وتجّار الأثرية؛ واتخاذ التدابير التربوية اللازمة لغرس وتنمية احترام التراث الثقافي في جميع الدول؛ والإعلان بالطرق المناسبة عن اختفاء أي مُلك ثقافي (المادة 5)؛ والحرص على تعاون الدوائر المختصة بحماية الممتلكات الثقافية لتسهيل إعادة الممتلكات الثقافية المصدّرة بطرق غير مشروعة إلى أصحابها الشرعيين (المادة 13 ب).
- التعهد بإصدار شهادة مناسبة تبيّن الدولة المصدّرة بموجبها، أن تصدير المُلك الثقافي مرخّص به، بقصد حظر تصدير الممتلكات الثقافية غير المصحوبة بشهادة التصدير المذكورة، والإعلان عن هذا الحظر بالطرق المناسبة، ولا سيما بين الأشخاص الذين يُحتمل أن يقوموا بتصدير أو باستيراد ممتلكات ثقافية (المادة 6).
- التعهد بحظر استيراد الممتلكات الثقافية المسروقة من متحف أو من أثر عام، ديني أو علماني، أو من مؤسسة مشابهة في دولة أخرى طرف في هذه الاتفاقية بعد العمل بها في الدولتين المعنيتين، بشرط أن تكون تلك الممتلكات مدرجة في قائمة جرد المؤسسة المذكورة. (المادة 7، ب (1)).
- التعهد بأن تُتخذ، بناء على طلب دولة المنشأ التي تكون طرفا في الاتفاقية، التدابير المناسبة لاسترداد وإعادة تلك الممتلكات الثقافية المستوردة بعد العمل بهذه الاتفاقية في كلتا الدولتين المعنيتين، بشرط أن تدفع الدولة المتقدمة بالطلب تعويضا عادلا للمشتري بحسن نية، أو للمالك بسند صحيح. وتقدّم طلبات الردّ وإعادة بالطرق الدبلوماسية. وعلى الدولة المتقدمة بالطلب أن تقدّم على نفقتها الخاصة الوثائق وغيرها من الأدلة اللازمة التي تثبت شرعية طلبها الاسترداد وإعادة. وعلى الدول الأطراف ألا تفرض أية رسوم جمركية، أو غيرها من الرسوم على الممتلكات الثقافية المعادة بموجب هذه المادة، ويتحمّل الطرف الطالب جميع المصروفات المترتبة على إعادة الممتلكات الثقافية وتسليمها (المادة 7، ب (2)).
- التعهد بفرض عقوبات أو جزاءات إدارية على كل من يتسبب في خرق أحكام الحظر على استيراد وتصدير ممتلكات ثقافية (المادة 8).

1. يجب أن يكون الممتلك ذا أهمية عظمى بالنسبة إلى الإنسانية، وأن يكون متمتعاً بمستوى عالٍ من الحماية الوطنية التي تضمنها إجراءات قانونية وإدارية تعترف بقيمته الثقافية الاستثنائية، ولا يمكن استخدامه لغايات عسكرية، راجع المادة 10 من البروتوكول الثاني.

2. يخضع هذا الحكم لمبادئ اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب النزاع المسلح.

- التعهد بالاشتراك في عمل دولي متكامل لتحديد وتنفيذ التدابير العملية اللازمة، بما فيها مراقبة الصادرات والواردات والتجارة الدولية في الممتلكات الأثرية. وإلى أن يتم التوصل إلى إنشاء عملية دولية كهذه، ينبغي على كل دولة معنيّة، أن تتخذ الإجراءات التي تحول دون إلحاق ضرر لا يعوّض بالتراث الثقافي للدولة التي تطلب العون (المادة 9). ويمكن أن تتضمن تلك الإجراءات مراقبة منظمة للبيضان المستوردة من الدولة المتقدمة بالطلب، أو حظرا على استيراد الممتلكات الثقافية كلها من الدولة المهددة. ومنذ سريان مفعول الاتفاقية في 24 نيسان/أبريل 1972، لم تجر أية عملية دولية أعدت بالتنسيق مع أكثر من طرف. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت مثلا، عدة اتفاقيات ثنائية مع دول أطراف ذات تراث أثري أو إثني مهدد بالتهيب.
- التعهد بأن تعمل عن طريق التربية والإعلام والتهيئة على الحد من حركة انتقال الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة من أية دولة طرف في هذه

4. اتفاقية اليونسكو لعام 1972

إن اتفاقية اليونسكو لعام 1972 "لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي" هي الاتفاقية الدولية الوحيدة الملزمة قانونيا المطبقة على الممتلكات الثقافية والممتلكات الطبيعية معا. وتهدف هذه الاتفاقية إلى استكمال إجراءات الحماية الوطنية بنظام من التعاون والمساعدة الدوليين المخصصين لممتلكات التراث الثقافي والطبيعي ذات الأهمية الاستثنائية التي يؤدي فقدانها إلى إفقار تراث الإنسانية. بعبارة أخرى، تقدم الاتفاقية آلية لتعيين التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، وحمايته على النطاق العالمي، وتهدف إلى مساعدة الدول الأطراف في الجهود التي تبذلها في سبيل حماية تراثها الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، والمحافظة عليه، وإصلاحه، ونقله إلى الأجيال القادمة (المادة 7).

وتعرّف المادتان الأولى والثانية من الاتفاقية التراث الثقافي والطبيعي. وقد جاء فيهما ما يلي: "التراث الثقافي" لأغراض هذه الاتفاقية: الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، العناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية استثنائية، من وجهة نظر التاريخ أو الفن، أو العلم؛ والمجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن، أو العلم؛ والمواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية. (المادة 1) ويعني "التراث الطبيعي" لأغراض هذه الاتفاقية: المعالم الطبيعية المتألفة من التشكلات الفيزيائية أو البيولوجية، أو من مجموعات هذه التشكلات، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية أو الفنية؛ التشكلات الجيولوجية أو الفيزيوغرافية، والمناطق المحددة بدقة مؤلفة لموطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات؛ والمواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي (المادة 2).

ويُقصد بالقيمة العالمية الاستثنائية لتراث ما "الدلالة الفائقة التي يتمتع بها هذا التراث من الناحية الثقافية و/أو الطبيعية الاستثنائية بحيث تتجاوز أهميته الحدود

الاتفاقية، وأن تلزم تجار الأثريات، بما يتفق وظروف كل بلد، بامسك سجل يُثبت فيه مصدر كل ملك ثقافي، واسم المورد وعنوانه، وأوصاف وثمان كل قطعة تباع، وإخطار المشتري للملك الثقافي بالحظر المفروض على تصدير ذلك الملك، وأن تفرض العقوبات أو الجزاءات الإدارية على من لا يلتزم منهم بذلك (المادة 10 (أ)).

- التعهد بأن تسعى عن طريق التربية إلى غرس وتنمية الوعي بين أفراد الشعب بقيمة الممتلكات الثقافية، وبما تشكله السرقات وأعمال التنقيب غير القانونية والتصدير غير المشروع من خطر على التراث الثقافي (المادة 10، (ب)).
- التعهد بأن تقبل دعوى استرداد الممتلكات الثقافية المفقودة أو المسروقة التي يقيمها أصحابها الشرعيون أو التي تُقام باسمهم (المادة 13، (ج)).
- التعهد بأن تعترف كل دولة طرف بحقها غير القابل للتقادم في تصنيف ممتلكات ثقافية معيّنّة واعتبارها غير قابلة للتصرف (راجع المادة 13، (د)).

الوطنية وتصبح أهمية مشتركة للأجيال الحاضرة والمقبلة للبشرية جمعاء. وتكون حماية مثل هذا التراث ذات أهمية قصوى للمجتمع الدولي بأسره" المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، البند 49- (WHC.05/2, 2005).

وتنص الاتفاقية على إنشاء "لجنة التراث العالمي" و"صندوق التراث العالمي" (المادتان 8 و15).

وفيما تحترم الاتفاقية، سيادة الدول التي يقع في إقليمها التراث الثقافي والطبيعي، فإنها تطالب الدول الأطراف بالتعهد بـ:

- الاعتراف بأن التراث الثقافي والطبيعي ذو القيمة العالمية الاستثنائية يؤلف تراثا عالميا، تستوجب حمايته التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي كافة (المادة 6، الفقرة 1)؛
- الاعتراف بواجب القيام بتعيين التراث الثقافي والطبيعي الذي يقوم في إقليمها وتسجيله وحمايته والمحافظة عليه ونقله إلى الأجيال المقبلة، وأن تقدم مساعدها إذا طلبت ذلك الدولة التي يقع هذا التراث في إقليمها (المادة 4 والمادة 6، الفقرة 2)؛
- اتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة، وإدماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام (المادة 5، أ)؛
- تأسيس دائرة أو عدة دوائر، حيث لا توجد مثل هذه الدائرة في إقليمها، لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتزويد هذه الدائرة بالموظفين الأكفاء، وتمكينهم من الوسائل التي تسمح لها بأداء الواجبات المترتبة عليها (المادة 5، ب)؛
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي (المادة 5، ج)؛
- اتخاذ التدابير القانونية، والعلمية، والتقنية، والإدارية، والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث، وحمايته، والمحافظة عليه وعرضه وإحيائه (المادة 5، د)؛
- دعم إنشاء أو تنمية مراكز التدريب الوطنية والإقليمية، في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار (المادة 5، هـ)؛
- ألا تتخذ متعمدة، أي إجراء من شأنه إلحاق الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالتراث الثقافي والطبيعي الواقع في أقاليم الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية (المادة 6، الفقرة 3)؛

- أن ترفع إلى لجنة التراث العالمي جرداً بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعة في إقليمها، والتي تصلح لأن تسجل في قائمة التراث العالمي (المادة 11، الفقرة 1)؛
- أن تتعهد بأن تدفع بانتظام مساهمات لصندوق التراث العالمي (المادة 16، الفقرة 1)؛
- أن تشجع تأسيس المؤسسات والجمعيات الوطنية العامة والخاصة التي تستهدف تشجيع بذل المال في سبيل حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (المادة 17)؛
- أن تقدم مساعدتها لحملات جمع المال الدولية التي تنظم في صالح صندوق التراث العالمي (المادة 18)؛
- أن تعمل على تعزيز احترام وتعلّق شعوبها بالتراث الثقافي والطبيعي العالمي بكل الوسائل المناسبة، خاصة بمناهج التربية والإعلام، وأن تتعهد بإعلام الجمهور عن الأخطار الجاثمة على هذا التراث (المادة 27، الفقرتان 1 و 2)؛
- أن تقدم معلومات حول الأحكام التشريعية والتنظيمية، والإجراءات الأخرى المتخذة لتطبيق الاتفاقية (المادة 29، الفقرة 1).

يعود للجنة التراث العالمي أن تنظّم وتنقّح وتُنشر قائمة بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي، والتي ترى أن لها قيمة عالمية استثنائية (المادة 11، الفقرة 2). وتحدّد اللجنة المعايير التي يُستند عليها لإدراج ملك من التراث الثقافي والطبيعي في "قائمة التراث العالمي"، أو "قائمة التراث العالمي المعرض للخطر" (المادة 11، الفقرة 5)، وتعتبر اللجنة الممتلك المرشح ذا قيمة عالمية استثنائية، إذا ما استوفى واحداً أو أكثر من المعايير العشرة الوارد ذكرها في "المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي"⁴، وأن يستوفي شروط السلامة والأصالة، وأن يحظى بالحماية والإدارة الملائمتين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لضمان صونه على المدى الطويل⁵.

كما يعود للجنة التراث العالمي أن تنظّم، وتنقّح، وتُنشر قائمة بالممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، التي يحتاج إنقاذها إلى أعمال كبرى، والتي من أجل تنفيذها تُطلب عون، وتدعى "قائمة التراث العالمي المعرض للخطر" (المادة 11، الفقرة 4). ولكي يسجل الممتلك المطروح للإدراج في "قائمة التراث العالمي المعرض للخطر"، يجب أن يكون مسجلاً في قائمة التراث العالمي، وأن ترى اللجنة أن حالته تفي بمعيار واحد على الأقل من حالات **الخطر الأكيد**، و/أو **الخطر المحتمل**⁶.

وجدير بالملاحظة أن الاتفاقية تنصّ صراحة على أن عدم إدراج ملك في قائمة التراث الثقافي والطبيعي العالمي في قائمة التراث العالمي أو في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، لا يعني أن هذا الملك ليست له قيمة عالمية استثنائية "في غير الأغراض المتوخاة من إدراجه في القائمتين المذكورتين" (المادة 12).

كما أنه جدير بالذكر أن نجاح الاتفاقية ذاته لا يخلو من تأثيرات سلبية. إن ما تبديه الدول الأطراف من حماسة لتسجيل أكبر عدد ممكن من ممتلكاتها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، تكون في أغلب الأحيان مدفوعة برغبة تنمية اقتصادها، وهو دافع يطغى على هدف الاتفاقية الأساسي، المتمثل في العمل على توفير حماية أفضل، على الصعيدين الوطني والدولي، للممتلكات المسجلة في القائمة. وبهذا الصدد، يصبح من الأهمية بمكان الحرص على ألا يصبح الإدراج في القائمة وسيلة لغاية ليست هي ذاتها المقصودة، وألا يؤدي، على النقيض من ذلك، إلى تراجع حالة حفظ الممتلكات الثقافية أو الطبيعية المسجلة في القائمة. وصحيح أن ما توليه الاتفاقية من أهمية كبرى لمبدأ السيادة الوطنية يحدّ من المدى القانوني لنظام الحماية الجماعية للتراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية. وربما يكون ذو دلالة أن نظام الحماية الجماعية هذا لا يُذكر بصورة جلية في الاتفاقية إلا فيما يتعلق بقائمة التراث العالمي المعرض للخطر (المادة 11، الفقرة 4). وتبقى الاتفاقية شبه مبهمّة، وتناهى بنفسها عن تحديد حقوق وواجبات الدول الأطراف التي سجلت ممتلكاتها الثقافية أو الطبيعية في قائمة التراث العالمي. وكذلك فهي لا توضح التبعات القانونية الناتجة عن التسجيل في القائمة المذكورة.

غير أنه ينبغي الاعتراف بأن لجنة التراث العالمي اتخذت عدة مبادرات من أجل تحسين إجراءات التسجيل في قائمة التراث العالمي، وجعل معايير الانتقاء أكثر دقّة، وضمان متابعة حالة حفظ ممتلكات التراث العالمي، والحرص على أن تتصف القائمة بحسن التمثيل، وبالتوازن، وبالمصداقية. فعلى سبيل المثال، أعادت اللجنة النظر في المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي أدت إلى اعتمادها، خلال الدورة السادسة والعشرين في عام 2002، في خطة شاملة تركز على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تعزيز مصداقية قائمة التراث العالمي؛
- ضمان حفظ فعّال لممتلكات التراث العالمي؛
- تشجيع تنمية بناء فعّال للقدرات في الدول الأطراف؛
- زيادة وعي الجمهور، ومشاركته ودعمه للتراث العالمي بواسطة وسائل الاتصال (Budapest Declaration and WHC.05 / 2, 2005).

5. اتفاقية (يونيدروا) * (UNIDROIT) لعام 1995

إن وفرة عدد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تركز على جوانب القانون العام للحماية الدولية للممتلكات الثقافية لم تمنع من تدويل التهريب وانتشاره. ويعود سبب الصعوبات التي تواجه في تطبيق تلك الاتفاقيات إلى اتساع نطاقها، وإلى انقضاء وجود المعايير الدولية الحاكمة لجوانب القانون الخاص المتعلقة بالحماية الدولية للممتلكات الثقافية. وكانت مسألة حماية المشتريين بحسن نية، هي المسألة المثيرة للجدل بشكل خاص، وهي التي شكّلت حتى الآن، العائق الأكبر في وجه اعتراف واسع بالقواعد الدولية في هذا المجال

إذ وفرة عدد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تركز على جوانب القانون العام للحماية الدولية للممتلكات الثقافية لم تمنع من تدويل التهريب وانتشاره. ويعود سبب الصعوبات التي تواجه في تطبيق تلك الاتفاقيات إلى اتساع نطاقها، وإلى انقضاء وجود المعايير الدولية الحاكمة لجوانب القانون الخاص المتعلقة بالحماية الدولية للممتلكات الثقافية. وكانت مسألة حماية المشتريين بحسن نية، هي المسألة المثيرة للجدل بشكل خاص، وهي التي شكّلت حتى الآن، العائق الأكبر في وجه اعتراف واسع بالقواعد الدولية في هذا المجال

4. راجع: ثانياً - دال معايير تقدير القيمة العالمية الاستثنائية، المادة 77، الفقرات من 1 - 10. (WHC.05/2, 2005) - (المحرر).

5. المرجع نفسه، هاء السلامة و/أو الأصالة، المادة 79 والمادة 87، وثانياً - واو الحماية والإدارة، المادة 97. (المحرر).

6. المرجع نفسه، رابعا - باء قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، المواد 178 و 179 و 180. (المحرر).

* "يونيدروا" هو المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومقره بمدينة روما (المحرر).

أدركت اليونيسكو سريعاً أن هذه المسائل، المتضمنة في صلب القانون الخاص، لا يمكن أن تُحل في إطار اتفاقية جديدة تتناول جوانب القانون الخاص المتعلقة بالحماية الدولية للممتلكات الثقافية، وأن "يونيدروا" هي الهيئة المثلى للقيام بهذه المهمة الإضافية. نتيجة لذلك، تم اعتماد اتفاقية "يونيدروا" لعام 1995 المتعلقة بالقطع الثقافي المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، برعاية هذه الهيئة.

من المفيد أن نتناول نص هذه الاتفاقية بالدرس، والتعريف بأحكامها الأساسية وتحليلها، خاصة أنها أثارت بعض سوء فهم، لا سيما في الدول العربية، يحسن تبديده في هذه المرحلة.

تشكل هذه الاتفاقية أول معاهدة متعددة الأطراف تؤسس لتعهد مُلزم برد القطع الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة. وهي تؤدي إلى توحيد للحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لتقديم ادعاء بشأن قطع ثقافية مسروقة أو مصدرة بطرق غير مشروعة، وإن كان توحيداً مقصوراً على الحالات الدولية. فضلاً عن ذلك، فإن أحكامها الأساسية قابلة للتطبيق بشكل مباشر على الأفراد. غير أنها لا تطبق إلا بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي لا تلزم دول الطرف الثالث. من هنا، فإن الاتفاقية ولو أدت إلى التأسيس لقانون موضوعي موحد، فإنها ليست للناس أجمعين، كما أن ما تحققه ليس سوى توحيد نسبي للقانون. وبالتالي، عند التدقيق في مجملها، لا يمكن اعتبار أنها تشكل قانوناً موحدًا (Protz, 2001-3).

تطبق الاتفاقية على الطلبات الدولية لاسترداد القطع الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة. وهي تعرف القطع الثقافية بأنها تلك التي "لاعتبارات دينية أو علمانية، ذات أهمية لعلم الآثار، أو ما قبل التاريخ، أو التاريخ، أو الأدب، أو الفن، أو العلم، والتي تدخل في واحدة من قائمة الفئات المذكورة في ملحق هذه الاتفاقية" (المادة 2). ويورد الملحق قائمة الفئات المنصوص عليها في المادة الأولى من اتفاقية اليونيسكو لعام 1970. غير أن هذا التعريف الواسع مضلل، إذ أنه لا يعطي الفارئ فكرة واضحة عن نطاق الاتفاقية. وفي الواقع، وبالرغم من أن مبدأ رد القطع الثقافية المسروقة إلى مالكيها الأصليين ينطبق على جميع فئات القطع التي يشتمل عليها التعريف، فإن مبدأ رد القطع المصدرة بطرق غير مشروعة، لا ينطبق على بعض فئات القطع. وقد تم تبرير هذا التفريق بحجة أن السرقة تُعد على المستوى العالمي، جرماً خاضعاً للعقاب، بينما التصدير غير المشروع ليس كذلك. كما أضيفت حجة أخرى مفادها أن الحماية الدولية الواسعة في هذا المجال يجب ألا تثير أي اعتراض. وبالتالي فإن مبدأ الرد لا ينطبق على القطع التي "لم يُعد تصديرها غير مشروع في الوقت الذي تم فيه طلب إعادتها"؛ كما أنه لا ينطبق على القطع المصدرة أثناء حياة مبدعها، أو خلال فترة خمسين سنة بعد وفاته⁷. ولا تشمل هذه الفئة الأخيرة القطع التي أبدعها "عضو أو أعضاء من مجتمع محلي قبلي أو أصلي لاستخدام تقليدي أو طقسي من قبل هذا المجتمع المحلي"، وتتم إعادته إلى ذلك المجتمع المحلي (المادة 7). ويهدف هذا الاستثناء على الاستثناء إلى حماية الممتلكات أو القطع الإثنية الخاصة بمجتمع قبلي معين، والتي تخدم وظائف طقسية أو ثقافية في ذلك المجتمع. من هنا، فإن شرط أن تكون تلك القطع قد صدرت أثناء حياة مبدعها أو في خلال فترة خمسين سنة بعد وفاتهم، يصبح غير ذي صلة. وبالطبع، فإن هذا الاستثناء لا ينطبق على القطع الإثنية، أو الطقسية، أو الثقافية جميعها، بل إن الحماية التي توفرها الاتفاقية تقتصر على القطع التي يعتبرها المجتمع المحلي حيوية لبقاء ثقافته واستمرار تقاليده (UNIDROIT, Study LXX, no 48, 163). فضلاً عن ذلك، فإن الاتفاقية لا تغطي سوى الحالات الدولية من غير أن تحدد ما هو المقصود بـ "الطلبات

ذات الطابع الدولي". فهي تترك لفقه القانون مهمة توفير تأويل موحد لما يمكن اعتباره حالة دولية.

كما أن الاتفاقية لا توفر تعريفاً مستقلاً لمفهوم السرقة. فينبغي اللجوء في كل حالة على حدة، إلى التشريع القابل للتطبيق لوصف العمل المطلوب النظر فيه والخاص بتلك الحالة. غير أنه قد تم التوصل إلى إجماع بشأن تأويل واسع لمفهوم السرقة. لهذا السبب تعامل الاتفاقية على أنها سرقات، أعمال التنقيب السرية جميعاً، والاختلاسات التي تمت في إطار أعمال التنقيب المشروعة (المادة 3، الفقرة 2). ويسمح هذا التوسيع لتعريف السرقة، كما سيتضح لنا لاحقاً، للدول المتقدمة بطلب الاسترداد بالاستفادة من الشروط الأقل تشدداً الواردة في الفصل الثاني من الاتفاقية والمتعلقة بالسرقة. وبالتالي فإن الدول المتقدمة بالطلب يمكن أن تضمن بسهولة أكبر، استعادة القطع المختلسة من أعمال التنقيب الأثري والمصدرة إلى الخارج بطرق غير مشروعة. وتعرف الاتفاقية القطع المصدرة بالطرق غير المشروعة بأنها تلك القطع التي تُنقل من إقليم دولة طرف، بشكل "مخالف لقوانينها التي تنظم تصدير القطع الثقافية بغية حماية تراثها الثقافي". عبر هذه الصياغة المعقدة، تهدف الدول الأطراف ببساطة أن تؤكد أن الطبيعة غير المشروعة لعملية نقل ما، لا ينبغي أن تستند إلى أي حكم من أحكام قانون الدولة المتقدمة بالطلب، بل يجب أن يصدر عن قواعد ضبط عمليات التصدير. ويجب أن يكون دافع هذه الأخيرة اعتبارات ثقافية بحتة، مثل المحافظة على وجود أروع عناصر التراث الوطني على أرض الوطن. من هنا، فإن الاتفاقية لا تنطبق على الصادرات التي تعتبر غير شرعية بسبب انتهاك القانون الضريبي الخاص بالبلد المتقدم بالطلب. وبذلك، فإن المحاكم لا تحتاج إلى تطبيق قوانين الحماية المستندة إلى أية اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم مشروعية تصدير قطعة ثقافية ينبغي تقييمه عند القيام بعملية التصدير نفسها، إلى جانب الوقت الذي يتم فيه طلب الاسترداد. وكما أوضحنا أعلاه، فإن الصادرات قد لا يمكن اعتبارها غير شرعية إذا كان تصدير القطع الثقافية من إقليم الدولة الطرف لم يعد غير شرعي في الفترة التي تم فيها طلب الاسترداد. أخيراً، تم توسيع مفهوم التصدير غير المشروع ليشمل أعمالاً أخرى لا تطابق بالضرورة التعريف المذكور أعلاه. أحد هذه الأعمال هو الاستيلاء غير القانوني على قطعة ثقافية كنتيجة لتصدير شرعي مؤقت. والهدف من ذلك هو أن تستفيد من الحماية التي توفرها الاتفاقية بشكل عام ومن مبدأ الاسترداد بصورة خاصة، القطع المصدرة بشكل مشروع ومؤقت لأغراض الترميم أو العرض أو البحث، والتي لم تتم إعادتها إلى إقليم الدولة المتقدمة بالطلب عند انتهاء مدة التصدير المتفق عليها (المادة 5، الفقرة 2). يجب على الدولة المتقدمة بالطلب أن تتمكن من المطالبة باستعادة قطع مثل هذه، حتى لو لم تكن الحالة المعنية تختص بصورة دقيقة بخرق لتشريعاتها في مجال التصدير، بما أن القطع قد تم تصديرها بشكل مشروع. بعبارة أخرى، إن تصدير قطعة ثقافية تملكها دولة "ب" إلى دولة "ج" يمكن أن يكون مخالفاً لقوانين دولة "أ"، حتى ولو كانت القطعة المعنية قد صدرت، بادئ الأمر، بطريقة مشروعة من إقليم الدولة السابقة.

وترتئي الدول الأطراف أن المحاكم يجب أن لا ترفض الإعادة بذريعة أن عملية التصدير الأولى من إقليم الدولة المتقدمة بالطلب كان مسموحاً بها. إن هذا في الحقيقة، حل شرعي، وهو ضروري لتعزيز التبادل المشروع للقطع الثقافية على النطاق الدولي. وكان يمكن لاتخاذ قرار مغاير أن يتسبب بعودة "سياسة الحماية الاقتصادية" (protectionism) بين الدول المصدرة، وهو ما كان سيؤدي إلى مخالفة أهداف الاتفاقية. بل إن ذلك معارض للهدف الأساسي للاتفاقية وهو إقامة علاقات ثقة بين الدول المصدرة والدول المستوردة، وتعزيز تبادل القطع الثقافية في إطار قانوني يضمن حماية دولية ملائمة للتراث الثقافي.

7. تم انقضاء مهلة الخمسين سنة انسجاماً مع اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية التي تنص المادة 7، الفقرة 1 منها على أن حماية مصنف ما تنتهي بعد مرور 50 عاماً على وفاة مبدعه.

تضع الاتفاقية قواعد أو شروطا تختلف باختلاف حالة عن أخرى، أكانت تتعلق باستعادة قطع ثقافية مسروقة، أم كانت تتعلق باستعادة قطع ثقافية مصدرها بطريقة غير مشروعة.

فبالنسبة إلى إعادة القطع الثقافية المسروقة، تعزز الاتفاقية حماية المالك الذي جُرد من ملكيته حيث تنص على التالي: "إن الحائز على قطعة كانت قد سُرقَت يجب أن يعيدها" (المادة 3، الفقرة 1). إن أي طلب للإعادة، يجب أن يُقدم ضمن مهلة مدتها ثلاث سنوات ابتداء من وقت معرفة مقدّم الطلب بمكان القطعة الثقافية وهوية الحائز عليها، وفي أية حال، ضمن مدة خمسين سنة من تاريخ وقوع السرقة (المادة 3، الفقرة 3). غير أن طلب إعادة قطعة ثقافية "تشكل جزءا لا يتجزأ من معلم محدد أو موقع أثري ما، أو تنتمي إلى مجموعة عامة"، لا تنطبق عليه سوى مهلة السنوات الثلاث (المادة 3، الفقرة 4)⁸. وتبدأ فترة السنوات الثلاث من وقت تأكد المتقدّم بالطلب من مكان القطعة الثقافية المعنوية وهوية الحائز عليها. وتجزئ الاتفاقية للدول الأطراف حرية الإعلان بأن طلب الاستعادة تسري عليه مدة 75 سنة أو المدة الأطول التي ينص عليها قانونها (المادة 3، الفقرة 5). كذلك فإن طلب إعادة "قطعة ثقافية مقدسة أو قطعة ذات أهمية جماعية، يملكها ويستخدمها مجتمع محلي أصلي أو قبلي في دولة طرف، كجزء من استخدام تقليدي أو طقسي"، تسري عليها أيضا المدة المحددة بثلاث سنوات، أو مدة 75 سنة، أو حتى لمدة أطول إذا ما نُقلت إلى إقليم دولة طرف أقرت بالفقرة 5 من المادة 3 من الاتفاقية. وتخضع إعادة القطعة الثقافية المسروقة لدفع تعويض عادل ومعقول للشاري بخسن نية⁹. غير أن على الشاري أن يثبت حسن نيته (المادة 4، الفقرة 1)، ويمثل ذلك خروجاً مهماً عن قوانين عدد من الأنظمة القانونية الوطنية تحيط بالقداسة قرينة افتراض حسن النية¹⁰. فالحائز على قطعة ثقافية مسروقة عليه أن يعيدها، ويحق له عند إعادتها الحصول على تعويض عادل، بشرط أن يكون غير عالم، وما كان له منطقياً أن يعلم، بأن القطعة مسروقة، ويكون عليه أن يبرهن أنه اجتهد اجتهاداً حقيقياً للتأكد من كونها غير مسروقة حين شرائها. ولا شك أن هذا الانقلاب في شأن عبء الإثبات يشكل علامة بارزة في مجال محاربة الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية. (Annuaire de l'Institut de Droit International, 1992) فلكي يحق للحائز على القطعة الحصول على تعويض، عليه أن يثبت أنه بذل جهداً صادقاً عند شرائها للتأكد من أنها غير مسروقة. ويكون على السلطة المرفوعة إليها الدعوى أن تقمّ صدق حسن نيته، أخذاً بعين الاعتبار ظروف الاقتناء كافة، بما في ذلك طبيعة الأطراف المعنية، والثمن المدفوع، وإذا كان المشتري قد راجع أي سجل بالقطع المسروقة متاح الوصول إليه¹¹. إن معيار مراجعة السجلات المتوفرة أو غير ذلك من قواعد البيانات الخاصة بالقطع الثقافية المسروقة معيار مهم، إذ أنه يعزز من تأثير هذه القوائم. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية متشددة جداً في مسألة درجة الاهتمام المطلوب من الشاري بذله للتأكد من أن القطعة التي ينوي اقتناءها ليست مسروقة، إذ لم يعد يُسمح له

بشراء قطعة ثقافية بشكل متهور، بل يتوجب عليه أن يتحقق من هوية البائع ومن مصدر القطعة. نتيجة لذلك، يصبح إثبات أن اقتناء القطع الثقافية كان عن حسن نية أمراً أكثر صعوبة (المادة 4، الفقرة 4).

وتشكل مسألة إعادة القطع الثقافية المصدرّة بطرق غير مشروعة بالإضافة الجديدة الرئيسية التي قدّمتها الاتفاقية. إن إضفاء نطاق معياري على هذا المبدأ، هو بلا شك، إثبات بأن القانون الدولي العام تمّ الاعتراف به، وأنه يجري تطبيقه، وبخاصة وأن ذلك يشهد على السير في عكس اتجاه الممارسة التقليدية التي كانت ترفض، حتى ذلك الوقت، الاعتراف بالقانون الدولي العام (Lagarde, 1988; Jayme, 1993) فالدولة وحدها هي الجهة التي يمكن لها أن تطلب من المحكمة أو من أي سلطة أخرى ذات صلاحية في دولة طرف أخرى، أن تأمر بإعادة قطعة ثقافية صدرت بطرق غير مشروعة (المادة 5، الفقرة 1).

ووفقاً للفقرة 3 من المادة 5 من الاتفاقية، فإن الدولة تأمر بإعادة القطعة الثقافية المصدرّة بطريقة غير مشروعة إذا أثبتت الدولة المتقدمة بالطلب أن إخراج القطعة من إقليمها أساء إساءة جسيمة لواحد أو أكثر من المصالح التالية:

- حالة الحفظ المادي للقطعة أو لسبقها؛
- سلامة قطعة مركبة؛
- حفظ المعلومات ذات الطبيعة العلمية أو التاريخية على سبيل المثال؛
- الاستخدام التقليدي أو الطقسي من قبل مجتمع محلي أصلي أو قبلي، أو الإثبات بأن القطعة ذات أهمية ثقافية بالغة للدولة المتقدمة بالطلب.

وتهدف القائمة المذكورة أعلاه إلى الحدّ من مدى مبدأ الردّ. فالدولة المتقدمة بالطلب لا يمكنها الحصول على إعادة أية قطعة كانت، تمّ تصديرها بطريقة غير مشروعة، بل يقتصر الأمر على إعادة تلك القطع التي ألحق تصديرها ضرراً بمصالح معيّنة فحسب.

على سبيل المثال، لا تعترف الاتفاقية بالقرارات الوطنية التي تمنع التصدير وتكون دوافعها اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو مجرد دوافع "حمائية". فإن تطبيقها يتطلب أن يشكل تصدير القطعة انتهاكاً مؤقتاً للمصالح الثقافية، وكذلك أيضاً للمصالح العلمية أو التاريخية. وترتبط هذه المصالح المذكورة بحالات محددة وبفئات معيّنة من القطع الثقافية. فالقطع المهذبة بالدمار، والقطع التي تشكل جزءاً من مجمع معماري أو من متملك ثقافي مركب¹²، والقطع الأثرية والقطع الإثنية، هي جميعاً مما يدخل في نطاق اهتمام هذه الاتفاقية. وجدير بالذكر أن المعايير الواردة في الفقرة 3 من المادة 5، يتم تطبيقها بشكل بدلي وغير تراكمي. بعبارة أخرى، يكفي أن يلحق التصدير ضرراً بواحد من هذه المصالح¹³ لكي يطبق مبدأ الردّ. فضلاً عن ذلك، وخلافاً لصيغة نصّ الشرط المذكور أعلاه، فإن قائمة المصالح ليست شاملة، بما أن كل دولة طرف

8. تحدد الاتفاقية المجموعة العامة بانها أية مجموعة من القطع الثقافية المشمولة بجرّد، أو المحددة بشكل آخر، التي تنتمي إلى هيئات عامة، أو مؤسسات دينية أو مؤسسات ثقافية خاصة تعترف بها الدولة (المادة 3، الفقرة 7).

9. إن هذه الاتفاقية، على غرار اتفاقية اليونسكو لعام 1970 (المادة 7؛ ب (ii))، لا تحدد مفهوم التعويض العادل، وتترك للقاضي مهمة تحديده وفقاً لظروف كل حالة. إن الثمن الذي دفعه الشاري بحسن نية، والقيمة التجارية للقطعة في كل من الدولة المتقدمة بالطلب والدولة المقدم إليها الطلب، هما عنصران مؤثران، غير أنه توجد عناصر أخرى، إذا كانت ذات صلة، يمكن للقاضي أن يأخذها بعين الاعتبار.

10. أنظر، على سبيل المثال، الفقرة 1 من المادة 3 من القانون المدني السويسري التي توضح أنه "يفترض حسن النية عندما يربط بها القانون نشوء حق أو مفاعيل هذا الحق".

11. على سبيل المثال، أنظر قاعدة البيانات الخاصة بالقطع الثقافية المسروقة الخاصة بالإنترپول في: <http://www.interpol.int> أو قاعدة البيانات الخاصة بـ "سجل الأعمال الفنية الضائعة" في www.artloss.com.

12. على سبيل المثال، إفريزات "البارثيون" أو واحدة من ثلاث صور فنية تكوّن وحدة مستقلة.

13. توضح الفقرة 3 من المادة 5 من الاتفاقية أن التصدير يجب أن يكون قد ألحق ضرراً جسيماً بـ "واحد أو أكثر من المصالح التالية...".

14. في الواقع أن الاتفاقية قدّمت مجموعة مؤلفة من الحد الأدنى من القواعد، وتترك لكل دولة حرية إظهار قدر أكبر من التضامن في مجال حماية التراث الثقافي.

تحفظ بالحق، بمقتضى الفقرة 1 من المادة 9، بأن تأخذ في الحسبان مصالح غير تلك المنصوص عليها في المادة 145، في إطار طلبات الردّ المقدمة أمام محاكمها أو سلطاتها الإدارية. كذلك، فإن الآثار الضارة على المصالح، أكانت ثقافية، أم علمية، أم تاريخية، ينبغي أن تكون جسيمة، وأن تكون على درجة معيّنة من الخطورة، وأن يجري تقييم مداها في علاقتها مع ما ألحق من ضرر. ويعود إلى القاضي أو إلى أية سلطة تُرفع الدعوى أمامها، تقديرُ درجة الضرر اللاحق، فيما يأخذ في الحسبان الظروف الخاصة للحالة. ويمكن للدولة المتقدّمة بالطلب أيضا أن تحصل على إعادة قطعة ثقافية مصدرّة بطريقة غير مشروعة إذا أثبتت أن "القطعة ذات أهمية ثقافية بالغة"، وهو المعيار الوارد في نهاية الفقرة 3 من المادة 5، لتشمل الحالات النادرة التي تكون فيها للقطع أهمية ثقافية جمة، غير أنها لا تستجيب للمعايير الأربعة الأخرى المذكورة (The All England Law Reports, 1982). فمثل هذه القطع هي في طبيعتها الخاصة، جديرة بالحماية ويجب إذن أن يشملها نطاق الاتفاقية.

من هنا تأتي أهمية صيغة التطبيق البديلي المخصّصة لمعيار الأهمية الثقافية، التي بتوسيعها مدى مبدأ الردّ، تُدخل درجة من التوازن في التأمل في تلك المصالح المتضاربة وتدارسها. ويعود للقاضي أو للسلطة الإدارية المختصة تقدير الأهمية الثقافية المميّزة التي تتمتع بها القطعة المطالب بها، بالأخذ بعين الاعتبار أولا، مواصفات تلك القطعة؛ وثانيا، طبيعة التراث الثقافي للدولة المتقدمة بالطلب وعظمه، وغناه. من هنا، فإن الدولة المتقدّمة بالطلب ملزمة، بمقتضى الفقرة 4 من المادة 5 من الاتفاقية، أن ترفق بطلب إعادة أية معلومات واقعية مدعّمة بالحقائق أو معطيات قانونية ذات صلة بهذا الطلب. هنا أيضا يعود إلى السلطة التي تُرفع الدعوى أمامها أن تقرر، في شأن كل حالة على حدة، إذا كانت الإثباتات التي وفرتها الدولة المتقدمة بالطلب كافية أم غير كافية. وقد قدّمت لجنة من الخبراء المستقلين اقتراحا بأن توفّر الدولة المتقدمة بالطلب ضمانات بشأن حالة حفظ القطعة الثقافية بعد إعادتها، ومستويات أمنها، وسهولة الوصول إليها، غير أنه لم يتم الأخذ بهذا الاقتراح (UNIDROIT DOC, 1990). غير أن غالبية الخبراء عبّروا عن خشيتهم بأن هذا الشرط لقبول طلب إعادة سيشكل ذريعة تسمح للدول المستوردة أن ترفض بشكل منهجي تطبيق مبدأ الردّ. ويخضع طلب إعادة القطعة الثقافية المصدرّة بطرق غير مشروعة أيضا إلى شروط التوقيت القانوني المحدد لتقديم الدعوى، وشروط التعويض. فالفقرة 5 من المادة 5 من الاتفاقية تعتمد المدد القانونية المقررة لرفع الدعوى نفسها المحددة لإعادة القطع الثقافية المسروقة. كذلك فإن نقطة بدء هذه المدد هي ذاتها¹⁵. ويمكن الفارق الوحيد في واقع كون القطع التي تشكل جزءا من المجموعات العامة لا تستفيد، في حالة التصدير غير المشروع، من مدة قانونية أطول¹⁶. علاوة على ذلك، فإن الحائز بنية حسنة على قطعة ثقافية مصدرّة بطريقة غير مشروعة "يستحق"، عند إعادتها، تعويضا ماليا عادلا ومعقولا تدفعه له الدولة المتقدمة بالطلب، بشرط ألا يكون الحائز قد علم أو كان له منطقيًا أن يعلم، حين اقتناء القطعة أنها قد صُدرت بطريقة غير مشروعة" (المادة 6، الفقرة 1). وللتحقق من أن الحائز كان يتصرّف فعلا بحسن نية، يتوجب على السلطة التي تُرفع الدعوى أمامها أن تنتظر مليًا وتقيم ظروف الاقتناء، وغير ذلك من

الأدلة ذات الصلة بالدعوى، مثل عدم وجود شهادة التصدير¹⁷ المطلوبة وفقا لقانون الدولة المتقدّمة بالطلب (المادة 6، الفقرة 2). ومن أجل تعزيز إعادة القطع الثقافية المصدرّة بطرق غير مشروعة حتى في الظروف التي لا تملك الدول المتقدمة بالطلب الإمكانات المالية الضرورية للتعويض على الحائز بنية حسنة، فإن الاتفاقية يبدو كأنها تتيح اللجوء إلى استخدام وسائل تعويض بديلة. فوفقًا للفقرة 3 من المادة 6 من الاتفاقية، وفي حال عدم قيام الدولة بدفع التعويض، فإن الحائز الذي يُطلب منه إعادة القطعة، يمكن له أن يحتفظ بملكية القطعة، أو أن ينقل ملكيتها مقابل تعويض مالي أو بدون مقابل، إلى شخص يختاره هو بنفسه يوفّر الضمانات اللازمة ويقوم في إقليم الدولة المتقدّمة بالطلب، (UNIDROIT DOC. Study LXX, No. 19, 1990). ولا شك، أن الأمر الأساسي هو تجنّب نقل القطعة إلى الشخص الذي قام بتصديرها بطريقة غير مشروعة، أو إلى أي شخص آخر يمكن أن يعيد تصديرها إلى دولة أخرى ليست طرفا في الاتفاقية.

وفي ما يتعلق بالنطاق الزمني للاتفاقية، فإنها تحدّد أن دعاوى الاستعادة أو الإعادة محصورة بالملكيات الثقافية المسروقة أو المصدرّة بشكل غير مشروع بعد التصديق على الاتفاقية من قبل الدولة المتقدمة بالطلب والدولة المطلوب منها. بعبارة أخرى، فإن الاتفاقية لا تُطبّق بأثر رجعي، شأنها في ذلك شأن غيرها من الصكوك الدولية المعنية بالحفاظ على الملكيات الثقافية.^{**} غير أن ليس في الاتفاقية ما يمنع الدول الأطراف من تطبيق قواعد أكثر ملاءمة لردّ أو إعادة قطع ثقافية مسروقة أو مصدرّة بطرق غير مشروعة، من القواعد التي تنصّ عليها هذه الاتفاقية¹⁸ (المادة 9، الفقرة 1). وبشكل حاسم، لا يؤثر مبدأ انعدام تطبيق الاتفاقية بأثر رجعي بأي حال من الأحوال، على حق أية دولة في المطالبة عبر أية طريقة مناسبة أخرى، وخاصة بالوسائل الدبلوماسية، بردّ القطع المسروقة أو المصدرّة بطرق غير مشروعة قبل دخول الاتفاقية حيّز النفاذ. ومن المؤكد أنها لا تشرّع أية عملية غير قانونية يمكن أن تكون قد حدثت قبل دخول الاتفاقية حيّز النفاذ (المادة 10، الفقرة 3). وقد أنشأت اليونسكو في عام 1978، هيئة مكلفة بمساعدة الدول الراغبة في استعادة ممتلكاتها الثقافية التي نُقلت من إقليمها في أزمنة سابقة، هي "اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع" (UNESCO DOC. CLT-2005/CONF. 2002/2, January 2005).

لا تنوي أية دولة عربية، على الأقل في الوقت الحاضر، الانضمام إلى الاتفاقية. وينبع رفض الانضمام هذا من موقف مشترك بين الدول العربية الأعضاء في منظمة اليونسكو التي تأسف، مجتمعة، لكون الاتفاقية لا تُطبّق بأثر رجعي، ولا تتيح مددا قانونية كافية لرفع الدعاوى. فالدول العربية تخشى بحق، أن يُفسر انضمامها إلى الاتفاقية على أنه تشريع لأعمال السرقة والنهب السابقة. كما أنها حريصة أيضا على ألا يُنظر إلى انضمامها إلى الاتفاقية على أنه تحلّي عن حق المطالبة بالقطع الثقافية المسروقة أو المصدرّة بطرق غير مشروعة قبل دخول الاتفاقية حيّز النفاذ.

15. المادة 3، الفقرة 3 من الاتفاقية.

16. المادة 3، الفقرتان 4 و5 من الاتفاقية.

17. إن الإشارة إلى شهادة التصدير تسمح بتعزيز المادة 6 (أ) من اتفاقية اليونسكو لعام 1970 وتطالب الدول الأطراف بإصدار شهادة تصدير.

18. أنظر أيضا المادة 15 من اتفاقية اليونسكو لعام 1970 والفقرة 2 من المادة 14 من التوجيه الذي أصدره مجلس أوروبا EEC/93/7.

** على سبيل المثال، فإن أيًا من اتفاقيات منظمة اليونسكو، أو اتفاقية منظمة الدول الأمريكية حول حماية التراث الأثري، والتاريخي والفني للشعوب الأمريكية لعام 1976، أو توجيهات مجلس أوروبا EEC/93/7 لا يتضمن مادة بشأن التطبيق بفعول رجعي، انظر المادة 7، ب(ii) من اتفاقية اليونسكو لعام 1970؛ والمادة 11 من اتفاقية منظمة الدول الأمريكية؛ والمادة 13 من توجيهات مجلس أوروبا EEC/93/7.

ومع ذلك، وكما أشرنا أعلاه، فإن الفقرة 3 من المادة 10 من الاتفاقية تنص بوضوح على ما يلي:

”لا تُشرع هذه الاتفاقية بأي حال من الأحوال أية عملية غير مشروعة مهما كانت طبيعتها تكون قد حدثت قبل أن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ، أو كانت مستثناة وفقاً للفقرتين 1 أو 2 من هذه المادة، ولا تُقيد أي حق لدولة ما أو لشخص آخر في رفع دعوى خارج إطار هذه الاتفاقية لإعادة أو ردّ قطعة ثقافية مسروقة أو مصدرّة بطريقة غير مشروعة قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ“.

أما بالنسبة إلى المدد القانونية لرفع الدعاوى، فيجب ألا تغفل عن حقيقة أنه،

6. اتفاقية مجلس أوروبا لعام 1992

إن الاتفاقية الأوروبية لحماية التراث الأثري لعام 1992 هي نسخة منقحة من الاتفاقية الأوروبية لحماية التراث الأثري المبرمة عام 1969.

تهدف الاتفاقية في صيغتها المنقحة إلى ”حماية التراث الأثري بوصفه مصدراً للذاكرة الأوروبية الجماعية وكأداة للدراسة التاريخية والعلمية“ (المادة 1، الفقرة 1). ويشمل التراث الأثري حسب تعريف الاتفاقية ”الهيكل، والمنشآت، ومجموعات المباني، والمواقع المطوّرة، والقطع المنقولة، وغير ذلك من المعالم وكذلك سياقها، سواء أكانت على الأرض أم مغمورة بالماء“ (المادة 1، الفقرة 3). وتتعهد كل دولة طرف في الاتفاقية بما يلي:

- تأسيس نظام قانوني لحماية التراث الأثري، يتضمن أحكاماً بشأن: وضع قوائم جرد بتراتها الأثري وتعيين المعالم والمناطق المحمية؛ وإنشاء محميات أثرية لحفظ الشواهد المادية لتدرسها الأجيال القادمة؛ والزام المكتشف بشكل عرضي لعناصر من التراث الثقافي بإعلام الجهات المختصة بها وتوفيرها للبحث والدراسة (المادة 2)؛
- وضع إجراءات لترخيص التنقيب الأثري ومراقبته بطريقة تؤدي إلى: منع أية عمليات تنقيب غير مشروعة؛ وضمان إجراء عمليات التنقيب بأسلوب علمي؛ والتأكد من أن عمليات التنقيب لا يقوم بها سوى المختصين المرخص لهم بذلك؛ وإخضاع استخدام كاشف المعادن أو أية أداة أخرى من الأدوات الكاشفة للترخيص (المادة 3)؛
- وضع أحكام للحماية المادية للتراث الأثري بشأن: الاقتناء أو الحماية بأية وسيلة مناسبة من قبل السلطات المختصة للمناطق التي ستحوّل إلى محميات أثرية؛ وحفظ التراث الأثري مع تفضيل بقائه في موضعه الأصلي؛ وإعداد مستودعات مناسبة للبقايا الأثرية التي نُقلت من مكانها الأصلي (المادة 4)؛
- التوفيق والجمع بين متطلبات الحفاظ على الآثار وتلك الخاصة بخطط التطوير العقاري، وذلك عبر إشراك علماء الآثار في تخطيط سياسات بصيغة تضمن استراتيجيات متوازنة لحماية وتعزيز المواقع الأثرية المهمة (المادة 5، (i))؛
- ضمان مشاركة علماء الآثار في المراحل المختلفة لتنفيذ مشاريع التطوير الحضري (المادة 5، (ii))، بهدف تجنّب إلحاق أي ضرر بالتراث الأثري؛
- ضمان قيام علماء الآثار ومخططي المدن والأقاليم بالتداول والتشاور بصورة منتظمة وذلك لإجازة: تعديل خطط التطوير الحضري التي يُحتمل

بالمقارنة مع الحماية التي يوفرها عدد من الأنظمة القانونية الغربية للحائز بنية حسنة، التي نادراً ما تتجاوز الخمس سنوات، بشكلٍ تمديد الفترات القانونية المعيّنة لرفع الدعاوى التي تتراوح بين 50 و75 سنة بالنسبة إلى المجموعات العامة، تقدّماً كبيراً وحلاً توافقياً جديراً بالثناء.

وأخيراً، جدير بالذكر أنه لم تقم أية دولة عربية، حسب علمنا، بإبرام اتفاقات ثنائية مع دول ثالثة، بما فيها دول الجوار، بشرط المعاملة بالمثّل، لضمان ردّ قطعها الثقافية المسروقة و/أو المصدرة بشكل غير شرعي من إقليمها.

- أن يكون لها تأثيرات ضارة على التراث الأثري (المادة 5، (iii) و (iv))؛
- ضمان أن تأخذ دراسات التأثير البيئي وما ينتج عنها من قرارات المواقع الأثرية ومحيطها جدياً بعين الاعتبار (المادة 5 (vi))؛
- ضمان ألا يؤدي فتح المواقع الأثرية للجمهور إلى التأثير سلباً على الطابع الأثري والعلمي لهذه المواقع ومحيطها (المادة 5، (viii))؛
- تأمين الدعم المالي من السلطات الوطنية، والإقليمية، والمحلية للبحث الأثري، وزيادة الموارد المادية للعمل الأثري الإنفاذي (المادة 6)؛
- تيسير دراسة الاكتشافات الأثرية ونشر المعرفة حولها بوضع أو تحديث المسوح، وقوائم الجرد، وخرائط المواقع، وبتخاذ كل الإجراءات العملية لضمان وضع تقارير معدّة للنشر عند انتهاء أعمال التنقيب (المادة 7)؛
- تسهيل تبادل مواد التراث الأثري على المستويين الوطني والدولي لغايات علمية مهنية، وتشجيع تبادل المعلومات حول البحث الأثري، والمساهمة في تنظيم برامج البحث الدولية (المادة 8)؛
- تنمية الوعي لدى الرأي العام بقيمة التراث الأثري لفهم الماضي وإدراك الأخطار التي تهدّده؛ وتسهيل وصول الجمهور إلى العناصر المهمة لهذا التراث (المادة 9)؛
- العمل على تسهيل جمع المعلومات من قبل السلطات العامة ذات الصلة والمؤسسات العلمية حول عمليات التنقيب الأثرية غير المشروعة؛ والإعلام عن أي عرض لعناصر أثرية مشتبّه بها وتوفير التفاصيل الضرورية بشأنها؛ وضمان ألا تقوم المتاحف وغيرها من المؤسسات المشابهة باقتناء عناصر من التراث الأثري مشتبّه بكونها مستخرجة من عمليات تنقيب غير مشروعة؛ وتقييد نقل هذه العناصر قدر المُستطاع، عن طريق التربية، والإعلام واليقظة والتعاون (المادة 10)؛
- تقديم المساعدة التقنية والعلمية عن طريق مراكمة التجارب وتبادل الخبراء في المسائل المتعلقة بالتراث الأثري (المادة 12 (i)).

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية ذات نطاق إقليمي فحسب¹⁹، فإنها تكتسي أهمية خاصة، لكونها المعاهدة الدولية الوحيدة الملزمة قانونياً التي تعترف بالحد الأدنى من إجراءات الحماية المنطبقة بصورة خاصة على التراث الأثري، وتسبغ عليها الصفة الرسمية.

19. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن انضمام دول غير أعضاء في مجلس أوروبا إلى الاتفاقية ممكن نظرياً، إذ بمقتضى الفقرة 1 من المادة 15 من الاتفاقية، فإنه يجوز للجنة الوزراء في مجلس أوروبا أن تدعو دولاً كهذه للانضمام إلى الاتفاقية.

7. اتفاقيات إضافية لليونسكو

أضيفت في السنوات الأخيرة إلى إطار العمل القانوني الدولي ثلاثة صكوك دولية أخرى ذات أهمية للدول العربية، أبرمت في نطاق برامج منظمة اليونسكو، وهي: اتفاقية عام 2001 "بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه"، واتفاقية عام 2003 "بشأن صون التراث الثقافي غير المادي"، واتفاقية عام 2005 "بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي".

تهدف اتفاقية اليونسكو لعام 2001 إلى تأمين حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه وتعزيزها. وتنص على مبادئ عامة، مثل حفظ التراث الثقافي المغمور بالمياه في موضعه الأصلي ورفض استغلال هذا التراث لأغراض تجارية. وتعترف الاتفاقية بأن الدول الأطراف تتمتع في ممارستها لسيادتها، بالحق الخالص في تنظيم الأنشطة التي تستهدف التراث الثقافي المغمور بالمياه الواقع في مياهها الداخلية، أو الأرخيبيلية، أو في بحرها الإقليمي، وفي الترخيص بالاضطلاع بها. وتجزئ الاتفاقية للدول الأطراف أن تقوم بتنظيم الأنشطة التي تستهدف التراث الثقافي المغمور بالمياه الواقع في المنطقة المتاخمة التابعة لها والترخيص بالقيام بتلك الأنشطة. وتحمل الاتفاقية الدول الأطراف مسؤولية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه الواقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وفي منطقة الرصيف القاري وفقا لأحكامها. وأخيرا، فإن إحدى المميزات التي تفردها بها اتفاقية اليونسكو عام 2001 هي أنها مرفقة بملحق يضم مجموعة قواعد، يغلب عليها الطابع التقني، خاصة بالأنشطة التي تستهدف التراث الثقافي المغمور بالمياه.

أما اتفاقية اليونسكو لعام 2003 فتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: "صون التراث الثقافي غير المادي؛ واحترام التراث الثقافي غير المادي للجماعات والمجموعات المعنوية وللأفراد المعنيين؛ والتوعية على الصعيد المحلي والوطني والدولي بأهمية التراث الثقافي غير المادي وأهمية التقدير المتبادل لهذا التراث؛ والتعاون الدولي والمساعدة الدولية".

ويُقصد بتعبير التراث الثقافي غير المادي لأغراض هذه الاتفاقية: "الممارسات والنصوّرات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي".

8. خاتمة

يساعد ما عرضناه في الصفحات السابقة في تعريف الحد الأدنى من مجموعة القواعد في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. وتعيّن هذه القواعد الحد الأدنى من الإجراءات الواجب على الدول الأطراف اعتمادها في قوانينها الوطنية. علاوة على ذلك، فإن تلك القواعد تعكس إرادة واضحة للمجتمع الدولي في تحسين إجراءات حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، بالرغم من أن القانون الدولي في هذا المجال ما زال يركز بصورة خاصة على إجراءات الحماية والإدارة على حساب إجراءات التعزيز. غير أن الاتفاقية الوحيدة التي تلعب دورا خاصا في هذا المجال، هي اتفاقية اليونسكو لعام 1972 بفضل لجنة التراث العالمي وقائمة التراث العالمي اللتين تساهمان وحدهما في تعزيز مميّز

وإذ تربط اتفاقية اليونسكو لعام 2003 "الآلات والقطع والمصنوعات" بالتراث الثقافي غير المادي، فإنها توسّع نطاقها ليشمل التراث الثقافي المادي. من هنا فإن اتفاقية عام 2003 ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بحماية التراث الثقافي المادي. وقد أسست اتفاقية اليونسكو لعام 2003 جمعية عامة للدول الأطراف ولجنة دولية حكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، تتمثل وظائفها في ضمان تنفيذ الاتفاقية والترويج لأهدافها. وعلاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على وجوب اتخاذ الدول الأطراف إجراءات لصون تراثها الثقافي غير المادي بما في ذلك وضع قوائم لحصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها، وتنشئ، على غرار اتفاقية اليونسكو لعام 1972، قائمتين للتراث الثقافي غير المادي وهما: "القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية"، و"قائمة تراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل". وتقوم اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي بصياغة المعايير التي تحكم إعداد هاتين القائمتين واستيفائهما ونشرهما، وتعرضهما على الجمعية العامة لإقرارهما.

وتؤكد اتفاقية اليونسكو لعام 2005 "بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"، "على حق الدول السيادي في مواصلة واعتماد وتنفيذ السياسات والتدابير التي تراها ملائمة لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في أراضيها". وهي بالتالي تستثني تلك السياسات من قيود تحرير الخدمات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية. أما العناصر الأساسية التي تقوم عليها هذه الاتفاقية فهي التالية:

- الاعتراف بالطبيعة المتميزة - وإن كانت طبيعة مزدوجة: اقتصادية ثقافية - للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية، بوصفها حاملة للهويات والقيم والدلالات، وعليه يجب ألا تعامل على أنها ذات قيمة تجارية فحسب؛
- الحق السيادي التام للدول في اعتماد الإجراءات لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في أراضيها، وتأكيد حرية التعبير والإعلام والاتصال؛
- الاعتراف بأن جميع الثقافات، بما فيها ثقافات الأشخاص المنتمين إلى الأقليات وثقافات الشعوب الأصلية، متساوية في الكرامة وفي الجدارة بالاحترام؛
- الدور الأساسي للتنوع الثقافي بوصفه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية؛
- العلاقة مع الصكوك الأخرى: الدعم المتبادل والتكامل وعدم التبعية.

للتراث العالمي الثقافي والطبيعي، ولكن من دون أن تضمننا حماية شاملة من الأخطار التي يسببها تعزيز مبالغ فيه لهذا التراث لأغراض سياحية واقتصادية.

كذلك، فإن هذه الاتفاقيات الدولية المعروضة في هذه الدراسة تشكل إطارا قانونيا مترابطا لحماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، على الرغم من تعدد مجالات تطبيقها الشخصي والمادي. ولا شك أن أهم ما تتصف به هذه الاتفاقيات، هو تجانسها وتكاملها. من هنا، فإن اتفاقية "يونيدروا" لعام 1995 تبيّن أحكام اتفاقية اليونسكو لعام 1970 بتنظيم جوانب القانون الخاص المتعلقة بالتجارة غير المشروع بالممتلكات الثقافية²⁰. فاتفاقية اليونسكو لا تحيط، في الواقع، إلا

20. لا تكف اليونسكو عن التذكير بتكامل هاتين الاتفاقيتين وعن حث الدول الأعضاء في اتفاقيتها لعام 1970 على الانضمام أيضا إلى اتفاقية "يونيدروا" لعام 1995، على سبيل المثال، .DOC. UNESCO CLT-2005/Conf/803/2, 16/6/2005

بالجوانب المرتبطة بالقانون العام من الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية. وتكفي المقارنة بين أهداف اتفاقية اليونسكو لعام 1970 واتفاقية "يونيدروا" لعام 1995 لكي ندرك التكاملية الواضحة بين هذين الصكين. وفيما تهدف اتفاقية اليونسكو في هذا الشأن، إلى إضفاء شرعية دولية على أحكام القانون العام التي تعتمد عليها دولة طرف ما، وإلى تشجيع اعتراف الدول الأطراف الأخرى بالإجراءات التنفيذية لهذه الأحكام، فإن اتفاقية "يونيدروا"، تعزز بعض الشيء من أحكام القانون العام ذاتها، عبر وضع قواعد مادية موحدة. ويعرّف ملحق اتفاقية "يونيدروا" مفهوم الممتلك الثقافي، الذي يرد في نص الاتفاقية بمسمى "القطعة الثقافية"، على أساس فئات الممتلكات الثقافية المدرجة في المادة الأولى من اتفاقية اليونسكو لمزيد إبراز الارتباط بين هاتين الاتفاقيتين.

غير مشروعة²³. بهذا تم إحراز تقدّم كبير لم ندرك بعد دول عديدة، لا سيما الدول العربية، مداه الحقيقي، ولا هي واعية بكيفية الاستفادة منه لتأمين حماية أفضل وإدارة أكثر فعالية لتراثها الثقافي.

وقد اعترفت أيضًا لجنة التراث العالمي التي أسستها اتفاقية اليونسكو لعام 1972 بتكاملية الاتفاقيات التي تنظم حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. ففي الواقع، تشير هذه اللجنة إلى إيجابيات تنتج عن تنسيق أفضل لعملها مع برامج أخرى في اليونسكو واتفاقياتها، وتحرص على تأمين تبادل المعلومات بين اتفاقية اليونسكو لعام 1972 والاتفاقيات الأخرى.

وترتبط عدة صكوك غير ملزمة بالإطار القانوني الدولي، حتى لو لم تكن بالمعنى الضيق، جزءا لا يتجزأ منه. وبالتالي فإن لها بعض الأهمية عندما تتعلق المسألة بتعيين الحد الأدنى مما يحدده النظام الدولي في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. ومن أبرز تلك الصكوك "إعلان اليونسكو لعام 2003 بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي"²⁴، و"المدونة الدولية لأخلاقيات تجارة الممتلكات الثقافية"²⁵، ومدونة الأخلاقيات التي أقرها المجلس الدولي للمتاحف²⁶، والمواثيق المعتمدة تحت رعاية المجلس الدولي للمعالم والمواقع²⁷ (إيكوموس).

غير أن مقارنة، ولو كانت سريعة، بين اتفاقية اليونسكو لعام 1970 واتفاقية "يونيدروا" تؤكد تطوّر القانون الدولي في مجال حماية التراث الثقافي والتقدّم الذي حصل في هذا المجال منذ عام 1970. فحيث كان التعهد مقتصرًا على ردّ الممتلكات الثقافية المدرجة في قائمة جرد و"المسروقة من متحف أو معلم ديني أو علماني، أو من مؤسسة مشابهة"²¹، تم الانتقال إلى الاعتراف بتعهد عام²² بردّ القطع الثقافية المسروقة إلى جانب ردّ بعض القطع الثقافية المصدّرة بطرق

21. راجع المادة 7، ب (i) و(ii) من اتفاقية اليونسكو لعام 1970.

22. ينطبق هذا الواجب على كل فئات الممتلكات الثقافية التي تشملها اتفاقية اليونسكو، بغض النظر عن مكان حدوث السرقة واما إذا كانت تلك الممتلكات مشمولة بقائمة جرد أو لا، راجع المادة 3 من اتفاقية "يونيدروا" لعام 1995.

23. راجع المادة 5 من اتفاقية "يونيدروا" لعام 1995.

24. اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثانية والثلاثين هذا الإعلان على إثر التدمير المأساوي لمتاحف بوزا في باميان بأفغانستان.

25. أعدته اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع" خلال دورتها العاشرة في كانون الثاني/يناير 1999 واعتمدت في الدورة الثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 1999.

26. اعتمدهت الجمعية العامة للمجلس الدولي للمتاحف في دورته الخامسة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر 1986، وعدلته الجمعية العامة في دورتها العشرين، في تموز/يوليو 2001، ونقحته الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين في تشرين الأول/أكتوبر 2004.

27. راجع، على سبيل المثال، الميثاق الدولي لحفظ المعالم والمواقع (ميثاق البندقية، 1964)؛ والميثاق الدولي لحفظ المدن التاريخية والمناطق الحضرية (ميثاق واشنطن، 1987)؛ والميثاق الدولي لحماية وإدارة التراث الثقافي المغمور بالمياه، 1996؛ والميثاق الدولي للسياحة الثقافية، 1999، والميثاق الخاص بمبادئ التحليل والحفظ والترميم الهيكلي للتراث المعماري، 2003.

للاطلاع على تعليق على اتفاقية لاهاي لعام 1954، وأنظمتها، وعلى البروتوكول الأول، راجع: Jiri Toman, *La protection des biens culturels en cas de conflit armé*, Paris, 1994.

Peletan, Sandrine. 2005. Vers la consolidation de la protection internationale des biens culturels en cas de conflit armé, *Miskolc Journal of International Law*, 2005, vol. 2, no. 2: 34-44.

للاطلاع على شروح تتعلق بالاتفاقية راجع: Andrea F. G. Raschèr, Marc Bauen, Yves Fischer and Marie-Noelle Zen-Ruffinen, *Cultural Property Transfer*, Zurich, Bale, Genève, 2005, pp. 13-26 ; J. O'Keefe, *Commentary on the UNESCO 1970 Convention on Illicit Traffic*, Leicester, 2000 and Ridha Fraoua, *Convention concernant les mesures à prendre pour interdire et empêcher l'importation, l'exportation et le transfert de propriété illicite des biens culturels. Commentaire et aperçu de quelques mesures nationales d'exécution*. UNESCO CC-86/WS/40, Paris, 1986. UNESCO DOC. WHC.05/2, February 2nd, 2005, para. 49, p. 15.

راجع إعلان "بودابست" المتعلق بالتراث العالمي في الموقع الإلكتروني: <http://whc.unesco.org/fr/budapestdeclaration>

لتحليل مسألة حائز القطع الثقافية بحسن نية، راجع الدراسة التالية: Gerte Reichelt, "Etude demandée à UNIDROIT par l'UNESCO relativement à la protection internationale des biens culturels à la lumière notamment du projet de convention d'UNIDROIT portant loi uniforme sur l'acquisition de bonne foi d'objets mobiliers de 1974, et de la Convention de l'UNESCO de 1970 concernant les mesures à prendre pour interdire et empêcher l'importation, l'exportation et le transfert de propriété illicites des biens culturels", UNIDROIT DOC, Etude LXX, no. 1, Decembre 1986, p. 17 et pp. 24-28.

يدعم هذا الحكم إعادة القطع الثقافية المسروقة حتى ولو كانت بحوزة ممتلك بحسن نية. إلا أنه لا يحدّد مدّة لتقديم دعوى الردّ، لكنه ينص على مبدأ التعويض للشاري بحسن نية. للاطلاع على تحليل لهذا الحكم، راجع: Hermann J. Knott, 'Der Anspruch auf Herausgabe gestohlenen und illegal exportierten Kulturguts', thesis, Arbeiten zur Rechtsvergleichung, vol. 147, Baden-Baden, 1990, p. 160.

من أجل شرح لكل مادة من مواد هذه الاتفاقية، راجع: Lyndel Prott, 'Commentary on the Unidroit Convention, 1995', Leicester 1997; UNIDROIT Convention, "Explanatory Report", in *Uniform Law Review*, vol. VI, 2001-3, pp. 476-581.

DOC. UNIDROIT, Etude LXX, n° 48, § 163, p. 41.

لكن هذه الفكرة ليست جديدة وقد كُرست في المادة 4، الفقرة 2 من القرار المتعلق بـ"البيع الدولي للممتلكات الفنية من زاوية حماية التراث الثقافي" الذي تبناه معهد القانون الدولي في دورة اجتماعاته بمدينة بازل في 3 أيلول/سبتمبر 1991. للاطلاع على الأعمال التحضيرية لهذه الدورة وعلى نص هذا القرار، راجع: *Annuaire de l'Institut de Droit International*, vol. 64, tome I, Paris, 1991, p. 90 and tome II, 1992, pp. 402 – 406.

راجع: Paul Lagarde, 'Le commerce de l'art en droit international privé français', *La vente internationale d'oeuvres d'art*, Geneva Colloquium, 11 – 13 April 1985, Geneva, 1988, pp. 397- 399. See also, Erik Jayme, *Anknüpfungsmaximen für den Kulturgüterschutz im Internationalen Privatrecht*, *Etudes de droit international en l'honneur de Pierre Lalive*, 1993, Bale and Frankfurt-sur-leMain, p. 717 and in particular pp. 724 – 731.

المسألة تتعلق بخاصة بممتلكات نادرة أو فريدة، مثل تماثيل تارانكي في: *Attorney General of New Zealand v. Ortiz and others*, *The All England Law Reports*, London, 1982, vol. 3, pp. 432 – 468.

UNIDROIT DOC. Etude LXX, no. 19, août 1990, p. 3.

لا تحدد الاتفاقية طبيعة هذه الضمانات، التي ينبغي أن تُحدد من حيث علاقتها بأهداف الاتفاقية، وهي حماية الممتلكات الثقافية. وبالتالي، يجب لهذه الضمانات أن ترتبط بالضرورة بحماية الممتلكات وبأمنها أو بحفظها. راجع: UNIDROIT DOC., Etude LXX, n° 19, août 1990, § 74, p. 33.

لنظرة عامة عن نشاطات هذه اللجنة، راجع تقرير الأمانة العامة لليونسكو بشأن الدورة الثالثة عشرة للجنة التي عقدت بباريس من 7 إلى 10 شباط/فبراير: UNESCO DOC. CLT-2005/CONF.2002/2, janvier 2005
UNESCO DOC. CLT- 2005/CONF/803/2, June 16, 2005.

مقدمة في المتابعة بوصفها وسيلة حفظ وقائي في عمليات إدارة التراث *

زكي أصلان**

خلاصة

يقوموا بالتعريف بهذه القيم على أوسع نطاق.

وفيما كان الإعداد للمتابعة في الماضي يقتصر على جمع البيانات ذات العلاقة بالظروف المادية والطبيعية للموقع فحسب، فإن التوجهات الجديدة في هذا الشأن تؤكد أن جمع البيانات يجب أن يتم في ثلاثة مجالات رئيسية هي: حالة البيئة الاجتماعية والمادية والطبيعية والاقتصادية المحيطة بالموقع؛ والحالة المادية لنسيج الموقع الأساسي بذاته؛ وفعالية الاستراتيجيات المعتمدة في خطة الإدارة. وفي سبيل تحقيق مقاربة شمولية للحفظ الوقائي، تدعو الحاجة إلى وضع مرجعيات أساسية لكل فئة من تلك الفئات. فضلا عن ذلك، فإن دمجها بقيم الموقع التراثي هو أمر ضروري. وفي نهاية المطاف، فإن فعالية المؤشرات لقياس نوعية التغيير الحاصل في موقع ما تعتمد على ما يبذل من عناية في تحديد الأهداف المنشودة لإطالة عمره، وعلى المجالات المختلفة للموضوعات التي تحتاج إلى أن توضع مؤشرات بشأنها.

غالبا ما تكون مشروعات المتابعة (monitoring) في مجال حفظ التراث الثقافي وإدارته مدفوعة بالانبهار بأنظمة المعلومات والمؤشرات الشائعة في العصر. غير أن المسائل المتعلقة بقياس جودة إدارة المواقع التراثية ينبغي أن يتم تناولها في إطار التعامل مع حفظ تلك المواقع بوصفه وسيلة لتحقيق فوائد أساسية للمجتمعات المحلية القائمة في محيطها. من هنا، فإن ممارسات المراقبة والمتابعة تحتاج إلى أن تُدمج في إطار عمل إداري تنظيمي شامل، بدلا من التخطيط لها (من أجل التخطيط) وتنفيذها لذاتها. لذلك، تدعو الحاجة إلى وضع برامج متابعة تركز إلى أهداف واضحة، وإلى أعراض محددة تستجيب لخصوصيات كل موقع على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما هو متاح لكل حالة من الموارد، وما يعترض تنفيذها من معوقات. ولا تتطلب هذه البرامج قياس التغييرات الطبيعية والمادية للموقع فحسب، بل ينبغي أن تأخذ في الحسبان أيضا الضغوطات الخارجية، ومدى فاعلية استراتيجيات الحفظ. أما الأهم من ذلك كله، فهو أنه لا بد لوضع تلك البرامج أن يدركوا دلالات القيم التراثية للموقع، كما لا بد لهم أن

1. مقدمة

إدارة المتابعة الشاملة بصيغ عدة تتراوح بين الاستعداد لمواجهة المخاطر في موقع معين بذاته، والاستعداد لمواجهة الأخطار المُحدقة بالمواقع الأثرية على المستوى الوطني. إن تلك المشروعات القائمة على أساس قوائم الجرد تعمل على دمج "أنظمة المعلومات الجغرافية" (GIS) مع قواعد بيانات التراث لتحقيق المتابعة الفعالة للموقع، وتعد "خطة دلتا" (Delta Plan) في هولندا التي وُضعت في أوائل تسعينيات القرن العشرين للمجموعات الموجودة في المتاحف، مثلا آخر للجهود المبذولة لإنقاذ القطع المتحفية (Talley, 1999). وفي الآونة الأخيرة، أطلقت منظمة اليونسكو مشروعاً يشتمل على إنتاج صور بالأقمار الصناعية لمواقع التراث العالمي نفّذته وكالة الفضاء الأوروبية.

كما أن المتابعة يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار أيضا التغييرات المناخية التي تؤثر على المتاحف (de Guichen, 1984) أو على المواقع الأثرية (Stewart, 1999). ويوجد العديد من الأمثلة ومن التقنيات التي تظهر الإمكانيات والاستخدامات المختلفة للتقنيات المتاحة في يومنا هذا. غير أن هناك مبادئ ضمنية أساسية للمتابعة يتم في أغلب الأحيان تجاهلها في سياق تطوير الأدوات الأساسية لبرامج المتابعة.

لقد تم الاعتراف على نحو متزايد بأن المتابعة الفعالة تشكل مسألة حاسمة في عمليات إدارة التراث. وتهدف تلك العمليات إلى التخفيف من تأثير العوامل المختلفة المؤدية بالمناطق التاريخية إلى التراجع والتدهور أو التي تنتهي بها إلى فقدان. وتتمثل تلك العوامل بصورة خاصة، في حالة التراث الحي، بالخسائر الناتجة عن مشروعات إعادة تأهيل الأماكن التاريخية وتطويرها، وعن التنمية السياحية التي تدمر إلى غير رجعة الإحساس الفريد بخصوصية تلك الأماكن. وقد أدركت المنظمات الدولية خطورة تلك العوامل على النسيج التاريخي، فأكدت أهمية المتابعة بوصفها وسيلة من وسائل الحفظ الوقائي. وتسلط هذه الدراسة الضوء على بعض المبادئ الهامة لتطبيق برامج متابعة المواقع التراثية.

ويمكننا في هذا الإطار أن نشير إلى وجود عدة أمثلة لبرامج المتابعة على المستوى الأوروبي، نذكر منها على سبيل المثال، "خارطة الأخطار الإيطالية" (Carta del Rischio) (Castelli, 1997)، و"نظام المعلومات التقنية والعلمية" (IPA – Technical and Scientific Information System) (Costa, 2002) حيث وُضعت أدوات

* Introduction to Monitoring as a Means of Preventive Conservation in Heritage Management Processes

** Zaki Aslan

1. راجع http://www.eurekalert.org/pub_releases/2003-06/esa-stf062403.php; http://www.esa.int/export/esaCP/SEMKKZ9WO4HD_index_0.html

2. المتابعة في سياق الإدارة الشاملة للتراث

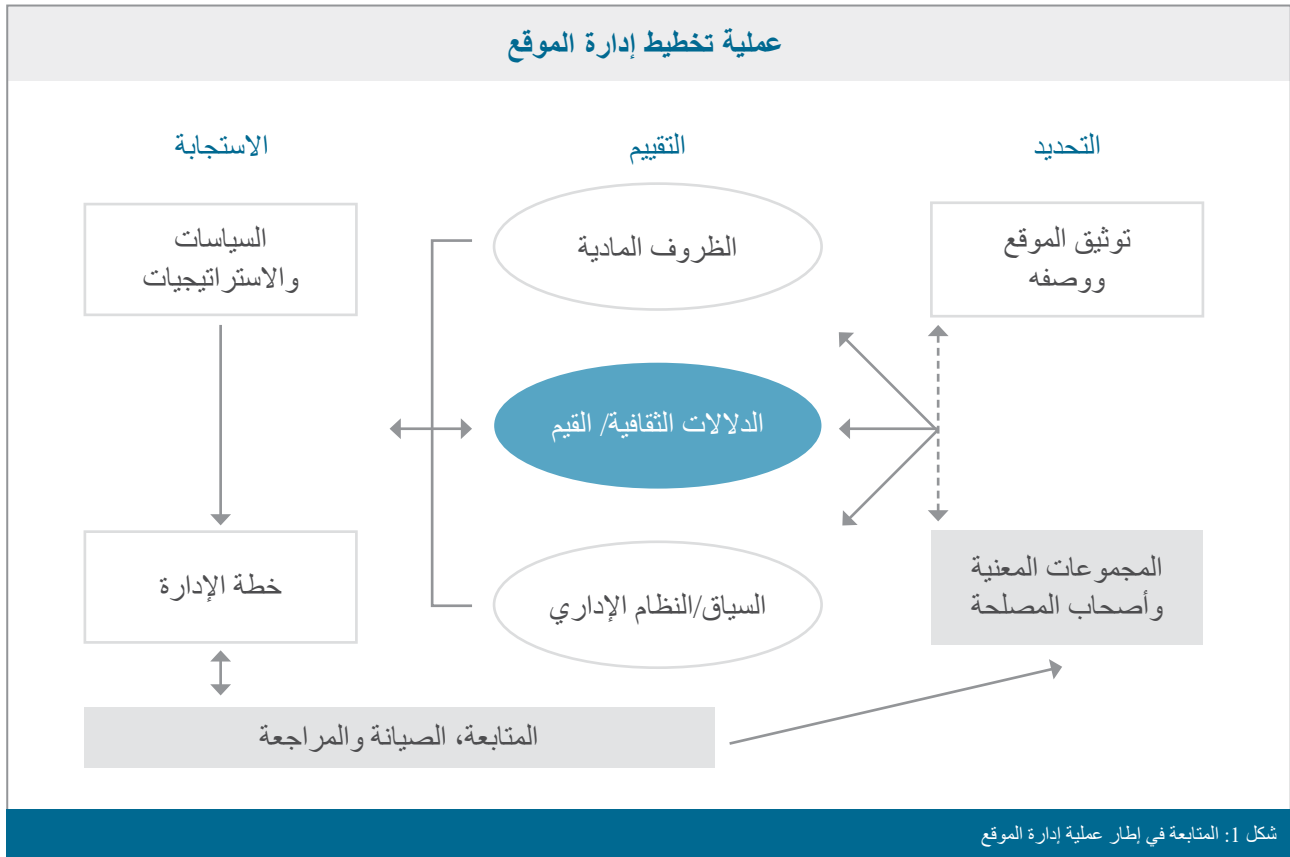
ولضمان اختيار الأساليب المناسبة للمتابعة، لا بد أن يكون فهم الغاية من المتابعة، وراء اختيار الموضوعات التي ستكون محلّ متابعة. من هنا، فإنّ الاختيار المحدد للأدوات والمؤشرات الإدارية يجب أن يكون ملائماً للغاية المنشودة من عملية المتابعة، وليس العكس من ذلك. فحقيقة الأمر أنّ مشروعات المتابعة، كما يجري تطبيقها حتّى الآن، غالباً ما تعتمد على اختيار أدوات المتابعة الشائعة في العصر (مثل "أنظمة المعلومات الجغرافية")، أو مجموعة من المؤشرات الجذابة، من غير تفكير جديّ بالغايات أو بالأغراض التي يُقصد لهذه الأدوات أن تتناولها في عملية المتابعة.

من هنا، ففيما تكون مشروعات متابعة المواقع الأثرية مدفوعة في الغالب بالانديار بأنظمة المعلومات والمؤشرات الشائعة في العصر، فإنّ المسائل المتعلقة بقياس جودة إدارة موقع ما، يجب أن يتمّ تناولها في إطار تطبيق إجراءات الحفظ لتحقيق منافع أساسية للمجتمعات المحلية المحيطة بالمواقع الأثرية. لذلك فإنّ ممارسات المتابعة ينبغي أن تكون مندمجة في إطار عمل إداري تنظيمي شامل بدلاً من وضعها وتطويرها بعزلة عنه. فضلاً عن ذلك، فإنّه من الضروري وضع برامج متابعة تركز على أهداف واضحة وأغراض معيّنة تستجيب لخصوصيات موقع محدد، مع الأخذ بعين الاعتبار ما هو متاح لها من الموارد وما يعترض تنفيذها من معوّقات. ولا يتطلب تنفيذ هذه البرامج قياس التغييرات الطبيعية والمادية للموقع فحسب، بل ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الضغوطات الخارجية، ومدى فاعلية استراتيجيات الحفظ، ودلالات القيم التراثية للموقع. كما يجب أن يتمّ التعريف بهذه القيم ونشرها على أوسع نطاق بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر عملية إدارة الموقع.

إنّ وضع مخططات الإدارة والمتابعة هو نشاطٌ مستمرّ، وتفاعلي، وتعاوني. وتتمثّل أهداف هذه الخطط في الوصول إلى أصحاب المصلحة والمستفيدين، والارتقاء بمستوى الوعي، وتعزيز تقدير قيمة التراث الثقافي، وتوجيه القرارات التي تؤثر على النسيج التاريخي. ولتحقيق هذه الأهداف، تدعو الحاجة إلى تحديث سجلات المتابعة الراهنة، وإلى وضعها في متناول المجموعات العاملة في هذا الميدان، وإلى ربطها بقواعد البيانات والجرد ذات الصلة في مختلف المؤسسات الفاعلة على نحو متكامل.

وتشمل متابعة الممتلكات التراثية قياس التغيّر وتقييمه. ويهدف القيام بعملية المتابعة إلى اكتساب معلومات بشأن إمكانات تصحيح المسار أو إجراءات المعالجة، والاستراتيجيات الهادفة إلى الارتقاء بأداء خطط الحفظ الاستراتيجية، أو لتحسين الظروف المحيطة.

وبالرغم من أنّ المتابعة يمكن أن تكون، بشكل عام، مقتصرة على قياس وتقييم المسائل والأوضاع التي يتم إدراكها من قبل المقيّم، إلا أنّها تعدّ نشاطاً يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من عناصر الدورة الإدارية الخاصة بالموقع (شكل 1). وعندما يتم تطبيق برامج المتابعة على المنشآت أو المعالم الفردية، فإنّها تتضمن قياس النوعية والظروف القائمة، بحيث يمكن للمسؤولين عن إدارة الممتلكات التراثية الارتقاء بالجهود المبذولة القائمة في مجال الحفظ. أمّا على المستوى الكلي للإدارة، فإنّ المتابعة تنطوي على نماذج قياس وأنماط تقييم تغطي مجموعات من الممتلكات والأقاليم الواسعة وذلك بتجميع الملاحظات وعمليات التقييم التي يتمّ الحصول عليها من المواقع الفردية (Costa, 2002).



3. فوائد المتابعة للمختصين في مجال التراث

المجتمع ويزيد اهتمامه بتعزيز قيم التراث وسبل الحفاظ عليه؛
د- على المستوى الاستراتيجي، تساهم المتابعة بدرجة كبيرة في تحسين السياسات والاستراتيجيات الوطنية وما دون الوطنية في مجال الحفاظ عن طريق تحديد ما يلزم من تعديل في السياسات القائمة من حيث علاقتها بالتشريعات وبالموارد المالية الضرورية لتحسين ظروف الحفاظ على المستوى المحلي، ومستوى الموقع ذاته. علاوة على ذلك، فإن المتابعة تتيح تحديد الاحتياجات الإقليمية العامة ذات الأولوية، التي يمكن أن تستفيد من الإجراءات التي تتخذها الحكومات على المستوى الوطني، أو تلك التي تقوم بها الوكالات الدولية العاملة في هذا الميدان على المستوى الإقليمي.

توفّر المتابعة للعاملين في إدارة مواقع التراث والمختصين في الحفاظ فوائد ومزايا محددة، يمكن أن تشمل على أمور متعددة وعلى مستويات مختلفة:
أ- على مستوى الحفاظ المادي، فإن المتابعة تعزز التطور العلمي في مجال وضع وتطوير منهجيات وتقنيات لحقل الحفاظ أو الترميم العلمي؛
ب- في السياق الإداري، يمكن للحفظ أن يحدّد الموارد اللازمة لتعزيز إدارة الموقع، ويوفّر، على سبيل المثال، الموارد اللازمة للتدريب، أو المهارات المطلوبة لتحقيق أهداف الإدارة، وتوفير ما يلزم من التمويل والأدوات وغير ذلك؛
ج- تعزز المتابعة مشاركة المجتمع المحلي في إدارة المواقع حيث يمكن للمواطنين أن يقوموا بدور فعّال في عملية التخطيط، مما يرتقي بوعي

4. التقدم في إجراءات المتابعة في إطار التراث العالمي

الاستنتاجات قضايا أساسية تتعلق بالتأثير على القيم الثقافية، والبيانات والمعطيات الأساسية التي تشمل حالة الموقع وأوضاعه الاجتماعية والإدارية والمادية، والتميز بين المتابعة من حيث كونها عنصراً متواصلاً للوجود في الدورة الإدارية من ناحية، وتقديم التقارير من حيث كونه خطوة يتم اتخاذها في وقت محدد من حياة الممتلك من ناحية ثانية. وكان أهم ما تضمنته الاستنتاجات هو الحاجة إلى تطوير مقاربة مشتركة لعمليات المتابعة.

في إطار التراث العالمي، جرى التركيز في عمليات المتابعة على القضايا الرئيسية ذات الأهمية في سياق إدارة المواقع. وتشمل هذه القضايا ما يلي:
• ما هي النواحي التي ينبغي لمشروع المتابعة أن يقيسها؟
• ما هي الشروط المهمة للمتابعة الفعّالة؟
• ما هي الأدوات والأساليب الأكثر فعالية في عملية المتابعة؟
• ما هي المهارات المطلوب توفّرها في القائمين على عملية المتابعة؟

وعلى إثر هذا التطور تمت في عام 1998 دعوة الدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي إلى تضمين "بيانات القيمة العالمية الاستثنائية" في ملفات ترشيح الممتلكات التي تقدمها إلى مركز التراث العالمي. كما تمّ اعتبار الترشيحات وعمليات وضع "التقارير الدورية" أعمالاً مشتركة تتعلق بالموضوع نفسه. وتمّ التمييز حينذاك بين المتابعة المنهجية والمتابعة الاستجابية (systematic and reactive monitoring). في تلك الفترة، تمّ تكليف كل من منظمة "إيكروم" و"إيكوموس" بوضع "دليل مرجعي للمتابعة". وقد وضع هذا الدليل على أساس نموذج "الضغط-الوضع-الاستجابة" المستخدم في مجال البيئة، للتعرف على المعلومات وإعداد المؤشرات (Castelli, 1997). وكان هذا الموضوع هو المحور الرئيسي لورشة عمل أقيمت بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية التراث العالمي (UNESCO WHC report 2003). ولقد شارك كل من منظمة "إيكروم" ومركز التراث العالمي في تنظيم ورشة العمل التي أبرزت القضايا التي يتناولها هذا العرض.

تلك هي القضايا التي ما فتى كل من المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) والمجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس) يعمل لتأكيد أهميتها وإبراز حضورها في اجتماعات ومناقشات لجنة التراث العالمي منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

وبالرغم من المقاربة المتصّفة بعدم التنسيق نسبياً على المستوى الدولي في عمليات المتابعة، فإن عدداً من المبادرات التجريبية للمتابعة وفرت فهماً دقيقاً لجوانب من تلك العمليات الخاصة بالتراث العالمي. ففي أوروبا، نظمت "إيكوموس-النرويج" اجتماعات للمتابعة ضمّت مستشارين خارجيين لاستعراض ومراجعة حالة حفظ مواقعها. وقامت "إيكوموس-المملكة المتحدة" بمتابعة المواقع الموجودة في إقليمها من خلال عمليات تفتيش أجرتها أمانتها. وفي عام 1993 نظمت كل من لجنة التراث العالمي وهيئاتها الاستشارية بالتعاون مع المركز العالمي لمتابعة الحفاظ بكمبردج في المملكة المتحدة، اجتماع خبراء لمراجعة المبادرات المختلفة والمقارنة فيما بينها. وتضمنت

5. تخطيط برامج المتابعة

من هنا، فإن الخطوات اللازمة لوضع نظام للمتابعة تشمل على ما يلي:
• تعريف مجال الموضوع المحدد لجهود المتابعة؛
• تعريف الضوابط المعيّنة التي سيتمّ قياسها بالتوافق مع المجال المحدد الذي يتم اختياره؛
• تعريف التوجّهات المناسبة: على سبيل المثال، الاتجاه المفضل للتغيير المنشود، والمبادئ الفلسفية والخطوط الموجهة للتغيير المنشود، والاستدامة، والتكامل المحسّن، إلخ؛
• تعريف المؤشرات المساعدة لضوابط مختارة ضمن مجالات موضوعات معيّنة يتمّ تحديدها.

تتألف عملية المتابعة من مسارين مميزين. يهتم الأول منهما بمراقبة الأوضاع أو الأداء، ويتناول الثاني تقييم ما تتم ملاحظته من الأوضاع أو التغيّرات. أما الأسس التي يتمّ قياس الأداء نسبة إليها، فتحتاج أن توضع لكلا المسارين. وأثناء عملية المراقبة، يجري ربط تلك الأسس بالمعطيات التي تتضمنها سجلات الأوضاع السابقة؛ ومع ذلك، فإن جمع البيانات الأساسية يجب أن يتضمّن المعلومات الإدارية اليومية. وخلال عملية التقييم، تتطلب أسس المقارنة تعريف المؤشرات لموضوعات التغيّرات التي تمت مراقبتها وملاحظتها.

وقد نتج عن إعداد خطط المتابعة وتقديم التقارير بشأنها في الماضي، جمع بيانات تتعلق بالأوضاع المادية للموقع. غير أن التوجيهات الجديدة تشدد على أن جمع البيانات ينبغي أن يتم في مجالات موضوعات رئيسية ثلاثة هي التالية:

1. حالة البيئة الاجتماعية والمادية والاقتصادية المحيطة بالموقع. ويمكن أن تشمل مجالات الموضوعات ذات الصلة هنا على: تقييم العوامل الخارجية مثل: الضغوط السكانية (الديموغرافية)، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، والضغوط البيئية، والتغيرات التقنية، وتحولات أنماط التعاون السياسية والاقتصادية في المجتمع.

2. الدلالات الثقافية والظروف الطبيعية للنسيج المادي. ويمكن أن تشمل مجالات الموضوعات ذات الصلة هنا على: الدلالات التراثية، والقيم والرسائل، وتقييم السلامة في علاقتها بالدلالات المعرفية، والوضع المادي، وحالة الصفات الرئيسية التي يتم بواسطتها التعبير عن الدلالات (Anon, 1995).

3. فعالية الاستراتيجيات المعتمدة في الخطة الإدارية. ويمكن أن تشمل مجالات الموضوعات ذات الصلة هنا على: إطارات العمل التشريعية والمؤسسية لحماية الموقع، وأنظمة الحوافز الاقتصادية والدعم المالي، ومخططات البحوث والتوثيق، وأنظمة تقييم التراث وأنظمة الجرد،

6. الخاتمة والاستنتاجات:

وإجراءات الاتصال وحماية القيم المحددة بما في ذلك التدخل الخاص بالتصميم والخطوط التوجيهية الخاصة بالتنمية، والإجراءات الخاصة بضمان الدعم الجماهيري.

إن دمج مختلف أنواع المؤشرات المرجعية لكل من تلك الفئات مع قيم المواقع التراثية هو أمر ضروري. كذلك ينبغي أن يكون دورياً، إذ أن تسلسل الخطوات يوحي بأن العملية هي في الواقع عملية تكرارية وليست خطية، وتتضمن تعديلاً مستمراً - وليس متقطعاً - للقرارات والخطط الإدارية.

ويُوصى، على المستويين المحلي والعملي، بأن تتم إتاحة المجال للتعاون بين البلديات والهيئات المسؤولة عن إدارة المواقع لحوسبة التراخيص والسجلات، وإقامة أنظمة للمتابعة تربط ما بين قواعد المعلومات وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، وتحديث المعلومات دورياً لأغراض التحليل الاستراتيجي، والتقييم الدوري لخطط العمل. غير أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أنظمة الحاسوب، رغم كونها أدوات مفيدة، لا تكفي لمتابعة تعقيدات أطر العمل القانونية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تصبح أنماط السلوك المجتمعي أيضاً جزءاً لا يتجزأ من عملية متابعة التغير. إن هذه المتابعة للتغيرات المعقدة لا تتناول سمات الواقع فحسب، بل تعالج أيضاً العلاقة ما بين هذه السمات والقيم بالقياس إلى مجموعة المفاهيم في أطر ثقافية وتاريخية واسعة.

من اهتمام في تعريف الأهداف المنشودة لإطالة عمره، كما تعتمد على المجالات والموضوعات التي وُضعت المؤشرات من أجلها.

كما أن هناك حاجة ماسة لتوفير التوجيه لمتابعة مواقع التراث، فالكثيبيات والتوجيهات المعمول بها في نظام إعداد التقارير الدورية التي تعمل كل من "إيكروم" و"إيكوموس"، بوصفهما هيئتين استشاريتين للجنة التراث العالمي، على إعدادهما، تتضمن توجيهات لأفضل الممارسات المفيدة للعاملين في إدارة التراث وتوفر لهم ما يحتاجون إليه من معلومات. فضلاً عن ذلك، فإن توجيه المتابعة يمكن تحقيقه بشكل فعال عن طريق عرض أمثلة توضيحية لأنواع التراث المختلفة (مدن تاريخية، مواقع أثرية، متاحف)، حيث تدعو الحاجة إلى التعاون الدولي للتعلم من الخبرات العملية السابقة بهدف ابتكار توجيهات وأساليب متابعة مبنية على المعلومات والتجارب.

إن المتابعة في الأساس، هي وسيلة لاتخاذ إجراءات تصحيحية، حيث (ICROM Newsletter, 2002) يمكن القول إن أدوات المتابعة (مثل أنظمة المعلومات الجغرافية) ينبغي أن توضع في خدمة أهداف المتابعة، وليس العكس من ذلك. فضلاً عن ذلك، فإن أنظمة المتابعة الفعالة للتراث الثقافي ينبغي أن يتم تصميمها لتأخذ بعين الاعتبار العوامل الجوهرية والعرضية والتغيرات المادية المباشرة والضغوط الخارجية. فالقضية الرئيسية في متابعة التراث الثقافي هي الدرجة التي يُحفظ فيها بسلامة قيم التراث (بما تعبر عنه عناصر الموقع)، وتكون في صلب عمليات اتخاذ القرار. إضافة إلى ذلك، فإن الموضوعية في تعريف تلك القيم التراثية تتطلب تطبيق الوسائل العلمية وضمان أن يجري التعريف بها على أوسع نطاق، بما تم تحديده من القيم بين مختلف المجموعات المعنية بالتراث الثقافي. وفي نهاية الأمر، فإن فعالية المؤشرات المستخدمة لقياس نوعية التغير في موقع ما، تعتمد إلى حد كبير على ما يُبدل

7. شكر

الاستفادة منها في إعداد هذا الموضوع.

أود أن أعبر عن الشكر والامتنان للأستاذ هرب ستوفل (Herb Stovel) رحمه الله، لمناقشة محتوى هذه الدراسة مع كاتبها، ولما نبهه إليه من معلومات تمت

Anon. 1995. Nara Document on Authenticity. In: *Proceedings- Nara Conference on authenticity in relation to the World Heritage Convention: Nara, Japan, 1-6 November 1994*. Larsen, Knut Einar (ed.); UNESCO. World Heritage Centre. Paris, France. ICCROM. Rome, Italy. Agency for Cultural Affairs. Tokyo, Japan. Trondheim: Tapir Publishers.

Castelli, Giovanna (ed.), 1997. *La carta del rischio del patrimonio culturale, The risk map of the cultural heritage*, Rome: Istituto centrale per il restauro.

Costa, Vasco, 2002. The Technical and Scientific Information System for the Inventory of Architectural Heritage in Portugal (IPA). In: *Proceedings of "L'enseignement du patrimoine mondiale et les nouvelles technologies en Afrique"*: 15-17 October, 2002. Dakar, Sénégal. (<http://www.gn.refer.org/IMG/pdf/doc-125.pdf>; see also: <http://www.monumentos.pt>).

For example: De Guichen, G., 1984 *Climate in Museums* (2nd edition).

International Centre for the Study of the Preservation and the Restoration of Cultural Property (ICCROM); Museums and Galleries Commission, 2000. *Relative Humidity and Temperature Pattern Book. A guide to understanding and using data on the museum environment*.

ICCROM Newsletter; vol. 28, September 2002: 17-18.

Stewart, J. et al. Chedworth Roman Villa: A methodology for monitoring of in situ mosaics. In: *7th conference of the International Committee for the Conservation of Mosaics*, Arles, Nov. 22- 28, 1999. Arles: ICCM: 135-143.

Talley, Mansfield Kirby, Jr., 1999. The Delta Plan: a nationwide rescue operation, In: *Museum international*.

UNESCO, 2003. Monitoring World Heritage. In: *Report: World Heritage 2002- Shared Legacy, Common Responsibility: An International Congress organised by UNESCO*. Paris: World Heritage Centre: 150-151.

مقدمة للثمين الاقتصادي للتراث الثقافي *

إيزابيل سكاف**

خلاصة

تدار بها مواقع التراث في الشرق الأوسط. وقد أظهر المشاركون في نشاطات "برنامج آثار" اهتمامًا ملحوظًا بهذا الموضوع، لأنهم وجدوا أنه يوفر بعض الإجابات لما يواجهون من المشكلات الإدارية والمالية المزممة التي تعود في معظمها، إلى سياسة تقليدية لإدارة التراث، وبصورة خاصة إدارة مواقع التراث، تركز على مقولات "ثقافية" بحتة.

وتقدم هذه الدراسة ملخصًا للموضوعات التي تمت معالجتها في الدورات التي عقدها "برنامج آثار" في كل من طرابلس (لبنان)، وبُصرى (سورية)، والشارقة (الإمارات العربية المتحدة).

أنشئ "برنامج آثار" في منظمة "إيكروم" بهدف حماية التراث الثقافي في المنطقة العربية وتعزيزه والتعريف به. وقد تم في إطار هذا البرنامج عقد عدد من الدورات التدريبية كُنست للتعريف بالمفاهيم المتعلقة بالثمين الاقتصادي للتراث الثقافي.

وتم تصميم هذه الدورات لتوعية المشاركين فيها بالتعريفات العديدة للتراث، وبالقيم الثقافية والاقتصادية المتعددة التي ترتبط بهذه التعريفات. وقد جرى خلال تلك الدورات تناول موضوع أدوات تقييم القيمة بشيء من التفصيل. إن الثمين الاقتصادي للتراث الثقافي كثيرًا ما يعتمد على مفاهيم معقدة، وهو يتعارض تمام التعارض مع الأفكار المسبقة، كما يبدو أحيانًا متعارضًا مع الطريقة التقليدية التي

1. رأس المال الطبيعي، ورأس المال الثقافي

الثقافي فقد وهبنا إياه عبقرية الإنسان الإبداعية. ويشترك رأس المال الثقافي ورأس المال الطبيعي في نواح عديدة، وبخاصة بما يوفرانه من الفوائد غير المادية، وقضايا الحفظ الطويلة الأمد، والتنمية السياحية، وما إلى ذلك.

فمحتوة لمايكل أنجلو ومبنى تاريخي كلاهما مثالين لأصول من رأس المال الثقافي المادي، وكلاهما يحتاجان إلى استثمار مادي وبشري لإنجازهما أو لإنشائهما. وسوف يتعرض كلٌّ منهما على المدى البعيد، للتدهور إذا لم يتم الحفاظ عليهما بشكل صحيح. وكلا هذين الأصلين يولدان "التدفق" (ما يحتاجان إليه من الخدمات، على سبيل المثال)، ويولدان بالتالي "الدخل" (الزيارات إلى المتاحف أو المباني التاريخية، على سبيل المثال)، وبإمكانهما المساهمة في إنتاج سلع وخدمات جديدة (تشكل المنحوتة مصدر إلهام لأعمال فنية جديدة، ويمكن تحويل مبنى تاريخي إلى مبنى للمكاتب).

غير أن رأس المال الثقافي ذو قيم تميزه عن الأصول الاقتصادية التقليدية، إذ أنه يتصل بفرعين معرفيين، أحدهما "ثقافي" والآخر "اقتصادي" - وهو أمر قد يبدو متناقضًا. فالمهنيون المختصون في مجال التراث ينظرون إلى التراث كرأس مال ينبغي حفظه وصونه، ويعتبرون أن "تثمينه" نابع من قدرته على مزيد اكتساب المعرفة البشرية، وتطوير البحوث، والارتقاء بالممارسات الثقافية. ومع ذلك، "ليس هناك من سبب يمنع التراث من توفير خدمات أخرى، وبالتالي توسيع نطاق "تثمينه" ... ومن وجهة نظر اقتصادية، فللتراث في حد ذاته أهمية أقل من مجمل الخدمات التي يمكن أن تُستمد منه - خدمات ستصبح بدورها مصدرًا لمزيد من الأسواق المحتملة..." (Grefe, 1999).

إن رأس المال الطبيعي ورأس المال الثقافي مفهومين متشابهان إلى حد كبير. وقد عدَّ الاقتصاديون الذين عاشوا في القرن التاسع عشر أمثال توماس مالثوس (Thomas Malthus) وديفيد ريكاردو (David Ricardo) "البيئة" بمثابة رأس مال نظرًا للدور الذي تلعبه الأراضي الزراعية في الإنتاج الاقتصادي للسلع والخدمات. واليوم، يُعتبر رأس المال الطبيعي سلعة موروثه وهدية "مجانية" من الطبيعة. ويحدد الاقتصاد البيئي العناصر الأربعة لرأس المال الطبيعي (Throsby, 1999) على النحو التالي:

- الموارد الطبيعية المتجددة (مثل الأسماك، والغابات إلخ.)؛
- الموارد الطبيعية غير المتجددة، (مثل النفط، والمعادن إلخ.)؛
- النظام الإيكولوجي، الذي يحفظ استدامة الأراضي والهواء والماء ويحافظ على جودتها؛
- التنوع البيولوجي.

وينبغي التمييز بين مفهومين اثنين ضمن فكرة رأس المال هما: مفهوم "رصيد" رأس المال الطبيعي (الأسماك والغابات والنفط وحقول المعادن إلخ.)، ومفهوم "تدفق" الخدمات الناشئة عن رأس المال الطبيعي (صيد الأسماك وصناعة الأخشاب وإعادة تدوير النفايات ومكافحة تآكل التربة ومعالجة المناظر الطبيعية، وغير ذلك) التي يمكن أن تولد دخلاً.

إن رأس المال الثقافي المادي كما تم توارثه من الماضي، مشابه لرأس المال الطبيعي "الموروث". فقد وهبنا الطبيعة رأس المال الطبيعي، أما رأس المال

2. القيم الثقافية

بحاجة إلى تفاصيل تتعلق بالأسباب التي جعلت ذلك الموقع مهمًا، حتى يمكن حماية القيم التي أهملته لذلك. وفي الواقع، كلما كان مستوى التدخل المادي

"إن تقييم الأهمية [الثقافية] أمر ضروري، ذلك أنه حتى إذا ما أُعتبر أن أحد المواقع هو تراث عالمي حسب تصنيف اليونسكو... فإن مديري الحفظ الناشطين

* Introduction to the Economic Valorisation of Cultural Heritage

** Isabelle Skaf

المتوحى أعلى، ينبغي أن يكون تقييم الأهمية أو القيمة أكثر تفصيلاً، إذ أن إمكانية إتلاف أو تدمير جوانب من الأهمية لم يتم كشفها أو لم يتم فهمها على نحو سليم، تكون أكثر احتمالاً عندما يزداد التدخل“ (Sullivan, 1997).

إن القيم الثقافية هي مصادر لتحقيق الرضا المرتبط تقليدياً بالثقافة. إنها قيم دينية، وجمالية، وفنية، أو إنها قيم أخرى يتم إسباغها أساساً، على التراث المادي (القطع أو الأماكن)، ويصعب إدماجها في دراسة اقتصادية. وفي

2.1 القيم الجمالية والفنية

إن القيمة الجمالية هي حجر الأساس للثمين الثقافي للتراث. "إنها المتعة والعاطفة التي يشعر بها الإنسان حين ينظر إلى قطعة تراثية - عاطفة تختلف من شخص إلى آخر وتؤدي إلى حدوث عمليات تقييم ذاتي بحت" (Grefe, 1999). وعلى العكس من ذلك، فإن القيمة الفنية هي عقلنة القيمة الجمالية، إذ أن القيمة الفنية لمعلم ما أو لقطعة ما، يُحكم عليها في سياق الحركة الفنية التي ينتمي كل منهما

2.2 القيمة التاريخية

إن المعالم تعلمنا التاريخ، وإن قيمتها التاريخية مستمدة مباشرة من قدرتها على

2.3 القيمة المعرفية

تتعلق القيمة المعرفية بالتعلم؛ وحتى لو كانت القطعة التراثية لا تستجيب بصورة دقيقة للمعايير الجمالية أو التاريخية، فإنها رغم ذلك يمكن أن تشكل

2.4 القيمة الاجتماعية

يعزز التراث الهوية الاجتماعية وينمي الشعور بالانتماء إلى المجتمع. ويمكن لتفاعل المجتمع مع تراثه أن يعزز نسيجه الاجتماعي. والسبب نفسه، يمكن لانعدام التماسك الاجتماعي وللتفتت المجتمعي أن يؤثر سلبيًا

2.5 القيم الدينية

إن القيم الدينية في لبنان، وهو بلد قائم على الطائفية الدينية والسياسية، تعتبر واحدة من أهم القيم التراثية. ويشكل تسجيل موقع "وادي قاديشا أو الوادي المقدس وحرش أرز الرب"، في عام 1998 في قائمة التراث العالمي مثالاً واضحاً على هذه النظرة. ويستوفي الموقع معايير التسجيل التالية:

3. القيم الاقتصادية

لتقدير القيمة الاقتصادية للتراث، لا بدّ من أن يتم التمييز ما بين قيم الاستخدام

3.1 قيم الاستخدام

"إن قيمة استخدام التراث تنتج عن تقييم المستخدمين الواضح والصريح للفوائد التي يجنوها منه. ويكون عادة سعر تذاكر الدخول طريقة جيدة لقياس قيمة الاستخدام" (Grefe, 1999). وقد تم إحداث أساليب أخرى لتقييم استعداد الزائرين لدفع المال - استعداد يستند إلى افتراض أنهم سيستمعون بزيارة مواقع التراث إلى أقصى حدّ، ويحققون هدفهم من الزيارة التراثية.

بعض الحالات، يمكن أن يكون تقييم قيم كهذه بالمقياس النقدي [المالي] (monetary scale) أمرًا "مُهيئًا". فمن الصعب، على سبيل المثال، تقييم الأهمية الروحية لقطعة دينية أو لمكان عبادة تقييماً مادياً. ويصعب بالدرجة نفسها "قياس كمية" الخصائص الجمالية التي تُعدّ أساس الخبرة الفنية والتقدير الفني، والتي تشكل حصيلة العملية الإبداعية. فكيف يمكن لنا أن نحدّد مثلاً، ثمن قدرة التراث على تحقيق الوحدة، وعلى تشكيل هوية ثقافية مشتركة (إقليمية، أو قبلية، إلخ...)?

إليها، ونوعية تنفيذها، أو المزايا المبتكرة لكل منهما. ويكون لهذه العوامل أهمية خاصة لأنها تساعد على التوصل إلى قرارات بشأن الاستثمار (هل يتم تطوير موقع ما، على سبيل المثال). فإذا كان أحد المواقع بحالة لا يمكن إصلاحها، أو إذا كانت أعمال الترميم التي سيجرى عليه لا تتماشى مع المستويات الدولية مما يهدد أصالته، فإن الموقع سيخسر قيمته الفنية.

توفير شهادة أصلية عن الماضي (طريقة حياة الناس، وغير ذلك).

أداة تربوية تعمل على توضيح جوانب من التاريخ أو من الفن.

على حفظ تراث ذلك المجتمع وصونه. "إن الوعي بماضٍ مشترك يسمح بخلق هوية مشتركة حاضرة ومستقبلية، شريطة أن يكون كل واحد ملتزماً بالفكرة" (Grefe, 1999).

المعيار الثالث: وقر وادي قاديشا ملجأً للمجتمعات الرهبانية منذ بدايات الديانة المسيحية...
المعيار الرابع: إن أديرة وادي قاديشا هي من بين أكثر الأمثلة الحيّة أهمية على قوة الإيمان المسيحي.

وقيم عدم الاستخدام المرتبطة بمفهومٍ تدفق رأس المال و"مخزون" رأس المال.

ويتم استخدام أربعة مناهج مختلفة لقياس الاستعداد للدفع:

- منهجية القيمة المحتملة؛
- منهجية "القيمة مقابل المال"؛
- منهجية تسعير الاستمتاع؛
- منهجية تقييم تكاليف السفر.

3.2 القيمة المحتملة

قيمة البضاعة بعدما دفعوا ثمنها وقاموا بـ"استهلاكها". هل هم راضون عن التجربة؟ إذا كان الجواب إيجابياً، يُفترض أن تكون قيمة البضاعة مساوية على الأقل للسعر الذي حُدِّد لها، والعكس صحيح. وتطرح هذه المنهجية أيضاً بعض القضايا، منها مثلاً:

- * ما الذي ينبغي أن يُعتبر هو "السعر": هل هو رسم الدخول فحسب، أم هل هو مجموع تكاليف نفقات الزائرين (النقل، والطعام، ورسوم الدخول)؟
- * يدفع الزائرون في العادة أسعاراً مخفضة (أسعاراً ميسرة، إلخ). هل يمكن عندئذٍ تطبيق منهجية القيمة مقابل المال؟

3.2.2 منهجية تسعير المتعة

تقوم هذه المنهجية على تحليل تصرفات المستهلكين. وتتمثل في استخدام القيمة الشرائية للسلعة لحسم قيمة ما ليس سلعة (التراث). إن قيمة منزل واقع في منطقة مجاورة لمبنى تاريخي هي في أغلب الأحيان أعلى من قيمة منزل مشابه له يقع في منطقة لا تراث فيها. ولكن هل يمكننا أن نستنتج أن قيمة التراث مساوية للفارق بين القيمتين المذكورتين، بافتراض أن المنزلين متشابهان تماماً من حيث المواصفات؟ إن هذه منهجية معقدة، وهي تتطلب أيضاً تعديلات إحصائية عديدة.

3.2.3 منهجية تقييم تكاليف النقل

يقوم هذا المنهج على فكرة أنه كلما أسغ الزائرون أهمية أكبر على زيارة الموقع التراثي، يكونون على استعداد أكبر لتحمل تكاليف نقل أكثر ارتفاعاً للوصول إليه. وتُعتبر تكاليف النقل بمثابة رسم دخول خفي، وترتبط علاقة بين رسوم الدخول وأعداد الزائرين باستخدام "دالة الطلب" (demand function). وهذه عملية معقدة تطرح بعض الصعاب، خاصة عند محاولة تبسيط الافتراضات والمعلومات.

تتألف هذه المنهجية من سؤال مستخدمين محتملين عن مدى استعدادهم للدفع مقابل الحصول على فائدة محددة، أو عن مدى استعدادهم لأخذ تعويض في حالة "الخسارة" أو عدم الرضا. وترتكز هذه المنهجية على دراسة السلوك الافتراضي من خلال وضع استبيان يهدف إلى تحديد القيمة المسبقة لبضاعة معينة تقدّم للمستخدم (Desaigues, 1998). إن صياغة الاستبيان هي العنصر الحاسم. فنوعية البيانات المستخرجة ستكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمعلومات ذات الصلة التي نقلت من الاستبيان، وهي التالية:

- وصف البضاعة أو الخدمة المعروضة؛
- التأخير الذي سيؤثر على تنفيذ أو تقديم الخدمة المذكورة، في حال وجوده (يجب الإشارة إلى التأخير الطويل الأمد)؛
- مصادر التمويل التي يفضل الزائرون الاعتماد عليها (الضرائب أو غير ذلك).

إن لهذه المنهجية حدود وتوجهات متحيزة (Greffe, 1999) ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير نتائج الاستبيان، وهي تتعلق بالتمثيل المبالغ به في الاستبيان للقيم المتطرفة على حساب القيم العادية أو الوسطية. ويعود سبب "تحيز الاندماج" إلى حقيقة أن الأشخاص الذين أجابوا عن أسئلة الاستبيان يميلون إلى إعطاء مزيد من القيمة للرضا المعنوي بما هو سبيل لتمييزه عن السلع المادية. وينطوي "التحيز الضريبي" أيضاً على بعض الصعوبات، إذ يميل إلى إظهار عدم الرغبة في دفع المال، لأنه يعتمد على قدرة المجيبين عن أسئلة الاستبيان على أن يأخذوا في الاعتبار حقيقة كونهم هم ذاتهم يؤدون جانباً من الخدمة، من خلال دفع الضرائب مثلاً.

3.2.1 منهجية القيمة مقابل المال

يقوم هذا المنهج على توجيه أسئلة للمستهلكين المحتملين تتعلق بما يرون أنه

3.3 قيم عدم الاستخدام

ترتبط قيم عدم الاستخدام بالفوائد التي يمكن أن تُجنَى من موقع غير مستغل أو غير مستخدم، ومن هنا أُدرجت "قيمة الوجود" (existence value) و"قيمة الخيار" (option value).

* قيمة الوجود

يمكن للمرء أن يسبغ قيمة على موقع ما (أحد المتاحف على سبيل المثال) بدون أن يذهب لزيارته. ومثال آخر (Pagiola, 1999) هو القيمة الممنوحة للألوان المهددة بالانقراض، مثل الحيتان الزرقاء، التي لن يكون لمعظمنا

4. السياحة

تزداد فيها أعداد الزائرين بصورة كبيرة، مثلما هو الحال في البتراء بالأردن، وفي وادي الملوك بمصر.

وينتقد البعض، غالباً لأسباب وجيهة، الاستغلال المفرط لمواقع التراث الذي يمكن أن "يسلب المجتمعات المضيفة معالمها الثقافية التقليدية ويدمر أصالتها وأهمية تراثها" (Patin, 1999). وبالرغم من ذلك، تساهم السياحة في منح التراث مكانة في الاقتصاد.

أفضى تزايد الاهتمام بالتراث إلى ظهور السياحة الثقافية. وتتجهن منظمة السياحة العالمية بأن تدفق السياح عبر الحدود سوف يرتفع من 625 مليون سائح ليليل 1.6 مليار بحلول عام 2020 (UNESCO, 1999). وسينفق السياح 2000 مليار دولار أميركي بعد ما كان الإنفاق لم يتجاوز 445 مليار دولار عام 1999، وهو ما سيجعل السياحة النشاط الاقتصادي الأكبر في العالم. غير أن توسع السياحة هذا ليس من غير مخاطر.

فالسياحة يمكن أن تشكل خطراً رئيسياً على التراث، خاصة في الحالات التي

5. منهجيات لتقييم مشروعات الاستثمار

غالبًا ما تدعو الحاجة إلى وضع دراسة جدوى عند محاولة التحقق من صحة تخصيص مبلغ مالي لتطوير موقع ما، أو معلم، أو متحف. كذلك ينبغي تبرير منح التمويل الحكومي لعمليات الحماية والتطوير بغايات "اقتصادية" واضحة، تستند في أغلب الأحيان إلى مقولات سياحية.

عادة ما يتناول السؤال الذي يُطرح أثناء إعداد أحد مشروعات التراث الثقافي مسألة الارتباط ما بين التكلفة والكفاءة. وبما أن الهدف الرئيسي ينحصر بالحفاظ على الموقع، فإن التطوير والحفظ ينبغي أن يتمّ تنفيذهما بالطريقة الأكثر فعالية والأقل تكلفة. ويقود ذلك إلى تخفيض كل من الموارد المالية والموارد البشرية، وهي حقيقة تُبرز محدودية هذه المقاربة المعيّنة. ويتمّ التركيز بشكل كبير على تلك القيود عندما يواجه المرء مجموعة قضايا تتعلق بعدد من المواقع، وعندما ينبغي تقاسم الموارد الضئيلة المتوفرة بين عدة مواقع أو عدة مشروعات. وبالتأكيد، تبرز أهمية وأصالة موقع أو معلم ما، النفقات المتعلقة

5.1 التسعير

تتم ممارسة ضغوطات متزايدة على مواقع التراث لتزويد من عائداتها، وذلك بهدف الاعتماد بدرجة أقل على التمويل الحكومي أو على الرعاية. وفي هذا الشأن تتيح رسوم الدخول ما يلي:

- ضمان قيمة الخدمات المقدمة؛
- رفع الميزانية اللازمة لتسيير إدارتها؛
- تقييم، أو في الحقيقة تحفيز، الطلب لخدمات التراث في مواجهة القدرات المتقلّبة.

5.2 منهجية التكلفة الكاملة

إن الممارسة المتوخاة في أغلب الأحيان في التسعير الأولى هي منهجية التكلفة الكاملة. وتتمثل هذه المنهجية في عملية قسمة مبلغ النفقات التي تُصرف على المعلم على عدد الزائرين المتوقعين له خلال فترة زمنية محددة (سنة واحدة مثلاً). وهذا أسلوب بسيط ومناسب عندما يسهل التنبؤ بأعداد الزائرين، غير أنه يطرح ثلاث قضايا هي التالية:

- إنه لا ينطبق إلا في سياق عدم المنافسة حيث لا يبدي الزائرون أي رد فعل على السعر المعلن. "عندما يتعلّق الأمر بالتراث، ونتيجة "لاستبدالية" المعالم والنصب الأثرية، فإن الجمهور غالبًا ما يُعتبر جمهورًا أسيرًا. وليس الأمر كذلك، لاسيما في ضوء حقيقة أن التراث لا يميل إلى جذب زائرين تقليديين يعتبرون الزيارة بمثابة نشاط ترفيهي بين نشاطات متعددة أخرى. إن رسم دخول يكون أعلى من ثمن تذكرة السينما سيمنع الزائرين من المجيء" (Grefe, 2003).
- ينبغي أن تغطي رسوم الدخول جزءا نسبياً من التكاليف التي تم تكبدها خلال فتح المعلم الأثري وتشغيله. فلا يمكن للزائرين أن يتحملوا التكلفة الإجمالية للحفاظ، إذ أن ذلك يعني أنهم يتحملون تكلفة إنتاج قيمة الوجود التي

حصراً بتكاليف الحفظ والترميم (التي تحفظ قيمة وجوده). غير أنه كذلك، من وجهة نظر اقتصادية، ينبغي أن تخضع النفقات الإضافية جميعها لتحليل دقيق للتكاليف من حيث ارتباطها بالفوائد (Pagiola, 1999). في هذا الصدد، فإن المعايير العامة المستخدمة لتقييم الاستثمار تنطبق هي ذاتها على مشروعات التراث، وهي التالية:

- "فترة الاسترداد": التي تستخدم معيار السبولة لمواجهة قيود الميزانية. ويكون التركيز هنا على تعويض الموارد المالية عن طريق التوليد السريع للتدفق النقدي.
- القيمة الحالية الصافية: التي تقيس الفارق بين التدفقات النقدية المخصومة بتاريخ صفر ورأس المال الذي تم استثماره. ويُعد ذلك مؤشراً للإثراء المتوقع للشركة الناتج عن المشروع الاستثماري.
- المعدل الداخلي للعائد: الذي يعادل مجموع صافي التدفقات النقدية المخصومة (الإيرادات ناقص النفقات) وحجم الاستثمارات المخططة.

إن تسعير رسم الدخول هو في أغلب الأحيان مسألة تتعلق بالسياسة الحكومية. غير أن التمويل من رسوم الدخول، سواء أكان جزئياً أم كان كلياً، يجعل الإدارة الجيدة للأموال أمراً حتمياً، في حين أن الحصول على الأموال العامة والهبات يتوقّف على المصادفة ولا يؤدي إلى تمكين المديرين، ولا يعزّز روح المسؤولية لديهم. مبدئياً، يمكن تحديد السعر المفروض من خلال منهجية الاستعداد للدفع، أو في حالة عدم وجود دراسات ذات صلة بهذا الموضوع، من خلال القيمة التقريبية (تحليل السبب- النتيجة في العلاقة بين التسعير والحضور).

لا يحصلون منها سوى على جزء يسير من الفائدة - وهذا من شأنه أن يؤدي إلى استهلاك ضعيف وإلى خسائر كبيرة. لذلك، يمكن تخفيض التكلفة الكاملة طالما تم دعم قيمة الوجود.

- أما القضية الأخيرة فهي قضية محاسبة. إن منهجية التكلفة الكاملة يتمّ استخدامها في القطاع الخاص. إنها تفترض مسبقاً وجود هيكل إداري مستقل إضافة إلى معرفة ممتازة بهيكل التكلفة. ولذلك فإنها لا تنطبق بسهولة على الحالات التي تتألف من معالم أثرية عديدة تديرها الدولة.

إن قرارات التسعير هي في أغلب الأحيان قرارات استراتيجية. "إن التسعير المتفاوت سوف يؤدي حتماً إلى حصول خسائر. ولا شك، إننا نجازف بخسارة بعض الزائرين إذا تمّ رفع الأسعار، ولكن إذا قمنا بتخفيضها فليس هناك ضمانة في أن تتبع ذلك زيادة في أعداد الزائرين - إلا إذا اعتمدنا نموذج الدخل المجاني، وفي تلك الحالة ستميل أعداد الزائرين إلى الارتفاع بشكل كبير" (Grefe, 2003).

6. الترابط ما بين القيم الاقتصادية والقيم الثقافية

بوصفه أصلاً ثميناً غير منقول. فضلاً عن ذلك، فإن قيمته الاقتصادية ستزيد (أو تنقص) بدرجة كبيرة وذلك بفضل قيمته الثقافية، أو نتيجة لتصنيفه في إطار التشريعات ذات الصلة. كذلك فإن القيمة الاقتصادية لتدفق الخدمات

خلافًا للاعتقاد السائد، فإن القيم الاقتصادية والقيم الثقافية شديدة الترابط فيما بينها (Throsby, 1999) وذلك على عدة مستويات، هي التالية:

- إن قيمة موقع تراثي مادي (مثل أحد المباني التاريخية) تنبع من وجوده

ولكن هل يمكننا تبرير استثمار مبالغ كبيرة لتطوير مواقع شبه مهجورة لمجرد الحفاظ على قيمتها الثقافية وبدون أن نضمن جني فوائد اقتصادية من استثمار كهذا؟ ألا يمكن الحفاظ على القيمة الثقافية لتلك المواقع للأجيال القادمة عن طريق حلول جديدة، مثل إعادة الدفن الجزئي أو الكلي؟ إن من شأن هذا الحل الحفاظ على البيانات التاريخية والعلمية فضلا عن قيم الخبار وقيم الوجود، كما من شأنه أن يسمح بتخصيص ما هو متوقّر من بعض الموارد المالية الثمينة لتطوير المواقع الأخرى (أو المناطق المحيطة بالمواقع) التي تجذب عددا أكبر من الزائرين وبالتالي تولّد عائدات أكثر.

ليس هذا خيارًا سهلاً. غير أن تجاهل المشكلات لن يؤدي إلى تفاقمها فحسب، بل سيقود بلا شك أيضا إلى تدمير العديد من تلك المواقع التي لا تزال غير معروفة لدى الجمهور. إن جميع القرارات المتعلقة بحفظ التراث وصونه، وينقله إلى الأجيال المقبلة لا مفرّ من اتخاذها في سياق الإدارة الاقتصادية. غير أن التوصل إلى تلك القرارات ينبغي أن يتمّ بدون أن ننسى أن ترميم التراث على المدى البعيد، يتوقف على التعاون الوثيق بين الحافظين/المرممين والمديرين والخبراء في شؤون الثقافة والسياحة. والأهم من ذلك أنه لا بدّ لنا أن ندرك أن "التراث ليس ثابتا وغير قابل للتبدل، فهو يتكيف مع العالم المحيط به. وإنه لأمر حيوي، ومن مصلحة كلّ من الحفظ والسياحة، أن يكون التراث قابلا للتكيف. وهناك حاجة لرويا يمكن التعبير عنها من خلال خطة شاملة تخدم مصالح التراث، وتلبي بالدرجة ذاتها احتياجات الزائرين، لكي تكون فاعلة" (Chamberlain, 1999).

التي يتم إنتاجها في موقع تراث ثقافي ما، ترتبط أيضا بالقيمة التاريخية لذلك الموقع. إن القيمة المحتملة التي يتمّ قياسها من خلال تسعير تذاكر الدخول، ينبغي أن تكون متناسبة مع القيمة الثقافية التي يمنحها الزائرون للموقع، بشرط أن تكون الجوانب الأخرى جميعا متساوية في القيمة.

• غير أن القيمة الاقتصادية والقيمة الثقافية تتداخلان أساسا في مجالات التنمية المستدامة والاستدامة البعيدة المدى، وتكمل إحداهما الأخرى. "إن سياسة التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال المقبلة بدورهم على تلبية احتياجاتهم. من هنا، تأتي الدعوة إلى الحفاظ على التوازن العام وعلى قيمة رؤوس الأموال الطبيعية والثقافية، وإلى وضع أدوات تقييم السياسات في موضعها، حتى يتمّ تحديد التكلفة الحقيقية للحفاظ والاستهلاك. إن الهدف من التنمية المستدامة هو تلبية معيار العدالة ما بين الأجيال، أولا وقبل كل شيء" (Desaigues, 1998).

إن هذا هو المنطق الذي يؤطر بعض القرارات الاستراتيجية الخاصة بحماية عدد كبير من المواقع الأثرية وعرضها للجمهور. فعلى سبيل المثال، تبقى بعض المواقع الأثرية في لبنان في حالة متقدمة من التدهور نظراً لعزوف السياح عن زيارتها، ولعدم توفير ما يكفي من التمويل، وبسبب النقص في الموارد البشرية. "إن إدخال أساليب إدارية أكثر مرونة وأكثر تعاونا سيكون على الأرجح، هو السبيل الأفضل لتطوير المعالم التي لا يمكن للدولة أن تمولها. وسيكون لذلك أيضا ميزة الجمع بين الابتكار وسعة الحيلة، إلى جانب الخبرة التقنية التي تتمتع بها الدولة، وذلك مما يؤدي إلى ترميم أفضل..." (Greffé, 2003).

المراجع

- Anon, 1999. "Tourism and Culture: Rethinking the Mix", *The UNESCO Courier*, July-August, p. 27.
- Aslan, Zaki, 2000. "Petra (Jordanie) : Quand un grand site s'ouvre au tourisme mondial" *Accueil, aménagement et gestion dans les grands sites*. Les Cahiers de la section française de l'ICOMOS, pp.55-61.
- Avrami, Erica & Mason, Randall, & Torre, Marta de la, 2000. *Value and Heritage Conservation: Research Report*, Los Angeles, Getty Conservation Institute.
- Ball-Lechgar, Lisa, 2004. "Inner-City Revival: World Bank project back on track" *Lebanon Opportunities*, April, pp.82-84.
- Baxter, Ian & Chippindale, Christopher, 2002. "From 'National Disgrace' to Flagship Monument: recent attempts to manage the future of Stonehenge", In *CMAS Conservation and Management of Archaeological Sites*. Vol. 5, No. 3, pp.151-184.
- Bennet, Jeff, 2001. "Valuation Methods: Applications to Cultural Heritage", *Heritage Economics: challenges for heritage conservation and sustainable development in the 21st century*, Conference proceedings, Canberra, 4 July 2000, Australian Heritage Commission, pp.31- 39.
- Beschaouch, Azedine, 1998. 'Les archéologues dans la reconstruction de l'identité patrimoniale préislamique' *Patrimoine et Passions identitaires: Actes des Entretiens du Patrimoine*, Paris, 6-8 Janvier 1997. Fayard, Editions du Patrimoine, pp.327-337.
- Benhamou, Françoise, 1996. *L'économie de la culture*, Paris, la Découverte.
- Benhamou, Françoise, 2001. "L'économie du monument" *Façadisme et identité urbaine : colloque international*. Paris, 28-30 Janvier 1999 Paris, Actes du colloque, Editions du Patrimoine, pp.153-167.
- Common, Mike, 2001. "The Role of Economics in Natural Heritage Decision Making", *Heritage Economics: Challenges for heritage conservation and sustainable development in the 21st century*", Conference proceedings, Canberra, 4 July 2000, Australian Heritage Commission. pp.22-30.
- Calame, Jonathan, 1996. *Financing Cultural/Natural Heritage and Sustainable Development :International conference*, Dubrovnik, Croatia, May 28-31, 1996. New York, World Monuments Fund.
- Carter, Bill & Grimwade, Gordon, 1996. "Balancing Use and Preservation in Cultural Heritage Management", *International Journal of Heritage Studies IJHS*, Vol. 3, No.1, pp. 45-53.

- Cernea, Michael, 1999. *Cultural Heritage and Development: a Framework for Action in the Middle East and North Africa*, World Bank's Middle East and North Africa Region. Washington, World Bank.
- Chamberlain, Kenneth, 1999. "La gestion des visiteurs dans les sites naturels", *Accueil, aménagement et gestion dans les grands sites*. Paris, Les Cahiers de la section française de l'ICOMOS, pp. 45-52.
- David, Jean Claude, 2003. "Patrimoine historique, identités nationales et enjeux politiques", La maison de l'Orient et de la Méditerranée, p. 1. www.mom.fr/com/presentation/Themes/th.
- Desaigues, Brigitte & Bonnieux, François, 1998. *Economie et politique de l'environnement*, Paris, Dalloz.
- Dixon, J., 1999. "The city of Fes Medina", *Valuing Heritage – Beyond Economics*, Rome, ICCROM, p.4.
- Grefte, Xavier, 1999. *La gestion du Patrimoine Culturel*, Paris, Anthropos.
- Grefte, Xavier, 2003. *La Valorisation économique du Patrimoine*, Paris, La Documentation Française. Ministère de la culture et de la communication.
- H@R: Heritage at Risk/Patrimoine en péril, Liban, 2000, ICOMOS, www.international.icomos.org/risk/leban2
- Hutter, Michael & Rizzo, Idle, 1997. *Economic Perspectives on Cultural Heritage*, London, Mc Millan Press.
- Torre, Marta de la, 1999. "Economic Aspects of Heritage", in *US ICOMOS Newsletter*, July-August, pp.1-5.
- Leaver, Bruce, 2001. "Cultural Heritage: An economic value not fully realized" *Heritage Economics: Challenges for Heritage Conservation and Sustainable Development in the 21st Century*, Conference proceedings, Canberra, 4 July 2000, Australian Heritage Commission, pp. 3-5.
- Le Goff, Jacques, 1997. "Introduction Générale" dans : *Patrimoine et Passions identitaires, Actes des Entretiens du Patrimoine*, Paris, Editions du Patrimoine, pp. 9-17.
- Les enquêtes de la section française de l'ICOMOS, 2001. *Grands sites et Patrimoine Mondial : Quel accueil touristique ? Quelques exemples*. Paris, ICOMOS.
- Leniaud, Jean- Michel, 2003. "L'extension de la notion de patrimoine et ses dangers", *Culture, Etat et marché*, Les Cahiers Français, No. 312, p.62.
- Mason, Randall & Throsby, David & Klamer, Arjo & Bluestone, Daniel, 1999. "The Economics of Heritage Conservation: A Discussion", *Conservation: The Getty Conservation Institute Newsletter*, No. 14, pp. 9-11.
- Mason, Randall & Bluestone, Daniel & Klamer, Arjo & Zuidhof, Peter-Wim, 1999. *Economics and Heritage Conservation*, Los Angeles, The Getty Conservation Institute. Fayard, Editions du Patrimoine, 1998.
- Miossec, Jean-Marie, 1993. "Tourismes dans le monde arabe : méthodes et concepts" Montpellier, *Recherches urbaines dans le monde arabo-musulman*. Coll. URBAMA, Vol. 24, p. 97-111.
- Pagiola, Stefano, 1999. "Economic Analysis of Investments in Cultural Heritage: Insights from Environmental Economics", spagiola@worldbank.org.
- Patin, Valery, 1999. "Sauver le patrimoine: Culture et tourisme : vers une économie de marché. Tourisme et Culture : un mariage d'intérêts", *Le Courier de l'UNESCO*, pp.35-36.
- Pearson, M., & Sullivan, Sharon, 1995. *Looking after Heritage Places: The Basics of Heritage Planning for Managers, Landowners and Administrators*, Melbourne University Press.
- Powell, Judith, 2000. "Expanding Horizons: Environmental and cultural values within natural boundaries". *International Journal of Heritage Studies IJHS*, Vol. 6, No.1, pp. 49-65.
- Stanziola, Javier, 1998. "Modeling the Heritage World : Economic, legal and political considerations", *International Journal of Heritage Studies IJHS*, Vol. 4, No. 3-4, pp.168-176.
- Sullivan, Sharon, 1997. "Modèle de planification pour la gestion des sites archéologiques", *La Conservation des sites archéologiques dans la région méditerranéenne*, Actes de conférence, Los Angeles, The Getty Conservation Institute, pp.15-27.
- Yarwood, John, 2003. "Integrating Conservation Strategies into the Overall Development Process", *Art, Antiquities and Law*, Vol. 8, No. 1, pp.63-71.

إيصال الحفظ: تحدّ جديد للمهنيين المختصين بالتراث *

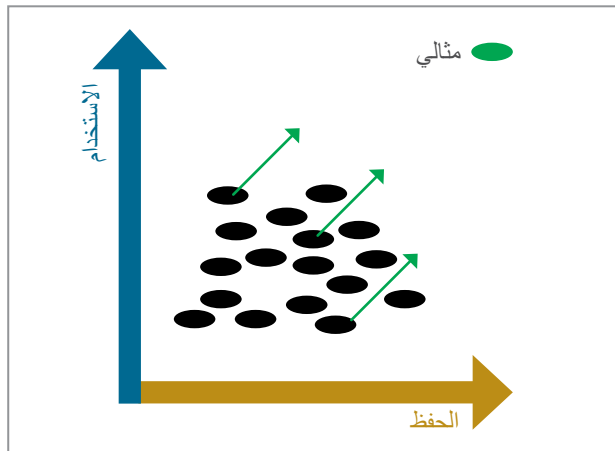
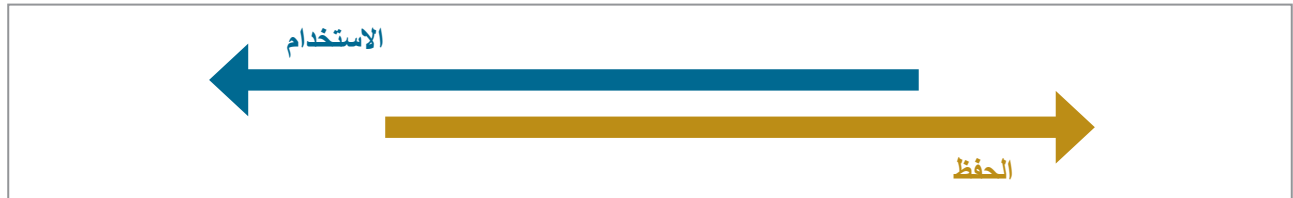
مونيكا آردوماغني**

1. الحفظ والاستخدام: أهما حقيقتان لا يمكن التوفيق بينهما؟

افتتاحها للجمهور في عام 1948. إن هذه المغارة تضم مجموعة فريدة من الرسوم والتصاوير الجدارية التي تعود إلى فترة ما قبل التاريخ وترجع إلى حوالي عشرين ألف سنة خلت. وكانت هذه المغارة، بسبب ما كانت تتمتع به رسوماها من حالة حفظ استثنائية ومتميزة في السنوات الأولى لافتتاحها، تجتذب عددًا كبيرًا من الزائرين كان يصل إلى حوالي ألف ومائتي زائر يوميًا. غير أن بعض علامات التدهور والتلف بدأت تظهر عليها بعد مضي عشر سنوات على افتتاحها، تسبب بها ثاني أكسيد الكربون الناتج عن تنفس الزائرين. وبالرغم من استخدام نظام متقدّم جدا للسيطرة على الرطوبة، ظلت حالة حفظ تلك الرسوم غير مستقرّة. ونظرا للأهمية الاستثنائية التي تتميّز بها "مغارة لاسكو"، وقد سُجّلت في قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام 1979 تحت عنوان "مواقع عائدة لفترة ما قبل التاريخ ومغاور مزينة في وادي فيزير"، قرّرت وزارة الثقافة الفرنسية إغلاق الموقع أمام الجمهور، وأنتجت نسخة ممتازة عن الأصل أقيمت بمحاذاة الموقع، فُتحت للزيارة. وفي السنوات الأخيرة، لا يُسمح إلا للعاملين في الموقع بالدخول إلى المغارة لكي يراقبوا حالة حفظها. إن إغلاق "مغارة لاسكو" يبدو كأنه يؤكد أن حفظ التراث والتمتع به هما حقيقتان لا يمكن التوفيق بينهما، وكان كل واحدة منهما تعمل ضد الأخرى.

اتسع مفهوم "الحفظ الوقائي" في المدّة الأخيرة، فلم يعد مقتصرًا على أخذ الجوانب الفنية للحفظ وحدها بعين الاعتبار. ولا شك أن عملية "الحفظ" لا تعني مجرد اتخاذ تدابير مناسبة لإيقاف عمليات التدهور التي تلحق بالمتعلقات أو تأخير تلك العمليات فحسب، بل إنها تهدف أيضا إلى وضع هذه المتعلقات في متناول الجمهور ليتمكن من فهمها وتقديرها. من هنا، فإن هدف الحفظ لا يتمثل فقط في حماية التراث لنقل ما يحمله من رسائل إلى الأجيال القادمة، لكنّه يتمثل أيضا في إيجاد ظروف أكثر ملاءمة تتيح للجمهور المعاصر أن يتمتع بذلك التراث، وأن يستخدمه، وأن يختبره، فيما يحدّ إلى أقصى درجة ممكنة، من أخطار تدميره. فالتراث يحتاج إلى "مستخدمين"، فإن هو بقي غير مستخدم، سيُنظر إليه على أنه غير مُجدّ، أو أنه غير مثير للاهتمام، وينتهي الأمر به إلى أن يُهمل وأن يُهجر. إن إتاحة المجال لوصول الجمهور إلى متعلقات التراث – أكان وصولا ماديا أم كان فكريا على حدّ سواء – هو عنصر من عناصر الحفظ، ويتألف من ثلاث: "العرض، والتأويل، والإيصال".

ولنأخذ على سبيل المثال "مغارة لاسكو" (Lascaux Cave) الواقعة في وادي فيزير (Vézère Valley) بفرنسا التي اكتشفت في عام 1940 وتم



كيف يمكن التوفيق، إذن، بين احتياجات الجمهور واحتياجات الحفظ، بخاصة في ضوء الارتفاع المستمر في عدد الزائرين الذين يترددون على مواقع التراث؟! لقد أصبح تحقيق التوازن (أو النقطة المثالية) بين استخدام التراث وحفظه، هو التحدي الجديد الذي يواجهه الحافظون.

ولا بدّ من التعاون مع الجمهور العام للوصول إلى هذا الهدف. فلا يمكن القيام بعمليات الحفظ ضد رغبة الجمهور وضد إرادته، بل ينبغي للحفظ أن يتم بالتعاون مع الجمهور.² ومن المهم أن ندرك أن إغلاق "مغارة لاسكو" يشكّل حالة متطرّفة ولا يمثل القاعدة العامة. وهناك اليوم أكثر من أي وقت مضى، حاجة لإشراك الجمهور في عمليات الحفظ، عن طريق توعيته لا بقيمة التراث فحسب، بل بهشاشته، وبال الحاجة إلى حفظه وصونه. وفي هذا الشأن أكد "ميثاق أثينا" في عهد مبكّر يعود إلى عام 1931، أن "... الضمان الأمثل فيما يخصّ

* Communicating Conservation : New Challenge for Heritage Professionals

** Monica Ardemagni

1. تتوقع منظمة السياحة العالمية أن يرتفع عدد المسافرين على المستوى الدولي من 700 مليون مسافر إلى مليار ونصف مسافر في عام 2020.

2. الرسمان البيانيان المضمنان أعلاه من إعداده (Gaël de Guichen, Introduction to Youth and the Safeguard of Heritage, (ICROM, 2001)

الحفاظ على الشواخص والأعمال الفنية إنما ينبع من احترام الناس أنفسهم لها وارتباطهم بها". هل عمل المهنيون المختصون منذ ذلك الوقت على تعزيز وجهة النظر هذه؟

حماية التراث عندما يتعرّض للخطر. ويستخدم الجمهور عدة أساليب للتغيير³ مثل الحملات الإعلامية والعروض وغير ذلك).

أثناء مرحلة التعليم، من المهم إيصال الرسائل التالية:

- إن التراث فريد ولا يمكن تعويضه: (إذا ضاع، تكون خسارته أبدية)؛
- إن التراث يحمل رسائل حقيقية وجوهرية: (تاريخية، ودينية، وسياسية، وفنية، ورمزية، إلخ.)، يمكن لها أن تتغير على مرّ الزمن؛
- إن التراث مورد اقتصادي مهم: (يمكن للمرء، مثلا، أن يفكر بالنشاطات جميعا المتعلقة بالسياحة الثقافية).

إن إدراك مفهوم قيمة التراث والالتزام بمبدأ صونه والحفاظ عليه يستدعي إيلاء الاهتمام بما يلي:

- التراث هشّ (لقد زادت مخاطر التعديّ عليه بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة⁴)؛
- الحفظ عملية لا تحدث ببساطة (إنها تتطلب كفاءات تقنية وفنية، فضلا عن قدر كبير من الموارد البشرية والاقتصادية)؛
- إن حفظ تراثنا يعتمد علينا جميعا، كما يعتمد على أعمالنا وتصرفاتنا.

في بادئ الأمر، علينا أن نفكر مليًا في معنى تعبير مثل: "اكتساب الوعي"، و"التحسيس"، و"زيادة الوعي بالتراث". وتحدّد التعريفات المعجمية معانيها على الشكل التالي:

- اكتساب الوعي، هو إدراك حقيقة ما، والقدرة على تقييمها؛
- التحسيس، هو أن تجعل شخصا ما متقبّلا لأمر معيّن، وقابلا لردّ الفعل تجاهه؛
- زيادة الوعي، هي التحذير، والتنبيه، وإثارة انتباه شخص ما لأمر معيّن.

إن التحسيس عملية ذات مراحل ثلاث:

- الأولى: **المعلومات**، (يتم إعلام الجمهور بقيمة التراث وبالحالة حفظه)؛
- الثانية: **اكتساب الوعي**، (يبدّل الجمهور موقفه من التراث وطريقة تعامله معه، ويتعلّم احترامه وتقديره)؛
- الثالثة: **ردود الفعل**، (لا يعود موقف الجمهور سلبيًا، فأفراده يعملون على

2. الاتصال: جانب جديد من جوانب الحفظ

كتابة العبارة تخبو أكثر وأكثر إلى أن تصبح غير مقروءة في آخر الأمر. والفكرة هذه بسيطة تقوم على مبدأ إيصال الرسالة بشكل تصويري وحيّ؛ وقد كُتبت في أسفل الملصق التعليق التالي: "إن الأعمال الفنية فريدة وهشة، لقد صمدت وبقيت طوال قرون، وينبغي حمايتها والحفاظ عليها للأجيال القادمة. إن لمس لوحة زيتية، أو منحوتة، أو قطعة أثاث، ولو لمسا لطيفًا وطيفًا، يعرضها للتلف، وخاصة إذا تكررّت هذه الحركة آلاف المرات. ساعدونا على حماية تراثنا المشترك." وهناك مثال آخر على الإيصال الفعّال، يتمثّل في حملة شعارها: "قف! التاريخ ليس للبيع"، التي أطلقها "متحف الشارقة للأثار" في الإمارات العربية المتحدة. وقد أصدر المتحف سلسلة ملصقات وكتيبات تشرح ما يتسبب به الاتجار غير الشرعي بالأثار من ضرر، وتبيّن أن ذلك لا يحرم البلدان من تراثها فحسب، بل يمنع أيضا علماء الآثار من فهم الماضي بسبب إخراج القطع من سياقها الأثري.

ب. إلقاء الضوء على الحفظ والتدهور كلما أمكن ذلك: من غير العادي أن نجد معلومات حول حالة حفظ القطع المعرضة، إذ يفترض عادة أن معلومات كهذه لا تثير اهتمام الزائرين، بينما تدعو الحاجة إلى مجرد ملامتها لأهتمامات الأشخاص غير المختصّين.

ج. فتح مواقع الحفظ أمام الجمهور: يتيح فتح مواقع الحفظ أمام الجمهور فرصة اطلاع الزائرين على أعمال الحفظ والصون، ويمنحهم المجال ل طرح الأسئلة واكتساب فهم أفضل لتعقيدات تدخلات الحفظ والصون.

د. تعزيز المبادرات الهادفة إلى شرح جوانب التدهور التي تلحق بالتراث وأعمال حفظه وصونه، وهذا يشجّع الجمهور على المشاركة بشكل فعّال في حماية التراث. ويشكّل برنامج "التوعية" الذي نفذته منظمة إيكروم لمدة تزيد عن خمسة عشر عاما، مثلا على هذه المبادرة.

هناك حاجة إلى جهود إيصال كبيرة لتغيير موقف الجمهور من الحفظ، ولضمان إشراكه فيه. وتُعدّ وسائل الإعلام (كالصحافة، والتلفزة، وشبكة الإنترنت) ووسائل فعالة للوصول إلى العدد الأكبر من أفراد الجمهور المستهدف. وبالرغم من ذلك، يتردد العاملون في الصحافة ووسائل الإعلام في معالجة القضايا ذات الصلة بالتراث. وعندما يتطرقون إلى معالجتها، فإنهم يفعلون ذلك ليقدموا تقارير عن الحالات المثيرة (مثل سرقة الأعمال الفنية المهمة، أو حدث تدمير المعالم والنصب جزاء الزلازل أو القصف المدفعي إلخ..). أما المقالات الصحفية التي تعالج مسائل الصيانة اليومية فقليلة جدا، وتُنشر عبر فترات زمنية متباعدة. من هنا، ينبغي على المسؤولين العاملين في مجال التراث تشجيع القائمين على وسائل الإعلام على تناول قضايا ثقافة الحفظ. إن عليهم التواصل مع الصحفيين والتفاعل معهم لتشجيعهم على نشر مقالات متوازنة وذات مستوى جيّد حول عمليات الحفظ ووقائعه.

وتوجد في متناول الحافظين أدوات اتصال مختلفة: مثل المطويات، والملصقات، والمطبوعات، وأشرطة الفيديو، والأقراص المدمجة، وشبكة الإنترنت، والحملات الدعائية، والهيئات الصحفية، والخدمات الترويجية، والأدلاء السياحيين، إلخ... ويعتمد ما يختارونه من أساليب الإيصال على ما يتوقّر لديهم من ميزانية، غالبا ما تكون محدودة.

غير أن هناك وسائل اتصال أخرى يمكن للحافظين استخدامها ببساطة، إذ أن التحسيس يعني أيضا:

أ. شرح الأسباب الكامنة وراء المنع: فبدلا من مجرد كتابة عبارة "ممنوع للمس"، فإنه من الأسهل والأكثر جدوى إظهار نتائج ما يلحق بالعمل الفني جزاء حركة بسيطة مثل لمس عمل فني. لقد تمكّن متحف "اللوفر" الفرنسي مثلا، من تنفيذ هذا الأسلوب بنجاح من خلال حملة توعية باستخدام الملصقات. فقد كتبت على الملصق عبارة "ممنوع للمس" ست مرات، وفي كل مرة كانت

3. إن عدم اكتراث الجمهور هو ألد أعداء التراث.

4. تتضمن عوامل المخاطر فيما تتضمن: السياحة الجماهيرية، والتلوّث بسبب السيارات والمصانع، والتطوير العمراني غير الخاضع للتخطيط، وتزايد أعداد المعارض المؤقتة، إلخ...

نظرا لأهمية الاتصال في التوعية، لا بدّ من أخذ المبادئ الأساسية التالية بعين الاعتبار:

- تحديد الفئات والمجموعات المستهدفة وملاءمة لغة الاتصال مع مستواها المعرفي؛
- استخدام لغة واضحة وبسيطة؛
- تحاشي تضمين معلومات تقنية وفنية كثيرة؛
- ربط الصلة مع دائرة اهتمام المحاورين وخبرتهم - وكما هو الحال في مثال "متحف اللوفر"، سيضمن ذلك أن يكون للرسالة المراد تبليغها وإيصالها، تأثير أشدّ فعالية؛
- الاتصالات الصائبة والسديدة ترسخ نفسها في أرض الواقع؛
- تجنّب عبارات مثل: "لا تفعل"، أو "يمنع كذا"، وتجنّب بشكل عام، الألفاظ السلبية كافة؛
- دعوة الجمهور إلى التعاون باستخدام عبارات مثل "ساعدونا على..."، وتقديم الشكر لأفراد الجمهور على الدوام؛
- إذا لم يتم تحقيق التأثير المطلوب، فذلك يعني أن الرسالة أسيء وضع التصوّر المناسب لها، وكذلك تمّ الإخفاق في إيصالها.

وليس من شك في أن الجمهور ليس كيانا موحدًا ومتجانسًا. فهناك فئات ومجموعات متعدّدة في الجمهور ينبغي مخاطبتها: الشباب، والزائرون الفرديون، والجماعات،

والعاملون في الصحافة، والمجتمعات المحلية، ومنظّمو الرحلات السياحية، ومقدّمو الخدمات، والإداريون، وأصحاب القرار. إن كل واحد من هؤلاء ينبغي التواصل معه، وكذلك تحتاج كل مجموعة إلى الاتصال بها من خلال الوسائل المناسبة، وعبر وسطاء معيّنين، وباستخدام اللغة الملائمة لكل فئة من هذه الفئات.

غالبًا ما يتضارب حفظ التراث مع المصالح الخاصة لمجموعات معيّنة، إذ أنه قد يصبح عقبة في طريق التنمية العمرانية الحديثة. وفي تلك الحالات، من الضرورة بمكان القيام بحملة توعية قويّة تستهدف المجتمع المحلي، ويتمّ فيها الاستماع إلى ما يثيره أبناء ذلك المجتمع من القضايا، ويُعمل للوصول إلى حلّ يأخذ مطالبهم في الحسبان، فيما يتمّ في الوقت نفسه احترام التراث. ويتمثّل جوهر هذا الموضوع في الوساطة، وفي السلوك الثقافي: فإذا تمّت تربية الناس منذ سنّ مبكّرة على مبدأ قيمة التراث، فإنهم سوف يتقبّلون بسهولة أكبر، القيود الضرورية لتأمين حمايته والحفاظ عليه. ومن الجليّ في هذا الصدد، أن للدور الذي تلعبه المدارس في خلق هذه الطريقة الجديدة في التفكير أهمية كبرى.

واليوم نتمنى على الحافظين- المرممين أن يضطلعوا هم أيضا بمهمة الإيصال. فهل هم على استعداد لتولّي هذا الدور الجديد والقيام بهذه المهمة؟ ففي الوقت الحاضر، لا يتضمّن تدريبهم المهني مهارات الاتصال والإيصال، على الرغم من أن الحفظ والاتصال هما عبارة عن جانبين من جوانب المشروع الثقافي نفسه.

المراجع

Public et sauvegarde du patrimoine, Université Libre de Bruxelles, 1999.

The Press and the Safeguard of Heritage, ICCROM, 2000.

Youth and the Safeguard of Heritage, ICCROM, 2000.

Museum International, No. 243, pp. 102-110.

تعريف بالمؤلفين

الفصل الخامس



زكي أصلان

مهندس معماري تخصص في مجال حفظ البيئة المبنية في جامعة مونتريال بكندا، وأجرى بحوثه لنيل شهادة الدكتوراه في حقل إدارة حفظ التراث في كلية لندن الجامعية، بالمملكة المتحدة. تشمل خبرته المهنية مجالات حفظ التراث، والتراث العالمي، وتوثيق وحفظ المعالم الحجرية التاريخية، وحفظ التراث العمراني والأثري، إلى جانب خبرة على المستوى الإقليمي في التعليم والتدريب وبناء القدرات والتخطيط والإدارة في حقل التراث الثقافي والآثار. وهو حاليا مدير المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم- الشارقة).



يوكا يوكيليهتو

درس الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري في جامعة البوليتكنيك بهلسنكي بفنلندا وتخرّج فيها عام 1966، ونال شهادة الدكتوراه من جامعة يورك في المملكة المتحدة عام 1986 في حقل تاريخ الحفظ المعماري والفكر الأوروبي في مجال حفظ الممتلكات الثقافية. عمل مديرا عاما مساعدا- رئيسا للحفظ المعماري بليكروم، وتشمل خبرته المهنية مجالات التدريب والتدريس والتأليف في نظريات حفظ التراث المعماري خاصة، وقد نال بفضل خبرته وعمله تقديرا دوليا واسعا.



حسام مهدي

درس الهندسة المعمارية في جامعة عين شمس بمصر وتخرّج فيها عام 1981، ونال شهادة الماجستير في حفظ المباني والمدن التاريخية من جامعة لوفان ببلجيكا في عام 1991، وشهادة الدكتوراه من جامعة غلاسكو في المملكة المتحدة عام 1992، في موضوع حفظ التراث المعماري. تنوّعت تجربته المهنية ما بين البحث والتدريس والتدريب والعمل الاستشاري في مجال حفظ التراث المعماري والحضري وإدارة المواقع الأثرية.



آنا ألماغرو فيدال

درست الهندسة المعمارية في جامعة غرناطة بإسبانيا وتخرجت فيها عام 1999، ونالت شهادة الماجستير الأوروبية في مجال الترميم المعماري من جامعة روما في عام 2001. وفي عام 2005 ناقشت أطروحة دكتوراه أوروبية في جامعة غرناطة في موضوع "تحليل الإدراك الحسي للمكان في المعمار الإسلامي في إسبانيا من خلال إعادة البناء التصويري بالحاسوب".



ماريو سانتانا كوينتيرو

درس الهندسة المعمارية في الجامعة المركزية بفنزويلا وتخرج فيها عام 1994. ونال شهادة الدكتوراه من جامعة لوفان ببلجيكا في عام 2003، على أطروحته المعنونة: "استخدام تقنيات التوثيق والتوزيع والنشر الثلاثية الأبعاد في دراسة التراث المبني". وتتوزع تجربته المهنية ما بين البحث والتدريس والعمل الاستشاري في مجالات استخدام تقنيات التوثيق الرقمية في حفظ تراث المباني والمدن التاريخية.



نايف حداد

نال شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية في عام 1985، وشهادة الدكتوراه عام 1995 في مجال المعمار القديم من جامعة أرسطوطاليس في تسالونيكي باليونان. شارك في عدد من عمليات التنقيب وبرامج البحث والتوثيق، ومشروعات الترميم والحفظ. توزع عمله ما بين التدريس الجامعي والبحث والنشر في موضوعات اختصاصه وتأليف النصوص لعدد الأفلام الوثائقية والإنتاج والإخراج التلفزيوني.



طلال العكشة

درس الكيمياء في الجامعة الأميركية في بيروت وتابع تعليمه في جامعة لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الأميركية حيث نال شهادة الدكتوراه. عمل في التدريس الجامعي وفي معالجة مسائل حفظ المواد المكتنية والمحفوظات والأرشيف أثناء توليه إدارة المكتبة الجامعية. تركز اهتمامه في مجال دراسة تأثير التجوية على المعالم المبنية بالحجر الرملي في مدينة البتراء خاصة، ووضع ونفذ مشروعا لحفظ حجر البتراء.



مي الشاعر

نالته شهادة بكالوريوس في الهندسة المعمارية من الجامعة الأميركية في بيروت، وتخصصت في مجال العلوم التطبيقية في علم الآثار في معهد علم الآثار والأنثروبولوجيا بجامعة اليرموك بالأردن حيث نالته شهادة الماجستير، لتتابع الدراسة للحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة ميونخ التقنية، وتعمل حاليا في مكتب يونسكو - العراق.



زياد السعد

نال شهادة الدكتوراه في موضوع حفظ وتحليل المواد الأثرية من كلية لندن الجامعية بالمملكة المتحدة. مارس التدريس في حقل حفظ التراث الثقافي وإدارته ووضع برامج تعليمية وتدريبية في مجال حفظ وإدارة الموارد الثقافية. يتركز عمله البحثي بشكل عام في مجالات الحفظ والتحليل العلمي للمواد الأثرية، بالإضافة إلى تطبيق التقنيات العلمية في دراسة الأنواع المختلفة من المواد الأثرية.



جون ستيوارت

درس تاريخ الفن في جامعة كولومبيا البريطانية بفانكوفر في كندا، والحفظ المعماري في جامعة كولومبيا بنيويورك، وحفظ القطع الأثرية بمعهد الآثار بكلية لندن الجامعية، وتدرّب في مجال حفظ الفسيفساء في ورشة ترميم الفسيفساء بفيين في فرنسا. وعمل مستشارا لممارسات الحفظ في المواقع الأثرية، وأصدر المنشورات في هذا الحقل المعرفي. واشتملت خبرته المهنية الواسعة أيضا على الإنتاج العلمي في مجال حفظ الفسيفساء، والتدريس الجامعي، وإلقاء المحاضرات في موضوع صون التراث.



جوناتا ريتزي

درس في جامعة ميلانو وفي معهد الدراسات المعمارية العليا في مدينة يورك البريطانية حيث نال شهادة الماجستير على أطروحة حول تعزيز الآثار المبنية. وعمل في عديد المشروعات الخاصة بحفظ التراث المعماري، كما عمل في عدد من مواقع التراث العالمي. وتشمل خبرته المهنية أيضا التدريس الجامعي، والبحث، والنشر، وإلقاء المحاضرات في موضوعات اختصاصه.



كاتري ليسيتزين

درست العلوم الاجتماعية وتاريخ الفن بجامعة هلسنكي في فنلندا وتخرجت فيها عام 1972، وواصلت تعليمها في مجال الهندسة المعمارية بجامعة أولو الفنلندية حيث نالته شهادة الماجستير في عام 1985، وتواصل الإعداد لنيل شهادة الدكتوراه في دائرة الدراسات الحضريّة والريفية في جامعة ألتونا بالسويد. لها خبرة مهنية نظرية وعملية طويلة في مجال الحفظ المتكامل، والتخطيط والإدارة للتراث الحضري، كما تعمل في مجال البحوث الجامعية على مستوى الماجستير حول التراث الثقافي وتملك خبرة واسعة في برامج بناء القدرات والتوعية.



أندريا أورلاند

أستاذ مساعد في كلية الهندسة المعمارية في جامعة سلوفاكيا للتقنيات في براتيسلافافا، وهي زميلة أكاديمية عليا في أكاديمية إيستروبوليتانا نوفافا، حيث تحاضر أيضا في برامج تدريبية لمرحلة الدراسات العليا في موضوع حفظ التراث المبني. وتشمل خبرتها المهنية كذلك التعليم والتدريب في مجالات حفظ التراث المعماري، والسطوح المعمارية، والحفظ الحضري المدمج، والمعمار الحديث.



رضا فراوة

محام وخبير في القانون. نال شهادة دكتوراه الدولة في القانون حول موضوع الحماية القانونية الدولية للممتلكات الثقافية عام 1985. ودرس مساقات في علم الآثار الكلاسيكي ومادة التاريخ القديم في جامعة فرايبورغ بسويسرا عام 1980. يمتلك خبرة طويلة كمستشار قانوني لليونسكو منذ عام 1986، كما يقوم ببعثات ومهام خارجية منتظمة تهدف إلى حماية التراث الثقافي في عدد من الدول العربية إلى جانب عمله كرئيس للتشريع في مكتب العدل الفيدرالي السويسري.



إيزابيل سكاف

حافضة-مرممة نالت شهادة البكالوريوس في مجال حفظ الآثار وعلم المواد من جامعة لندن ببريطانيا عام 1985، وواصلت دراستها بالمعهد العالي للأعمال ببيروت حيث نالت شهادة الماجستير عام 2004. وكانت قد درست فيما سبق تاريخ الفن في الولايات المتحدة الأمريكية. تشمل خبرتها المهنية العمل في مجال الحفظ في عدد من المتاحف والمختبرات، وفي مشروعات لليونسكو ببيروت وفي خارج لبنان. كما عملت حافضة في التنقيبات التي أجريت في منطقة وسط بيروت، بالإضافة إلى عضويتها في اللجنة الفنية لإعادة تأهيل المتحف الوطني اللبناني. وقد أسست وتدير منذ عام 2002 شركة للحفظ والترميم.



مونيكا أردوماغني

درست تاريخ الإغريق القديم في جامعة لا سابينزا بروما، ودرست الأدب على مستوى التعليم الثانوي لمدة عشر سنوات. عملت منذ عام 1990 في برنامج التوعية الجماهيرية بإيكروم ثم مديرة مشروع حتى عام 2004 وقامت بعدد من البرامج الموجهة إلى طلاب المدارس، والزائرين، ومحربي كتب الأدلة السياحية، ومنظمي الجولات السياحية، وأصحاب القرار. وتعاونت مع برنامج آثار بإيكروم في وضع دليل حول إدارة المواقع الأثرية لمعلمي المدارس في المنطقة العربية.





إيكروم (المركز الدولي لدراسات حفظ وصون الممتلكات الثقافية) هي منظمة عبر حكومية أسستها يونسكو عام 1956 ومقرها مدينة روما في إيطاليا. وقد قامت إيكروم وحكومة الشارقة بتأسيس إيكروم-الشارقة (المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي) بالاستناد إلى اجتماع الجمعية العمومية السابع والعشرين لمنظمة إيكروم (تشرين الثاني/نوفمبر 2011). يمثل المركز منظمة إيكروم في خدمة الدول العربية الأعضاء. وقد اتخذ القرار بإنشاء المركز في الإمارات العربية المتحدة بناء على قرار مجلس وزراء دولة الإمارات في مارس 2015، واتفاق المقر الذي وقع بين إيكروم ووزارة الشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر 2015.

المعرفة ... مستقبل تراثنا



المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي
في الوطن العربي (إيكروم - الشارقة)،
الإمارات العربية المتحدة

PO Box: 48777, Sharjah, U.A.E.
E-mail: athar-centre@iccrom.org
www.iccrom.org/athar

www.facebook.com/iccrom 
@ICCROM 



ISBN 978-92-9077-244-6
© ICCROM 2016